

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

حقوق الإنسان في الوطن العربي

تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن
حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي
القاهرة ١٩٩٤



المنظمة العربية لحقوق الإنسان

ARAB ORGANIZATION FOR HUMAN RIGHTS

رئيس المنظمة:

الأستاذ أديب الجادر

نائب رئيس المنظمة:

الأستاذ جوزف مغيزل

الأمين العام:

الأستاذ محمد فائق

مجلس الأمناء:

- | | |
|---------|--------------------------------|
| فلسطين | ١ - د. أحمد صدقي الدجاني |
| اليمن | ٢ - د. أحمد محمد الكازمي |
| العراق | ٣ - أ. أديب الجادر |
| السودان | ٤ - د. أمين مكى مدني |
| الكويت | ٥ - أ. جاسم عيد العزيز القطامي |
| لبنان | ٦ - أ. جوزف مغيزل |
| فلسطين | ٧ - د. حيدر عبد الشافي |
| المغرب | ٨ - أ. زينب معادي |
| الكويت | ٩ - د. سعاد الصباح |
| مصر | ١٠ - أ. صلاح الدين حافظ |
| مصر | ١١ - أ. عادل عيد |
| المغرب | ١٢ - أ. عبد العزيز البناني |
| تونس | ١٣ - أ. عبد الوهاب الباهي |
| السودان | ١٤ - أ. فاروق أبو عيسى |
| الأردن | ١٥ - أ. ليلي شرف |
| اليمن | ١٦ - د. محمد عبد الملك المتوكل |
| مصر | ١٧ - أ. محمد فائق |
| تونس | ١٨ - أ. منصف المرزوقي |
| ليبيا | ١٩ - أ. منصور رشيد الكخيا |
| العراق | ٢٠ - د. مهدي الحافظ |
| مصر | ٢١ - د. ميلاد حنا |
| الأردن | ٢٢ - أ. هاني الدحلة |
- أ. يوسف فتح الله (أنفيل في ١٨/٦/٩٤) الجزائر

مساعد الأمين العام أ. محسن عوض

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

حقوق الإنسان فى الوطن العربى

هذا الكتاب إهداء من
مكتبة يوسف درويش

تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن
حالة حقوق الإنسان فى الوطن العربى
القاهرة ١٩٩٤

٥	تقديم ■
٩	المقدمة ■
٥١	التقاير القطرية ■
٥٣	□ المملكة الأردنية الهاشمية
٦٢	□ دولة الإمارات العربية المتحدة
٦٤	□ دولة البحرين
٧٢	□ الجمهورية التونسية
٨٢	□ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
١٠٥	□ جمهورية جيبوتي
١١٣	□ المملكة العربية السعودية
١٢٥	□ جمهورية السودان
١٤٢	□ الجمهورية العربية السورية
١٥٣	□ جمهورية الصومال الديمقراطية
١٦٧	□ جمهورية العراق
١٩١	□ سلطنة عمان
١٩٢	□ فلسطين
٢٠٢	□ دولة قطر
٢٠٤	□ دولة الكويت
٢١٥	□ الجمهورية اللبنانية
٢٢٤	□ الجماهيرية العربية الليبية
٢٣٧	□ جمهورية مصر العربية
٢٦٢	□ المملكة المغربية
٢٨٣	□ جمهورية موريتانيا الإسلامية
٢٩٢	□ الجمهورية اليمنية
٣٠٣	■ القسم الثالث: نتائج المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان
	■ ملحق : يتضمن قائمة بمرقف الحكومات العربية من التصديق
٣٣١	على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان

حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي خلال العام ١٩٩٣

تقديم

يشير تتبع مسار حقوق الإنسان خلال العام ١٩٩٣ لبروز ظاهرتين متلازمتين، هما زيادة الوعي والاهتمام بحقوق الإنسان من ناحية، وزيادة الانتهاكات من ناحية أخرى. ويصدق ذلك على المستوى العالمي بقدر ما يصدق على المستوى القومي. فعلى المستوى الأول أظهر العالم ذروة الاهتمام بحقوق الإنسان خلال المؤتمر العالمي الذي عقد في منتصف العام، جنباً إلى جنب مع ذروة مأساة البوسنة، كما شهد تضامراً فريداً من أجل إسقاط النظام العنصري في جنوب أفريقيا وإفساح المجال لحكم الأغلبية، مقابل تكريس بعض الحكومات لقوانين وتشريعات تنطوي على أبعاد عنصرية.

وعلى المستوى القومي استمرت الحكومات العربية ترفع صوته متزايداً في معرة حقوق الإنسان ولؤس الأجهزة الوطنية لهذا الغرض، وتعين المستشارين المختصين بحقوق الإنسان، جنباً إلى جنب مع تزايد القتل والتعذيب والإخفاء والإحتقال وإضعاف سبل الإنصاف وتقييد الحريات العامة والحق في المشاركة.. وبالمثل أعلنت العديد من الحكومات العربية استعدادها للحوار، بل وخاض بعضها حواراً مهماً، لكنها في نفس الوقت لا أعطت للحوار ولا التزمت بنتائجه.

وإذا كان من الممكن تفسير هذا التناقض بحالة الإنفصام السائدة لدى بعض الحكومات، أو الرغبة في تحميل صورتها على المستوى الدولي، فإنها قد تعكس أيضاً قدراً من الرغبة في محاولة استيعاب التطلعات الشعبية المتصاعدة نحو حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وقدراً من الاستجابة لمطالب لم يعد من الممكن تجاهلها. ويتوقف إزالة هذا التناقض لصالح مطالب حقوق الإنسان على حجم ما تستطيع أن تحشده الحركة العربية لحقوق الإنسان - بمعناها الواسع - من جهد، وما تستطيع أن تظهره من إصرار.

لكن، ما يظن أنه مسار حقوق الإنسان من مشكلات لا يقف عن انتهاكات الحكومات لحقوق الإنسان، بل يتأكد عاماً بعد عام، دور جماعات سياسية أو قوى اجتماعية في توسيع نطاق انتهاكات حقوق الإنسان في بعض البلدان، ويسجل التقرير أنماطاً مؤسفة من الانتهاكات التي ترتكبها هذه الجماعات في العديد من بلدان الوطن العربي. ولا شك أن هذا البعد الجديد لدور هذه الجماعات في تزايد الانتهاكات يفرض نمطاً من المواجهة بخلاف تلك التي تقتضيها مواجهة الانتهاكات التي ترتكبها الحكومات.

لقد كان العام ١٩٩٣، عاماً زائحاً بالأمال والاحباطات معاً للمنظمة العربية لحقوق الإنسان. فشهدت نمواً في عضويتها، ومؤسساتها، وأنشطتها، وفي ختامه احتفلت بمناسبة مرور

عشر سنوات على تأسيسها وأقيمت عقد جمعيتها العمومية الثالثة مع هذه المناسبة حتى تتحول من مناسبة احتفالية الى قوة دفع للمستقبل، لكن أعداء حقوق الانسان لم يتركوا لها لحظة لإلقاط الأنفاس، ففى أعقاب اجتماع الجمعية العمومية، وقع الاختفاء القسرى للأخ الزميل منصور الكيخيا عضو مجلس أمناء المنظمة، وأعقبه بعد بضعة أشهر اغتيال الزميل يوسف فتح الله عضو مجلس الأمناء كذلك. وكلاهما واجه قدره على صلة بأداء رسالة المنظمة والتعبير السلمى عن آرائه.. وبين الاختفاء والاغتيال وقع سجن عدد من قيادات المنظمة البارزين بسبب تعبيرهم عن آرائهم بطريقة سلمية، ومن بينهم د. منصف المرزوقى عضو مجلس الأمناء والرئيس السابق للرابطة التونسية لحقوق الانسان الذى سجن بسبب إدلائه بتصريحات لصحيفة أجنبية، والأساتذة د. محسن وهيب ومحمد عبد الله وعلى المثنى، ويوسف الشمارى من قيادات فرع المنظمة فى اليمن بسبب أدائهم لواجباتهم فى مجال الدفاع عن حقوق الانسان خلال مرحلة الإقتال الأهلى.

لقد استخلصت المنظمة درسها من هذه الأحداث، وأكملت تصميمها على المضى قدما فى أداء واجباتها، فى كشف الانتهاكات.. كل الانتهاكات .. بغض النظر عن مرتكبيها، وتعزيز حقوق الإنسان، وتحمل أعباء وتكاليف رسالتها.

أما هذا التقرير، والذى يعد الثامن بين التقارير السنوية للمنظمة، فينقسم كالمعتاد الى ثلاثة أقسام تبدأ بمقدمة تتناول هذه الحالة من منظور كلى، بينما يتعرض القسم الثانى لهذه الحالة تفصيلا من خلال التقارير القطرية، أما القسم الثالث، والذى يعالج فى المعتاد قضية بارزة من قضايا حقوق الانسان، فقد اختص هذا العام بتقييم نتائج المؤتمر العالمى لحقوق الانسان من خلال دراسة مقارنة لولائقه. كما تجدر الإشارة كالمعتاد الى أن حجم التقارير القطرية، إسهابا أو لإيجازا، لايعبر بالضرورة عن حجم الانتهاكات فى قطر من الأقطار العربية، بل يرتبط أساسا بمدى توافر المعلومات فى هذا القطر أو ذاك، كما أن ماأورده التقرير من الانتهاكات يعكس مايمكن تدقيقه مما بلغ علم للمنظمة، وليس بالضرورة كل ماوقع من انتهاكات.

ولا يفوتنى فى ختام هذا التقديم أن أتوجه بالشكر لفريق باحثى المنظمة على جهودهم فى إعداد هذا التقرير، ولأعضاء مجلس أمناء المنظمة ومسئولى أفرعها ومؤسساتها العضوة الذين أثروا هذا التقرير بأرائهم القيمة، وقد رأس فريق الباحثين وأشرف على إعداد هذا التقرير، الأستاذ محسن عوض الذى عرف بزمته ونزاهته وقدرته الفائقة على العطاء وتفانيه فى خدمة قضية حقوق الإنسان، فله منى التحية والشكر والتقدير.

الأمين العام
محمد قانلق

القسم الأول

المقدمة

حالة حقوق الانسان فى الوطن العربى

خلال العام ١٩٩٣

القسم الأول

المقدمة

شهد العام ١٩٩٣ العديد من التطورات المهمة فى مجال حقوق الانسان على المستويات الدولية والقومية والوطنية. كان أبرزها على المستوى الدولى عقد المؤتمر العالمى لحقوق الانسان فى النمسا فى منتصف العام، بعد جهود تحضيرية استغرقت ثلاث سنوات وما أسفر عنه من اقرار وثيقتين مهمتين عبرت الأولى عن توافق المنظمات غير الحكومية حول رؤيتها لقضايا حقوق الانسان وكيفية النهوض بها، بينما عبرت الثانية عن رؤية الحكومات لذات القضايا. كذلك شهد العام استمرار تعمق التدخل الدولى فى شئون المنطقة تحت شعار حقوق الانسان والاغالة بتطوير طبيعة التدخل الدولى فى الصومال، وتشديد العقوبات الدولية على ليبيا، ودخول الحصار الاقتصادى على العراق عامه الرابع دون أية مؤشرات على وضع نهاية قريبة له.

اما على المستوى القومى فقد كان أبرز تطور هو اتفاقية الحكم الذاتى المحدود للشعب الفلسطينى. وتحول نمط توافق الأنظمة العربية حيال تسوية القضية الفلسطينية، وقد أثار هذا التطور جدلا واسعا وبخاصة حول أثر الاتفاقية على الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطينى، وأثرها على حق الشعب الفلسطينى فى مقاومة الاحتلال، ومصير المحتجزين الفلسطينيين فى سجون اسرائيل فى اطار تنفيذ الاتفاق.

اما على المستوى الوطنى فقد كان أهم تطور هو اراصاصات تقبل بعض النظم العربية لمبدأ الحوار. وشهد العام بدايات للحوار فى الجزائر واراصاصات فى مصر ومقدمات فى اليمن تبلورت. مع بداية العام ١٩٩٤ ودعوة للحوار من جانب السلطات السودانية لاثزال موضع تشكك من المعارضة، فيما يدور صراع شديد حول أبعاد هذا الحوار وشروطه.

لكن من ناحية أخرى فقد استمرت الجوانب السلبية تنطوى على نفس الأبعاد

المابقية من منظور احترام حقوق الانسان بصيغة عامة، واتخذت لجنة حقوق الانسان فى الامم المتحدة فى دورتها التاسعة والاربعين (فبراير / شباط ١٩٩٣) قرارا بتعين مقرر خاص لحالة حقوق الانسان فى السودان كثال بلد عربى خلال الاعوام الثلاثة الاخيرة، بالاضافة الى مقرر خاص لانتهكات حقوق الانسان الفلسطينى فى الاراضى المحتلة لتحظى منطقتنا بأعلى نصيب من هذا الاجراء النادر بين بلدان العالم. كما استمر الصراع بين الحكومات والجماعات السياسية التى ترفع شعارات اسلامية يتذر بأوخم العواقب فى مصر والجزائر.

ويسعى هذا التقرير لتسليط الضوء على حالة حقوق الانسان فى الوطن العربى خلال العام ١٩٩٣ على المستويين التشريعى والتطبيقى من خلال ثلاثة أقسام - كالمعتاد - يضم القسم الأول هذه المقدمة التى تتضمن تحليلا «كليا» لهذه الحالة على مدار العام، كما يضم القسم الثانى تقارير تفصيلية لحالة حقوق الانسان فى كل قطر عربى على حدة. ويتعرض القسم الثالث لتحليل نتائج المؤتمر العالمى لحقوق الانسان ومهام الحركة العربية لحقوق الانسان بعد المؤتمر.

١- التزامات البلدان العربية بالقانونية بالعهود والمواثيق الدولية

طراً تطور مهم على مستوى انضمام الحكومات العربية للعهود والمواثيق الدولية بانضمام المغرب للاتفاقية الدولية للقضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة، وتصديقه على اتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق العمال المهاجرين. كما انضمت كل من ليبيا والجزائر لاتفاقية حقوق الطفل.

وبذلك يزداد عدد البلدان العربية التى انضمت الى اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة الى ستة اقطار (هى مصر وليبيا والمغرب وتونس والأردن والعراق) مقابل أربعة عشر قطراً مازالت عازقة عن الانضمام لهذه الاتفاقية المهمة. كما يزداد عدد البلدان العربية التى صادقت على الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب الى ثمانية أقطار (هى الاردن وتونس والجزائر وليبيا والصومال ومصر والمغرب واليمن) بالاضافة الى السودان الذى وقع فقط ولم يصدق.

وبانضمام ثلاثة أقطار عربية لاتفاقية حقوق الطفل هذا العام يرتفع عدد الأقطار العربية المنضمة الى هذه الاتفاقية الى خمسة عشر قطراً. ولم يبق خارج هذا الاتفاق من البلدان العربية سوى خمسة أقطار (هى السعودية والامارات وسوريا والعراق، والصومال).

أما باقى العهود والمواثيق الدولية فلم يطرأ تطور فى موقف الحكومات العربية تجاهها، وأهمها المهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والبروتوكول الاختيارى الملحق بالعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية. حيث تجمد عدد البلدان العربية المنضمة الى المهدين عند اثني عشر قطرا عربيا منذ انضمام الصومال اليها فى العام ١٩٩٠، فيما استمر عزوف بلدان مجلس التعاون الخليجى الستة وكل من جيبوتى وموريتانيا عن الانضمام الى المهدين. كما تجمد عدد البلدان العربية المنضمة الى البروتوكول الاختيارى عند ثلاثة منذ انضمام الصومال كذلك الى هذا البروتوكول عام ١٩٩٠ (وهى الجزائر وليبيا والصومال).

التطورات الدستورية والقانونية

اعتري حركة التطور الدستوري النشطة منذ العام ١٩٨٨ قدر من الجمود. فلم تطرأ خلال العام ١٩٩٣ تطورات دستورية جوهرية فى البلدان العربية، واقتصرت التطورات على تعديلين، دستورين أحدهما اجرائى فى تونس والثاني شكلي فى السودان، فيما تعثر الاستحقاق المقرر لتعديل الدستور اليمني بسبب الخلافات بين الحزبين الحاكمين.

ففى تونس، وافق مجلس النواب فى ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني على تعديل الدستور لتحديد تاريخ الإنتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة فى شهر مارس / آذار ١٩٩٣ بشكل إستثنائي، ثم العودة لإجراء الإنتخابات العادية فى نوفمبر / تشرين الثاني كل خمسة أعوام بهدف تلافي الإضطرابات فى دورة الفترات النيابية والرئاسية والتي أفضى إليها إجراء إنتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة فى العام ١٩٨٩.

وفى السودان أصبر مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني ثلاثة مراسيم دستورية فى ١٦ أكتوبر / تشرين أول، يقضى الأول بحل مجلس قيادة الثورة وتعيين الفريق عمر حسن البشير رئيساً للجمهورية، ويقضى المرسوم الثاني بأن يعين رئيس الجمهورية نائبين أحدهما من الشمال والثاني من الجنوب، بينما يقضى المرسوم الثالث بنقل صلاحيات مجلس قيادة الثورة الى رئيس الجمهورية والمجلس الوطني الإنتقالي (البرلمان المؤقت المعين) وتشمل إعلان الحرب، وإعلان حالة الطوارئ، وإلغاء أو تعديل التشريعات الفيدرالية، والسلطات التشريعية التي كانت مخولة للمجلس.

وقد عزا مسئولون سودانيون هذه القرارات إلى إكتمال بناء النظام السياسى الذي أعلنه النظام، وهو نظام المؤتمرات الشعبية، واستبعدوا تماما العودة الى النظام الحزبي

التعدي في البلاد . كما أكد الفريق عمر البشير في تصريحات صحفية « بأن هذه الخطوة تأتي ضمن تأسيس النظام الدستوري »، بيد أن المعارضة السودانية قللت من شأن هذه التطورات ووصفتها بأنها «لا تعبر عن جديد» وإنها «حيلة لا تنطلي على أحد» وتبقي الحقائق الثابتة تفيد أن السلطة ظلت في ذات القبضة وإن تغيرت المسميات، وأن القرار إنتقل من يد مجلس معين الي مجلس آخر معين، وأن قادة مجلس ثورة الإنقاذ الوطني إحتفظوا بقيادة المسيرة برداء مدني بدلا من الرداء العسكري، إذ تم استيعابهم في وظائف أخرى كوزراء أو مستشارين.

أما في اليمن فقد تعثرت عملية تعديل الدستور التي كانت مقررّة خلال العام بسبب تفاقم الخلاف بين الحزبين الرئيسيين (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي) وإحدام الأزمة السياسية، بعد أن كانا قد اتفقا على ضرورة اجراء هذا التعديل في وثيقة التنسيق بينهما الصادرة في ١٠ مايو/أيار. فقد نصت هذه الوثيقة على «مراجعة وتدقيق وإعادة صياغة الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الفصول الأول والثاني والثالث من الباب الأول، وحقوق وواجبات المواطن الأساسية الواردة في الباب الثالث الذي يتضمن سلطات الدولة» كما طرحت الوثيقة أهمية تحديد ملامح السلطات الثلاث وحدود كل منها، واستبدال مجلس الرئاسة المنتخب من البرلمان برئيس ونائب يختاران في استفتاء شعبي أو تشكيل مجلس للشورى الي جانب مجلس النواب.

وقد كانت هناك أهمية قصوى للإسراع بالتعديل الدستوري في شأن مجلس الرئاسة بصفة خاصة، قبل انتهاء مدته بعد شهرين من الانتخابات النيابية التي جرت في ٢٧ إبريل. ولذلك حدث جدل حول ما إذا كان من الممتم اجراء هذا التعديل خلال فترة الشهرين بما يتيح انتخاب رئيس ونائب له كما حدث بالنسبة للبرلمان الذي أصبح يستمد شرعيته من انتخابات حرة مباشرة، في حين كان مجلس الرئاسة يستمد شرعيته من اتفاقية الوحدة. لكن تفاقم الأزمة بين الحزبين الرئيسيين أدى الى تقويض ما بدا أنه تفاهم بينهما في وثيقة التنسيق على التعديل الدستوري المطلوب، بما في ذلك طريقة اختيار الرئيس ونائبه. وفرض ذلك تأجيل هذا التعديل، وانتخاب مجلس رئاسة جديد بالأسلوب الذي نصت عليه اتفاقية الوحدة.

من ناحية أخرى شهد العام انشاء المجلس الدستوري في لبنان، الذي نص عليه اتفاق الطائف وأضيف الي الدستور بموجب القانون الدستوري الصادر في سبتمبر ١٩٩١ . وتحددت مهامها في مراقبة دستورية القوانين وسائر النصوص التي لها قوة القانون، والبث

فى النزاعات والطلوبون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية. ويتألف هذا المجلس من عشرة أعضاء، يعين مجلس النواب نصفهم ومجلس الوزراء النصف الآخر من بين القضاة العاملين أو السابقين، وأسائذة القانون والمحامين الذين مارسوا المهنة لمدة ٢٠ سنة على الأقل. ويتخذ المجلس قراراته بأكثرية سبعة أصوات. ويعد هذا الإجراء تطوراً إيجابياً، حيث ثبت أن وجود هياكل قضائية عليا مستقلة كمرجع لتفسير النص الدستورى والقانونى يمثل ضماناً هاماً للحفاظ على حقوق الإنسان. ومن إيجابيات هذا القانون أن مراقبته تمتد الى سائر النصوص التى لها قوة القانون، مما يعنى شمول مهمته لجميع التدابير الناجمة عن سلطة الدولة، وينسجم ذلك مع آخر مائوصل اليه الاجتهاد الدستورى المقارن الذى اعتبر انه لا يجوز أن تعفى من الرقابة أعمال السلطة التنفيذية التى لها قوة القانون، فى حين تخضع للرقابة أعمال السلطة التشريعية. ومن إيجابياته أيضاً أن جعل قرارات المجلس ملزمة للجميع وبالتالي تخضع لها السلطة العامة والمراجع القضائية والإدارية. لكن ما يؤخذ عليه تقليص حق مراجعة المجلس فى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس الوزراء وعشرة أعضاء من مجلس النواب على الأقل. ولهؤلاء مراجعة المجلس الدستورى بشأن مراقبة دستورية القوانين. وكذلك رؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً، وإن كان حقهم مراجعة المجلس وقد اقتصر حصراً بالأحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الدينى ويعنى ذلك حرمان المواطن - من غير هؤلاء - من حق مراجعة المجلس. بينما يعد ذلك فى مقدمة الأسباب الموجة لإنشاء هذا المجلس.

من ناحية أخرى صادق مجلس النواب فى المغرب على مشروع القانون التنظيمى المتعلق بالمجلس الدستورى المستحدث فى بناء التعديلات الدستورية الأخيرة فيما امتنعت أحزاب الاتحاد الاشتراكي، وحزب الاستقلال، ومنظمة العمل (المعارضة) عن التصويت. بسبب رفض الحكومة الأخذ ببعض التعديلات الجوهرية التى تقدمت بها، كما هو الأمر فيما يخص المادة ٢٥ من القانون التنظيمى التى تبيح لوزير الداخلية وعمال الأقاليم (الولاة) حق الطعن فى الانتخابات، حتى لا تكون السلطة الإدارية طرفاً فى النزاع وحكما فى نفس الوقت خاصة وإن جزءاً كبيراً من المنازعات الانتخابية هى منازعات ضد ممارسة السلطة المحلية. وكذلك بسبب ترك الحكومة بعض مواد القانون التنظيمى عرضة للتأويل، خاصة فيما يتعلق بتصحيح الخطأ المادى.

من ناحية أخرى استحدثت موريتانيا وظيفه «وسيط الجمهورية» فى العام ١٩٩٣، ليضيف ضمانات جديدة لحماية حقوق الانسان فى البلاد. فقد أتاح للمواطنين أن يتقدموا

بالشكاوى والتظلمات والمطالب «لوسيط الجمهورية» لإزالة الأضرار التي تلحق بهم من جراء التباطؤ الإداري أو اللامبالاة الإدارية أو حالات الفراغ القانوني وسيكون بوسع «وسيط الجمهورية» الذي يتلقى هذه الشكاوى والمطالب والتظلمات من المواطنين عبر أحد نواب البرلمان أن يتدخل لدى السلطات المعنية لرفع الظلم أو الاستجابة لمطالبهم. وكانت موريتانيا قد أصدرت في أواخر العام ١٩٩٢ قانوناً بإنشاء المجلس الدستوري، المنصوص عليه في الدستور، والمكلف برقابة دستورية القوانين.



أما علي مستوي التطور القانوني، فقد جددت الجزائر في ٧ فبراير/شباط حالة الطوارئ المقررة في البلاد «إلى أجل غير مسمى» وبذلك تستمر حالات الطوارئ تحجب الضمانات الدستورية في أربعة بلدان وهي مصر والسودان وسوريا والجزائر، وقد تخطت هذه الحالة في سوريا خلال العام، عامها الثلاثين علي التوالي.

كما شهدت البلدان العربية عدة تطورات تتعلق بتنظيم الحقوق والحريات الأساسية، حيث جري تعديل قوانين الانتخابات في الأردن وتونس وموريتانيا. وأصدرت المملكة السعودية لوائح وقواعد مجلس الشوري، وأصدر السودان مرسوماً بتنظيم جديد للصحافة، وأجرت كل من مصر وموريتانيا تعديلات علي قوانينها المنظمة للعمل النقابي، أما بالنسبة للقوانين الجزائية فقد أصدرت تونس قانوناً لمكافحة الإرهاب وأصدرت موريتانيا قانوناً بالعفو عن جرائم العسكريين، وأصدر مجلس الثورة العراقي مرسوماً يساوي الاتجار في السلع المهربة بجريمة التخريب الاقتصادي أثناء الحرب، كما اعتمد المؤتمر الشعبي العام في الجماهيرية الليبية في شهر سبتمبر/أيلول ١٩٩٣ قانوناً يقضى بإقامة الحدود في جرائم السرقة والزنا وشرب الخمر. كما دار حوار في اليمن حول إصدار قانون خاص بمكافحة الإرهاب.

وقد تمحورت التعديلات التي أدخلت علي قانون الانتخابات في الأردن في ١٧ أغسطس/ آب علي الأخذ بمبدأ مرشح واحد لكل ناخب بدلاً من الصيغة السابقة التي تركز علي القائمة الانتخابية، كما تضمنت اعتماد أول إسم في ورقة الانتخابات التي قد يضع فيها الناخب أسماء عدة مرشحين وإسقاط بقية الأسماء الواردة بها. وقد أثارت هذه التعديلات نقداً كبيراً لدي بعض الدوائر السياسية الأردنية بسبب تجاوز الحكومة دور مجلس النواب في إقرارها، إذ حل المحلل الأردني المجلس قبل ثلاثة أشهر من إنقضاء ولايته لتجنب

عرض التعديل عليه، وكذلك بسبب تأثيرها علي المركز التنافسي للقوي المعارضة إذ يحد من فرصة بعضها في التحالفات ويفرض عليها تقليص عدد مرشحيها حتي لا تشتت أصوات مؤيديها بين عدد كبير من المرشحين. أما في تونس فقد إستهدف التعديل الذي تم في شهر ديسمبر / كانون الأول في إطار الإعداد للإنتخابات البرلمانية والرئاسية المقررة في شهر مارس/ آذار ١٩٩٤، إدخال قدر من النسبية علي القانون الإنتخابي يسمح بوصول المعارضة الي البرلمان وكسر إحتكار الدستوريين له طوال ٣٧ عاما. وقد حدد مشروع الحكومة مقاعد المجلس المقبل بعدد ١٥٦ مقعدا ينتخب ١٤٤ منهم بطريقة الأغلبية علي مستوي المحافظة بينما يتم إنتخاب ١٢ نائبا بطريقة النسبية. وقد إعتزضت الأحزاب علي ضآلة هذه النسبة وطالب بعضها بإنتخاب ثلث مقاعد المجلس بطريقة النسبية لإضفاء صدقية لحضور المعارضة، وتم زيادة الحصة المخصصة للأقلية الي ١٩ مقعدا.

أما في موريتانيا فقد اقتصرت التعديلات علي قانون الانتخابات البلدية لسنة ١٩٨٩ لكي يتواءم مع الدستور الجديد. وكان أهمها إلغاء الحد الذي كان مفروضا علي اللوائح المتنافسة في الدوائر، بما يتلاءم مع التعددية السياسية التي أقرها الدستور، وخفض سن الانتخاب من ٢١ سنة الي ١٨ سنة، وكذلك خفض سن الترشح من ٢٧ سنة الي ٢٥ سنة. وإن كانت هذه التعديلات قد منحت الحكومة فرصة حل المجالس البلدية أو تعليق نشاطها، وهو ما كان موضع انتقاد المعارضة

وفي السعودية، أصدر الملك فهد بن عبد العزيز أربعة أوامر ملكية في ١٩٩٣/٨/٢٠ بشأن نظام مجلس الوزراء، ومدة شغل منصب الوزير، وتعيين أعضاء مجلس الشوري ولوائح وقواعد هذا المجلس، وجاء صدور هذه الأوامر الملكية الجديدة تنفيذا لما نصت عليه الأنظمة السعودية الثلاثة التي صدرت في مارس/ آذار ١٩٩٢. وهي : النظام الأساسي للحكم، ونظام مجلس الشوري، ونظام المقاطعات (المناطق).

وبالنسبة للقوانين المنظمة لحرية الصحافة والإعلام، فقد دخل قانون الصحافة والمطبوعات في الأردن حيز التنفيذ في مايو/أيار ١٩٩٣ ليحل محل القانون رقم ١٩٧٣، وقد تعرضت المسودة النهائية للقانون لانتقادات من جانب الصحفيين إذ استمرت تتضمن نصوصا لاتتوافق مع المعايير الدولية من بينها أنه يتطلب من الصحفيين أن ينضموا لجمعية الصحافة الأردنية من أجل الاعتراف بهم كذلك، وإن تقدم الصحف بطلب الترخيص من وزير الاعلام، وأن يحصل الناشرون على تراخيص من ادارة الصحافة والمطبوعات لطباعة الكتب، وحظر نشر بعض المواد وفق صيغ مطاطة. وفي السودان، أصدرت السلطات قانونا

جديدا للصحافة في يوليو/ تموز يسمح بإنشاء صحف خاصة، ويدعو إلى خصخصة الصحف القائمة بينما يضع قيودا كثيرة على عدد من الموضوعات المهمة. وقد صدرت أول صحيفة في ظل القانون الجديد بعنوان «السودان الجديد» في بداية العام الحالي ١٩٩٤ إلا أنها تعرضت للمهجوم أكثر من مرة بواسطة رجال الأمن بعد أن وجهت نقدا للحكومة، واتهاما لبعض المسؤولين بالفساد وتم قفلها في منتصف ابريل/ نيسان بموجب قانون الطوارئ وأودع صاحبها الحراسة بتهمة التخاير مع دولة أجنبية. ومن ناحية أخرى استمر مشروع التنظيم الشامل للإعلام في لبنان، الذي يدور الجدل حوله منذ عامين ، معلقا دون إقرار، بينما ثار الجدل هذا العام بصفة خاصة حول تنظيم الإعلام المرئي. كما دار جدل حاد حول تعديل قانون الصحافة في مصر باتجاه مزيد من التقييد لكن تم تجميد المشروع تحت ضغط المعارضين داخل نقابة الصحفيين.

وشملت القوانين المنظمة للنقابات كلا من مصر وموريتانيا، ففي مصر أقر مجلس الشعب في منتصف فبراير/ شباط قانون النقابات المهنية الموحد بعنوان «ضمانات ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية» بعد أقل من ٤٨ ساعة من عرضه على اللجان المختصة بالمجلس، رغم احتجاج قطاعات واسعة من أعضاء الجمعيات المهنية على إصداره. ويقضي القانون الجديد بضرورة مشاركة ٥٠٪ من أعضاء الجمعيات العمومية للنقابات كشرط لصحة عقدتها وانتخاب النقيب ومجلس النقابة، فإذا لم يكتمل النصاب القانوني تجدد الدعوة وبشروط لصحة الانعقاد مشاركة ثلث الاعضاء ويتكرر ذلك مرة أخرى فإذا لم يكتمل النصاب توكل إدارة النقابة الي لجنة مؤقتة من القضاة وأربعة من أقدم أعضاء النقابة وتظل تكرر الدعوة حتى يكتمل النصاب. وقد برزت الحكومة إصدار القانون بهدف إضفاء الطابع الديمقراطي على إنتخابات النقابات بدعوي أن إحجام أغلبية أعضاء النقابات عن أداء واجبهم الانتخابي أدى الي ما يسمى «ديكتاتورية الأقلية» فيما يري المعارضون للقانون أنه يستهدف الحد من سيطرة التيار الإسلامي علي عدد كبير من النقابات ويمهد لسيطرة الحكومة عليها عن طريق تعيين مجالس إدارتها بحجة عدم توافر النصاب، فيما ينطوي القانون علي مفارقة واضحة بالمقارنة بإنتخابات مجلس الشعب التي لا تقتضي صحتها مشاركة أكثر من ١٠٪ من المواطنين الذين لهم حق التصويت. وقد شهدت النقابات حركة احتجاج واسعة علي صدور القانون. أما في موريتانيا فقد قدمت الحكومة للبرلمان مشروع قانون يسمح بالتعددية النقابية التي يقضي بها الدستور، بعد أن أثار قرارها بخظر الترخيص للكونفدرالية العامة للشغل التي أسستها مجموعة نقابية موالية للمعارضة استنادا الي المادة ١٠٤ من الدستور - نقدا واسعا. إذ أن هذه المادة، والتي تقضي باستمرار

سريان النصوص القانونية المعمول بها مالم تصدر قوانين تلغيها، موضع خلاف - اذ صدرت في الجريدة الرسمية مع مواد الدستور الاخرى في حين انها لم تكن ضمن المواد التي قدمت للاستفتاء في شهر يوليو / تموز ١٩٩١.

أما في مجال القوانين الجزائية فقد صادق مجلس النواب في تونس على قانون جديد «لمكافحة الارهاب والتعصب الديني والعرقى» في أوائل سبتمبر/أيلول. وبذلك تكون تونس ثالث دولة عربية بعد مصر والجزائر تتعرض لقوانين أو تعديلات على قوانين لمكافحة الارهاب. وجاء القانون الجديد ليفصل جرائم الارهاب عن الجرائم العادية، ورغم أنه لا يضيف جرائم جديدة الا أنه يصف جرائم الارهاب «كشكل من أشكال الجريمة الفظيعة». كما نص على معاقبة مرتكبي الجرائم العنصرية والحض على الكراهية والتعصب العرقي. وقضى أيضا بامتناع الدولة عن منح اللجوء السياسي لمقترفي جرائم الارهاب في بلدان أخرى، والتزامها بتسليمهم الى دولهم. ويمكس هذا البند الأخير موقف تونس المعارض لبعض البلدان الأوروبية وخاصة بريطانيا وفرنسا، اللتان منحتا حق اللجوء السياسي لأعضاء بارزين في «حركة النهضة الإسلامية المخطورة» التي تصفها الحكومة التونسية بالارهاب والتطرف. كذلك فقد صادق مجلس النواب في موريتانيا في ٢٨ مايو / أيار على قانون «للعفو عن جرائم العسكريين» ويقضى بالعفو عن الاعمال الاجرامية التي ارتكبها أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن خلال الفترة من ابريل / نيسان ١٩٩٠ الى ابريل نيسان ١٩٩١، واسقاط الدعاوى والمحاضر المتعلقة بالجرائم المرتكبة خلال هذه الفترة. وقد رفض المجلس تعديلا لمشروع القانون يقضى بدفع الدية المغلظة عن كل عسكري مات تحت التعذيب (نحو ٤٠٠ دولار أمريكي). ويصدر هذا القانون انقطع الطريق امام تحقيق مطالب الموريتانيين من ذوى الاصول السنغالية ومنظمات حقوق الانسان بمحاكمة المسؤولين عن قتل حوالي ٥٠٠ عسكري من ذوى الاصول السنغالية بدون محاكمة والذين سبق أن اعترفت الحكومة بان التحقيقات معهم كانت قاسية ومهينة. ولا شك أن صدور قوانين لحماية مسؤولين عن ارتكاب جرائم من هذا الطراز من شأنه أن يهدم ضمانات هامة من ضمانات حماية وتعزيز حقوق الانسان وهي عدم الافلات من العقوبة.

أما قرار مجلس الثورة العراقي بتفليظ العقوبة على الاتجار في السلع المهربة، فقد صدر برقم ٣٠ في ١٧ فبراير/شباط ١٩٩٣، وسأوى القرار الاتجار في هذه السلع بجريمة التخريب الاقتصادي أثناء الحرب، ويجعل - من ثم - منتهكى هذا القانون عرضة للإعدام والسجن المؤبد أو الحبس لمدة لا تقل عن ١٥ عاما.

أما اعتماد قانون تطبيق الحدود الإسلامية في ليبيا بشأن السرقة والزنا وشرب الخمر فقد جاء بقرار من مؤتمر الشعب العام في شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٩٣ بناء على اقتراح من العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية، وقد أثار قلقا بالغا لدى المنظمة العربية لحقوق الانسان بالنظر لطابع العجلة والارتمال اللذين تم بهما اقرار مثل هذا القانون الحساس، ومخاوف استخدامه في تدابير قمع الخصوم السياسيين في الوقت الذي لايتوافر فيه للبلاد نظام للعدالة يوفر شروطا للمحاكمة العادلة، وأخيرا في ضوء التجربة السلبية لتطبيقات مماثلة في بلدان عربية استخدمت فيها الحدود في قمع المعارضين السياسيين، وأسفرت عن نتائج مؤسفة.

ثانيا : حقوق الانسان فى الممارسة

١- الحقوق الأساسية

استمر إهدار الحق فى الحياة على نطاق واسع فى معظم أنحاء الوطن العربى، وتعددت أسبابه بين الحروب الأهلية، الى المواجهة بين الحكومات والمعارضة المسلحة، الى الاغتيالات السياسية، الى أحكام الاعدام بالجملة التى أصدرتها المحاكم الاستثنائية فى عدة بلدان عربية، الى سقوط ضحايا أثناء قمع المظاهرات الاحتجاجية. وشارك فى مسؤولية أعمال القتل قوات نظامية، وشبه نظامية، وميليشيات، وجماعات سياسية مسلحة، وجماعات ارامية، وعصابات إجرامية.

وقد استمرت حرب الجنوب فى السودان، والتى دخلت عامها الحادى عشر، مصدرا بارزا لانتهاك الحق فى الحياة. وتفرع القتال داخل اطارها العام الى حروب عديدة. وخلال العامين الأخيرين تبلورت ثلاث مناطق للنزاع المسلح. فبينما استمرت قوات الحكومة - الجيش والمليشيات - فى مواجهة قوات «الجيش الشعبى لتحرير السودان» فى جنوب السودان، بدأ الجيش الشعبى لتحرير السودان ينازع الجيش السودانى والمليشيات التابعة له من أجل السيطرة على جبال النوبا، كما تخوض الفصائل المتناحرة «بالجيش الشعبى» صراعا دمويا فى منطقتى أعالى النيل وشرقى الانتوائية بجنوبى السودان.

وقد زجت القوى المتناحرة فى هذه الصراعات بالانتماءات العرقية لجماعات السكان حتى أصبحت أحيانا سببا كافيا للقتل فى بعض أنحاء البلاد. وانهمكت جميع الاطراف فى حملات دموية شملت المدنيين، وتضمنت إعدام العديد خارج نطاق القانون. وأحرقت قرى بأكملها ونهبت الممتلكات. وتبادل بعض الاطراف اختطاف النساء والأطفال. كما

جرى اغتصاب النساء في العديد من الحالات. ولم تحتفظ الأطراف المتحاربة بأسرى، بل سارعوا بقتلهم. وتؤكد تقارير المراقبين أن مهاجمة المدنيين، والقسوة البالغة في الاعتداء عليهم لم تكن نتيجة جانبية للحرب، بل كانت وسيلة عسكرية معتمدة استخدمتها القوات المتحاربة في صراعها. أما خسائر الحرب، والتي تعد فادحة بكل المعايير، فقد قدرتها المصادر - على مدار السنوات العشر الماضية - بمئات الآلاف من القتلى، ونحو خمسة ملايين من اللاجئين والنازحين، وانهارت البنية التحتية الواهية في الجنوب.

كذلك استمر الصومال مسرحاً لانتهاك واسع النطاق للحق في الحياة، فرغم نجاح التدخل الدولي منذ نهاية عام ١٩٩٢ في تفادي المجاعة، فقد فشل في وضع حد للاقتتال الأهلي. ولدهورت الأوضاع بسرعة منذ أوائل يونيو / حزيران إثر مصرع ٢٥ جندياً باكستانياً من القوات الدولية وإتهام قوات التحالف الوطني الصومالي بقيادة اللواء محمد فارح عبيد بالمسؤولية عن الحادث، واستصدار قرار من مجلس الأمن بالقبض عليه وتقديمه للمحاكمة، فإثر ذلك انفجست الولايات المتحدة كطرف مباشر في القتال، واخذت العمليات الأمريكية منذ ذلك الحين، منحى اتسم بالضراوة. وشهد الصومال سلسلة من المواجهات العنيفة وردود أفعالها راح ضحيتها أعداد كبيرة من القتلى قدرته بعض المصادر بألاف من الصوماليين ونحو ٦٠ من جنود الأمم المتحدة، و١٨ من الجنود الأمريكيين. وانتهت المواجهة، كما هو معلوم، بقرار الإدارة الأمريكية بسحب قواتها في نهاية مارس / آذار ١٩٩٤ وقرار مماثل من القوى الكبرى المشاركة في قوات الأمم المتحدة.

وفي جيبوتي استمرت الحرب الأهلية المشتعلة بين الحزب الحاكم والمعارضة العنيفة المسلحة، وقد أعلنت الحكومة حالة التعبئة العامة العسكرية وشنت هجمات واسعة ضد معاقل «جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية» في شمال البلاد واستعادت معظم المواقع التي كانت تسيطر عليها. وقد أفضت هذه المنازعات إلى سقوط مئات من القتلى والجرحى. كما تشير مصادر المعارضة العنيفة إلى وقوع مذابح للمدنيين شمال البلاد على أيدي القوات الحكومية، وأوردت أن القوات الحكومية اعتقلت مئات من العفر واعدت خلال الفترة من بداية العام وحتى نهاية سبتمبر / أيلول نحو ٤٨ من المدنيين خارج إطار القانون. كما أفضت العمليات العسكرية إلى نزوح جماعي للسكان إلى اليوبيا، وسقوط العديد من الضحايا من اللاجئين بسبب الظروف المروعة التي يعيشون فيها.

وفي العراق، استمرت المواجهات الأمنية مصدراً لاهتزاز الحق في الحياة لأعداد متزايدة من المواطنين، وشملت هذه المواجهات القصف المدفعي العشوائي لمناطق الأهوار في

الجنوب. وشهد العام زيادة ملحوظة في القصف بعد تخفيف مناطق واسعة من الاوار، وتحسن سبل وصول القوات العسكرية الى مستوطنات عرب الاوار. وقد أسفرت هذه العمليات، فيما يذكر، عن مقتل أعداد كبيرة من المدنيين من بينهم نساء وأطفال وكبار السن، كما أسفرت عن موجة جديدة من الهجرة الى ايران.

كما استمرت ظاهرة القتل والاعدام التعسفي تتم على نطاق واسع للمعارضين. وأفادت التقارير الواردة للمنظمة باعدام المئات خلال الاحتجاز، وتم معظمها بغير محاكمات، أما الذين أجريت لهم محاكمات فد ادنوا بجرائم تتراوح بين سرقة السيارات الى التورط في محاولات لقلب نظام الحكم. وقد وقعت هذه الاعدامات بين السجناء المحتجزين في مراكز احتجاز الرضوانية وأبو غريب في وسط العراق في شهرى أغسطس/سبتمبر/آب وأيلول/ ١٩٩٣، وبينهم العديد من الشيعة الذين اعتقلوا بعد اضطرابات ١٩٩١. كما أوردت التقارير تنفيذ اعدامات أخرى في مدينة العمارة في الجنوب، وفي كركوك في شهرى يوليو /حزيران ونوفمبر/تشرين الثانى.

وقد شملت الاعدامات عددا من الشخصيات البارزة من بينهم ضباط سابقون، ومسؤولون حكوميون، ومحامون كان قد تم اعتقالهم في يونيو /حزيران/ وأغسطس/آب ١٩٩٣ مع آخرين يدعوون للتآمر ضد الرئيس صدام حسين، وينتمى بعضهم لعائلات كبيرة في تكريت. كما شملت ١٥ تاجرا من تجار بغداد بعد مصادرة أموالهم بدون اجراء محاكمات قانونية.

كذلك رصدت المصادر ازدياد الحوادث ذات الطابع الأمنى في كردستان العراق، خصوصا في الأشهر الأخيرة من العام. ومن ذلك الاشتباكات بين القوات الحكومية وغير الحكومية على الحدود الداخلية، والقاء القنابل اليدوية، واغتيال السياسيين المحليين، وشن هجمات واغتيالات للعاملين الانسانيين، ومهاجمة الأشخاص والممتلكات بالأسلحة النارية، وتخريب ممتلكات المنظمات الانسانية الدولية. وقد أدت هذه الحوادث الى سقوط العديد من الضحايا بين قتيل وجريح وانسحاب عدة منظمات انسانية. وتنسب مصادر معارضة حوادث العنف هذه «لعملاء الحكومة» بينما خلص تقرير المقرر الخاص لحالة حقوق الانسان في العراق الى أنه من الخطأ ارجاعها جميعا للحكومة.

وقد أكتشف خلال العام عدة مقابر جماعية إحداها قرب أربيل بكردستان العراق وتضم مئات الجثث لجنود عراقيين بزيهم العسكري، وأخرى تضم حوالى ١٠٠ جثة

بالقرب من المدينة ذاتها، واثنين في الجنوب إحداهما في قضاء الميمونة التابع لمحافظة العمارة وتضم جثث ١١ مدنيا، والثانية في قضاء قلعة صالح بمحافظة العمارة وتضم ٦ جثث. وقد تبادلَت الحكومة والاتحاد الوطني الكردستاني الاتهامات حول المقبرة الأولى فاتهمت الحكومة العناصر الكردية المسلحة والمليشيات التابعة لها بقتل الجنود العراقيين الذين عثر على جثثهم في المقبرة الأولى، بينما اتهم الاتحاد الوطني الكردستاني الحكومة بقتلهم بسبب رفضهم الحرب ضد إيران أو قمع الأكراد. كما نسبت مصادر المعارضة للحكومة اعدام الضحايا الذين عثر عليهم في الجنوب.

لكن لم تستل المنظمة العربية لحقوق الإنسان على طيبة هذه المقابر حتى اعداد هذا التقرير كما لم يتم فحصها من قبل اخصائي التشريح. لكن اعلنت نتائج تشريح محويرات القصور الجماعية التي عثر عليها في شمال العراق عام ١٩٩٢ وتبين أنها لبقايا أشخاص يفترض أنهم قتلوا في حملة «الأنفال» التي نفذها الجيش العراقي وقوات الأمن عام ١٩٨٨.

وأضاف الحصار الاقتصادي - الذي دخل عامه الرابع دون أية مؤشرات على قرب انتهائه - بعداً إضافياً لانتهاك الحق في الحياة، فتصاعدت نسبة الوفيات بسبب الحصار بشكل خطير رزادت من ١٢,٧٢٧ حالة عام ١٩٩٠ الى ١٠٦,٢٥٤ حالة خلال عشرة أشهر فقط من العام ١٩٩٣.. وبما كانت وفيات الأطفال ٧١٢ حالة في العام ١٩٩٠، بلغت خلال شهر أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٩٣ وحده ٣٧٦٠ حالة. كما تدهور الوضع الصحي بشكل خطير. وتزايدت حالات نقص الاغذية، والهزال بسبب سوء التغذية الى نحو ٣٠ مرة عن عام ١٩٩٠، وتفشت الأمراض الانتقالية مثل شلل الأطفال والكوليرا وغيرها.

وقد خلص تقرير صادر عن بعثة مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الاغذية العالمي لتقدير المخاصيل وامتدادات الاغذية في العراق، الى أن اقتصاد العراق تعرض للتدمير لا بسبب الحرب الأخيرة والاضطرابات المدنية التي نشبت على إثرها فحسب، بل وأساسا بسبب استمرار العقوبات المفروضة منذ أغسطس / آب ١٩٩٠، والتي شلّت عمليات اقتصاد البلاد ككل وأدت الى نشوء حالة من الحرمان المستمر والجوع المزمن ونقص الاغذية وانتشار المعاناة الانسانية على نطاق واسع.

كما يكشف تقرير مفصل عن آثار الحصار الاقتصادي على الاوضاع الاقتصادية

والاجتماعية صادر عن لجنة حقوق الانسان بالمجلس الوطني العراقي - أى يعبر عن وجهة النظر الرسمية - عن الارتفاع للاسعار الذى بلغ بالنسبة لبعض المواد الغذائية الأساسية مثل الحليب ١٧٠٠٠٪، والبيض ٦٠٠٠٪، والطحين ٣٠٠٠٪ مما حرم الاغلبية العظمى من العراقيين من تلبية احتياجاتهم الأساسية وخصوصا محدودي الدخل الذين لم تتجاوز الزيادة فى دخولهم ٢٦ و ٢٣٪ منذ العام ١٩٩٠.

ولاتجادل تقارير الأمم المتحدة الرسمية فى صحة مائذيه الحكومة العراقية عن آثار الحصار الاقتصادى فى العراق، لكنها تحمّل الحكومة مسؤولية هذه المعاناة بسبب عدم انصياعها لكامل قرارات مجلس الأمن وعدم استفادتها من الترخيصات المتاحة لها فى اطار قرارات المجلس. وبينما تؤكد الحكومة الاستحالة العملية للاستفادة من هذه الترخيصات تتجدد دورها قرارات العقوبات الاقتصادية ويتساقط الضحايا من الشعب العراقى.

لكن رغم الطابع المأساوى الذى تعاني منه البلاد بوجه عام، تعاني المنطقة الشمالية من أوضاع أكثر حدة فى اطار ما يطلق عليه «الخطر المضاعف» إذ تعاني - فضلا عن أثر الجزاءات الدولية على العراق - من حصار اقتصادى داخلى فرضته الحكومة التى سحبت ادارتها من الاقليم فى خريف عام ١٩٩١ نتيجة للاضطرابات، وفرض المنطقة الآمنة. قد شهد الحصار الاقتصادى هذا العام، المزيد من التشديد بسحب العملة الورقية من فئة ٢٥٠ دينار عراقى، دون اناحة الفرصة لاستبدالها، وقطع التيار الكهربائى الذى أثر تأثيرا جسيما على أوضاع المستشفيات وغيرها من المراكز الطبية ومرافق ضخ المياه ومعالجتها، وأثر ذلك بدوره على مياه الشرب النقية والصرف الصحى.

والمنظمة العربية لحقوق الانسان التى عبرت مرارا عن مساندتها الكاملة للشعب العراقى فى ظل الظروف الصعبة التى يكابدها نتيجة للعقوبات الاقتصادية لانزال تلح على ضرورة الإنهاء الفورى للعقوبات الاقتصادية التى تشكل نوعا من العقاب الجماعى. وتلح المنظمة فى الوقت نفسه على مطالبتها للسلطات العراقية بانتهاء الحصار القاسى الذى تفرضه للعام الثالث على كردستان العراق ومنطقة الأهوار الجنوبية بكل ما يترتب عليه من تحمل سكان هذه المناطق لظواهر وآثار اجتماعية أكثر خطورة الى جانب ما تخمّلوه مع اقترانهم من مواطنى العراق من آثار حرب الخليج والعقوبات المترتبة عليها.

كذلك برزت هذا العام أعمال العنف المتبادل بين الحكومات العربية والجماعات الاسلامية المسلحة كمصدر أساسى من مصادر انتهاك الحق فى الحياة، وقد تركزت أبرز

مظاهرها حدة في الجزائر ومصر.

ففى الجزائر دخلت المواجهة المتصاعدة بين الحكومة وهذه الجماعات منعطفا حادا وخطيرا، إذ ازدادت معدلات العنف والقتل المتبادل يوما بعد يوم، وبلغ عدد القتلى من الجانبين نحو ٨٣٠ قتيلا خلال العام من بينهم ٥٥٠ قتيلا من أنصار جبهة الانقاذ الاسلامية، و١٤٠ من العسكريين ورجال الامن و١٤٠ من المدنيين، كما اتسع نطاق المستهدفين من المدنيين من معارضي جبهة الانقاذ وسقط ضحايا من موظفى الدولة ورجال القضاء والفكر والأدب والطب، وطالت أعمال العنف - لأول مرة - الأجانب، حيث لقي حزائى ٢٤ شخصا مصرعهم على ايدي الجماعات المسلحة خلال العام ١٩٩٣، الأمر الذى اضطر الالاف من الاجانب الى مغادرة الجزائر.

وفى مصر اتخذت المواجهة المتقدمة بين الحكومة والجماعات الاسلامية المسلحة أبعادا جديدة كماً وكيفا، وأفضت أعمال العنف المتبادل التى رافقت هذه المواجهة الى اهدار الحق فى الحياة بصورة غير مسبوقة، فاقت خلال العام مجموع من سقط من ضحايا خلال الاعوام الثلاثة السابقة، اذ سقط (٢٠٨) قتلى من بينهم (٨٨) من ضباط وجنود الشرطة ومعاونيها و(٥٩) من العناصر المنتسبة للجماعات المسلحة، و(٦١) من المدنيين وارجوا ضحية لعمليات الارهاب المنسوبة الى بعض هذه الجماعات وعمليات القمع المواجهة لها. وقد قامت قوات الأمن المصرية بشن حملات أمنية واسعة النطاق شملت العديد من محافظات الجمهورية، كما فرضت حصارا أمنيا على مدن ديروط والقوصية وأبو تيج بعد سلسلة عمليات القتل التى قامت بها الجماعات الخارجة عن القانون فى شوارع هذه المدن جهارا وأمام الأهالى.

أما الاغتيالات السياسية، التى كانت ملامحها قد بدأت فى الظهور فى العام ١٩٩١ لم اكتسبت طابع الظاهرة، فقد استمرت فى أربعة من بلدان الوطن العربى (هى اليمن والجزائر ومصر والهيجمات الفلسطينية فى لبنان) كما ظهرت بادرات مؤسفة على تصاعدها فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، وأخرى مثيرة للقلق فى موريتانيا والأردن والسودان. ففى اليمن استمرت اعمال العنف والاغتيالات السياسية للعديد من القيادات اليمنية وبخاصة فى الحزب الاشتراكي اليمنى وقدر عددها الاجمالى بنحو ١٥٠ شخصا خلال السنوات الأخيرة. وبينما انخفضت الحكومة فى وقف هذه الظاهرة أو تقديم مركبيها الى العدالة، فقد أخذت المشكلة أبعادا سياسية خطيرة، وأصبحت احدى نقاط الجدل الرئيسية فى الأزمة التى تأخذ بخناق البلاد منذ أغسطس / آب. وفى مصر استمرت حملة

الاغتيالات ومحاولات الاغتيال بالتوازي مع المواجهة الدموية بين قوات الأمن والجماعات السياسية التي ترفع شعارات اسلامية. فاستمر الاجانب هدفا لبعض الجماعات، وشملت محاولات الاغتيال رئيس الوزراء، ووزير الاعلام والداخلية كما كشفت مصادر أمنية في نهاية العام عن احباط خطة اغتيالات استهدفت ١٢ شخصا. اما في الجزائر فقد شملت الاغتيالات - خارج المواجهة الأمنية - اغتيال صحفيين واعلاميين وقضاة وقادة سياسيين وحزبيين، كما شملت الأجانب لأول مرة.

وقد اثار حادث تفجير المقر الرئيسي لحزب الكتائب في لبنان الذي كان يستهدف قيادات الحزب قرب نهاية العام وراح ضحيته ثلاثة قتلى ومائة وثلاثون جريحا، مخاوف عميقة من اعادة تفجير الموقف الأمني، لكن تجتحت قيادة البلاد وقادة الحزب في تطويق الحادث وقطع الطريق على العودة لأعمال العنف. وإن كان لم يعلن حتى اعداد هذا التقرير عن نتائج التحقيق في الحادث. كذلك استمر في لبنان تبادل الاغتيالات بين بعض القيادات الفلسطينية المقيمة في البلاد، وسط مخاوف ايضا من اتساع نطاقها بعد اتفاقية الحكم الذاتي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كذلك أثار الاغتيالات التي وقعت في الأراضي المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة، مخاوف عميقة من أن تكون مقدمة لأعمال عنف متبادل بين المنظمات الفلسطينية في ضوء اتفاق الحكم الذاتي - لكن الظاهرة انحسرت قرب نهاية العام وإن ظلت تملك مقومات الانفجار.

اما المبادرة المثيرة للقلق فقد تمثلت في حادث اعتداء غامض على أسقفين فرنسيين في موريتانيا في الثالث من أكتوبر / تشرين أول، على يد مواطن موريتاني قيل أنه متطرف وينتمي إلى أحد التيارات الاسلامية (حزب الأمة المظفور). وقد حرك الحادث كوامن القلق لدى السلطات خشية انتقال أعمال العنف الى البلاد، وأشارت مصادر صحفية إلى أن أجهزة الأمن بدأت سلسلة من الاجراءات ضد رعايا الجزائر وتونس الذين يشك في انتمائهم الى حركات أصولية اسلامية وشرعت في ترحيلهم.

من ناحية أخرى شهد العام تفاقم ظاهرة صدور أحكام الاعدام في القضايا السياسية والأمنية بشكل غير مسبوق وقد برزت هذه الظاهرة بشكل خاص في كل من الجزائر ومصر والكويت والأردن. ففي الجزائر أصدرت المحاكم الثلاث الخاصة بالنظر في قضايا العنف والارهاب منذ بداية نشاطاتها في فبراير / شباط ١٩٩٣ وحتى أواخر ديسمبر / كانون أول ١٩٩٣ أكثر من ثلاثمائة حكم بالاعدام، تم تنفيذ ٢٦ حكما منها. كما أصدرت المحاكم العسكرية في مصر منذ بداية نشاطاتها في ديسمبر / كانون أول ١٩٩٢

حتى أواخر ديسمبر / كانون أول ١٩٩٣ - ٣٩ حكماً بالاعدام تم تنفيذ ٢٩ منها وهو ما يهدد رقماً قياسياً للأعدامات السياسية في مصر خلال القرن الحالي. كما أصدرت محاكم أمن الدولة طوارئ حكماً بالاعدام خلال العام ١٩٩٣ ليرتفع بذلك إجمالي أحكام الاعدام الي (٤١) حكماً. كما أصدرت محاكم أمن الدولة في الكويت خلال عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ (٢٤) حكماً بالاعدام في اتهامات تتعلق بالتعاون مع قوات الاحتلال العراقي أثناء احتلال الكويت والاشتراك في تنظيمات تابعة لحرب البعث. وقد تم تخفيف حكم واحد منها إلى السجن مدى الحياة، بينما تم تنفيذ حكم آخر في مايو / أيار ١٩٩٣. وفي الأردن أصدرت محكمة أمن الدولة أحكاماً بالاعدام على سبعة مواطنين أردنيين في شهر يناير ١٩٩٤، وكانت القضية لا تزال منظرية أمام محكمة التمييز عند إعداد هذا التقرير.

كذلك مثلت إجراءات قمع المظاهرات مصدراً لانتهاك الحق في الحياة في موقعين على الأقل، ففي لبنان أسفر التطبيق المتعسف لقرار مجلس الوزراء الصادر في أغسطس / آب ١٩٩٣ بمنع التجمعات والمسيرات إلى تحويل مظاهرة احتجاج على اتفاق الحكم الذاتي يوم ١٣ سبتمبر / أيلول للذبح، حيث أدى إطلاق النار على المتظاهرين إلى مقتل سبعة أشخاص وإصابة ٤١ على الأقل في الضاحية الجنوبية لبيروت، رغم أن هذه المظاهرة اتسمت بطابع سلمى واقتصرت على ترديد هتافات معارضة للاتفاق. وفي السعودية أعلنت السلطات في أواخر مايو / أيار ١٩٩٣ عن مقتل أربعة سعوديين وسبعة عراقيين داخل معسكر «رفحاء» الخاص باللاجئين العراقيين في شمال السعودية، أثناء تفريق مظاهرات قام بها اللاجئون لإجبار قيادة المعسكر على السماح بدخول عدد من العراقيين وعائلاتهم الذين تسلموا عبر الحدود للانضمام إليهم يوم ٩ مارس / آذار. وقد بررت السلطات التأخير في الاعلان عن الحادث «بالتريث حتى استكمال التحقيق فيه».

كذلك شهد العام ١٩٩٣ استمرار تفاقم انتهاك الحق في الحرية والأمان الشخصي في معظم البلدان العربية، كما استمر انتهاك هذا الحق بحمل طابع التتبع بين الاحتجاز غير القانوني إلى الاعتقال المتكرر إلى القبض العشوائي على المواطنين إلى التحفظ على أفراد من أسر المطلوبين لإجبارهم على تسليم أنفسهم، إلى استمرار الاحتجاز بعد انقضاء فترة العقوبة، والاعتقال لأجل طويلاً. وأتاحت نظم الطوارئ والقوانين «الاستثنائية» مساحات واسعة لثل هذه التجاوزات.

وقد شهدت مصر أوسع حملات الاعتقال في إطار المواجهة الأمنية مع «الجماعات

الاسلامية» ورغم الصعوبات العملية فى تقدير أعداد المعتقلين بسبب تكتم السلطات الأمنية، والإفراجات وإعادة الاعتقال المتكرر، إلا أن المؤكد أن عدد المعتقلين يقدر بالآلاف. وقد كشف مكتب التظلمات بالنيابة العامة عن تسلم أكثر من ٢٨ ألف تظلم من الاعتقال هذا العام وهذا مؤشر على جسامه عدد المعتقلين. كذلك استمرت الاعتقالات الفردية والجماعية تتم بشكل شبه دورى فى إطار المواجهة بين الحكومة والجماعات الاسلامية فى الجزائر. وقد زعمت المصادر الحكومية انها صفت المعتقلات الاسلامية. وأكد السيد وزير العدل «اغلاق مراكز اعتقال الاسلاميين» بينما أكدت مصادر حقوق الانسان الجزائرية استمرار احتجاز الف معتقل اسلامى فى مركزين للاعتقال فى وادى ناعوس وعين مقل. كذلك استمر احتجاز أكثر من الف من السجناء السياسيين من انصار حزب النهضة فى تونس إثر محاكمات غير عادلة ، وبعد أن كان المستهدفون هم مؤيدى الجماعات غير المرخص بها مثل حركة النهضة، وحزب العمال الشيوعى التونسى اتسعت دائرة الاعتقال وشملت اقارب منتقدى الحكومة ومؤيديهم وأصدقاءهم وزج فى السجنوا بأشخاص قاموا بتقديم مساعدات مالية لأسر صارت بلا عائل. وبينما استمرت ليبيا فى احتجاز نحو ٥٥٠ من المعتقلين والمسيجون السياسيين، يرجع تاريخ اعتقال بعضهم الى أوائل السبعينيات ومنتصف الثمانينيات، لم تفرج عنهم رغم قرار العفو العام الصادر عام ١٩٨٨ ، فقد شهدت حملة اعتقالات فى شهر أكتوبر / تشرين أول اثر وقوع محاولة لقلب نظام الحكم (نفتها السلطات).. أما فى المغرب فقد جرى اعتقال نحو ١٤٠ شخصا إثر اضطرابات شابتها بعض أعمال العنف صاحبت اعلان نتائج الانتخابات التشريعية وقد تم تقديمهم للمحاكمة.

أما السودان الذى شهد قدرا من التهديم فى الربيع الأول فقد استأنف الاعتقالات مرة أخرى اعتبارا من ابريل/نيسان وطالت نحو ٥٠ فردا خلال أبريل ومايو/نيسان وأيار وحدهما بينهم ١٥ شخصا فى اجراء مستقل فى نهاية ابريل/نيسان بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم، وتتابعت الاعتقالات حتى نهاية العام وشملت العشرات. لكن برزت خلال العام ظاهرة أخرى مثيرة للقلق بشأن جمع مسمى «بأطفال الشوارع» حيث تم جمع عدد كبير من الأطفال فى أنحاء مختلفة من الخرطوم وأودعوا فى معسكرات خاصة بعيدة عن العاصمة. ولم تعد تفسيرات المسؤولين ولا زيارة المقرر الخاص لحالة حقوق الانسان فى السودان لأحد معسكرات إيواء هؤلاء الأطفال فى تبديد المزاعم باعتبار هذا الاجراء من قبيل القبض التعسفى. كذلك شهد الصومال اعتقال للمئات من الصوماليين على أيدي قوات الامم المتحدة منذ بداية عملية يونيسوم -٢ فى مايو / أيار ١٩٩٣ وقد تم الافراج عن

معظمهم بعد بضعة أيام أو اسابيع من الاحتجاز طرف الامم المتحدة ولكن تم تحويل حوالي ٤٠٠ معتقل الى مقر احتجاز تابع لقوات الشرطة الصومالية الجديدة، وفي نهاية ١٩٩٣ كان لايزال هناك نحو ٨ محتجزين لدى قوات الامم المتحدة بدون اتهام او محاكمة، كما بقى معظم الآخرين محتجزين دون اتهام أو محاكمة بل ودون اتصال بأقاربهم أو محاميهم. وشهدت جيبوتي اعتقال مئات من الافراد، وقع بعضهم أسرى في أيدي القوات الحكومية فى مواجهتها للمعارضة المسلحة، وبعضهم من القوات الحكومية فى أيدي المعارضة المسلحة. كما شهدت اعتقال آخرين فى اطار ترتيبات أمنية بلغت ذروتها فى شهر سبتمبر/أيلول حيث زعمت المعارضة اعتقال الآلاف من سكان الأقاليم العفرية وتكديسهم فى مناطق قاحلة. فضلا عن استمرار الاعتقالات الفردية، وكان من بينها اعتقال رئيس رابطة الدفاع عن حقوق الانسان والحريات فى شهر سبتمبر/أيلول. لكن من ناحية أخرى أصدر الرئيس جولييد عفوا عن السيد على عارف برهان رئيس الوزراء الأسبق و ١٤ سجيناً سياسياً آخرين، كما تم تبادل للأسرى بين الحكومة والمعارضة المسلحة فى نهاية نوفمبر/تشرين الثاني شمل ٩٦ شخصا من الطرفين.

أما فى بلدان المشرق العربى فرغم أن سوريا اقدمت على اطلاق سراح تسعة من أقدم المحتجزين السياسيين لديها خلال العام، الا أنها مازالت تحتفظ بعدد من القادة السياسيين السابقين المعتقلين لأجل طويلة تزيد على العقدين دون اتهام أو محاكمة وقد توفى أحدهم بالسجن فى أغسطس/آب وهو اللواء صلاح جديد، كما توقفت خلال هذا العام سلسلة قرارات الإفراج التى بدأتها منذ العام ١٩٩١ وظل رهن الاحتجاز مئات من المعتقلين. وشهد العراق اعتقال أعداد كبيرة من أعضاء حزب البعث خاصة فى بغداد والبصرة بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم، كما شملت الاعتقالات بعض الصحفيين تمت إحالتهم الى محاكمات عسكرية بتهمة ترويج شائعات معادية للرئيس وكذا مئات من عرب الأهوار. وشهدت السعودية اعتقال بضع مئات من المؤيدين للجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية فى مناطق مختلفة من المملكة. وبينما تم الافراج عن بعضهم فلم يتنصح عدد المتبقين منهم قيد الاحتجاز وان كان بينهم المتحدث باسم اللجنة الذى ظل محتجزا حتى اعداد هذا التقرير. ولكن من ناحية أخرى اصدر العاهل السعودى قرارات عفو فى منتصف العام شملت نحو ٤٠ سجيناً سياسياً قضوا فترات تتراوح بين خمس وست سنوات فى سجون المباحث العامة بالرياض والدمام. أما فى اليمن التى تنفى نمطيا الاحتجاز بمحتجزين سياسيين، فقد كشفت المصادر هذا العام عن استمرار الشطر الشمالى فى احتجاز عدد يتراوح بين ٣٣ - ٤١ سجيناً من أعضاء الجبهة الوطنية الديمقراطية السابقة.

وقد ظلت معاملة المسجونين السياسيين وغيرهم من المحتجزين، تحمل طابع العنف الشديد، وتفتقر للقواعد الدنيا المقررة دوليا، فاستمرت اساءة المعاملة والتعذيب وأجلت طابعا نمطيا في العديد من السجون، كما استمر معظمها يعاني من تدني شروط التغذية، والشروط الصحية، ومن الاكتظاظ، ومنع الزيارات. ووسط هذه الحالة العامة برزت شكاوى متكررة من سوء المعاملة والتعذيب بصفة خاصة في عشرة بلدان (مصر وليبيا وتونس والمغرب والجزائر والسودان وجيبوتي وسوريا والعراق والسعودية). وشهدت سجون أبو زعبل وطرة وأسبوط العمومي في مصر، وسجن الحسكة في سوريا أحداثا جسيمة أنفضت الى مصرع عشرات السجناء وجرح المئات خلال العام، كما شهدت سجون البيضاء وتازة والقنيطرة وطنجة وجدة وفاس بالمغرب حركات احتجاجية من بينها الاضراب عن الطعام في فاس واعتصام عائلات المعتقلين في العديد من هذه السجون.

أما عن ظاهرة الاختفاء القسري، التي جذب الانتباه اليها بشدة هذا العام حادت اختفاء الأستاذ منصور الكيخيا وزير خارجية ليبيا الأسبق وعضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان، فتمتدح نظرة فاحصة. ويشار ابتداء إلى أن المقصود بالاختفاء هو احتجاز اشخاص دون الافصاح عن أماكنهم، بل ودون الاعتراف حتى باعتقالهم. مما يسبب مشاكل جسيمة للضحايا وأسرهم. فالضحايا يجدون أنفسهم معزولين تماما عن العالم ويفتقدون أية حماية قانونية، ويصبحون عرضة للتعذيب وسوء المعاملة، وكثيرون منهم لا يظهرون بعد اختفائهم نهائيا، بينما يظل أقاربهم لا يدرون من أمرهم شيئا ويعانون من القلق وعدم التيقن.

ومن المؤسف أن سجلات الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسري بالأمم المتحدة تحتفظ بأكثر من خمسة عشر ألف حالة في تسعة بلدان عربية هي (العراق والمغرب ولبنان وسوريا ومصر والسعودية والسودان والكويت وموريتانيا). وقد ورد معظم هذا الرقم في البلدان الثلاثة الأولى، بينما نسب إلى البلدان الأربعة الأخرى حالات فردية. والواقع أن هذه الأرقام رغم جسامتها لا تعبر عن الحجم الحقيقي للظاهرة إذ يفترض الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسري حدا أدنى من البيانات حتى يعتد بتسجيل حالات الاختفاء مما قد لا يتوافر في بعض الحالات. ويمكن أن يضاف - بإطمئنان - إلى هذا السجل العديد من الحالات في هذه البلدان ذاتها، كما يمكن أن يضاف أيضا حالات أخرى عديدة في اثنين من البلدان العربية الأخرى على الأقل وهما اليمن وليبيا.

وقد وقع الكثير من حالات الاختفاء في ظروف اضطرابات سياسية أو مواجهات

أمنية ومن ذلك النزاع بين الحكومة العراقية والأكراد في الشمال، أو الشيعة في الجنوب، أو بين الحكومة المغربية والصحراويين في المغرب أو خلال الحرب الأهلية في لبنان، لكن ثمة حالات عديدة أخرى وقعت في ظروف اعتيادية. واستخدم «الاختفاء» في معظم الحالات كشكل من أشكال العقوبة وإرهاب المعارضة أو إسكاتهم. وقد نجح الإلحاح القوي من جانب المنظمات الدولية والعربية في السنوات الأخيرة في لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة واضطرت السلطات المغربية في العامين الأخيرين إلى إطلاق سراح العديد من «المختفين». وتكتنف المنظمات المعنية المغربية والعربية والدولية جهودها من أجل إطلاق سراح الباقين.

في إطار هذا التطور لهذه الظاهرة المؤسفة، يأتي حادث اختفاء الأستاذ منصور الكيخيا رمزا معبراً ليس فقط عن جسامة المأساة التي تتطوى عليها هذه الظاهرة بل وتحديدا سافرا للرأي العام العربي وكل الجهود المختلفة التي تستهدف وضع نهاية لهذه الظاهرة المشينة على الأرض العربية.

أما الحق في المحاكمة المنصفة، فباستثناء التطور الإيجابي الذي شهدته موريتانيا هذا العام بالغاء محكمة العدل الخاصة ومحكمة أمن الدولة تنفيذا لما جاء في الدستور بالغاء كافة صور القضاء الاستثنائي فقد استمر إنتهاك هذا الحق في العديد من البلدان العربية هذا العام، وتمثلت أبرز مظاهر ذلك في توسيع نطاق إحالة المدنيين أمام القضاء العسكري في مصر، وقضاء المحاكم الخاصة بالجزائر، ومحاكمات محكمة أمن الدولة في سوريا والمحاكم الخاصة في العراق فلم تراع إجراءات هذه المحاكم الضمانات التي كفلها القانون للمتهمين، وغلبت مراعاة السرعة وأحيانا الردع على مراعاة الضمانات والحقوق المروعة وفقا للمستويات الدولية وكانت النتيجة صدور كم من أحكام الاعدام لم يسبق له مثيل في التاريخ السياسي الحديث في الوطن العربي وآلاف الأحكام المفلطة بالسجن.

وقد أهدرت المحاكمات العسكرية التي جرت في مصر لمئات من المدنيين خلال العام الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة والمنصفة وفقا للمعايير الدولية. ففي حين أن القضاة المدنيين في مصر غير قابلين للزعل ضمانا لاستقلالهم فإن القضاة العسكريين هم ضابط عاملون يعينهم وزير الدفاع لمدة عامين قابلة للتجديد، ويمكن عزلهم خلال هذه المدة، وهذا لا يوفر ضمانات كافية لاستقلال القضاء العسكري. كما ينقص هؤلاء القضاة الخبرة الكافية في تطبيق القوانين الجنائية على المتهمين المدنيين. كما شهدت المحاكمات العسكرية التي جرت خلال العام انتهاكات واضحة لمبدأ المحاكمة العادلة والمنصفة، أهمها: الإخلال بحقوق المتهمين الأساسية، وعدم الالتفات لدفع الحامين ببيان الاعترافات

لأنها وليدة تعذيب ثابت في بعض تقارير الطب الشرعي، وعدم إتاحة الوقت الكافي للمحامين للاطلاع أو لإعداد دفاعهم، وحرمان المتهمين من حقهم في الطعن في هذه الأحكام. وقد أثارت وقائع هذه المحاكمات العسكرية انتقادات العديد من المنظمات المعنية بحقوق الإنسان وطالبت «اللجنة المعنية بحقوق الإنسان» التابعة للأمم المتحدة «السلطات المصرية» بإيقاف هذه المحاكمات.

وفي الجزائر بدأت المحاكم الثلاث الخاصة بالنظر في جرائم «العنف والإرهاب» نشاطها في فبراير/شباط ١٩٩٣ وأصدرت خلال الفترة الوجيزة منذ إنشائها أكثر من أربعة آلاف حكم بينها أكثر من ثلاثمائة حكماً بالإعدام وآلاف الأحكام المغلفة بالسجن الطويل، وإثر محاكمات اتسمت بالافتقار الواضح للضمانات القانونية اللازمة لمعايير العدالة الدولية، وقد اتجهت السلطات الجزائرية إلى توسيع صلاحيات رؤساء المحاكم الخاصة خلال العام، بمنحهم صلاحيات تصل إلى حد إقصاء المحامين من قاعة المحكمة أو وقف نشاطهم لمدة تتراوح بين ٣ أشهر وسنة كاملة، وهو مادفع بالمحامين إلى مقاطعة هذه المحاكم. وقد وافق المحامون فيما بعد (مايو/أيار) على تعليق مقاطعتهم للمحاكم الخاصة مقابل تعليق السلطات قرار توسيع سلطات رؤساء المحاكم مع عرضها على المجلس الدستوري. وقد اشتكى المحامون المكلفون في هذه القضايا من عدم احترام المحاكم الخاصة لحقوق الدفاع. وعلى الأخص عدم تمكنهم من الاتصال بالمتهمين وعدم إتاحة الوقت الكافي للاطلاع وإعداد دفاعهم.

وفي سوريا استمرت المحاكمات الموسعة أمام محاكم أمن الدولة لنحو ٦٠٠ متهم سياسي قبض عليهم في أوقات مختلفة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٢ لصلتهم بأحزاب سياسية محظورة لكنهم لم يقدموا للمحاكمات إلا في يوليو/تموز ١٩٩٢ وتفتقر هذه المحاكمات لمعايير العدالة. فالمحكمة تضم في تشكيلها عددا من العسكريين، ولا تقيد بالجراءات القضائية المتعارف عليها دوليا، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بحق المتهمين في استئناف أحكامهم كما أنها لاتعقد جلساتها بصورة علنية وتنزع إلى إصدار أحكام متشددة في القضايا المروضة عليها.

ودخلت مشكلة الأسرى والمفقودين الكويتيين في العراق عامها الرابع دون حل. وعدا التطور المحدود الذي شهدته بالإفراج عن ستة كويتيين بواسطة مغربية وفرار أحد الأسرى الكويتيين وعودته لبلاده فلم يطرأ تطور يذكر. وتضم القائمة الكويتية بعد تقييدها نحو ٨٠٠ أسير ومفقود، منهم ٦١٨ كويتيا. وقد استمر نفى السلطات العراقية وجود أسرى

لديها، ولم تقدم أية بيانات تساعد على إجلاء مصير المفقودين، كما استمرت السلطات العراقية في القول بأن السلطات الكويتية ترفض استلام بضعة آلاف من الكويتيين بالعراق.

٢ - الحريات الأساسية:

استمرت ممارسة هذه الحريات تواجه العديد من القيود والمشكلات في بلدان الوطن العربي فاستمر بعضها يحظر كافة أشكال ممارسة هذه الحريات، كما استمر العديد منها يفرض قيودا متعددة على الممارسة.

ففي الجزائر استمر تدهور حريات الرأي والتعبير كجزء من الأزمة العامة التي تعاني منها البلاد وقامت الجماعات الاسلامية المسلحة باغتيال خصومها من رجال الصحافة والفكر والأدب والاعلام، وقتلت منهم ١٣ شخصا خلال الفترة من مارس/ آذار حتى ديسمبر/ كانون أول ١٩٩٣. كما أغلقت السلطات أربع صحف منها لأسباب سياسية (نشر أنباء تمس النظام العام والمصالح العليا). كما استمرت تونس في اجراءات القمع على عناصر حزب النهضة المحظور، وحقت السلطات مع ١٨ محاميا واساتذا جامعا بتهمة تشكيل رابطة غير مشروعة هي «اللجنة الوطنية للدفاع عن سجناء الرأي». واعتقلت أحدهم لم أفرجت عنه. وفي المغرب استمر الحظر على جماعة العدل والاحسان، كما جرى اغلاق إحدى الصحف، وكذا محاكمة أحد الأشخاص بتهمة تتعلق بإبداء الرأي. أما ليبيا التي استمر الحظر فيها قائما على كل صور التعبير عن الرأي الآخر وتخوين العمل الحزبي وتقييد العمل النقابي، فقد جددت السلطات تهديداتها بتصفية خصومها السياسيين، وأعلنت اهدار دم اثنين منهم يقيمان بالخارج.

كذلك استمر حظر كل صور التعبير عن الرأي الآخر في سوريا والعراق، وجرى اعتقال بعض الصحفيين والاعلاميين بسبب التعبير عن آرائهم السلمية. وفي الأردن أصدرت الحكومة الأردنية في سبتمبر/أيلول قرارا بمنع موظفي الدولة من الكتابة في الصحف خلال الحملة الانتخابية بما يتعارض مع حرية الرأي والتعبير خاصة وأن قانون الأحزاب لا يمنع هؤلاء الموظفين من المشاركة في النشاط الحزبي. كم قامت السلطات باعتقال أحد الصحفيين بتهمة (ذم وتخوير) محكمة أمن الدولة للمكلفة بالنظر في قضية التخطيط لاغتيال الملك. وشهد لبنان عدة أزمات حول تنظيم الاعلام المرئي، كما أغلقت السلطات إحدى محطات التلفزيون المستقلة لأجل غير مسمى، وأوقفت صحفيين لمدة اسبوع (نداء الوطن والسفير)، كما أدى التطبيق المتعسف لقرار مجلس الوزراء اللبناني

الصادر في أغسطس / آب بمنع التجمعات والمسيرات الى تحويل مظاهرة احتجاج سلمية على اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني إثر توقيعه للبيعة، أسفرت عن مقتل سبعة اشخاص واصابة ٤١ على الأقل.

وشهدت مصر عدة اجراءات تقييدية استهدفت حرية الرأى والتعبير، فعدلت من قانون النقابات للتضييق على التيار الاسلامى، ولاحقت عددا من كبار الصحفيين وقادة حزب العمل بسبب تعبيرهم السلمى عن آرائهم. كما اقتضت قوات الامن فى منتصف العام مقر احدى النقابات المهنية اثناء عقد احدى الندوات أسفر عن اصابة ١٧ مواطنا بجراح مختلفة واعتقال ١٣٠ شخصا بانتهاك صريح للحق فى التجمع السلمى. ومن ناحية أخرى انعكس مناخ الصراع بين الجماعات الاسلامية والسلطة على حرية الرأى والتعبير فأشاع مناخا من التحفز والتعصب الشديدين بين الإسلاميين والعلمانيين أفضى الى انتهاكات بارزة كان من بينها نقل اجتهادات عضو هيئة تدريس بالجامعة فى اطار بحوث قدمها للترقى الى معركة بين الإسلاميين والعلمانيين بلغت حد محاولة التفريق بينه وبين زوجته، واستخدام شهادات الشهود فى قضية أخرى لإستخلاص فتاوى بتفسيرات خطيرة عن «الحسبة» لاستبعاد نقل تطبيق القانون لأيدى الأفراد. وفى السودان لم تنعكس التطورات الدستورية بحل مجلس الثورة واضفاء الطابع المدنى على الحكم بنتائج ملموسة على حالة الحريات - عدا اجراء رفع حظر التجول الذى كان مفروضا من وقوع الانقلاب فى يونيو / حزيران ١٩٨٩. فاستمر حظر كافة صور التعبير السلمى عن الرأى الآخر، وملاحقة العديد من الكتاب والمفكرين، وجرى التأكيد على رفض الحزبية والتعددية. وفى الصومال استمر الاقتتال الأهلى وغياب الدولة والقانون حائلين دون احراز أى تقدم فى ممارسة الحريات العامة، كما لقى ٥ صحفيين أجانب مصرعهم اثناء قيامهم بتغطية العمليات العسكرية.

أما بلدان الخليج العربى فقد استمر طابع الحظر الكلى لكافة صور التعبير عن الرأى الآخر هو السمة الغالبة فى معظمها، كما استمرت ملاحقة بعض الكتاب والمفكرين والمثقفين فى اطار تنامى الدعوة للاصلاحات الدستورية. ففى السعودية قامت السلطات السعودية بحل لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية بمجرد انشائها فى ٣ مايو / أيار، واعتقلت عددا من مؤسسيها وأعضائها، وفصلت بعض قياداتها من وظائفهم فضلا عن اغلاق مكاتب المحامين المؤسسين للجنة. وفى البحرين استمرت السلطات فى ابعاد المواطنين لاسباب تتعلق بحرية الرأى والتعبير بشكل نمطى. أما الكويت التى تشهد منذ التحرير تطورا

ملموسا فى مجال الحريات العامة فقد حظرت بشكل مفاجئ نشاط المنظمات الأهلية التى لم تحصل على ترخيص بالعمل، بعد أن كانت تسمح لها بالنشاط بشكل واقى، ومن بينها فرع المنظمة العربية لحقوق الانسان.

أما الحق فى المشاركة فى ادارة الشؤون العامة فقد شهد هذا العام اجراء انتخابات رئاسية فى اثنين من البلدان العربية، وانتخابات نيابية وبلدية فى اربعة بلدان اخرى. وقد جاءت أول الانتخابات الرئاسية فى جيبوتى فى السابع من مايو / أيار. وهى أول انتخابات تجرى فى ظل نظام التعدد الحزبى. وقد خاض المنافسة أمام الرئيس حسن جولييد رئيس الجمهورية أربعة مرشحين هم رئيس حزب «التجديد الديمقراطي» ورئيس الحزب الوطنى الديمقراطى، واثنين من المرشحين المستقلين. وشارك فى الانتخابات نحو ٥٠٪ من عدد الناخبين المسجلين، وقاطعتها قبائل العفر التى تمثل الأقلية فى البلاد انساقا مع مواقفها السابقة بمقاطعة الانتخابات التشريعية فى العام السابق ورفض الدستور الجديد. وأسفرت النتائج الرسمية عن فوز الرئيس حسن جولييد بنسبة ١٦٠,٧١٪ من مجموع أصوات المشاركين بينما حصل رئيس حزب التحرير الديمقراطى على ٢٢,٣٪ يليه رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى وحصل على نسبة ١٢,٢٩٪، فيما حصل المنافسان المستقلان على ٩,٩١٪ من مجمل الاصوات وبذلك أعيد انتخاب الرئيس حسن جولييد لفترة ولاية رابعة منذ توليه الحكم فى أعقاب حصول جيبوتى على استقلالها فى العام ١٩٧٧.

وقد وجهت المعارضة العفرية انتقادات حادة لعملية الانتخابات ومطالب بعض المرشحين الذين هزموا فى الانتخابات بالنزاع النتائج نظرا لما أسموه بعمليات التزوير المكثفة التى تخللت عملية الاقتراع، واتهم مرشحو المعارضة الحزب الحاكم «التجمع الشعبى من أجل التقدم» بممارسة الضغوط على الناخبين من خلال الوجود الكثيف للمسكربين فى مراكز الاقتراع المختلفة، وطرد مندوبي الاحزاب المعارضة من العديد من مراكز الاقتراع ومنعهم من الدخول الى بعض هذه المراكز. غير أن المصادر الرسمية نفت ذلك ودلت على نظافة الانتخابات بأنها جرت دون وقوع أية حوادث عنف تذكر، وبحضور مراقبين يمثلون عددا من الحكومات الأوروبية، بالإضافة الى ممثلين من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية. وأن هؤلاء المراقبين قد شهدوا على نزاهة الانتخابات وخلوها من أية ضغوط. وجادلت المصادر الرسمية بأنه لو كانت ادعاءات التزوير قد حصلت فعليا لكان الرئيس جولييد قد حصل على نسبة اكبر من الأصوات المعلنه.

اما انتخابات الرئاسة فى مصر، والتى كانت مجرد استفتاء على تجديد فترة ولاية

ثالثة للرئيس محمد حسنى مبارك، فلم تشهد أية منافسة بسبب الاجراءات القانونية لترشيح وانتخاب رئيس الجمهورية والتي تقضى بأن يرشح مجلس الشعب رئيس الجمهورية ويعرض الترشيح على المواطنين للاستفتاء فيه.. ويتم الترشيح فى مجلس الشعب بناء على اقتراح لثلى الأعضاء على الأقل. وهى نسبة مكفولة فى المجلس الحالى للحزب الوطنى الذى يرأسه الرئيس محمد حسنى مبارك. وحالت بالفعل دون طلب بعض الاشخاص التقدم للترشيح لمنصب الرئيس، فطعنوا فى قرار المجلس أمام القضاء الادارى.

وقد قضت محكمة القضاء الادارى يوم ١٩٩٣/٧/٢١ بأن ترشيح رئيس الجمهورية يأتى فى صميم العمل البرلمانى الذى خص به الدستور مجلس الشعب - كما قضت بعدم اختصاصها فى الدعوى المقامة من عيد الحليم رمضان الهامى الذى يطلب فيها وقف تنفيذ قرار منعه وأجبره من الترشيح لمنصب الرئيس.

وطبقا للبيان الذى أداعه السيد وزير الداخلية فقد بلغ عدد الناخبين الذى شاركوا فى التصويت ١٥٩٠٤٥١٢ مواطنا، بنسبة مشاركة بلغت ٨٤ر١٦٪ وهى اعلى نسبة حضور فى تاريخ الانتخابات المصرية، وبلغت نسبة الموافقين لمجموع الاصوات ٢٨ر٩٦٪ بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٣ر٧٢٪. وهى نسبة فوز تقارب الاجماع رغم أن احزاب المعارضة الرئيسية الأربعة، الوفد والتجمع والناصريين وحزب العمل قد أخذوا مواقف تتراوح بين الدعوة لعدم المشاركة فى الاستفتاء والدعوة للتصويت بالرفض للتجديد للرئيس محمد حسنى مبارك. وهى الاحزاب التى تمثل التيارات السياسية الرئيسية فى البلاد.

أما الانتخابات النيابية فقد أجريت أولاها فى اليمن هذا العام وحازت على اهتمام خاص محليا وعربيا ودوليا، ليس فقط باعتبارها أول انتخابات تجرى فى ظل التعددية السياسية ولكن بسبب الظروف التى أحاطت باجرائها نتيجة التوترات السياسية والاجتماعية الداخلية، وكذا المخاوف من تكرار التجربة الجزائرية المؤسفة. وقد تنافس على مقاعد مجلس النواب البالغة ٣٠١ مقعد، حوالى أربعة آلاف مرشح (بينهم خمسون امرأة) يمثلون ٢٣ حزبا سياسيا أهمها المؤتمر الشعبى العام، والحزب الاشتراكى اليمنى (التحالف الحاكم) والتجمع اليمنى للإصلاح (ذو التوجه الإسلامى) وحزب الرابطة والتجمع الوطنى وحزب البعث، وثلاثة أحزاب ناصرية وحزب الحق واتحاد القوى الشعبية. وعدد من المستقلين. وقد تركزت المنافسة الحقيقية بين ثلاثة أحزاب كبيرة هى المؤتمر الشعبى العام، الذى يرأسه الرئيس على عبد الله صالح، والحزب الاشتراكى اليمنى الذى يرأسه نائب الرئيس على سالم البيض، والتجمع اليمنى للإصلاح الذى يرأسه الشيخ عبد الله بن

حسين الأحمر.

وقد شارك في الانتخابات ١٨٥ و ٢٢٧٣ ناخبا بنسبة تبلغ نحو ٢٨٠ من مجموع الناخبين المسجلين، وهي نسبة مشاركة مرتفعة، ليس فقط بالمعدلات العربية ولكن أيضا وفقا للمعدلات الدولية، وأسفرت نتائج الانتخابات عن حصول المؤتمر الشعبي على ١٢٢ مقعدا، والحزب الاشتراكي اليمني على ٨٣ مقعدا والتجمع اليمني للإصلاح على ٦٢ مقعدا، وحزب البعث على ٧ مقاعد، والناصريون على ٣ مقاعد وحزب الحق على مقعدين. بينما حصل المستقلون على باقي المقاعد.

وقد اتسمت العملية الانتخابية بالحرية والنزاهة اجمالا، ورغم صدور شكاوى عن معظم الأحزاب من حدوث مخالفات لكن الواضح انها لم تمثل نمطا عاما، ولم تؤثر جوهريا على ممارسة المواطنين لحق المشاركة. والملاحظ أيضا أن تلك الشكاوى لم تصدر من جهة واحدة، وإنما عن معظم الأحزاب بما فيها الحزبان الحاكمان وقت اجراء الانتخابات. ويتسق هذا التقييم الايجابي في مجمله مع شهادات المراقبين الدوليين للانتخابات، كما يتسق مع سماح الحكومة لمنظمات غربية غير حكومية لمراقبة الانتخابات، وإن كانت لم تفعل نفس الشيء بالنسبة للمنظمات العربية المعنية بحقوق الانسان، ولا للمنظمات المحلية التي حرمت من للمشاركة في تلك الرقابة.

وقد تركزت الشكاوى المتعلقة بوقوع انتهاكات خلال العملية الانتخابية على عدة أمور؛ أبرزها طريقة تسجيل الناخبين في الدوائر والتي لم تراعى تنقية الجداول وإضافة اسماء من وصلوا الي سن الاقتراع، وأدى ذلك الى عدم تطابق المسجلين مع من يحق لهم الانتخاب. وكذلك عدم استخدام رموز انتخابية تشير الى كل مرشح لمساعدة الأميين على الاختيار دون تدخل. وكذلك تصويت رجال القوات المسلحة في الدوائر التي توجد بها معسكراتهم وليس في دوائرهم الأصلية، وقد أتاح هذا الوضع فرصة للحزبين الحاكمين للاستفادة منه، كما يشار كذلك الى هيمنة الحزبين الحاكمين على الاعلام الرسمي المرئي والمسموع والتي انعكست سلبيا على حرية التنافس رغم استجابة الحكومة لما طلبته اللجنة العليا للانتخابات من إتاحة فرصة للأحزاب المعارضة للإعلان عن برامجها. إذ استفاد ١٣ حزبا من هذه الفرصة، وفقا للمعيار الذي اتفق عليه وهو السماح لكل حزب بزيادة عدد مرشحيه على ١٥ مرشحا بالحصول على حصة من الوقت في التلفزيون والإذاعة. كما يشار كذلك الى ممارسة الحزبين الحاكمين لبعض الضغوط على الناخبين باستخدام اجهزة الدولة، وخاصة الحزب الاشتراكي في بعض دوائر المحافظات الجنوبية

والشرقية ألقى اكتسحها مرشحوه وكذلك الارتباك الذى شاب اعلان نتائج الانتخابات حيث باءوا لئان من اعضاء اللجنة العليا يمثلان المؤتمر الشعبى والاصلاح بالبلده فى اعلان النتائج قبل اكتمالها ودون حضور رئيس اللجنة وأمين الاعلام الناطق باسمها. لكن هذه الخلافات - رغم أهميتها - لم تمثل نمطاً عاماً ولم تؤثر جوهرى على حرية ونزاهة الانتخابات خاصة انها أول انتخابات تعددية فى تاريخ اليمن.

ولقد أعقبت الانتخابات تشكيل حكومة تعكس نتائجها، ودخل فيها لأول مرة فريق سياسى ثالث إلى جانب حزبى المؤتمر الشعبى العام، والاشتراكى. كما اعيد تشكيل مجلس الرئاسة ليشتمل مع الواقع الجديد، لكن امتنع السيد على سالم البيض نائب الرئيس عن حلف اليمين الدستورية واعتكف فى عدن تمهيداً عن الاحتجاج على بعض السياسات، سرعان ما تحولت لنزاع مكشوف داخل التحالف الحاكم. لكن الأزمة التى أعيدت طابعاً عالياً فى منتصف أغسطس/آب ١٩٩٣، لم تكن وليدة اللحظة .. ولكنها كانت ذروة تراكمات عديدة منذ إعلان الوحدة بين شطرى البلاد، تفاعلت فيها تجربة معاناة الوحدة فى واقع اقتصادى واجتماعى متفاوت، ومشكلات التحول من نظم شمولية الى نظام التعددية السياسية والاجتماعية، والتحدى الناجم عن محاولة بناء التوافق داخل تحالف حاكم بين أحزاب مشدودة الى تناقضات ايدولوجية تاريخية، وتختلف جذريا فى رؤيتها لأساليب تحقيق الأهداف موضع الاتفاق. فضلا عن عشرات التراكمات الفرعية النابعة عن احباط التطلعات المقرطة التى صاحبت الوحدة والتحول الديمقراطى، وانعكاسات الصراعات الاقليمية على الواقع اليمنى وفى مقدمتها آثار حرب الخليج الثانية، وتفاقم الصراع بين الجماعات السياسية الاسلامية والحكومات العربية.

وقد انعكست هذه التناقضات فى بروز العديد من التفاعلات السلبية والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، بينما ضاعفت الحساسيات الجهوية من عجز التحالف الحاكم عن مواجهة الأزمات المتفاقمة، واضعاف قنوات الحوار الشرعية، ولم يفلح تسويق الاستحقاقات الدستورية (تأجيل التعديل الدستورى الذى كان مقررا من قبل) والقضايا الشائكة فى برامج الاندماج الوطنى (إدماج القوات المسلحة) فى التهدئة. وعندما تم كشف النقاب عن الصراعات المكتومة - فى النهاية - كان الاحتقان السياسى قد بلغ مداه، وجرى إدماج المصارحة فى الحملة الإعلامية بدلا من دمجها فى خطة الحوار الوطنى. وتنهيات الساحة تماما للصدام العسكرى الذى وقع فى ابريل ١٩٩٤.

وكانت المنظمة العربية لحقوق الانسان قد خاطبت السلطات اليمنية بخصوص

بعض مظاهر هذه الاختلالات وبخاصة قضية الانتخابات التي أوردتها العديد من الشكاوى بشأن تفاقمها لكنها تلقت تطمينات من المسؤولين اليمينيين الى أنها ظاهرة فردية ويجري مواجهتها، ودعت وفدا من المنظمة لزيارة اليمن والتحقق بنفسه من هذا التعميم.

أما في المغرب، حيث تُجرى الانتخابات التشريعية على مرحلتين، تُجرى الأولى بشكل مباشر لانتخاب ثلثي أعضاء المجلس، وتتم الثانية باقتراع غير مباشر لانتخاب الثلث الباقي من خلال المجالس البلدية والنقائية والعمالية. فقد جرت المرحلة الاولى في ٢٥ يونيو / حزيران لانتخاب ٢٢٢ عضوا، تنافس عليها ٢٠٤٦ مرشحا يمثلون ١١ حزبا سياسيا، بالإضافة للمستقلين. وشارك في هذه المرحلة ٦٢,٧٥٪ من مجموع الناخبين المسجلين رسميا في قوائم الانتخابات وعددهم ١٢ مليوناً، مقابل ٦٧,٤٪ في آخر انتخابات أجريت عام ١٩٨٤. وقد أرجعت المصادر انخفاض هذه النسبة للصعوبات التي وجدها الناخبون في التنقل للحصول على بطاقات الانتخاب، وكثافة النزوح من الريف للمدن بسبب الجفاف والاضطرابات الاجتماعية السيئة.

وقد أسفرت النتائج عن فوز الاتحاد الاشتراكي بعدد ٤٨ مقعداً، والاستقلال ٤٣ مقعداً، والحركة الشعبية ٣٣ مقعداً، والاتحاد الدستوري ٢٧ مقعداً، والتجمع الوطني للحرار ٢٨ مقعداً، والحركة الوطنية الشعبية ١٤ مقعداً، والوطني الديمقراطي ١٤ مقعداً، والتقدم والاشتراكية ٦ مقاعد، والشورى والاستقلال ٣ مقاعد، والعمل مقعدين، والعمل الديمقراطي مقعدين، والمستقلون مقعدين. وبذلك حصل الحزبان الرئيسيان في المعارضة (الاتحاد الاشتراكي والاستقلال) على أكبر عدد من المقاعد (٩١ مقعداً) وإن كانا لم يحصلوا على الأغلبية، بينما سجل الحزبان الرئيسيان في الأغلبية البرلمانية السابقة (الاتحاد الدستوري والتجمع الوطني للحرار) تراجعاً كبيراً في الانتخابات خلال هذه المرحلة.

وقد شهد المرابطون لانتخابات المرحلة الأولى بقدر كبير من الحرية والنزاهة بصفة عامة رغم صدور شكاوى من معظم الأحزاب المغربية من حدوث انتهاكات وتجاوزات، إذ كان هناك إجماع على أنها لم تكن «تجاوزات وانتهاكات معصمة» وإنما حصلت في بعض الدوائر نتيجة لتدخل الإدارة المحلية لصالح بعض المرشحين. كما برزت سمة إيجابية أخرى لهذه المرحلة تتمثل في نجاح المرأة في دخول البرلمان لأول مرة في المغرب، إذ فازت سيدتين تنتمي إحداهما للاتحاد الاشتراكي والأخرى لحزب الاستقلال. لكن للأسف رافق إعلان النتائج في بعض الدوائر حدوث اضطرابات ومظاهرات شابهها بعض أعمال العنف، على غرار ماحدث في دوائر بوزنقة، ومدن تيفلت وإبن أحمد والأحمر. ورصدت المصادر

وقوع عدد من الجرحى فى هذه الدوائر واعتقال ١٤٠ شخصا تم تقديمهم لمحاكمات عاجلة. وقد قلل وزير الداخلية من أهمية هذه الاحداث ووصفها بأنها «مناوشات طبيعية» لا تؤثر على التقييم النهائى للانتخابات التى تمت فى اجزاء من الشفافية والنزاهة. كما أوضح أنه لم يسجل أية خروقات أو انتهاكات. وأشار الى أن كل محاضر التصويت معروفة ويمكن الاطلاع عليها وتقديم دعاوى الطعون فيها أمام الغرفة الدستورية.

اما انتخابات المرحلة الثانية - غير المباشرة - التى أجريت فى شهر سبتمبر / ايلول، فقد قلبت نتائج المرحلة الأولى اذ حازت الأحزاب الحكومية على معظم المقاعد الـ ١١١، التى جرى التنافس عليها حيث حاز «تحالف الوفاق الوطنى» الذى يضم احزاب الاتحاد الدستوري، والحركة الشعبية، والحركة الوطنية الشعبية، والوطنى الديمقراطى على ٦٦ مقعدا، وحصل حزب التجمع الوطنى للاحرار (وسط) على ١٣ مقعدا، وحزب الشورى والاستقلال على ٣ مقاعد بينما حازت أحزاب الكتلة الديمقراطية المعارضة على ٢٤ مقعدا حيث حاز حزب الاستقلال على ٩ مقاعد، والاتحاد الاشتراكي على ٨ مقاعد، وحزب التقدم والاشتراكية على ٤ مقاعد، بالإضافة الى ثلاث نقابات هى الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل (اتحاد اشتراكي) ولها ٤ مقاعد، والاتحاد العام للشغالين (الاستقلال) وله مقعدان، والمنظمة النقابية (التقدم والاشتراكية). ولها مقعدان والاتحاد العام للشغالين، وله ٣ مقاعد.

وقد شاب هذه المرحلة من الانتخابات العديد من الشواك، وتعرضت لانتقادات حادة، واتهامات شديدة بالتلاعب وحملت أحزاب المعارضة الحكومة مسؤولية ما وصفته «بافساد العمليات الانتخابية» واتهمتها بأنها «لا تنطبق أوامر ملك البلاد» الذى دعا لحياد الإدارة والحكومة ووصف أمين عام حزب الاستقلال نتائج هذه المرحلة بأنها «مزيفة» وتمثل «كارثة حقيقية للشعب» كما استقال الأستاذ عبد الرحمن اليوسفى زعيم الاتحاد الاشتراكي من أمانة الحزب تعبيرا عن الاحتجاج على تزيف ارادة الناخبين. وطالبت أحزاب المعارضة بإعادة الانتخابات.

وقد انعكست هذه النتائج المؤسفة على الأمل الذى كان معقودا على مشاركة المعارضة فى الحكومة على إثر انتخابات المرحلة الأولى فى منتصف العام، وحاول الملك الحسن الثانى، خلال مشاورات تشكيل الحكومة، إيجاد تسوية لهذه المشكلة، وعرض على احزاب المعارضة تشكيل الوزارة باستثناء ثلاثة مناصب تسند لمستقلين (رئاسة الوزارة، ووزارتا الخارجية والداخلية) وتأمين استقرار برلمانى للحكومة لمدة ثلاث سنوات على الأقل. لكن

المعارضة رفضت الاقتراح الملكي لأنها لا تتوفر على الأغلبية الضرورية من جهة، ولأنها لا تتصور اتناويا على السلطة بدون الحصول على الوزارة الأولى. كما طرحت ضرورة معالجة ما حصل من تزييف سافر في انتخابات ١٧ سبتمبر غير المباشرة. ومن المؤسف أن تنتكس هذه المحاولة السياسية التي استأثرت باهتمام الشعب المغربي والأرصاد السياسية الدولية على السواء. إذ علقت عليها آمالاً كبيراً لإخراج المغرب من مأزق سياسي مستمر منذ ثلث قرن، وليصبح قادراً على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظره وبالتالي نموذجاً لحل الأزمات الخطيرة التي تعرفها دول المنطقة.

وفي الأردن أجريت الانتخابات النيابية في ٨ نوفمبر / تشرين الثاني، وشهد لها بالحرية والنزاهة الى حد كبير وبخاصة في مرحلتها الأخيرة المتمثلة في عملية الاقتراع لكن شاب مرحلة الاعداد لها بعض الانتهاكات القانونية والاجرائية بدأت بتجنب عرض تعديل قانون الانتخابات على البرلمان، وذلك بحله قبل موعده بثلاثة أشهر. وتعديل القانون بشكل يضعف من مركز قوى المعارضة ويحد من فرصها في الانتخابات، وذلك بالزام الناخب باعطاء صوته للمرشح واحد فقط، بعد أن كان يختار عددا من المرشحين يساوي عدد نواب دائرته الانتخابية. وكان لهذا التعديل تأثير سلبي على مستوى التنافس الانتخابي حيث فرض على الاحزاب تقليص عدد مرشحيها حتى لا تشتت أصوات مؤيديها بين عدد كبير من المرشحين. كذلك اتخذت السلطات بعض الاجراءات التقييدية أهمها حظر المهرجانات الانتخابية في الأماكن العامة بحجة «حماية الامن العام». ورغم أن محكمة العدل العليا قضت بالغاء هذا الحظر لعدم قانونيته، فقد صدر حكمها في ٢٨ أكتوبر/ تشرين أول، أي قبل عشرة أيام فقط من يوم الاقتراع. وكان من بين الاجراءات التقييدية كذلك التشدد في إبعاد موظفي الحكومة عن العملية الانتخابية كلية، الى حد حرمانهم من حق التعبير عن آرائهم في الصحف ومن حق المشاركة في الحملة الانتخابية في غير ساعات الدوام. وكذا فرض قيود على حرية الصحافة استنادا الى نصوص قانونية تحظر ما يسمى بالاساءة الى رؤساء الدول الشقيقة والصديقة. وقد أثر كل ذلك على مسار العملية الانتخابية التي سجلت تراجعاً في تمثيل أهم قوى المعارضة في البرلمان الجديد.

لكن يلاحظ أن هذه الاجراءات التي سبقت الاقتراع لم تشكل انتهاكا مباشرا على عملية التصويت التي توافرت لها ضمانات تكفل سلامتها الى حد بعيد. ولم تسجل خلالها غشوات لسلامة عملية التصويت والفرز واعلان النتائج، باستثناء شكوى واحدة بشأن الدائرة الخامسة في العاصمة التي شكها مرشحان بها من أن رئيس اللجنة المركزية

للانتخابات أعلن نتائجها قبل الانتهاء من جمع الاصوات التي حصل عليها كل مرشح. وقد شهدت هذه الانتخابات نسبة عالية من مشاركة الناخبين اذ بلغت هذه النسبة حوالى ٦٨٪، بينما لم تتجاوز ٤٠٪ فى انتخابات عام ١٩٨٩ وتعد من أعلى نسب المشاركة الحقيقية فى الوطن العربى حتى الآن.

وفى الكويت، اجريت الانتخابات البلدية لاول مرة منذ تجميدها مع تجميد بعض مواد الدستور وحل البرلمان عام ١٩٨٦ وسط قفور سياسى وشعبى. وقد تنافس على المقاعد العشرة التى تشكل القسم المنتخب من المجلس (تعين الحكومة ٦ آخرين) ٥٣ مرشحا، لم يكن بينهم اسماء سياسية أو اجتماعية معروفة. وبلغ عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم ٣٧٦٣٨ ناخبا من أصل ٨٢١١٣ ناخبا مسجلين فى جداول قيد الانتخابات بنسبة حوالى ٤٦٫٧٪ وهو اقبال منخفض مقارنا بنسبة الاقبال التى شهدتها انتخابات مجلس الامة التى تجاوزت نسبتها ٨٠٪ وأيضا بالنسبة المسجلة لآخر انتخابات للمجلس البلدى التى جرت عام ١٩٨٤ وتجاوزت ٦٠٪ وقد لاحظ المراقبون ابتعاد القوى السياسية عن حلبة المنافسة، ولم تعلن أى من التجمعات السياسية ذات الثقل فى البرلمان عن دعم أى مرشحين فى الانتخابات، وجاءت النتائج التى اعلنت يوم ١٩٩٣/١٠/٥ بنسبة من التجمعات القليلة والثنين من المستقلين والثنين مدعومين من ائتلافات حزبية (الاسلام الوطنى «الشيعية»، والحركة الدستورية الاسلامية).

٣- حقوق الشعب الفلسطينى

أما التطورات التى لحقت بحقوق الشعب الفلسطينى، فقد كانت متعددة المستويات وذات أبعاد عميقة، وساد اختلاف بين فى مغزى ودلالة بعضها. فعلى مستوى العمل الدولى، فبينما استمرت إدانة الأمم المتحدة للانتهاكات الاسرائيلية المتزايدة، وسياسة الابعاد على وجه الخصوص، ومطالبة اسرائيل بالامتناع عن جميع أشكال انتهاكات حقوق الانسان واحترام قواعد القانون الدولى، وأحكام القانون الدولى الانسانى. فقد قررت لجنة حقوق الانسان فى دورتها التاسعة والاربعين تعيين مقرر خاص تشتمل صلاحياته التحقيق فى انتهاكات اسرائيل لمبادئ وقواعد القانون الدولى، واتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين فى الأراضى الفلسطينية التى تحتلها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧ - وتلقى الرسائل، وسماع الشهود، واستخدم أى طرق أخرى لانجاز مهمته، وتقديم تقريره بالنتائج التى سيتوصل اليها، وتوصياته فى هذا الشأن الى لجنة حقوق الانسان فى دورتها التالية.

أما على مستوى مفاوضات السلام التي بدأت في مدريد في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١، فقد استمرت طوال العام عديمة الجدوى نتيجة مماطلة إسرائيل، بينما فاجأت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الرأي العام باعلان مبادئ في ٣٠ أغسطس / آب اشتهر باسم «خيار غزة أريحا أولاً». تم خلال مفاوضات سرية في النرويج. وكما هو معلوم، فقد تم توقيع الاتفاق في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ في مقر الرئيس الأمريكى بالولايات المتحدة وسط انقسام فلسطينى وعربى ليس فقط حول أسلوب التوصل اليه بل وكذلك حول مضمونه وأبعاده وآثاره. ومن المؤسف كذلك أن الاتفاق، الذى اتسم بصياغات غامضة، وعمق من الانقسام الفلسطينى والعربى تعرض لضغوط اسرائيلية تالية لتفريقه من المكاسب الضئيلة التى يعطيها للفلسطينيين، وانهى العام دون أن يتعكس بأى تقدم على حقوق الشعب الفلسطينى فى اطار مفهوم اسرائيلى عبر عنه رئيس الوزراء بأنه «ليس هناك مواعيد مقدسة للاستحاب».

وينطوى الاتفاق المختلف عليه، على العديد من المشاكل من منظور حقوق الانسان وأولها الحق فى تقرير المصير، ليس فقط لأن الاتفاق تجاوز الاقرار بهذا الحق، أو أغفل اية اشارة نص عليه كخاية مستهدفة فى الحل النهائى، ولكن أيضاً لانه أسس آليات ترهن أعماله بنوايا إسرائيل التى لاستبعد من الناحية النظرية فقط ولكنها تقيد عملياً بقيود كثيرة وتضع أمامه العديد من العراقيل. ويشار من هذه الآليات الى الزام القيادة الفلسطينية بوقف الانتفاضة وأعمال المقاومة، تحت اسم نبذ الارهاب وأعمال العنف بل وتكليفها بواجبات أمنية فى فرض النظام مما يعنى الزامها بواجبات فى مواجهة الانتفاضة.

كذلك فانه رغم اقرار الاتفاق بالاعتراف المتبادل بالحقوق السياسية والشرعية، وتحقيق التعايش السلمى والأمن المتبادل، والوصول الى تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة، فقد أصرت إسرائيل على تغيير المنظمة لميثاقها والاقرار بالتزامات متعددة مجملها دمج نضالها السابق ضد إسرائيل بأنه ارهاب، والاعتذار عنه، والالتزام بهذه بينما أصرت إسرائيل - فى المقابل - على عدم وصف الضفة والقطاع بأنها أراض محتلة، وتمسكت بتسميتها دون أية اشارة للاحتلال. ولاشك أن اغفال هذه الحقيقة، بالإضافة لما يتضمنه الاتفاق من النص على العديد من مجالات التعاون، يضيف على الاحتلال نقلاً زائفاً كما يضعف من جبهة المساندة الخارجية لحقوق الشعب الفلسطينى.

ويضاف الى ذلك اقحام إسرائيل فى تنظيم الانتخابات الفلسطينية، بالنص على أن انتخابات المجلس التنفيذى تخضع لاتفاق ثنائى اسرائيلى / فلسطينى لاحق، يحدد نظام

وكيفية المشاركة فيها، وصيغة المراقبة الدولية والقوانين والاجراءات المتعلقة بها بما يتعارض مع نصوص القانون الدولي وبخاصة اعلان منح الاستقلال للشعوب المستعمرة الذى يعطى تلك الشعوب الحق فى تقرير مصيرها بحرية كاملة دون تدخل أية جهة أجنبية.

كذلك تخطى الاتفاق أحد الحقوق الانسانية الجوهرية وهو الحق فى العودة، نتيجة عدم استناده للشرعية الدولية، فهو ينص على تأجيل قضية اللاجئين، ضمن قضايا أخرى، الى المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائى للضفة والقطاع، لكن يفهم من سياق هذا الاتفاق أن المقصود لاجئى ١٩٤٨، لانه ينص فى موضع آخر على اقامة لجنة تضم اسرائيل والممثلين الفلسطينيين ومصر والأردن لتقرر بالاتفاق أوضاع الاشخاص الذين اقتلعوا من الضفة وغزة عام ١٩٦٧. وحتى بالنسبة لهؤلاء، أى لاجئى ١٩٦٧، فلم يصدر عن اسرائيل أى التزام واضح بحقوقهم فى العودة، كما أنه ليس معروفا ما اذا كانت مهمة اللجنة تقتصر على الاشخاص الذين اقتلعوا عام ١٩٦٧ بذواتهم فقط، أم يشمل ذلك أبناءهم وعائلاتهم أيضا. وعموما فإن الاتفاق على هذا النحو قد جزأ قضية العودة، بخلاف ما تنصم به قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ (١١ ديسمبر ١٩٤٨) من شمول وإطلاق.

ويشير هذا النهج المخاوف من خطر توطين اللاجئين المقيمين فى بعض البلدان العربية حيث هم، الأمر الذى ينطوى على انتهاك مزدوج لحق هؤلاء اللاجئين فى العودة، ولحق شعوب الدول التى قد يخضعون للتوطين فيها، فالتوطين يعتبر حلا غير عادل لقضية شعب يخلق مشكلة لشعب آخر. وقد تنبه اتفاق الطائف الخاص بحل الازمة اللبنانية لهذا الخطر حيث أكد أن توطين الفلسطينيين ينطوى على انتهاك لحقوق اللبنانيين فى أراضيهم. فمشروع التوطين يثير مشكلات كبرى للبنان بالذات بسبب تأثيره على التركيبة السكانية. وهناك أيضا مشكلة الفلسطينيين فى الأردن الذين يتمتعون بوضع خاص، وقد طرح عقب التوصل للاتفاق السؤال : هل يشارك لاجئى ١٩٦٧ المقيمون بالأردن فى انتخابات الحكم الذاتى الفلسطينى. وكاد هذا السؤال - بالإضافة لمشكلات أخرى - أن يعطل الانتخابات الاردنية.

والواضح أن اسرائيل تخطط لان تكون التسوية النهائية للقضية على حساب لاجئى ١٩٤٨، وتدفع - من ثم - فى اتجاه مشروع التوطين. وهناك شواهد على قيامها بترتيب صفقات بيع بمقتضاها بعض لاجئى ١٩٤٨ المقيمين بلبنان أراضيهم التى مازالت لديهم أوراق ملكيتها، وكشفت مصادر اسرائيلية أن اسرائيل تشجع اقتناع هؤلاء ببيع ما تبقى من أراض يربد اليهود قنتين استيلائهم عليها.

كذلك فقد استبعدت الاتفاقية التعرض لمصير المعتقلين والمسجونين السياسيين أو المبدعين وهو أمر يتعلق بما يزيد علي عشرة آلاف شخص. كما تباطأت إسرائيل وتلاحت بهذه القضية بعد الاتفاق فأطلقت سراح أعداد قليلة من المعتقلين، واتسمت قرارات الافراج بالتمييز والتباطؤ.

اما فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية الاخرى للشعب الفلسطيني فقد تزايد القتل العمد للنشطين في مقاومة الاحتلال فاغتالت الوحدات الخاصة التي يتنكر افرادها في زي الفلسطينيين ٢٩ فلسطينيا، كما استمرت اعمال القمع للانتفاضة وبلغ عدد الضحايا رقماً غير مسبوق في أى فترة سابقة منذ بدء الانتفاضة من بينه عدد كبير من الاطفال في سن السادسة عشرة فما دون. وقد سجلت دوائر حقوق الانسان الاسرائيلية أن النصف الأول من العام ١٩٩٣ وحده شهد سقوط ثلث العدد الاجمالى من الاطفال الذين سقطوا منذ بدء الانتفاضة قبل ست سنوات.

وشهدت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين في الاراضى المحتلة ترديا غير مسبوق أيضا، وظهر ذلك بشكل أكثر حدة في قطاع غزة. ومنذ اغلاق المناطق المحتلة في ٣٠ مارس / آذار انقطعت دخول أكثر من ١١٥ ألف عامل فلسطيني يعملون مئات الآلاف من الاشخاص، وأضاف الاغلاق قطع روابط الضفة من القدس الشرقية والمؤسسات الدينية والطبية والثقافية، لأن الفلسطينيين يمرون من خلالها للسفر من شمال الى جنوب الضفة، وبذلك عزل سكان هذه المناطق بشدة عن بعضهم البعض.

ومنذ نهاية العام ١٩٩٢ لجأت السلطات الاسرائيلية لسياسة جديدة لتعزيز وسائل استخدام القوة لنسف المنازل التي تشبه السلطات في وجود عناصر مطلوبة مختبئة بها، مثل استخدام الصواريخ المضادة للدبابات. وقد خلص تقرير لمنظمة «بتسليم» من خلال تحقيق عدة حالات، الى انه في معظم الحالات التي تم توجيه النيران فيها لم يتم العثور على مسلحين مطلوبين لها. وانه تم الاخلاء في معظم الاحوال بطريقة فظة ومهينة، وأنه بخلاف تصريحات رئيس الاركاب فلم يتم تقديم تعويضات للذين دمرت منازلهم. وقد أسفرت عمليات القصف المتكررة عن تشريد آلاف من المواطنين من بينهم نساء وشيوخ وأطفال.

وقد شهد العام تزايد أعمال العنف التي يمارسها المستوطنون ضد الوطنيين الفلسطينيين ومن ذلك أحرق المستوطنون في شهر مارس / آذار مسجد الفقار في خان

يونس كما قاموا بتدمير مصنع تعبئة مياه غازية (سفن آب) بغزة.

كذلك استمر انتهاك الحق في الحرية والأمان الشخصي للفلسطينيين، فازدادت الاعتقالات العشوائية، كما استمر احتجاز الفلسطينيين بأعداد غفيرة دون اتهام أو محاكمة فيما يعرف بالاحتجاز الإداري، ورغم صدور بعض قرارات بالإفراج بعد توقيع اتفاق الحكم الذاتي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن هذه القرارات جاءت محبطة في أعدادها المحدودة، وقائمة على أساس تمييزي واستهدفت في بعض الحالات تعميق الشقاق بين الفصائل الفلسطينية كما ظل القطاع الأكبر من المحتجزين والمُسجونين بسبب الانتفاضة رهن الاحتجاز بأعداد تفوق العشرة آلاف محتجز ومُسجون.

كذلك استمر سوء أحوال السجون والمعتقلات، كما استمر التعذيب وسوء المعاملة يمثلان أهم السمات البارزة في معاملة المسجونين وغيرهم من المحتجزين. وقد شهدت السجون اضطراباً عن الطعام في ٢٧ سبتمبر/ أيلول، استمر مدة طويلة الر وفاة أحد المسجونين، كما لجأت السلطات لإجراءات قمعية للاحتجاجات التضامنية التي قامت بها عائلات المسجونين والمحتجزين المضربين أسفرت عن مقتل ٣ وجرح ٨٠٠.

رابعاً: نتائج المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان

يستكمل هذا التقرير الدراسة التي بدأها تقرير العام الماضي عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، فيعد أن تعرض التقرير السابق للجهود التحضيرية المطولة التي مهدت لانعقاده، يتابع هذا التقرير تقييم أعمال المؤتمر وكذا منتدى المنظمات غير الحكومية الذي سبقه. وقد شملت الدراسة عدة مستويات للتحليل، أولها مقارنة الوثيقة الختامية للمؤتمر بالوثيقة التحضيرية، وثانيها مقارنة الوثيقة الرسمية بتلك الصادرة عن المنظمات غير الحكومية، وثالثها تقييم جهود التنسيق بين المنظمات غير الحكومية على المستويين العربي والدولي، وأخيراً استشراف آفاق العمل في ميدان حقوق الإنسان في ضوء التوافق الذي انتهى إليه المؤتمر على مستوييه الحكومي، وغير الحكومي.

ولأنخوض هذه المقدمة في تفاصيل هذه الدراسات التي ضمنتها صلب التقرير، لمن يرغب في الاطلاع، بينما تقتصر الإشارة هنا إلى تقييم النتائج الكلية للمؤتمر. ولكن تجدر الإشارة، قبل الخوض في هذا التقييم إلى أن تقييم نتائج المؤتمر لم يكن موضع اتفاق، بل على العكس كان موضع تباين كبير، ربما بسبب قياس نتائجه بالمقارنة بالآمال التي كانت معقودة عليه، وربما لأنه وهو يمثل أكبر حشد عرفه التاريخ بخصوص حقوق الإنسان، كان

باعتقاد قيد خطوات من مذهبة كبيرة فى يوغوسلافيا السابقة دون أن يكون قادرا حتى على اداة جماعية لمثل هذا الانتهاك الصارخ وربما كذلك لانه أخفق فى بلوغ نتائج عملية تتعلق بالآليات التنفيذية التى يمكن أن يناط بها ترجمة الطموحات أيا كان حجمها الى الواقع.

لم يكشف التحليل المقارن عن نمط المدخلات فى المؤتمر العالمى لحقوق الانسان التى بلورتها ثلاث سنوات من التحضير له عبر سلسلة من المؤتمرات الاقليمية الدولية والاهلية، بالقياس بالمرود النهائى فحسب، ولكن المناقشات، والمساومات التى سادت المؤتمر كشفت عن طبيعة المشكلات القائمة فى فكر حقوق الانسان وبلورت مواقف التكتلات الدولية، وأظهرت المفاسل الحديثة للمواقف.

وكما هو معروف، فقد كان صراع للمفاهيم يدور خلال الجهود التحضيرية حول مشكلات العالمية والخصوصية التى هى فى التحليل النهائى تمثل النسبية. وعدم قابلية حقوق الانسان للتجزئة، التى تعبر عن الاسبقيات. وعلاقة حقوق الانسان بالتنمية والديمقراطية، التى تمثل فى التحليل النهائى العلاقة بين الشمال والجنوب. ودور الأمم المتحدة فى مجال حقوق الانسان ومدى مشاركة المنظمات غير الحكومية التى هى فى التحليل النهائى ايضا تعبر عن قضية «مقرطة» النظام الدولى.

وخلال المؤتمر، ظل السؤال الملح، كما كان متوقعا، حول ما اذا كانت هناك نسبية فى مسألة حقوق الانسان وامكانية تحقيق الكرامة الانسانية فى اطار الثقافات والخلفيات الحضارية المختلفة وظهر ذلك بشكل بارز من خلال المطالبة المتزايدة من قبل بعض دول الجنوب، وخاصة الآسيوية، باعادة تعريف وتثبيت مفهوم عالمية حقوق الانسان بدعوى ان المهود والانفاقيات المنظمة لمبادئ حقوق الانسان الأساسية قد بنيت أساسا على مفاهيم غربية قد لا تتواءم مع الخصوصية الاقليمية لبعض بلدان العالم مما يستحيل معه إعمال تلك الحقوق وتطبيقها الفعلى وخاصة ان الممارسة يتم قياسها فيما لمفهوم الغرب للشرعة الدولية والتمثل فى آليات الامم المتحدة.

وبما أن مبدأ عالمية حقوق الانسان قد صار الشعار الذى يرفعه الغرب امعانا فى تأكيد احترامه وتقديسه لحقوق الانسان، فقد التزم باجابة قاطعة لتلك الاشكالية وتتلخص فى أنه بالرغم من تبان الممارسات والمعتقدات المتوارثة فى الحضارات الانسانية المختلفة الا ان هناك اجماعا انسانياما عاما على المبادئ والمعايير الأساسية لضمان وحماية الكرامة

الانسانية، وبالتالي فإنه لا يمكن القبول بمبرر التفاوت الثقافي والتباين الاقليمي كذريعة للنيل من حقوق الانسان وكرامته وحرياته الاساسية، بل يتوجب على تلك الخصوصية أن تشرى عالمية حقوق الانسان. هذا في الوقت الذي أظهرت فيه بعض الحكومات، ومنها في بعض الاحيان منظمات غير حكومية مخاوفها من أن يتحول القبول بمبدأ العالمية الى أداة تستخدم لتجاهل أو إخفاء الاختلافات. والمفارقة في ذلك الموقف ان المنظمات غير الحكومية في كثير من بلدان الجنوب غالباً ما تجد نفسها في موقف التأييد على جبهة واحدة مع حكوماتها عند اثاره مسألة السيادة الوطنية رغم ادانتها للممارسات التي تنتهجها، غير ان البعض الآخر يخشى التعرض للاتهام بالتخلف عن ركب الحضارة والتمسك بالخصوصية فيهرع الي الدعوة الى مسايرة المبدأ على اطلاقه.

ومنذ البداية فقد أفرزت قضية العالمية والخصوصية مواقف الدول والتكتلات الدولية وكان قطبا هذه المواجهة هما الولايات المتحدة والمجموعة الغربية من ناحية، والصين ومعهما تكتل آسيوى يضم البلدان العربية من ناحية أخرى، فيما انتهى المؤتمر الى صياغة تقول «جميع حقوق الانسان عالمية، وغير قابلة للتجزئة، ومتراصلة ومتشابكة ويجب على المجتمع الدولي أن يعامل حقوق الانسان على نحو شامل وبطريقة منصفة ومتكافئة، وعلى قدم المساواة، وينفس القدر من التركيز، وفي حين أنه يجب أن توضع في الاعتبار أهمية الخصائص الوطنية والاقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، فإنه من واجب الدول، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، تعزيز وحماية جميع حقوق الانسان والحريات الأساسية.

على أن الفرز الذي أحدثته قضية العالمية والخصوصية، سرعان ما تعمق في قضية التنمية والديمقراطية وعلاقتها بحقوق الانسان. فالقضية تطرح بدورها العديد من القضايا الفرعية منها علاقة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالحقوق المدنية والسياسية، ومنها مشروعية المساعدات الدولية، ومسألة الديون، وتصور آليات حقوق الانسان في مجال التنمية. وقد لا تضيف الشكاوى التي أثارها ممثلو البلدان النامية في المؤتمر جديداً عما درجوا عليه في الحوارات الدولية وداخل لجان الامم المتحدة حول وطأة الديون، وشروط إعادة الهيكلة.. الخ ومجعل سياسات بلدان الشمال تجاهها والتي تؤدي الى تزايد معدلات الفقر وزعزعة الاستقرار الاجتماعي، وبالتالي الآمال في ارساء الحقوق المدنية والسياسية من خلال مؤسسات ديمقراطية. لكن في المقابل كان واضحاً أن موقف الدول الغربية من مسألة الديون وربط أوضاع حقوق الانسان بالمساعدات ظلت متناقضة مع

دعوتها لشمولية حقوق الانسان وعدم قابليتها للتجزئة، بل وكانت بمثابة فصل صريح بين الحقوق المدنية والسياسية، التي ركزت عليها بقوة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أخضعتها للعديد من الشروط.

وطبقا لوثيقة منشورة منسوبة الى الجهات الرسمية الامريكية تتضمن توجيهات للوفد الامريكي من قضايا المؤتمر (ولم يصدر أى نفي رسمى لها)، بلورت الموقف الامريكي من قضية التنمية. فأكدت على التشديد على غلو النص. على الحق فى التنمية من أية اشارة لحقوق أو مطالب قانونية للحصول على، أو التنازل عن، الموارد أو تخفيف الديون أو انتهاء برامج التكيف الهيكلى التى تفرضها وكالات الاقراض الدولية أو اتخاذ أية خطوات الزامية من شأنها اصلاح أو اختلال توزيع الثروات. كما شددت على رفض أية مطالب موجهة الى وكالات الاقراض المالية الدولية لانهاء برامج التكيف الهيكلى. وهكذا. بدلا من أن تبرهن الوثيقة على صدقية الدعوة الامريكية تجاه مبدأ الحقوق المتساوية بين دول الشمال والجنوب، وأن تبذل مساعيها فى دفع عجلة حقوق الانسان، ركزت على صياغة تحفظات جديدة تتضمن بلا منازع حقوق الوكالات والمؤسسات المالية الدولية، وتراعى استمرار التكيف الهيكلى، وتستبعد أى دور أو مشاركة من جانب الدول فى طور التنمية وحقهم فى اتخاذ القرار الملائم وتقرير مصير سياساتهم الانمائية فى الوقت الذى دعت الى ترسيخ العلاقة بين التنمية والديمقراطية وحقوق الانسان.

اما التوافق الذى انتهى اليه المؤتمر فى صيغته النهائية فقد ذكر «أن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية، امور مترابطة ويعزز بعضها بعضا. وتقوم الديمقراطية على ارادة الشعب للمعبر عنها بحرية» كما أكد على انه ينبغى للمجتمع الدولى أن يدعم اقل البلدان نموا الملتزمة بعملية اقامة الديمقراطية وتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية، كما أعاد تأكيد الحق فى التنمية كما هو مبين فى «اعلان الحق فى التنمية» بوصفه حقا عالميا وغير قابل للتصرف، وجزءا لا يتجزأ من حقوق الانسان الاساسية. كما أكد على أن انعدام التنمية لايجوز اتخاذه ذريعة لتبرير الانتقاص من حقوق الانسان المعترف بها دوليا. وينبغى على الدول أن تتعاون من أجل ضمان التنمية وازالة العقبات التى تعترضها.

أما قضية مشاركة المنظمات غير الحكومية فى أشغال المؤتمر وإلتى كانت إحدى القضايا الخلافية التى شغلت الجهود التحضيرية لفترة طويلة، فقد حسمت قبل انعقاد المؤتمر لصالح مشاركة كبيرة للمنظمات غير الحكومية، مما ساعد على تطوير مساهمة هذه

المنظمات فى أعمال المؤتمر من خلال «وليفة» منتدى المنظمات غير الحكومية» كما ساعد على تعميق الحوار بين المنظمات غير الحكومية ذاتها. لكن هذه السمة الإيجابية العامة لا تحجب بعض الجوانب السلبية التى صاحبت هذه المشاركة، فقد تعرقل حضور بعض المنظمات غير الحكومية نتيجة اعتراض بعض الحكومات، كما أدى سوء التنظيم فى ترتيبات هذه المشاركة (عدم وصول دعوات أو بطاقات سفر) إلى حرمان عدد آخر من المنظمات غير الحكومية من المشاركة، ويعتقد البعض أنه كان هناك سوء نية إلى جانب سوء التنظيم. كما تظل النقطة الجوهرية هى تقليص عائد هذه المشاركة بتقليص دور المنظمات غير الحكومية فى لجنة الصياغة ومن ثم فى وزن الاسهام فى الوثيقة النهائية.

لكن على أية حال، فمهما كانت نوعية العقوبات التى حالت دون أن تصل المشاركة إلى مستوى ما ترجوه المنظمات غير الحكومية، فقد كانت العوامل السلبية الذاتية أكثر تأثيراً على مردود هذه المشاركة من تلك السابق الإشارة إليها. وكان أهم أوجه القصور الذاتى هو نقص التنسيق وتغليب عوامل التنافس على عوامل التضامن فى بعض الأحيان. وقد ظهر عجز التنسيق هذا فى المحاولات الفاشلة التى بذلتها المنظمات العربية، وكذا الأفريقية سواء لاختيار ممثلها أو ترتيب أشكال التعاون بينها أو بلورة وجهة نظر مشتركة. رغم أن المنظمات العربية كانت قد بلورت إطاراً جيداً للتنسيق وموقفاً متسقاً حيال معظم القضايا المطروحة من قبل من خلال «المؤتمر العربى لحقوق الإنسان» الذى نظمته المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالاشتراك مع اتحاد المحامين العرب والمعهد العربى لحقوق الإنسان فى إطار التحضير للمؤتمر العالمى فى شهر إبريل / نيسان فى القاهرة، وشارك فيه نحو ستون منظمة عربية غير حكومية معنية بحقوق الإنسان.

أما المنافسة الضارة فقد وجدت أبرز مظاهرها عند تقرير حصص تمثيل المجموعات الإقليمية. وقد احتدم التنافس إلى حد كاد يفشل الترتيبات المسبقة. لكن إحقاقاً للحق فقد كانت المقترحات التى قدمتها إدارة المنتدى مثيرة لاطلاق مثل هذا التنافس إذا اقترحت ثلاثة ممثلين لآسيا بسكاتها الذى يعدون بالمليارات، ومثلهم لأفريقيا ببلدانها التى تفوق الخمسين، بينما أعطت أوروبا وحدها ستة مقاعد. ورغم ما قد يكون هناك من مبررات لمثل هذا التوزيع اجتهد منظمو المنتدى فى شرحها إلا أنها أثارت شعوراً ثقيلاً لدى معظم المنظمات الجنوبية باستثثار المنظمات غير الحكومية الشمالية. كذلك لعبت التناقضات الوطنية بين بعض المنظمات دوراً هاملاً فى تعميق القصور الذاتى للمنظمات غير الحكومية.

على أن الصراعات التى أشرنا إليها والجوانب السلبية التى طبعت بعض نتائج المؤتمر

لا يجب أن تخجب عنا أهمية ماتم من انجاز على صعيد قضايا حقوق الانسان عبر هذا المؤتمر، فقد أتاح إبراز العديد من الإشكاليات المهمة في مقدمتها أداء أجهزة الأمم المتحدة وبيروقراطيتها وبطء استجاباتها والحاجة الماسة للبرورة آليات جديدة للعمل. وهى قضايا إذا لم يكن قد نجح المؤتمر في الوصول الى توافق حولها فإنه لم يفلح الباب حيالها وأحبال بعضها، وفي مقدمتها مسألة تأسيس مفوضية سامية لشئون حقوق الإنسان التى كانت موضع جدل شديد الى الجمعية العامة للأمم المتحدة التى استطاعت فى أول دورة لها عقب المؤتمر أن تدفع بالفكرة الى حيز الوجود وأن تؤسس هذه المفوضية بعد ادخال بعض التعديلات على المشروع.

كذلك فقد دفع المؤتمر قضايا المرأة الى مقدمة اهتمامات حقوق الانسان إذ كشف عن حجم المعاناة التى تتعرض لها فى الجنوب والشمال على السواء والحاجة الماسة لتطوير الحقوق الانسانية للمرأة وبلور مداخل محددة للنهوض بهذه الحقوق كما لفت الانتباه بقوة لإنتهاك حقوق السكان الأصليين وبعض المهمشين فى مجتمعاتهم وسبل النهوض بممارستهم لحقوقهم.

وفى كل الأحوال فقد خرج المؤتمر « بإعلان وبرنامج عمل» يعد بمثابة التزام دولى تمهدت فيه ١٧١ حكومة بمعالجة مسائل حقوق الإنسان. وهو التزام يعد سبقا شاركت فيه مئات المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الانسان أو التنمية والمهم هو تفهم واستيعاب ما ترتب على هذا الالتزام، وترجمة النص الى واقع عملى.

وفى اطار هذا المفهوم كانت دعوة المنظمة العربية لحقوق الانسان لمسئولى مركز حقوق الانسان بالأمم المتحدة للتفاوض حول «مستقبل حقوق الانسان بعد مؤتمر فيينا» خلال اجتماع الجمعية العمومية الثالثة للمنظمة فى ديسمبر/ كانون أول وقد مثل المركز فى هذا اللقاء السيد چون باجى ممثلا عن ابراهيميا فال مساعد الأمين العام لحقوق الانسان وتركز النقاش مع مسئول الأمم المتحدة حول العديد من الموضوعات دارت فى مجملها حول أربعة محاور رئيسية: أولها ضعف فعالية ومشاركة المنظمات غير الحكومية فى مؤتمر فيينا وثانيها افتقار اعلان فيينا لآليات تعزيز وحماية حقوق الانسان، وثالثها العلاقة بين فكرة السيادة الوطنية للدول وحقوق الانسان، وأخيرا موقف الأمم المتحدة من ظاهرة العنصرية الجديدة فى أوروبا.

وفى هذا الإطار أيضا تنسق المنظمة جهودها مع عدد من المنظمات الدولية الجادة

لتابعة «مابعد فيينا» بهدف تعظيم الاستفادة من الجوانب الايجابية للمؤتمر. وقد التقت المنظمة واتحاد المحامين العرب عقب المؤتمر مباشرة ومجموعة من هذه المنظمات من بينها العفو الدولية والحقوقيين الدوليين لـ IC و منظمة مراقبة حقوق الانسان وآخرين وشمل الحوار أربعة موضوعات رئيسية هي: الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين نظام الاتصال بين منظمات حقوق الانسان، وحقوق الانسان والسلام، وبناء منظمات حقوق الانسان على أرض الواقع. كما عقدت دورة ثانية لهذا التنسيق في ٢٤ فبراير/ شباط ١٩٩٤ على هامش اجتماعات الدورة الخمسين للجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة. وركز الاجتماع على تأسيس «ملتقى استشارى غير رسمى» وقد دعا اتحاد المحامين العرب لعقد الدورة القادمة لاجتماع هذه الجمعيات في القاهرة في شهر سبتمبر/الهلول ١٩٩٤ .

هذا الكتاب إهداء من
مكتبة يوسف درويش

القسم الثاني
التقارير القطرية

المملكة الأردنية الهاشمية

الاطار الدستوري والقانوني

شهد عام ١٩٩٣ تطوين مهمين على الصعيد القانوني المتصل بحقوق الانسان:

أولهما : هو تعديل قانون الانتخاب بقرار من الحكومة الأردنية في منتصف أغسطس / آب بعد قليل من حل مجلس النواب قبل انتهاء فترته بحوالى شهرين. وتركز هذا التعديل في الزام الناخب بانتخاب مرشح واحد فقط، بعد ان كان يحق له انتخاب عدد من المرشحين يساوى عدد النواب الذين يمثلون دائرته الانتخابية، ولذلك اطلق على هذا التعديل اعلاميا (صوت واحد للمواطن الواحد) وهو وصف غير دقيق لان الصوت الواحد يعنى ان يدلي الناخب بصوته مرة واحدة في كل دورة انتخابية. وهذا ما يحدث قبل وبعد التعديل في الاردن كغيره من دول العالم، حيث ان الصوت الواحد مبدأ ثابت في مختلف النظم الانتخابية. أما المقصود بما حدث من تعديل في قانون الانتخاب الأردني فهو الأخذ بقاعدة مرشح واحد يختاره كل ناخب.

وقد حدث جدل واسع حول هذا التعديل بين معارضين ومؤيدين. ولكن بمنأى عن الجوانب السياسية لهذا الجدل، انحصر أهم الانتقادات للتعديل من منظور حقوق الانسان في :

- حرمان الناخب - في الدوائر التي يمثلها أكثر من نائب واحد - من أن يشارك في اختيار بقية نوابها.

- دفع الأحزاب والقوى السياسية للتقدم بأقل عدد من المرشحين حتى لا تشتت أصوات المؤيدين للحزب بين عدد كبير من الأحزاب، الأمر الذي يقود الى تقييد ضمنى لحق المشاركة في ادارة الشؤون العامة.

- تجاهل جوانب أخرى في قانون الانتخاب تعتبر اولى بالتعديل ليصبح القانون أكثر انسجاما مع حقوق الانسان. ومن أهمها إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية بشكل أكثر

توازنا، بل ان مراجعة هذا التقسيم كانت كفيلة بانتفاء الحاجة الى التعديل الذى ألزم كل ناخب بانتخاب مرشح واحد، حيث كانت الحجة الشائعة هى انتهاء التباين الشديد بين عدد المرشحين الذين ينتخبهم كل ناخب من دائرة لأخرى.

- اللجوء الى اسلوب تعسفى فى معالجة المشكلة التى تنجم عن عدم التزام بعض الناخبين بانتخاب مرشح واحد. وتمثل هذا الأسلوب فى اعتماد أول اسم يذكر فى بطاقة الاقتراع التى يضع فيها الناخب أكثر من اسم، وشطب الأسماء الواردة بعده. ويفترض هذا الأسلوب ان الاسم المذكور أولا يمثل المرشح الأكثر تفضيلا لدى الناخب، وهو أمر غير مؤكد فى كل الأحوال.

أما التطور القانوني الثانى فهو صدور قانون المطبوعات والنشر الجديد، بعد أن أقره مجلس النواب فى مارس بصيغته التى وردت اليه من مجلس الاعيان. ورغم ما أكدته هذا القانون فى مادته الثالثة من ان (الصحافة والطباعة حرتان، وحرية الرأى مكفولة لكل أردنى...) فقد تضمن قيودا أهمها :

- حظر نشر أى مواد تمس الملك أو الأسرة المالكة (دون تحديد ما اذا كان النقد الموضوعى يعتبر مساسا)، أو تتعلق بالقوات المسلحة عددا وعدة وشركات الا اذا اجيز نشرها من مرجع عسكري مسئول، أو تسعى الى الوحدة الوطنية (دون تحديد المقصود بالاساءة)، أو تتعلق بالجلسات السرية لمجلس النواب، أو يقصد بها زعزعة الوحدة الوطنية، أو تمثل اهانة لرؤساء الدول العربية أو الاسلامية أو الصديقة أو رؤساء واعضاء البعثات الدبلوماسية.

- إلزام كل من يرغب فى طبع كتاب أن يقدم نسختين من مخطوطه الى دائرة المطبوعات والنشر قبل البدء فى طبعه، واعطاء مدير هذه الدائرة صلاحية إجازة أو منع الطبع، مع حفظ حق المؤلف أو ناشر الكتاب فى الطعن بقرار المدير لدى محكمة العدل العليا. وكذلك إلزام كل من يستورد مطبوعة من خارج المملكة لتوزيعها ان يقدم نسخة منها للدائرة نفسها، واعطاء مديرها صلاحية إجازة أو منع دخول المطبوعة، مع حفظ الحق فى الطعن لدى محكمة العدل العليا ايضا.

- تعريف الصحفى بأنه من تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها فى قانون نقابة الصحفيين المعمول به، رغم ان هذا القانون موضع خلاف واسع، وأن عددا كبيرا يصل الى نصف مجموع الصحفيين الاردنيين ليسوا أعضاء فى هذه النقابة، الأمر الذى يعنى

أرغابهم على الانضمام اليها والامتثال لقانونها الذي يعارضونه، ويتناقض ذلك مع المادة ٢٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تحظر إرغام أى شخص على الانضمام لهيئة أو مؤسسة أو جمعية بغير إرادته .

— رغم النص على حق المطبوعة أو وكالة الأنباء أو الصحفي فى إبقاء مصادر المعلومات أو الأخبار التى يتم الحصول عليها سرية، يميز القانون الكشف عن هذه المصادر اذا قررت المحكمة ذلك (إنشاء النظر بالدعوى الجزائية حماية لامن الدولة أو لمنع الجريمة أو تحقيقا للعدالة) وهذا الاستثناء يقوض حق الاحتفاظ بسرية المصادر، ومن ثم يضعف قدرة الصحفي أو المطبوعة على الوصول للمعلومات لأنه يروج المصادر عن تقديمها طالما يجوز الكشف عن صلتهم بها.

الحق فى الحرية والأمان الشخصى

رغم حدوث تقدم ملموس فى هذا المجال خلال السنوات الأخيرة، ظلت هناك بعض حالات توقيف واعتقال متفرقة لا تخال للقضاء ومن أهمها:

— توقيف عدد من أعضاء جمعية الإخوان المسلمين فى شهرى أبريل / نيسان ومايو / آيار، وقد ردت انباء عن مذكرة قدمتها الجمعية الى رئيس الوزراء شكت فيها من اعتقالات طالبت بعض اعضائها.

— اعتقال اثنين من قادة حزب التحرير الإسلامى فى منتصف مايو / آيار هما عطا ابر رشته الناطق باسم الحزب ومعاونه بكر الخوالدة. وكان ذلك قبل الاعلان رسميا عن تورط الحزب فى مؤامرة فاشلة لاغتيال الملك حسين خلال حفل بجامعة مؤتة فى يونيو / حزيران، وقد وصل عدد المعتقلين فى قضية هذه المؤامرة الى حوالى ٣٠ شخصا، وأحيل عشرة منهم فقط للمحاكمة. وأفادت وكالة رويتر فى ١٤ أغسطس / آب انها سألت مسئولا امينا عن المعتقلين، فأجاب (لا يوجد لدينا ما نقوله) وقد ناشد ذوو بعض المعتقلين الملك حسين التدخل لاطلاق سراح أبنائهم، وأكدوا أنهم (يرثون من التهم المنسوبة اليهم، ومخلصون للوطن والملك وليسوا اعضاء فى حزب التحرير). لكن لم يتم اطلاق سراح المعتقلين الذين لم يحالوا للقضاء إلا فى شهر نوفمبر / تشرين ثان بعد احتجازهم نحو ستة اشهر دون توجيه اتهامات محددة لهم، ومن بينهم الناطق باسم الحزب ومساعد.

- اعتقال مأمون أسعد بيومي التميمي نجل زعيم حركة «الجهاد الاسلامي» - بيت المقدس في ١٣ يوليو / تموز.

- اعتقال رمضان الرواشدة مندوب صحيفة الأهالي التابعة للحزب الشعبي الديمقراطي الأردني (حشد) في ٢٦ سبتمبر / أيلول بعد اتهامه (بذم محكمة أمن الدولة، ونشر اخبار من شأنها التأثير على القضاء والشهود والرأى العام في قضية محاولة اغتيال الملك حسين ومخالفة قانون المطبوعات والنشر). وأفرج عنه بعد خمسة أيام بكفالة.

معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين

لاتزال المنظمة العربية لحقوق الانسان تتلقى تقارير عن قيام بعض أجهزة الأمن والشرطة بإساءة معاملة المسجونين وتعذيب بعض المعتقلين سياسيا والموقوفين قضائيا بجرائم عادية.

كما لاتزال ترد للمنظمة تقارير عن منع بعض المعتقلين لدى المخابرات من الإتصال بذريهم أو توكيل محامين عنهم. وتنطبق هذه المعاملة كذلك على الموقوفين بقضايا عادية لدى جهاز الأمن الوقائي وبعض أقسام الشرطة، ولكن بصورة أقل شدة من المعتقلين سياسيا، كما لا يزال الحبس الإنفرادي لبعض الموقوفين مستمراً ولفترات طويلة.

وأشارت شكوى وردت للمنظمة بشأن بعض الذين احتجزوا في قضية محاولة اغتيال الملك حسين، جاء فيها أن والدها المعتقل فؤاد نواف شريفات، عقب زيارتهما له بالسجن في أول أغسطس / آب قالا نهما شاهدا جرحا على جبينه، واعتقدا انه تعرض للتعذيب، كما اتهم احد المحامين في هذه القضية (صالح الصرموطي) المحققين بالقيام بتعذيب المتهمين، وطالب بعرضهم على اطباء شرعيين للتأكد من ذلك.

الحق في المحاكمة المنصفة

ظل الجدل حول دور محكمة أمن الدولة - ذات الطابع العسكري والتي لايجوز استئناف احكامها قضائيا - مثاراً خلال ١٩٩٣ بمناسبة احوالة قضية محاولة اغتيال الملك حسين اليها.

وكانت وقائع هذه القضية بدأت عندما تم الاعلان لأول مرة في منتصف أغسطس

١ / أب عن كشف مؤامرة قبل تنفيذها (في ٢٦ يونيو/حزيران) استهدفت محاولة اغتيال
العامل الاردني خلال احتفال بتخريج فوج جديد من جامعة مؤتة العسكرية في الكرك.
وكان عدد من الاشخاص معظمهم قيل انه ينتمى لحزب التحرير الاسلامي قد اعتقلوا قبل
هذا الاعلان للاشتباه في تورطهم بالمؤامرة. واحيل ٨ منهم الى محكمة أمن الدولة
لحاكمتهم بالإضافة الى اثنين هاربين حوكموا غيابيا.

وقد بدأت عملية المحاكمة في ٩ سبتمبر / أيلول حيث تشكلت هيئة المحكمة من
ثلاثة قضاة عسكريين (العقيد/أمين الحافظ والرائد/طليل الوقاد والرائد/فواز البقور)
وروجعت للمتهمين تهمة التخطيط لمحاولة اغتيال الملك، والسعي لتغيير دستور الدولة بالقوة
والعنف، والانتساب لجمعية غير مشروعة. وأتيح لمراسلي الصحف ووكالات الأنباء المحلية
والعربية والأجنبية حضور الجلسات. كما سمح للمتهمين بتوكيل محامين للدفاع عنهم،
لكن رفضت المحكمة أن يكون من بينهم محامون مصريون طلبوا الانضمام الى هيئة
الدفاع. وبنت رفضها على اساس انه (ليس لديهم اذن من نقابة المحامين الأردنية).

وقد طعن المحامون في اجراءات التحقيق التي استغرقت أربعة أشهر دون ضمانات
قانونية، ودون حماية للمتهمين من الاكراه، كما طعنوا في صلاحية المحكمة للنظر في
القضية باعتبارها قضاءاً استثنائياً لا يتوافر فيه الانصاف ولا يمكن الطعن في احكامه
قضائياً. وظلت المحاكمة مستمرة حتى نهاية العام.

حق تكوين الجمعيات

أدى سريان قانون الأحزاب السياسية الى بدء عملية تسجيل طلبات الترخيص .
للأحزاب منذ آخر عام ١٩٩٢ . واستمرت هذه العملية خلال العام ١٩٩٣ الذي بدأ بداية
مبشرة عندما تراجعت وزارة الداخلية (وهي الجهة المخولة منح التراخيص) عن اعتراضها
السابق على ثلاثة أحزاب (الشيوعي والبعثي والشعبي الديمقراطي) حيث قررت الترخيص
لها جميعا في ١٨ يناير / كانون ثان ١٩٩٣ .

ومع نهاية العام كان قد تم الترخيص لعشرين حزبا سياسيا دون مشكلات، وكانت
المشكلة الوحيدة التي ظهرت في هذا العام متعلقة برد الفعل الرسمي تجاه ما أقدم عليه
حزب البعث الأردني من عقد اتفاق حول برنامج عمل مشترك مع حزب البعث في
العراق. فقد تعرض حزب البعث الأردني لاتهام بانتهاك قانون الأحزاب، الذي يحظر إقامة

اية علاقة مالية او تنظيمية مع جهة خارجية. كما تم النظر الى الاتفاق المذكور على أنه ليس بين حزبين، وانما بين حزب أردني والحكومة العراقية باعتبار حزب البعث هو الحاكم في بغداد. لكن اكتفت السلطات الأردنية بتوجيه تحذير لحزب البعث ولم تتخذ اجراءات قانونية ضده.

الحق في التجمع السلمي

إقترن الانتهاك الذي تعرض له هذا الحق عام ١٩٩٣ بظروف معركة الانتخابات النيابية. فقد رفضت وزارة الداخلية طلبات تقدمت بها بعض الاحزاب المشروعة لأقامة مهرجانات انتخابية في اماكن عامة ببعض الدوائر الانتخابية. ودافعت عن هذا الحظر بأنه يستهدف حماية الأمن العام وتقويت الفرص على اى عايب بالنظام وبأمن المواطنين، وأن هذا الحظر يشمل كل الأحزاب دون تمييز.

وأدى ذلك لاضطرار المرشحين لأقامة الندوات والمناظرات في اماكن مغلقة، لكن محكمة العدل العليا قضت في ٢٨ اكتوبر / تشرين أول أى قبل عشرة أيام فقط من موعد الانتخابات، بإلغاء قرار وزارة الداخلية بمنع المهرجانات الانتخابية.

وبعد الانتخابات وردت أنباء عن قيام الشرطة بتفريق متظاهرين كانوا يحتجون على تزوير في بعض الدوائر، مثل بلدة المزار الشمالي قرب عمان. فقد نقلت مصادر صحفية عن سكان قولهم ان الشرطة اطلقت النار في الهواء واستخدمت قنابل الغاز لتفريق المتظاهرين المؤيدين لأحد المرشحين (زكى الشرحان المرشح المستقل) الذي فشل في الانتخابات. وقال انصاره انهم أدلوا بأصواتهم جميعا له، لكن النتيجة المعلنة لم تعكس حقيقة التصويت. لكن وزير الاعلام الاردني نفى وقوع هذه المظاهرات قائلا انها شائعات لتشويه صورة الأردن.

أما الانتهاكات لهذا الحق، والتي لم تقترب بالمعركة الانتخابية، فكان أهمها:

- منع عقد مهرجان جماهيري في مجمع النقابات المهنية في ٢٥ إبريل/نيسان بدعوة من الاتحاد الوطني لشباب الأردن.

- منع اقامة حفل في ذكرى تأسيس الجمعية الشعبية لتحرير فلسطين في منتصف ديسمبر/كانون أول.

حرية الرأي والتعبير

شهد العام ١٩٩٣ ممارسات تقييدية محدودة أهمها :

- فصل د. مصطفى عدوان مدير قسم الأبحاث في مجلس الأمة من عمله، في أول مايو/آيار، بسبب حديث أدلى به إلى صحيفة «جوردان تايمز» عن صعوبات تواجه قيام القسم بمهامه.

- قرار وزير الاعلام في ١٣ سبتمبر / أيلول بمنع موظفي الدولة من حق الكتابة في الصحف الأردنية، استنادا الى أحكام الخدمة المدنية الصادر عام ١٩٨٨ والذي يمنع الموظفين العموميين من الكتابة في الصحف دون اذن مسبق من مجلس الوزراء.

- توقيف ثلاثة صحفيين في آخر أكتوبر بسبب آراء عبروا عنها أو أخبار نشروها في صحيفة الميلاء. وكان أولهم رئيس مجلس إدارة الصحيفة «نايف الطلوة» بسبب مقاله حول اتفاق «غزة - اريحا» حيث وجهت اليه تهمة الاساءة الى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات. والثاني هو الصحفي «محمد طميلة» بسبب مقال أشار فيه الى أن الحكومة تسعى لدعم البرلمان الجديد عشائريا. والثالث رئيس تحرير الصحيفة «رائد صلحة» بسبب نشر خبر عن اعتداء القوات الاسرائيلية على الحدود الأردنية باطلاق الرصاص باتجاه حقل ألغام مما أدى لنشوب حريق محدود.

وقد صدر قرار في البداية بتوقيفهم ١٤ يوما، ثم جرى الافراج عنهم فوراً بكفالات.

- منع ٣٧ موظفا موالين لحزب «جبهة العمل الاسلامي» من المشاركة في مؤتمر صحفي للحزب احتجاجا على نقلهم من أماكن عملهم بسبب مشاركتهم في الحملة الانتخابية. ولم يتم السماح بعقد المؤتمر في ٢٥ أكتوبر / تشرين أول الا بعد تعهد الحزب بعدم ظهور الموظفين المذكورين أمام الصحفيين.

ومع ذلك فقد أدى ظهور عدة صحف حزبية أسبوعية خلال العام الى انتعاش نسبي نتيجة تعدد الآراء على الساحة، بعد أن لم يكن هناك سوى ثلاث صحف يومية (الرأي والدستور وصوت الشعب) وقليل من الصحف والمجلات الأسبوعية.

ولم يرد مايلد على منع اصدار أى صحف حزبية، لكن صودر العدد ١٠٥ من صحيفة «الآمال الأسبوعية» في الأسبوع الأخير من ١٩٩٢. كما أن صدور قانون

المطبوعات والنشر متضمنا تعريف الصحفي بأنه من تنطبق عليه شروط قانون نقابة الصحفيين - خلق أجواء سلبية مرجعها التخوف من تحكم مجلس هذه النقابة التي لا تضم معظم الصحفيين في جانب من جوانب حرية التعبير. فقد قام مجلس النقابة في مايو / أيار بفصل ٢٠ صحفيا بدعوى أنهم فقدوا شروط التفرغ للعمل الصحفي، ونقل مجموعة كبيرة أخرى الى سجل غير الممارسين. كما طالب مجلس النقابة في يونيو / حزيران الجهات الرسمية بتطبيق قانون المطبوعات والنشر، وفضلا عن ذلك، يرفض هذا المجلس الاعتراف بالصحف الحزبية، لأن قانون النقابة لا يعتبرها «مؤسسات صحفية» رغم أن هذا القانون صدر قبل عشر سنوات في ظل عدم وجود أحزاب. ولم يكن في ذهن المشرع حيثث إمكان صدور صحف حزبية.

وفضلا عن ذلك فقد حظرت دائرة المطبوعات والنشر الكتب التالية بين مصادر ومنع توزيع وحظر طبع :

- مصادرة كتاب «الماسونية في الأردن» تأليف فؤاد حسين.
- مصادرة ديوان شعر «من الألف الى الياء. معذرة باقراءه للشاعر رائد كثار. ثم جرى اعتقال الشاعر من ٢٦ سبتمبر / أيلول الى ٣ أكتوبر / تشرين الأول، حيث أفرج عنه بكفالة ٥٠٠٠ دينار.
- منع دخول مذكرات بهجت أبو غرية للأردن.
- منع طباعة كتاب عن حقوق الانسان في الأردن للمحامي ابراهيم بكر.
- كما قامت الدائرة نفسها بمصادرة صحيفة «جارديان» البريطانية في ١٢ يناير / كانون الثاني، والعدد ١٦ من مجلة الدراسات الفلسطينية، ومجلة فلسطين المسلحة في ٢٦ سبتمبر / أيلول، و١٤ صحيفة عربية وأجنبية يوم ٢٩ سبتمبر / أيلول. وجدير بالذكر أن منظمة «البنده» (١٩) لحقوق الانسان قالت في تقرير لها صادر في بداية ١٩٩٤ ان هناك حوالي ٤٠٠ كتاب ممنوعا في الأردن.

حق المشاركة في ادارة الشؤون العامة

رغم قرار حل مجلس النواب قبيل انتهاء مدته، وبالتالي حرمان أعضائه من المشاركة في تعديل قانون الانتخاب، فقد كان اجراء الانتخابات النيابية في موعدها خطوة ايجابية في مجال تدعيم حق المشاركة. فقد كانت التطورات بالمنطقة، وخاصة على صعيد عملية التسوية السلمية والتوصل الى اتفاق غزة - اريحا، تقدم مبررا لتأجيل الانتخابات. وكان هناك انجاء قوي لاعتماد التأجيل بالفعل، خشية تحول العملية الانتخابية الى مايشبه استفتاء

على موقف الأردن من عملية التسوية، وحدث انقسام بين الأردنيين والفلسطينيين. لكن قرر المحكم في الاردن اجراء الانتخابات فى موعدها يوم ٨ نوفمبر / تشرين ثانى لتأكيد استقرار الوضع الداخلى وعدم إزتهاته لمتغيرات اقليمية.

وقد أقر تعديل قانون الانتخاب سلبيا على مستوى المشاركة بالتشريع وعلى طبيعة التنافس. لكن قابل ذلك تطور ايجابي فى مستوى المشاركة بالتصويت، حيث زادت نسبة الذين اقرعوا بحوالى ٢٠٪ بالمقارنة مع الانتخابات السابقة عام ١٩٨٩.

كما اتسمت الانتخابات بدرجة معقولة من الحرية والنزاهة فى عملية الاقتراع. فلم تسجل خروقات ملموسة لسلامة هذه العملية رغم المناخ المتوتر فى عدد من الدوائر، والذي انعكس فى حدوث بعض المشاحنات. ولم تقدم سوى شكاوى محدودة فى نزاهة الاقتراع أهمها فى الدائرة الخامسة بعمّان، حيث شكا مرشحون من ان رئيس اللجنة المركزية للانتخابات أعلن نتائج هذه الدائرة قبل استكمال نقل نتيجة ١٢ صندوقا الى اللوحة الرئيسية للفرز والجمع. كما لم يحدث غير قليل من التجمعات للاحتجاج على نتائج بعض الدوائر، رغم قيام ٥ أحزاب قومية ويسارية باصدار بيان حمل على نزاهة الانتخابات. لكنه ركز على الاجراءات التقييدية السابقة لعملية الاقتراع، وخاصة حظر المهرجانات الانتخابية، واتخاذ اجهزة الاعلام الرسمية لبعض المرشحين. ولم يشر، فيما يتعلق بعملية الاقتراع نفسها، سوى الى ما اعتبره (شطب عدد كبير من المرشحين بحجة تكرار اسمائهم فى دوائر انتخابية اخرى وعدم اشراك القضاء فى لجان الاقتراع والفرز كما جرت العادة فى الانتخابات السابقة). والمرجح ان تكون أخطاء قد حدثت عند مراجعة جداول الناخبين مما ادى الى شطب اسماء بعض الناخبين. لكن الأرجح انها لم تكن مقصودة، خاصة وان هذه المراجعة تمت استجابة لمطالب المعارضة بتصحيح الجداول. فقد كان التخوف الأساسى متعلقا بإمكان أن يصبوت بعض الناخبين أكثر من مرة، مما أدى الى ابراز الحاجة لمراجعة الجداول، الى جانب قرار وزير الداخلية بضرورة اظهار وثيقة الهوية عند الاقتراع الى جانب بطاقة الاقتراع، وخاصة فى ظل شكوك فى ان بطاقات اقتراع سلمت لغير اصحابها نتيجة الميل للتسهيل على الجمهور فى تسليم البطاقات، فقد سمح لأى فرد فى عائلته بالحصول على بطاقات خاصة بأقارب له، وكذلك اتيح لبعض المرشحين تسليم بطاقات خاصة بناخبين فى دوائرهم بعد حصولهم على توكيلات منهم.

دولة الإمارات العربية المتحدة

يكفل الدستور الموقت الصادر في ١٩٧١ التمتع بالعديد من الحقوق والحريات والضمانات مثل حرية الرأي وصور التعبير عنه، وحظر الاعتقال أو الاحتجاز دونما مبررات قانونية. كما تلزم القوانين المعمول بها الأجهزة الأمنية بضرورة إخطار القضاء بأية اعتقالات خلال ٤٨ ساعة من وقوعها. كذلك تحظر التعذيب وغيره من صور المعاملة القاسية أو المحاطة بالكرامة.

وقد صدر هذا العام مرسوم بشأن تعيين أعضاء المجلس الوطني في ٣ فبراير / شباط دخل بمقتضاه المجلس ٢٧ عضوا جديدا من بين الأربعين الذين يشكلون المجلس، ومن بينهم خمسة أعضاء من أبوظبي، وسبعة من دبي، وستة يمثلون الشارقة، وأربعة من رأس الخيمة، وثلاثة من أم القيوين، وإثنان من عجمان. إلا أن المجلس الوطني بتشكيله الجديد يظل قاصرا عن تغطية كافة قطاعات المجتمع الاماراتي باستمرار غياب تمثيل المرأة، ومحدودية تمثيل الجمعيات ذات النفع العام أيضا. كما يظل المجلس يقوم بدور استشاري محض اذ يجب عنه تشريع القوانين ويقتصر دوره على الاستئناس بالرأي فقط.

وواقعيا، فإن مجلس الوزراء ينادي به مهمة القيام بدور السلطة التشريعية حيث يملك اقتراح القوانين ويرفعها الى المؤسستين الملويتين (رئيس الاتحاد والمجلس الأعلى للاتحاد) اللتين تصادقان عليها وتصدرانها.

كما شهد العام بدء تطبيق قانون المنشآت العقابية الذي كان قد صدر في أكتوبر / تشرين أول ١٩٩٢ وانطوى على العديد من الجوانب الايجابية التي تكفل للسجناء معاملة أفضل، وفي مقدمتها عدم جواز ابداع أى شخص في تلك المنشآت الا بناء على امر كتابي من النيابة العامة أو جهات الاختصاص، وتخويل النيابة العامة سلطة الاشراف عليها، وكذا نصه على اساليب معاملة المسجونين والزام كل منشأة بتوفير الرعاية الصحية لهم.

ولم تلتق المنظمة هذا العام أية شكاوى تتعلق بقيام السلطات باعتقال او احتجاز أشخاص.

والمعروف أن الدستور المؤقت لدولة الامارات يحظر الاعتقال أو الاحتجاز دون مبررات ومسوغات قانونية. كما تلزم القوانين السارية الأجهزة الأمنية بضرورة اختصار القضاء عن أية حالة اعتقال خلال ٤٨ ساعة ويكون للقضاء حرية التصرف حيالها إما بالادانة أو بإخلاء السبيل.

واستمر العمل بنظام الكفالة السارى فى دولة الامارات والذي يتسبب فى انتهاك حقوق بعض العاملين الوافدين.

وقد شهد العام حوارات واسعة بشأن العمالة الوافدة، فبينما اكد البعض على عدم امكانية الاستثناء عن العمالة الوافدة وبخاصة العربية منها، انصرف البعض الآخر الى ضرورة تدريب المواطنين واستبدال العمالة الوافدة بهم، ودعوا الى وجوب استحداث قانون يفرض غرامة كبيرة على كل من يشغل عاملا مخالفا واغلاق المنشأة اذا تكررت المخالفة.

واستكمالا ليوادر ايجابية بشأن التأكيد على حرية التعبير فى العام السابق، عقدت فى شهر مارس/آذار عدة اجتماعات برعاية جمعية الاجتماعيين ونوقشت خلالها بعض القضايا التى تمس المجتمع، فى مقدمتها دور المجلس الوطنى بالصلاحيات الممنوحة له فى ظل الدستور المؤقت، وقضية المرأة ومشكلاتها. وقد عبرت هذه المناقشات عن ضرورة تطوير عمل المجلس باستحداث نظام مجالس مصغرة على مستوى الامارات يتم بحقتضاها انتخاب أعضاء المجلس الوطنى، الأمر الذى يؤدى الى تحقيق التوازن والديمقراطية بداخله. كما أبرزت المناقشات وجوب مشاركة المرأة بالمجلس، اذ ان وجودها ينمى ويثرى الحوار بما يؤدى فى النهاية الى ايجاد الممارسات الديمقراطية السليمة.

ولكن يظل قانون المطبوعات والنشر يكتظ بالعديد من المواد التى تؤثم مخالفته، وتلك التى تتيح فرصة الرقابة على المطبوعات وغيرها من صور التعبير عن الرأى.

دولة البحرين

لم تطرأ على البنية التشريعية المنظمة لحقوق الانسان أية تعديلات تذكر، فيما ظل العمل بالقوانين المقيدة للحريات والتي صدرت اجمالا فى ظل غياب المجلس الوطنى والمتناقضة مع المواثيق والعهود الدولية لحقوق الانسان، مثل قانون أمن الدولة لعام ١٩٧٤ وقانون المواكب والتجمعات لعام ١٩٧٤، وقانون العقوبات لعام ١٩٧٦ وتعديلاته لعام ١٩٨٢، وقانون محكمة الاستئناف العليا (محكمة أمن الدولة لعام ١٩٧٦) وتعديلاته لعام ١٩٨٢، وقانون أصول المحاكمات، وقانون مهنة المحاماة لعام ١٩٨٧، وقانون العمل فى القطاع الأهلى لعام ١٩٧٦، وقانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٧٩. وغيرها من القوانين التى تنتافى وحقوق الانسان، إضافة لاستمرار عزوف حكومة البحرين عن الانضمام الى المواثيق والعهود الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان وفى مقدمتها العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإتفاقية الدولية المناهضة للتمييز.

الحق فى الحرية والأمان الشخصى

تلقت المنظمة شكاوى من لجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين فى البحرين أفادت أن اجراء الاعتقال بموجب قانون أمن الدولة قد أخذ فى التصاعد. وقد تلقت المنظمة عام ١٩٩٣. أسماء ١٠٢ معتقلا جرى احتجازهم بمجرد الاشتباه وفقا لقانون أمن الدولة. وتركزت هذه الاعتقالات فى ابريل ومايو وأغسطس، ففى خلال هذه الأشهر تم اعتقال نصف الذين تم اعتقالهم على مدار العام. فقد استهلت السلطات العام باعتقال سبعة أشخاص فى يناير / كانون ثان بينهم عبد الحسين أحمد، وياسر العلوى، وعلى جاسم الجمرى، ومكى محمد. وفى فبراير / شباط جرى اعتقال ثمانية أشخاص، هم حمزة على الجاسم، ويكر العواج، وعبد الله عبد الرسول، وهادى الموسوى، ومنصور حمادة القرشى، وعلى سليمان. وفى مارس / آذار تم اعتقال ١٣ شخصا، بينهم مهدي السيد، ومنصور العلى وفهد عبد النبى، وفهد الفكرى، وزهير محمد على، وسامى أبو حماد.

أما ابريل / نيسان فقد شهد حملة اعتقالات شملت ٢٢ شخصا من بينهم حسن

متصور، ومحمد عبد الجليل، ومهدى شهوان، وصادق الموسوي، وعلى حسن، وعبد الله على وعقيل رشيد، وسلمان يوسف، ومهدى السيد، وعباس أحمد، ومهدى مكي طريف.

كذلك تم اعتقال ١٤ آخرين في مايو / أيار منهم حسن علي، وحبيب خليل، وعبد الله فخوري، ومحمد خوجسته، ومحمد علي حميد، وهاشم الجلاوي، ومحمد جعفر، وسيد حسن.

وفي أغسطس / آب جرى اعتقال ٢٠ شخصا من بينهم جعفر شهدان، ومحسن ميرزا، وناصر العلوي، وعلى محمد، وباسر مكي، وفضل ابراهيم، وسيد حبيب، وعلى عباس، وعلى الجلاوي، وضياء الموسوي.

كذلك في أغسطس / آب جرى اعتقال المواطن السيد علوي محسن العلوي، وذكر أنه ظل فترة طويلة رهن الاعتقال الإداري، ولم يتمكن أحد من أفراد أسرته وذويه من الالتقاء به، كما لم تعرف التهمة الموجهة اليه. وأضافت المصادر أنه نقل الى المستشفى العسكري اثر تعذيب وقع عليه طيلة فترة احتجازه. وقد أفادت مصادر المنظمة في وقت لاحق أن السلطات أطلقت سراح السيد العلوي.

كذلك ورد للمنظمة أن سلطات الأمن قامت في آخريات العام بعملية «تمشيط» شملت مناهمة البيوت والمنازل وأسفرت عن اعتقال العديد من المواطنين من بينهم سعيد أحمد الحوالكي، وجعفر سليمان خليل، وحسن علي أحمد الطويل، وجميل علي سليمان.

وقد طالبت المنظمة السلطات البحرينية باطلاق سراح هؤلاء المعتقلين اذا لم تكن هناك تهم منسوبة اليهم. أو تقديمهم لمحاكمة عادلة تتوافر لها المعايير الدولية المرعية في المحاكمات العادلة.

معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين

استمر القلق يساور المنظمة من استمرار التعذيب وتدهور الحالة الصحية لبعض السجناء، وكذا من القبض التعسفي وحالات الاعتقالات الانفرادي لفترات طويلة، والاعتقال دون اتهام او محاكمة بموجب قانون أمن الدولة الذي يجيز اعتقال المشتبه في نشاطهم السياسي لمدة ثلاث سنوات دون توجيه تهمة واضحة، قابلة للتجديد في حالة انقضاء المدة.

ورصدت مصادر المنظمة هذا العام تعرض السيد ضياء الموسوي للتعذيب والاهانة. كما رصدت تدهور الحالة الصحية للسجين السياسي عبد الله الصيرفي الذي يعاني من آلام في فكه السفلى وصعوبة بالغة في تناول الطعام، وتوقف إحدى كليتيه عن العمل. وأوردت المصادر أن حالته الصحية تدهورت من جراء التعذيب الذي وقع عليه. كما وردت للمنظمة شكوى مماثلة بشأن حالة المعتقل السياسي على حسن الذي يقضى عقوبة في زنزاة انفرادية بسجن القلعة، ذكرت أنه تعرض لتعذيب أدى إلى تدهور حالته الصحية أيضا.

وقد أفادت التقارير الواردة للمنظمة قيام بعض السجناء السياسيين في نوفمبر / تشرين ثان باضراب عن الطعام لمدة أسبوع احتجاجا على تروى الأوضاع داخل السجون، وعلى إطلاق سراح ١٦ منهم فقط. ذكرت المصادر أن من بين الذين أضربوا عن الطعام ٣٠ سجيناً من مجموعة الثلاثة والسبعين وقضوا أكثر من ١٢ عاماً بالسجن بعد محاكمات جائرة.

وبما يذكر، أن قانون السجون البحريني يفرض رقابة صارمة على السجناء السياسيين، ويمنع منها باتاً دخول الصحف خاصة السياسية والمجلات إلى السجن، ويعاقب السجناء إذا ما وجد بحوزته أى منها.

وكانت المنظمة دائمة الالاحاح على السلطات البحرينية بشأن وضع وأحوال السجناء السياسيين وطالبت - في أكثر من مناسبة - بتحسين السجون وتوفير الرعاية الصحية والطبية لمن يحتاجها منهم وفق مدونة القواعد النموذجية لمعاملة السجناء وغيرهم من المعتجزين.

حرى الرأى والتعبير

استمر الحظر والتقييد يشكل سمة بارزة في سياسة السلطة تجاه ممارسة المواطنين لحرية الرأى والتعبير وخاصة ضد الشيعة، ومن ذلك الغاء ندوة ثقافية دينية، كانت تهدف لتناول اوضاع البلاد بمسجد الخواجه الواقع بالمنامة. ومن ذلك أيضا إلقاء القبض على عدد من المواطنين عند ممارستهم للشعائر الدينية في مارس / آذار. وقد طال هذا الاجراء كلا من سامى أبو حمد، وزهير جواد العلقم، وحسين بركات، وعادل السقاى، وتامر سيف، وماجد العراوى، وآخرين. اثر الانتهاء من حفل دينى أقيم بمسجد مؤمن، وفيما ورد فقد بقى بعض هؤلاء ثلاثة أيام قبل الافراج عنهم، وتعرض الجميع للاهانة الجسدية والنفسية.

كما ورد للمنظمة أن قوات الأمن دأمت فى مارس / آذار منزل الشيخ عبد الأمير الجمرى أحد أعضاء المجلس الوطنى المنحل ١٩٧٥ - وحاولوا اعتقاله عندما كان متوجها الى مسجد مؤمن لالقاء كلمة عن القضية الفلسطينية وقضايا الساعة. كما استدعت فى مارس / آذار الشيخ محمد على العكرى، وتم التحقيق معه بسبب توقيعه عريضة المطالبة بعودة الدستور والحياة النيابية .

وكذلك ورد للمنظمة أن قوات مشتركة من المخابرات والشرطة هاجمت مسجد الخضر الكائن فى قرية (باربار) الواقعة شمال العاصمة المنامة فى سبتمبر / أيلول وصادرت بعض الكتب التى تحتونها مكتبة المسجد، كما تعرض مسجد الامام على ومسجد الخضر الواقعين فى منطقة (بنى حمزة) لإجراءات مماثلة.

كذلك ورد للمنظمة أن السلطات فرضت هذا العام مجموعة من القيود والتضييقات على الشعائر الدينية التى تخوئها المآتم عامة والقصاب خاصة، ففى أغسطس / آب أغلقت سلطات الامن مآتم القصاب واعتقلت السيد العلوى احد القائمين عليه الر مسيرة سلمية كانت قد جابت شوارع العاصمة فى منتصف أغسطس / آب بمناسبة مرور اسبوع على وفاة المرجع الدينى الامام السبزواري بمدينة النجف العراقية.

وقد أعربت المنظمة عن قلقها ازاء ما تنطوى عليه هذه الاجراءات من قيود على حق المواطنين فى الاعتقاد وفى التعبير السلمى عن آرائهم. وتشدت السلطات البحرينية بافصاح المجال امام المواطنين للتمتع بحرية الرأى وصور التعبير عنه. والعمل على السماح لهم بأداء وممارسة شعائرهم الدينية وفق الدستور البحرينى الذى يكفل فى مادته (٢٢) حرية الرأى والتعبير وحرمة دور العبادة وحرية القيام بممارسة الشعائر الدينية. وتطبيقا لمقتضى المادة (١٩) من الاعلان العالمى لحقوق الانسان فيما يتعلق بحرية الرأى والتعبير.

حرية التنقل

إتسع نطاق الابعاد بشكل ملحوظ على مدار عام ١٩٩٣ ليشمل مئات المبعدين، والعديد من المواطنين الذين حاولوا العودة الى بلدهم بعد سنوات طويلة من حياة المنفى فى خارج البلاد، وقد تلقت المنظمة خلال العام ١٩٩٣ أسماء ٢٦ مواطنا بحرانيا ممن قامت السلطات بابعادهم. فأعادت السلطات إبعاد كل من عبد الله الراشد، وعبد الجليل

النعيمي، وحמיד عواجى الى صنعاء مرة أخرى فى ٨ ابريل / نيسان، وكان المذكورون قد وصلوا الى مطار البحرين الدولى فى يوم الإبعاد ذاته عائدتين بعد سنوات من الاغتراب القسرى فى الخارج.

وفى ١٠ يوليو / تموز قامت السلطات بترحيل الشيخ محمد عبد الكريم الشبيب مع زوجته واطفاله الأربعة الى الجمهورية العربية السورية، بعد أن ظل محتجزا فى سجن مطار البحرين الدولى طيلة ثمانية أيام تعرض خلالها للتحقيق والاهانة.

وفى يوليو / تموز ايضا تم اعادة ابعاد أسرتى الشيخ محمد عبد الكريم حسين وعطية سليمان اثر محاولتهما العودة بعد ابعاد دلم ١٢ عاما. فقد عاد الشيخ محمد عبد الكريم حسين بعد صدور قرار العفو الأخير من دمشق فى ٢ يوليو / تموز، الا أن السلطات احتجزته لمدة اسبوع بسجن الأمن فى المطار تعرض خلاله للتحقيق المكثف. ثم قامت بابعاده الى سوريا مرة أخرى فى ٩ يوليو / تموز. كما قامت السلطات بابعاد المواطن عطية سليمان حسين فى ١١ يوليو / تموز الى سوريا عند عودته للبلاد بعد قرار العفو الاخير. وقد اعتقل أيضا قبل إبعاده لمدة يومين خضع خلالهما للتحقيق.

وفى شهر أغسطس / آب جددت السلطات ابعاد ٦ مواطنين آخرين وعائلاتهم وهم المواطن جميل سلمان ابراهيم وأسرته حيث عاد الى البحرين فى ٢٧ أغسطس / آب واحتجز وعائلته من قبل سلطات الأمن بالمطار لمدة يوم تعرض خلاله للتحقيق. وأعيد فى اليوم التالى، والمواطن يوسف أحمد الشيخ وأسرته الذى عاد الى البلاد فى ٢٧ أغسطس / آب واحتجزه ايضا لمدة يوم تعرض خلاله للتحقيق وأبعد الى دولة الامارات، والمواطن شاكى ميرزا سعيد الذى كان عائدا الى البحرين من الدنمارك عبر سوريا فى ٢٠ أغسطس / آب واحتجزه السلطات فى مطار البحرين الدولى للتحقيق معه وأمرت بابعاده الى دولة الامارات ايضا. والمواطن عبد النبى مرهون الذى غادر الدنمارك عبر سوريا الى البحرين فى ٢٠ أغسطس / آب واحتجز فى المطار لمدة يومين ثم أبعد الى الامارات، والمواطن زهير حسن العشيى الذى عاد الى البحرين فى ٢٠ أغسطس / آب وتم احتجازه لمدة يومين وأعيد الى السعودية فى ٢٢ أغسطس / آب.

كذلك ابعدت السلطات بدر عبد الملك محمد (كاتب - أقام فى قبرص عدة سنوات) وعاد الى البحرين فى ٩ أغسطس / آب ولكنه أعيد الى قبرص فى اليوم التالى بعد استجوابه ومنحه جواز سفر صالح لمدة عام واحد. وكان بدر عبد الملك قد دخل السجن فى

البحرين عدة مرات في الستينات والسبعينات بسبب معتقداته السياسية وأنشطته. كما ورد انه تعرض للنفى قسرا من البحرين عاما واحدا في ١٩٦٩. وفي سبتمبر / ايلول تعرض احمد حسين اكبر عباس للابعاد الى لبنان مرة ثانية. وكان المذكور قد عاد الى البحرين في سبتمبر / ايلول مع زوجته اللبنانية وأطفاله الاربعة، وتعرض - طبقا لما اوردته التقارير الواردة للمنظمة - للاستجواب والضرب قبل إبعاده الى لبنان، حيث لم يسمح له بدخول لبنان واعيد الى البحرين، ولكنه ارسل الى لبنان حيث منح اقامة مؤقتة هناك.

وفي نوفمبر / تشرين الثاني ابعدت السلطات المواطن مكي نصيف واسرته الى السعودية في ١٩ نوفمبر / تشرين ثان وقد تم احتجاز نصيف لمدة يوم بسجن الأمن بالمطار للتحقيق معه من قبل دوائر الأمن السياسي العام. وكان المواطن المذكور عائدا من سوريا بعد بضع سنوات كانت السلطات منته خلاصتها من دخول البلاد.

وفي نوفمبر / تشرين الثاني ايضا جددت السلطات ابعاد الدكتور عبد العزيز الراشد وهو طبيب بشري تعرض لاجراءات متكررة لطرده بالقوة من البحرين. وكانت اول محاولة قام بها للعودة الى بلده في أكتوبر / تشرين أول من العام ١٩٩٠، اذ تعرض للاستجواب قبل ابعاده. وعاد بعد ذلك الى البحرين في ١٢ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٣، ثم ابعد في اليوم التالي الى سوريا عبر الكويت. ولكن السلطات في الكويت رفضت السماح له بدخول الكويت عند وصوله، لانه لم يكن يحمل وثائق سفر صالحة، بعد انتهاء جواز سفره البحرينى، واعادته الى البحرين في نفس اليوم. وفي مطار البحرين رفضت السلطات السماح للدكتور راشد بدخول البلاد ورحلته الى سوريا. وفي ١٩ نوفمبر أعيد الدكتور راشد مرة اخرى الى البحرين حيث ظل في المطار لمدة يوم، ثم اصدرت له السلطات جواز سفر جديد صالح لمدة عام واحد ثم رحلته الى الامارات العربية المتحدة في ٢٠ نوفمبر / تشرين ثان.

وفي ابريل / نيسان ابعدت السلطات السيد هاشم الموسوي - لأول مرة - من البلاد الى سوريا - ويذكر أن الموسوي سجين سياسي حوكم في عام ١٩٨٨ ولم يكذ يفرج عنه حتى اتيت الى المطار واعطى - فيما ورد - جواز سفر جديد صالح لمدة عام واحد.

وتجدر الاشارة أن المبعدين لا يمنحون أية فرصة للطعن في قرارات ابعادهم، او حتى معرفة الأساس الذى تستند اليه قرارات ابعادهم، كما أن العائدين الى البحرين بعد سنوات طويلة في الخارج كثيرا ما تصدر لهم جوازات سفر جديدة صالحة لمدة عام واحد فقط، ثم يبعدون بعدها من البلد. وفي غالب الاحيان لا تكون جوازات السفر هذه صالحة الا

لدخول بلدين أو ثلاثة بلدان مثل سوريا والامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وفيما يبدو أن السبب الأوحيد لاصدار هذه الجوازات هو تسهيل ابعادهم من البحرين ودخولهم بلاد اخرى.

وتألى هذه الاجراءات ضمن سياسة الحكومة فى التعامل مع المعارضين السياسيين، وهى تنتهك بشكل واضح الدستور البحرينى حيث تنص المادة ١٧ «يحظر ابعاد المواطن من البلاد أو منعه من العودة اليها» كما تتعارض مع كافة موائيق حقوق الانسان.

وقد خاطبت المنظمة العربية لحقوق الانسان، بشكل متكرر، الحكومة البحرينية وناشدتها - بالحاح - مع كل حالة وردت اليها بمراجعة سياسة الابعاد تلك، واستئناف الخطوات الايجابية التى كانت قد شرعت فيها قبل سنوات وتوقفت عنها. كما ناشدت المنظمة السلطات باعادة المبعدين ووضع نهاية لسياسة الابعاد بكافة صورها، خاصة فى ضوء تمهيدات حكومة البحرين امام لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة فى فبراير عام ١٩٩٣ بالتوقف عن ابعاد المواطنين والسماح بعودة المبعدين منهم. غير أن السلطات تجاهلت هذه النداءات المتكررة، ولم تلق المنظمة أية ردود حتى نهاية العام.

الحق فى المساواة وعدم التمييز أمام القانون

استمرت مشكلة عديمى الجنسية (البدون) تمثل احدى المشكلات المؤسفة فى البلاد، فالى جانب حرمانهم من الحصول على الجنسية - الحق الأول للتمتع ببقية الحقوق - تعرض حقوقهم الاساسية للعديد من الاجراءات التى تنتافى وحقوق الانسان. بدءا بالاضطهاد القانونى والحرمان من بطاقات الهوية وجوازات السفر التى لا تمنح عادة الا فى حدود ضيقة، ومرورا بالاضطهاد السياسى الذى يستبعدهم من المشاركة فى شئون البلاد ويعرضهم للتسفيه والتتكيل والزج داخل المعتقلات، وانتهاء بالاضطهاد الاجتماعى الذى تحرم بموجبه هذه الفئة من التملك وغيره من الحقوق الاقتصادية، ويؤدى الى تعرضهم للاهانة العلنية من قبل رجال الشرطة والأمن.

حق المشاركة فى ادارة الشئون العامة.

منذ تشكيل المجلس الاستشارى فى البحرين فى أواخر العام ١٩٩٢، برزت عدة مطالب بتفعيل الدستور واعادة الحياة السياسية التى تضمن ممارسة الحق فى المشاركة واحترام حقوق الانسان. فقد افادت التقارير الواردة، وتصريحات القوى السياسية المعارضة،

أن المجلس الاستشاري المعين - عجز بحكم طبيعته الاستشارية واختصاصاته المحدودة - عن ان يكون البديل المناسب للمجلس الوطني المنحل في عام ١٩٧٥ ..

هكذا تظل المنظمة العربية لحقوق الانسان تعرب عن اعتقادها بأن المدخل الوحيد لتصحيح الاوضاع القائمة وتلاشي انعكاساتها، يكمن في تفعيل الدستور واعادة الحياة النيابية، الركنان الرئيسيان لتعزيز حقوق الانسان.

الجمهورية التونسية

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان فى نهاية شهر نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٣ «تعقيبا» من الحكومة التونسية على الجزء المخصص لتونس فى تقرير المنظمة عن العام ١٩٩٢ ، وتنشر المنظمة رفق هذا التقرير نص تعقيب الحكومة التونسية ليس فقط عملا بحق الرد، ولكن ايضا استطراداً لحوار ترحب به المنظمة وتسمى اليه، وتعتقد أنه فى اطار مثله يمكن اجلاء الحقائق وتوضيح الأمور.

وجه تعقيب الحكومة التونسية أربعة انتقادات رئيسية لتقرير المنظمة المشار اليه، فعبر عن «استغراب» الحكومة للتناقض بين عنوان التقرير المتعلق بسنة ١٩٩٢ ، وما احتواه بشأن الوضع فى تونس الذى يعود للعام ١٩٩١ ، والذى سبق أن قدمت الحكومة التونسية ايضا حاشيات بشأن ماوقع زعمه من انتهاكات فى تونس فى تقارير منظمات غير حكومية أخرى توضح جهد تونس منذ ٧ نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٨٧ فى اتجاها اعتماد المعايير الكرنية لحقوق الانسان وتحقيق الحماية الفعلية لها وأن هذا الجهد بطبيعته ذو نفس طويل ويحتمل حدوث تجاوزات تصدت لها الحكومة بحزم. كما تصدت فى الفترة نفسها الى اعمال ارهابية لجأت اليها حركات أصولية تستهدف حقوق الانسان والاستيلاء على الحكم بواسطة العنف، وأعرب التعقيب عن أسف الحكومة التونسية لتجاهل هذه الايضاحات من قبل المنظمة.

كذلك عبر الرد عن أسف الحكومة لتعمد المنظمة «إيراد جملة من المعلومات الخاطئة المتعلقة بوضع حقوق الانسان فى تونس» ، اذا ادعى أن المحاكمات موضع اهتمامها تست أمام المحاكم العسكرية الاستثنائية، وهو أمر، زيادة على كونه خاطئا يحمل فى طياته ارادة فى التعميم والمغالطة.

كذلك عبر الرد عن تعرض تقرير المنظمة لمزاعم ليس لها نصيب من الصحة كان وقد وقع تقديم ايضاحات حولها من طرف الحكومة التونسية، كالزعم بتعرض المدعو العجمى الرويمى لتعذيب أدى الى فقدان بصره، والادعاء بوفاة نجيب المعمارى فى مركز الشرطة فى ولاية باجة تحت التعذيب. وكانت الحكومة قد نفت هاتين الواقعتين فى ردها

على تقرير العفو الدولية في ٤ مارس/آذار ١٩٩٢. وهذه الأمثلة تفيد بوجود تخامل من قبل محرري التقرير ازاء تونس، وتدفع الحكومة التونسية الى رفض زعم المنظمة أن التعذيب قد أصبح «أمر واقعيا يمارس بصورة منهجية منتظمة»، وتأسف الحكومة «للسوء الاضمار» الذي تعبر عنه تلك السلسلة من وصف طرق التعذيب المستقاة من تقارير عدائية لتونس تبنتها المنظمة دون أى تثبيت موضوعي.

نعرض الانتقاد الرابع من جانب الحكومة التونسية لمعالجة تقرير المنظمة للتعديلات المدخلة على قانون الجمعيات، وأعرب عن أسف الحكومة لزعم محرري التقرير بأن الرابطة التونسية كانت هي المستهدفة من هذه التعديلات بينما أشار التقرير في موضع آخر الى أن تردى الرابطة في أزمتهما يتحمل تبعته بعض أعضائها رغم السعي الواضح من قبل السلطات التونسية للحفاظ على هذه المؤسسة الجمعائية. كما أعرب الرد عن أسف الحكومة بالخصوص للتناقض بين محتوى التقرير المبني على معلومات واردة من مصادر منحازة والتعاون التقليدي بين المنظمة العربية لحقوق الانسان وتونس.

وقد أختتم تعقيب الحكومة بالذكر بأن الحكومة اذ تذكر بتمسكها بتطوير التعاون والحوار مع المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان، فهي تشتتر أن تكون الموضوعية وخدمة قضايا حقوق الانسان، دون توظيف سياسى - ركنا أساسيا في هذا التعاون.

ويحتاج تعقيب الحكومة التونسية لبعض الايضاحات انطلاقا من مبدأ الحوار وتعميق التعاون، وبشرط الموضوعية الذى أشار اليه، فليس أدعى لرضاء المنظمة وفريق باحثيها من اجلاء الحقيقة، وتدقيق معلوماتها. وبالنسبة للإشارة للاطار الزمني للتقرير فالواقع أن التقيد به لايعنى عدم الاشارة الى انتهاكات سابقة طالما أنها لا تزال قائمة وهذا يسرى على احتجاج أشخاص احتجاجاً تعسفياً، أو استمرار سجن أشخاص بناء على محاكمات لم تتوافر فيها شروط العدالة.

أما ماورد من انتقادات خاصة بموقف تقرير المنظمة من محاكمات قيادة حزب النهضة المحظور أمام محاكم عسكرية، فلم يوضح التعقيب سبب الأسف فى معالجة هذا الموضوع، وهل هو الاشارة الى انها محاكمة عسكرية لم تتوافر فيها شروط العدالة وفق المعايير الدولية، أو وصفها بالاستثنائية. فالواقع أن المنظمة تعترض دوما على محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية ليس فى تونس وحدها ولكن أينما حدثت، وكانت ولا تزال تعتقد بضرورة محاكمة المتهمين أمام قاضيههم الطبيعي، وتعتبر الاحالة للمحاكم العسكرية

عملاً استثنائياً ينبغي تلافيه. أما المحاكمات نفسها، فقد سعت المنظمة لإيفاد مراقبين قضائيين لحضورها وعينت أحد أعضاء لجنتها القانونية لحضورها، لكن للأسف رفضت السفارة التونسية بالقاهرة منح تأشيرة دخول تونس لممثل المنظمة فلم يستطع حضور المحاكمات، واستندت المنظمة في تقاريرها إلى مراقبين خارجيين أثبتوا جملة العيوب القانونية التي شابت المحاكمات وخلصت دراسة المنظمة لهذه العيوب القانونية إلى انتقاد المحاكمات لمعايير العدالة المتعارف عليها على النحو الذي أوردته في تقريرها.

أما الانتقادات الخاصة بما أوردته تقرير المنظمة عن وقائع تعذيب تعرض لها بعض الأشخاص، وتقييمها لممارسة التعذيب ونفي الحكومة لذلك، فالواقع أن المنظمة تلقت العديد من البلاغات عن وقائع تعذيب مختلفة واستبعدت ما اعتقدت - وفقاً لأصول التدقيق المرعية - أنه لا يرقى لمستوى الجدية - أو انفردت به مصادر لها انحيازات سياسية، واستخلصت من بين كل ماوردها من وقائع، مجموعة الوقائع التي عرضتها. ومن بينها واقعتا العجمي الوريثي ونجيب المعماري. وقد توصلت قبل الانتهاء من التقرير بتصريحات رسمية تنفي الواقعتين، لكن نظراً لحساسية الموضوع وعدم تمكن جهاز المعلومات في المنظمة من حسمه فقد رأت عرض ماوردها ونفي الحكومة له، ويسعدنا أن نلتقي تأكيد الحكومة التونسية بعدم صحة هذه البيانات.

لكن في كل الأحوال يظل الأمر الأكثر أهمية هو تقييم التقرير للطابع الذي بلغه التعذيب في السجون ومراكز الاحتجاز، وللأسف فإن التقارير الواردة للمنظمة، قد أوردت بصفة منتظمة، ومن مصادر مستقلة، وقائع وأساليب للتعذيب تقود لهذا التقييم. وقد عززت جهود الحكومة في مواجهة هذه الظاهرة من صحة هذا الاستنتاج، إذ أشار تقرير اللجنة الاستقصاء برئاسة رشيد ادريس والتي سبق تشكيلها وتحقيقها في ممارسات الاعتقال الانعزالي والتعذيب، أشار إلى أن ١١٦ من ضباط وجنود الشرطة قد تبين تورطهم في انتهاكات مختلفة. وإذا كان هذا الجهد يعطى مؤشراً على رغبة الحكومة في مواجهة هذه المشكلة، فهو يعطى أيضاً مؤشراً على جسامه المشكلة خاصة أن التعذيب جريمة لايسهل اثباتها وقد عجز القضاء المصري في حالة مماثلة شملت نحو ٤٠ من كبار ضباط الشرطة والمساعدين اثبات الاتهام على أى منهم رغم البتة لوقوع جريمة التعذيب.

أما الانتقاد الخاص بتحليل تقرير المنظمة لتعديلات قانون الجمعيات، فالواقع أن المنظمة تحترق التحفظ الشديد في نقدها للتعديلات، وليس العكس، وغلبت الرغبة في انجاح مساعيها الحميدة التي كانت تقوم بها مع غيرها من المنظمات المعنية، على ماعداها

من اعتبارات، بغية الوصول الى صيغة تضمن سلامة الرابطة واستقلال نشاطها بقدر ما تضمن تطبيق القانون. ولاشك أن حكم المحكمة الادارية لصالح الرابطة قد يعطى مؤشرا له دلالته في هذا الشأن حيث قضى في ٢٦ مارس / آذار ١٩٩٣ بوقف تنفيذ قرار تصنيف الرابطة ضمن الجمعيات ذات الصبغة العامة التي ينطبق عليها القانون الجديد.

أما الإشارة للتحويل الذي تشهده تونس منذ ٧ نوفمبر ١٩٨٧، في اتجاه اعتماد المعايير الكونية لحقوق الانسان فهو تحول نمتر به، ولعله أحد أسباب اهتمامنا بالمتابعة الدقيقة لمسار حقوق الانسان في تونس لحماية هذا التوجه وصونه بالإشارة لما قد يعثره من أوجه قصور وتغيز الجهود الحكومية وغير الحكومية الرامية لتجاوز مثل هذا القصور إن وجد.

الاطار الدستوري والقانوني :

أدخلت السلطات التونسية عدة تعديلات دستورية وقانونية على هذا الاطار، عززت الضمانات القانونية، ودعمت التعددية السياسية في البلاد. ففي ٢٣-ابريل / نيسان أعلن الرئيس زين العابدين بن علي قبول تونس بأحكام المادة (٤١) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية واقرارها باختصاص اللجنة المعنية بحقوق الانسان المنبثقة عنه في النظر في ادعاءات دولة طرف في العهد حول الابقاء بالالتزامات التي جاءت فيها.

كما أجرت الحكومة تعديلا اجرائيا على الدستور لتعديل مواعيد الانتخابات العامة لكي تتواءم مع احكام الدستور وقد وافق مجلس النواب يوم ٢ نوفمبر / تشرين الثاني على هذا التعديل. وقضى باجراء هذه الانتخابات في مارس / آذار ١٩٩٤ بشكل استثنائي، ثم العودة الى اجرائها كل خمسة اعوام في نوفمبر / تشرين الثاني. ويعود سبب هذا التعديل الاستثنائي الى ان الانتخابات الرئاسية والتشريعية الاخيرة، تمت مبكرة عن موعدها اذا اجريت في شهر ابريل / نيسان ١٩٨٩، وليس في شهر نوفمبر / تشرين الثاني كما تقضى احكام المادة (٢٩) من الدستور، التي تنص على ان «تنتهي ولاية مجلس النواب - التي تستمر خمسة اعوام - في شهر أكتوبر / تشرين أول».

من ناحية أخرى صادق مجلس النواب على مشروع القانون الاساسي المتعلق بتنقيح «مجلة الصحافة» في ٢٣ يوليو / تموز، وقد تضمن القانون عدة اصلاحات جوهرية تعلق بتطوير نظام الابداع القانوني، وتأمين الضمانات القضائية للمصحف والصحفيين، وتقليص عدد المغالطات والمقروبات التي كانت مفروضة عليهما بموجب القانون القديم، وقرار مبدأ اثبات موضوع الثلب (القذف) في جميع الحالات. كما صادق مجلس النواب على

مشروع قانون بتنقيح مجلة «الاحوال الشخصية» يوم ٢٦ يوليو/ تموز، بهدف اقرار المساواة بين الرجل والمرأة وضمان تماسك الأسرة ووحدةها.

كذلك اصدر مجلس النواب قانونا جديدا «لمكافحة الارهاب والتعصب الديني والعنصرية» في اوائل سبتمبر / أيلول. وبذلك تكون تونس ثالث دولة عربية بعد مصر والجزائر تصدر قانوناً لمكافحة الارهاب. وجاء القانون الجديد ليفصل جرائم الارهاب عن الجرائم العادية، ورغم أنه لا يضيف جرائم جديدة إلا انه يصف جرائم الارهاب «كشكل من أشكال الجريمة الفظيعة». كما نص على معاقبة مرتكبي الجرائم العنصرية والحض على الكراهية والتعصب العنصري. وقضى ايضا بامتناع الدولة عن منح اللجوء السياسي لمقترفي جرائم الارهاب في بلدان أخرى، والتزامها بتسليمهم الى دولهم. ويعكس هذا البند الأخير موقف تونس المعارض لبعض البلدان الأوروبية، وخاصة بريطانيا وفرنسا، اللتان منحتا حق اللجوء السياسي لأعضاء بارزين في «حركة النهضة الاسلامية المحظورة» التي تصفها الحكومة التونسية بالارهاب والتطرف.

كما صادق مجلس النواب في ٢٢ ديسمبر / كانون الأول على مشروع قانون بتنقيح «الجلة الانتخابية». وقد تضمن مشروع القانون عدة تعديلات، أهمها:

- زيادة عدد مقاعد مجلس النواب من ١٤٤ الى ١٦٣ مقعدا موزعة على ٢٥ دائرة انتخابية تجرى الانتخابات فيها وفقا لنظام القوائم. وقد توزعت مقاعد البرلمان على قسمين : الأول يضم (١٤٤) مقعدا تجرى الانتخابات عليها بطريقة (الأكثرية)، أما القسم الثاني : ويشمل (١٩) مقعدا فتوزع على الأحزاب التي لم يفز مرشحوها بالأغلبية في الدوائر طبقا لقاعدة (النسبة) وفي ضوء عدد الأصوات التي حصلت عليها قوائم كل حزب في المحافظات.

- إلغاء نظام «الفوز بالتزكية» في الانتخابات التشريعية، الذي كان يستفيد منه مرشحو الحزب الحاكم.

- إشهار عملية مراجعة القوائم الانتخابية والإعلان عن بدايتها ونهايتها.

- تمويل الدولة للحملات الانتخابية لجميع القوائم الحزبية المتنافسة اذا فازت بأكثر من ٢٣ من الأصوات على أن تصرف نصف التكاليف قبل الانتخابات والنصف الثاني بعد اعلان النتائج وتحقيق نسبة الـ ٢٣٪.

ويذكر أن مشروع قانون الانتخابات كان محل جدل ومناقشة من أواخر العام ١٩٩٢ داخل «الهيئة العليا للميثاق» التي ضمنت في عضويتها الى جانب الحكومة قادة الأحزاب الستة المعارضة ورؤساء المنظمات النقابية والمهنية. وفيما اقترحت الحكومة أن يقتصر عدد المقاعد التي يقترح عليها بالنسبة على ١٢ أو ١٥ مقعدا، رأّت أحزاب المعارضة أن يتم تخصيص ثلث مقاعد البرلمان على الأقل لأحزاب المعارضة حتى يتسنى لها القيام بدور فعال في الحياة السياسية والنيابية في البلاد.. واعتبرت أن تخصيص ١٢ أو ١٥ مقعد غير كاف على الاطلاق. وقد انتهت أعمال «الهيئة العليا للميثاق» باقرار النسبة الموجودة في القانون الجديد وهي ١٩ مقعدا تخصص للأحزاب المعارضة.

وقد رحبت المنظمة العربية لحقوق الانسان بالتعديلات الايجابية التي أدخلت على المجلة الانتخابية في اتجاه يمكن احزاب المعارضة التونسية من أن تكون ممثلة في المجلس النيابي (الأول مرة)، بما يساهم في تدعيم التعددية السياسية والحرية وانتهاء احتكار الحزب الحاكم لمقاعد البرلمان منذ الاستقلال، ولكن لاحظت المنظمة أن النسبة التي كفلها القانون لأحزاب المعارضة (١٩ مقعدا) وإن كانت تعطى دلالة رمزية على إنهاء الاحتكار السياسي للمجلس النيابي إلا أنها تحتاج لتعزيز كبير حتى تحقق مشاركة سياسية فعالة.

الحق في الحرية والأمان الشخصي

قامت السلطات التونسية في مطلع فبراير / شباط بالتحقيق مع ١٨ محاميا واستانفا جامعا واعتقال أحدهم بتهمة تشكيل رابطة غير مشروعة هي «اللجنة الوطنية للدفاع عن سجناء الرأي». ففى ٣ فبراير / شباط تم استدعاء د.منصف المرزوقي رئيس الرابطة التونسية لحقوق الانسان في ذلك الوقت واستنطاقه من طرف الشرطة. وفيما تم اطلاق سراح د.المرزوقي مع الآخرين، اعتقلت السلطات صالح الحمزاوي (منسق اللجنة)، كما قامت بفصل السيد طاهر شقروش من عمله وطالبته بمغادرة البلاد لأنه «جزائري» الجنسية، رغم أنه عضو في (الهيئة المديرية) للرابطة التونسية ومتزوج من تونسية.

وقد شككت وزارة الاعلام التونسية في شرعية هذه اللجنة، واتهمت المجموعة السابقة بتشكيل رابطة غير مشروعة وعدم احترام الاجراءات القانونية اللازمة لتشكيل الجمعيات. كما نفت السلطات وجود سجناء للرأي في البلاد كما زعمت اللجنة، واتهمتها بترويج أخبار كاذبة والمس بالنظام العام. وقد تقدمت المنظمة العربية لحقوق الانسان «بالتماس» للسلطات المعنية بالإفراج عن صالح الحمزاوي، وقد افرجت السلطات

عن صالح الحمزاوي في بادرة ايجابية اعتبرتها المنظمة خطوة هامة من قبل الحكومة في اتجاه تعزيز التعاون المشترك وتحسين وضعية حقوق الانسان في البلاد.

ورغم نفى السلطات - في أكثر من مناسبة - وجود سجناء رأى داخل المسجون، فقد أشارت التقارير الواردة للمنظمة الى استمرار احتجاج عدة مئات من اعضاء وانصار حركة « النهضة الاسلامية » المحظورة، وذلك للعام الرابع على التوالي. ويقضى هؤلاء فترة الأحكام الصادرة بحقهم بعد محاكمات لم تتوافر فيها شروط العدالة وفقا للمعايير الدولية، وإثارت انتقادات الدوائر المعنية بحقوق الانسان على المستويين العربي والدولي. وقد اعلن الرئيس بن علي في أوائل نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٣ أن « الهيئة العليا لحقوق الانسان والحريات الأساسية » كلفت باجراء التحقيقات اللازمة حول ما راج من شائعات في شأن حدوث تجاوزات في تعامل السلطات مع حركة النهضة المحظورة. كما اتخذت الحكومة التدابير الضرورية لتلافي بعض التجاوزات التي تم اثباتها والعمل على عدم حدوثها من جديد.

وفي شهرى يوليو / تموز وأغسطس / آب جرت عدة اعتقالات جديدة لأعضاء حركة « النهضة الاسلامية » المحظورة ففي ٢٥ يوليو / تموز اعتقلت السلطات « سمير موسى » من مطار تونس .. أثناء عودته من فرنسا لقضاء اجازته السنوية. وقد قامت اسرته بعمل مناشدات لرئيس « اللجنة العليا لحقوق الانسان » ولوزير الداخلية دون طائل وقد تم اطلاق سراح المذكور في ٢١ سبتمبر / أيلول دون توجيه أى اتهام اليه. وفي ٢٦ يوليو / تموز اعتقلت السلطات « توفيق راجحي » من مطار تونس - أيضا - لدى عودته من فرنسا. وقد اكد المذكور خلال محاكمته في ٢٦ أغسطس / آب انه تعرض للتعذيب أثناء الاحتجاز. كما اعتقلت السلطات « صلاح الدين زكيكو » من مطار تونس يوم ٨ أغسطس / آب ولم يصرح له بمقابلة محاميه الا في ٢٩ سبتمبر / ايلول أى بعد ٥٢ يوما من الحبس الانفرادي، وزيادة ستة اسابيع عن الحد الأقصى للحبس القانوني.

معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين :

أفادت التقارير والشكاوى الواردة للمنظمة استمرار ممارسة التعذيب وسوء المعاملة داخل المعتقلات ومراكز الاحتجاز التونسية، وفشل النظام القضائي في الحد من هذه الظاهرة وتقديم المسؤولين عنها للمحاكمة. ففي قضية « طلائع الفداء » المتهم فيها ٦٤ شخصا من المشتبه في انتمائهم لحركة النهضة جرت محاكمتهم في شهر مايو / آيار. والتي اكد المتهمون ان الاعترافات المسجلة في محاضر الشرطة انتزعت منهم تحت الاكراه

والتعذيب، ومع ذلك رفضت المحكمة الاستجابة لطلبات هيئة الدفاع بشأن إخضاع المتهمين للفحوص الطبية لاثبات آثار التعذيب. وتكرر نفس الوضع في قضية المتهم «توفيق رجحي».. كما اشتكى المعتقل «صلاح الدين زكيكو» من حرمانه من الاتصال بأهله ومحاميه لمدة ٥٢ يوما، كما اشار الى تعرضه للتعذيب أثناء فترة احتجازه.

الحق في المحاكمة العادلة :

أوردت التقارير ان المحاكمات التي جرت خلال العام لعشرات المتهمين من اعضاء حركة النهضة، لم تتوافر فيها شروط المحاكمة العادلة والمنصفة الواردة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المصدق عليه من قبل تونس، وذلك بالنظر الى عدم احترام الآجال المحددة قانونا للاعتقال. كما اشارت التقارير الى ان الاعترافات التي سجلت في محاضر الشرطة انتزعت بالاكراه والتعذيب.. فضلا عن اغفال المحكمة بعض الطلبات الجهرية التي ابداهها الدفاع وفي مقدمتها طلب الفحص الطبي.

وقد قضت محكمة الجنايات في دائرة الاستئناف التونسية يوم ١٣ مايو / أيار ١٩٩٣ بسجن ١٤ متهمًا من «حركة النهضة المخطورة» بتهمة المشاركة في مسيرة غير مرخص بها. وقضت بسجن طاهر الدريدي ستة اعوام لادانته باحراق سيارة شرطة وعقد اجتماعات غير مرخص بها، وبتهمة القذف في حق رئيس الجمهورية. وقضت ايضا بالسجن ٤ سنوات لكل من توفيق حميدة ومحسن الجندوبي وسالم الحفصى وشير الدريدي وعماد الصابري وعبد القادر بلغيث ومصطفى البوهالي وكمال الجويني بعد ادانتهم بتهمة «التجهر في الطريق العام». وقد استغرقت جلسات المحاكمة ١٢ يوما فقط، وهي مدة غير كافية للاطلاع على ملف القضية واعداد الدفاع اللازم عن المتهمين. كما اشارت التقارير الى عدم التفات المحكمة الى الدفع التي ابداهها الدفاع بشأن عدم احترام آجال الحبس القانوني وإخضاع المتهمين للفحص الطبي.

وفي ١٧ مايو / أيار بدأت محكمة الجنايات في تونس العاصمة بمحاكمة ٦٤ شخصا متهمين بالانتماء الى حركة النهضة المخطورة وتنظيم «طلائع الفداء» المنشق عنها. وقد وجهت المحكمة الى المتهمين تهم «الانتماء الى جمعية غير مرخص لها» وإنشاء عصابة هدفها التمهيد للاعتداء على الأشخاص والممتلكات، و«جمع تبرعات غير مرخصة» وذلك في الفترة من العام ١٩٨٨ الى العام ١٩٩٠ (تاريخ اعتقالهم). وقد نفى المتهمون امام المحكمة انخراطهم في تنظيم طلائع الفداء أو تمويله، واكدوا ان الاعترافات

انتزعت منهم تحت التعذيب. كما أكد المتهمون انهم اعتقلوا فى العام ١٩٩٠ وكان بعضهم يعمل فى اجهزة الأمن (سابقا) فيما كان احدهم يعمل مراسلا صحفيا لصحيفة «الفجر» الاسبوعية التى كانت تصدرها حركة النهضة. وافادوا انهم احيلوا الى قاضى التحقيق العسكرى فى يونيو / حزيران ١٩٩٢ (فى حالة اعتقال) الا انهم فوجئوا بعد انتهاء التحقيقات معهم ان القضاء العسكرى تخلى عن الملف واحال القضية الى محكمة الجنايات المدنية لكونهم جميعا من المدنيين. وقد تقدمت هيئة الدفاع عن المتهمين بعدة دفعات تتعلق بتزوير تواريخ الاعتقال وغياب وثائق الادانة وعدم احترام الاجال القانونية للحبس الانفرادى. كما طالب المحامون باختضاع المتهمين للحفص الطبي واحضار اغراض مصادرة استخدمها المحققون دليلا لادانتهم للتثبت من انها تخص المتهمين. ولم تستجب هيئة المحكمة لأى من هذه الدفعات. وقضت فى ٢٥ مايو / آيار بالسجن المدد تتراوح بين ٧ سنوات و١١ سنة على المتهمين الى ٦٤.

وفى أوائل سبتمبر / ايلول اصدرت احدى المحاكم حكما بالسجن لمدة عامين (على المعتقل توفيق رجحي) يعقبها امان آخران تحت المراقبة الادارية بسبب عضويته لحركة النهضة المحظورة. وقد اقر المتهم امام المحكمة انه تعرض للتعذيب أثناء الاحتجاز. ولم تستجب المحكمة لشكوى المحامين من مدة الاعتقال غير القانونية وسوء المعاملة.

الحق فى التجمع السلمى وتكوين الجمعيات :

بعد حوالى عام من حل الرابطة التونسية لحقوق الانسان لرفضها الالتزام بقانون الجمعيات الجديد الذى اقره مجلس النواب التونسى فى مارس / آذار ١٩٩٢ ، انتهت ازمة الرابطة التونسية وعادت لاستئناف نشاطها السابق الذى توقف منذ يونيو/حزيران ١٩٩٢ . فقد اصدرت المحكمة الادارية فى ٢٦ مارس / آذار ١٩٩٣ قرارا بوقف تنفيذ قرار تصنيف الرابطة ضمن الجمعيات ذات الصبغة العامة التى ينطبق عليها القانون الجديد.

وكانت الرابطة التونسية قد اعلنت رفضها القاطع لقانون الجمعيات الذى ينص على فتح العضوية فى الجمعيات ذات الصبغة العامة، وتحظر الجمع بين مسؤوليات حزبية وسياسية وأخرى انسانية. وطعن فى القرار امام المحكمة الادارية.

وقد تضمن قرار المحكمة الادارية وقف تنفيذ قرار وزير الداخلية المؤرخ فى ١٤ مايو / ايار والمؤيد بقرار الرفض الصريح فى ٣ يونيو / حزيران ١٩٩٢ ، والقاضى بتصنيف الرابطة ضمن الجمعيات ذات الصبغة العامة، وإبقاء هذا الاذن سارى المفعول لحين صدور حكم

فى الأصل. ورغم ان قرار رئيس المحكمة الادارية لا ينطبق على اصل القضية - وهو الطلب الذى تقدمت به الرابطة للطعن فى قانونية التصنيف - والذى منتظر فيه المحكمة لاحقا، الا ان الدوائر السياسية التونسية رأت فى هذا القرار خطوة ايجابية على طريق احتواء الأزمة بين الحكومة التونسية والرابطة. وما يؤكد ذلك اعلان رئيس الجمهورية عن استعداده لمساندة الرابطة فى تجاوز الأزمة.

وقد اجتمعت الهيئة المديرية للرابطة التونسية فى ١٩٩٣/٤/٢ على اثر اصدار قرار المحكمة الادارية لما يعنيه من عودة الرابطة الى الوجود القانونى واستئناف نشاطها فى ظل الشرعية. واصدرت «بلاغاً» اوضحت فيه مايلى :

١- تعبر عن ارتياحها لهذا القرار، وتأمل من ان يبت فى اصل القضية بنفس الاتجاه الايجابى.

٢- تتمين حرص رئيس الدولة على التوصل لحل قانونى مشرف يعيد الاعتبار للرابطة، ويدعم المجتمع المدني ويضع مصلحة تونس وفق اى اعتبار.

٣- توجه الشكر لكل المنظمات الوطنية والعربية والدولية - وفى مقدمتها المنظمة العربية لحقوق الانسان - التى تضامنت مع الرابطة وبذلت قصارى الجهد لدعم مساعيها لحل الأزمة.

٤- لإعلام رأى العام باستئناف الرابطة لنشاطها بهيئتها المديرية وفروعها لخدمة الدفاع عن حقوق الانسان.

وقد هنأت المنظمة العربية لحقوق الانسان «الرابطة التونسية» والرأى العام التونسى والعربى بهذه الخطوة الهامة.. وأكدت على لفتها من ان عودة الرابطة لنشاطها يعد مكسبا لتونس الدولة، بقدر ما يعد كسبا للحركة العربية لحقوق الانسان.

الجزائر

الاطار الدستوري والقانوني :

عين المجلس الأعلى للأمن في الجزائر يوم ٣٠ يناير / كانون الثاني ١٩٩٤، وزير الدفاع السيد أمين زروال رئيسا للجمهورية لفترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات، تبدأ مع انتهاء فترة انتداب «المجلس الأعلى للدولة» في أواخر يناير / كانون الثاني. والمعروف أن المجلس الأعلى للأمن كان قد قام بتشكيل المجلس الأعلى للدولة في ١٤ يناير / كانون الثاني ١٩٩٢ لكي يتولى السلطة في نهاية العام ١٩٩٣. وهي المدة الباقية لرئاسة السيد بن جديد - وخلوه كافة السلطات التي يمنحها الدستور لرئيس الجمهورية.

وقد جاء تعيين السيد أمين زروال رئيسا للجمهورية بواسطة المجلس الأعلى للأمن في أعقاب فشل «ندوة الوفاق الوطني» التي انعقدت في يومي ٢٥ و٢٦ يناير / كانون الثاني في الوصول إلى صياغة «اتفاق عام» بين كافة الأحزاب والفعاليات السياسية في البلاد حول تنظيم المرحلة الانتقالية التي تبدأ مع نهاية ولاية المجلس الأعلى للدولة، بسبب مقاطعة الأحزاب الرئيسية (جبهة التحرير، وجبهة القوى الاشتراكية، وحركة حماس، والحركة من أجل الديمقراطية، وحركة النهضة الإسلامية)، لأعمال الندوة لعدم دعوة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» للمشاركة فيها. وقد ختمت الندوة أعمالها بتفويض «المجلس الأعلى للأمن» مهمة اختيار رئيس الجمهورية لعدم حدوث اجماع وطني.

كما أقرت ندوة الوفاق الوطني أن يتمتع الرئيس الجديد بكل الصلاحيات التي كان يتمتع بها الرئيس الجزائري السابق الشاذلي بن جديد استناداً إلى دستور ١٩٨٩. ومن هذه الصلاحيات أن يكون الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة والمسؤول عن الدفاع الوطني، وهو يقر ويرأس السياسة الخارجية، ويمكنه أن يجري استفتاء شعبيا، وإعلان حالة الطوارئ وحالة الاستثناء.

وعلى صعيد آخر قرر المجلس الأعلى للدولة في الجزائر في منتصف فبراير / شباط ١٩٩٣ مد العمل بالمرسوم الرئاسي الصادر في ٩ فبراير / شباط ١٩٩٢ والمتضمن إعلان «حالة الطوارئ» في، وذلك إلى أجل غير مسمى. وأعلن وزير الداخلية أن الهدف هذا

القرار هو منع قيام حرب أهلية في الجزائر وإتهم من يطالب برفع حالة الطوارئ بأنه يسعى إلى «حرمان الدولة من أدوات مكافحة الإرهاب».

ومن المعروف أن السلطات كانت قد لجأت من قبل إلى فرض حالة الطوارئ في مناسبتين؛ الأولى إثر أحداث ٥ أكتوبر / تشرين أول، والثانية عشية المواجهات العنيفة بين أتباع «جبهة الانقاذ» وقوات الأمن في ٤ يونيو / حزيران ١٩٩١، والتي أسفرت عن سقوط العديد من القتلى والجرحى. وقد استمر العمل بحالة الطوارئ لمدة أربعة أشهر، حيث أوقف العمل بها في ٢٩ سبتمبر / أيلول ١٩٩١. ثم أعيد العمل بها في ٩ فبراير / شباط ١٩٩٢ لمدة عام، ثم تمديده في منتصف فبراير / شباط ١٩٩٣ لأجل غير مسمى.

ومن المعلوم أن مرسوم «حالة الطوارئ» كان قد أنشأ «محاكم عسكرية» لمحاكمة المتهمين في جرائم تعريض أمن الدولة للخطر، بالخالفات للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. كما أجاز للسلطات العمومية وقف نشاط المجالس المحلية المنتخبة أو حلها إذا عرقلت أو تنافت مع مقتضيات الأمن. كما غرل السلطات حق حظر المرور وطرد الأشخاص خارج البلاد، وأعطاهما سلطة القيام بعمليات تفتيش الأماكن العامة والخاصة ومصادرة الأسلحة واحتجاز المشتبه فيهم، وتحديد إقامة كل من ينظر إليه على أنه مصدر تهديد للأمن.

وقد تباينت مواقف الأحزاب والقوى السياسية في الجزائر من تمديد حالة الطوارئ. فبينما دافع حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية عن تمديدتها للحيلولة دون وصول الجهة الإسلامية للانفاذ للحكم، فقد أدانت معظم القوى والأحزاب السياسية قرار التمديد واعتبرته منافيا للديمقراطية وحقوق الإنسان. وكذا أدانت مختلف المنظمات المعنية بحقوق الإنسان في الجزائر هذا القرار وطالبت السلطات بانتهاء العمل بحالة الطوارئ والعودة إلى الشرعية والديمقراطية.

ومن جهة أخرى، أقرت الحكومة في منتصف إبريل / نيسان ١٩٩٣، مشروع تعديل مرسوم «مكافحة الإرهاب» المطبق على مستوى المجالس القضائية الخاصة (في الجزائر العاصمة، وهران، وقسنطينة) والصادر في أوائل أكتوبر / تشرين أول ١٩٩٢. وقد أعلنت وزارة العدل أن هذا التعديل يهدف إلى توسيع صلاحيات رؤساء المحاكم الخاصة والنائب العام لديها لزيادة فعالية المجالس القضائية الخاصة وتوسيع مدى تدخلها ليشمل «جنح تمويل العمليات الإرهابية» بعدما ثبت أن هناك روابط قوية بين (السوق السوداء والتهريب) والإرهاب. ويسمح المرسوم المعدل للنائب العام لدى المجالس القضائية الخاصة

بتحديد (طبيعة القضية) وهل تدخل فى نطاق جرائم الارهاب أم لا. وبذلك يكون من حقه استدعاء أى شخص يمكن أن يكون له علاقة بالارهاب، وتحويل أى قضية من المحاكم العادية الى المجالس القضائية الخاصة، اذا رأى أن لها علاقة بالارهاب والتخريب.

أما توسيع صلاحيات رؤساء المحاكم الخاصة، فقد نصت المادة ٣١ من المرسوم بعد تعديلها على حق رئيس المحكمة الخاصة فى أن «يرفض أى محام للدفاع من غير المتعلمين رسميا لدى الدولة» وحقه فى «طرده أى شخص من الجلسة اذا أدخل بسير الجلسة»، كما يجوز لرئيس المحكمة الخاصة «طرده المحامين من الجلسات ومنعهم من ممارسة المهنة لمدة اقصاها سنة اذا كان سلوكهم مثيراً للاعتراض ولجأوا الى اجراءات تسوية».

وقد قاطع المحاكمون جلسات المجالس القضائية الخاصة احتجاجا على هذه التعديلات، التى رأوا فيها «اعتداء على حقوق الدفاع وانتهاكا لأحكام الدستور». وقد انتقدت المنظمة العربية لحقوق الانسان هذه التعديلات باعتبارها تشكل تهديدا خطيرا لاستقلال المحامين وللحق فى الدفاع وهو ما يتعارض مع التزامات السلطات الجزائرية بمقتضى «المبادئ الاساسية بشأن دور المحامين» الصادرة عن الأمم المتحدة، والتى تكفل للمحامين «القدرة على أداء جميع وظائفهم المهنية بدون تخويف أو مضايقة أو تدخل غير لائق» وتكفل لهم «أن يكونوا بمنجاة عن التهديدات» (المبدأين ١٦ و١٧).

وقد وافق المحامون يوم ١٧ مايو/أيار على تعليق مقاطعتهم للمحاكم الخاصة مقابل «تعليق السلطات» التعديلات الصادرة بتوسيع صلاحيات رؤساء المجالس القضائية الخاصة والنائب العام لديها وأوضح المصادر الرسمية أن المجلس الأعلى للدولة وعد نقباء المحامين الـ ١٣ فى البلاد بمرض هذه التعديلات على المجلس الدستورى.

وفى اطار التصعيد الأمنى ضد الجماعات الاسلامية المسلحة توسعت السلطات فى فرض حظر التجول ليلا وبلغت طيقا للرابطة الجزائرية لحقوق الانسان ١٦ ولاية معظمها من ولايات الشمال. والمعروف أن حظر التجول ليلا (من الساعة العاشرة والنصف مساء الى الخامسة صباحا) قد تم اقراره يوم ٥ ديسمبر / كانون الثانى ١٩٩٣ فى سبع ولايات من وسط البلد هى : الجزائر (العاصمة)، والبلدية والمدية، وعين الدفلى، وبومرداس، وتيبازة، والبيورة). وفى أول يونيو/حزيران ١٩٩٤ فرضت السلطات حظر التجول ليلا على ثلاث ولايات جديدة هى : الشلف (غرب البلاد) وجلفة (جنوب) ومسيله (شرق).

والجدير بالذكر أن وزارة الداخلية أعلنت مع مطلع يوليو / تموز ١٩٩٣، أنه ابتداء

من يوم ٤ يوليو / تموز سيصبح حظر التجول سارى المفعول بين الساعة الحادية عشرة والنصف مساء الى الرابعة صباحا، على أن يشمل هذا التعديل الولايات المعنية بهذا الاجراء. وبهذا التقليل لفترة حظر التجول تكون مدته الزمنية أربع ساعات ونصف فقط. مما يفسح المجال أكثر للحركة الليلية التي تشهد كثافة فى فصل الصيف خاصة بالقرب من الشواطئ والمراكز السياحية.

وقد أشارت الوزارة الى أن التقليل فى فترة حظر التجول يعوق الى التحقيق النسبي المسجل عليه.

الحق فى الحياة :

تابعت المنظمة ببإلغ القلق المنعطف الحاد الذى دخلته المواجهة الدامية بين السلطات والجماعات المسلحة فى الجزائر خلال العام ١٩٩٣. فقد صعدت الجماعات الاسلامية المسلحة أعمال العنف بصورة غير مسبوقة ووسعت دائرة المستهدفين منها، بحيث شملت بجانب العسكريين رجال الأمن، ومدنيين من موظفى الدولة، ورجال فكر وأدب واعلام وصحافة وتعليم وقضاء، بل وامتدت الى النساء والرعايا الأجانب. كما تعرضت مؤسسات الدولة الاقتصادية والتعليمية ومنشآتها العامة ومرافقها الخدمية وآليات النقل للتخريب والحرائق المتعمدة. وفى المقابل صعدت السلطات من أعمال القتل والاغتيالات التى تمارسها ضد أعضاء الجماعات الاسلامية. كما مثل الاعدام بموجب اجراءات مبهترة مصدرا اضافيا لانتهاك الحق فى الحياة فى الجزائر. وقد أسفر حصاد العنف الدامى فى الجزائر عن سقوط عدة مئات من القتلى، يتراوح تقديرهم بين ٨٥٠ و ١٢٠٠ شخص خلال العام. ويمكن ايضا أن أبرز الوقائع المتصلة بهذه المواجهة الدامية فيما يلى :

شهدت الجزائر خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام تصعيدا كبيرا فى أعمال العنف المتبادل بين قوات الأمن الجيش، والجماعات الاسلامية المسلحة، وقد بلغ عدد ضحايا العنف خلال شهرى يناير / كانون الثانى وفبراير / شباط حوالى ٦٥ قتيلا من أعضاء الجماعات المسلحة و٤٠ قتيلا من قوات الأمن والجيش، و١٨ مدنيا، وذلك حسب احصاء رسمى صادر من وزارة الداخلية.

أما شهر مارس / آذار الذى شهد مطلعه سقوط ٢٥ قتيلا من أعضاء الجماعات المسلحة، فقد دخلت أعمال العنف فى منتصفه مرحلة جديدة (كما وكيفا) وذلك بعد أن اتجهت الجماعات الاسلامية الى سياسية «التصفية الجسدية» لرموز الحكم فى الجزائر

والهجوم المباشر على ثكنات الجيش. فبعد المحاولة الفاشلة لاغتيال اللواء خالد نزار وزير الدفاع يوم ١٣ فبراير / شباط والتي جاءت انتقاما من اعدام ٤ متطرفين اسلاميين في الجزائر يوم ١١ فبراير / شباط، وفي أعقاب سلسلة عمليات العنف ضد أعضاء المجالس البلدية في عدة مناطق، إغتالت الجماعات المسلحة السيد «جبالى الهابس» وزير التعليم السابق يوم ١٦ مارس / آذار، كما تمرض «طاهر الحمدي» وزير العمل في نفس اليوم لمحاولة اغتيال قتل فيها حارسه الخاص وأصيب طفل برصاصة أفقدته بصره. وفي يوم ١٧ مارس / آذار اغتيل «العادي فليس» عضو المجلس الاستشارى الوطنى. وفي المقابل صعدت قوات الأمن من هجماتها الأمنية ضد معاقل الجماعات المسلحة، وأعلنت المصادر الرسمية أن قوات الأمن قتلت ثلاثة اسلاميين يوم ٢٢ مارس / آذار، و١١ اسلاميا مسلحا يوم ٢٤ مارس / آذار في أماكن متفرقة من البلاد.

كما قامت الجماعات المسلحة بعدة هجمات مباشرة على ثكنات الجيش خلال شهر مارس / آذار، كان آخرها الهجوم على لكتة «بوغزالة» العسكرية يوم ٢٤ مارس / آذار، الذى أسفر عن مقتل ١٩ من قوات الجيش، وجاء هذا الهجوم بعد يومين فقط من مقتل ٢٣ اسلاميا و١٨ جنديا خلال الهجوم على احدى الثكنات العسكرية قرب قصر البخارى بولاية «المدية». وقد أوردت المصادر أن قوات الجيش قتلت ٢٦ اسلاميا آخرين في عمليات المطاردة التي شنتها للقبض على مرتكبي عمليات الهجوم على الثكنات العسكرية.

وفي شهرى ابريل / نيسان ومايو / آيار استمر مسلسل العنف المتبادل فى وتيرة متصاعدة، وبلغ عدد ضحاياها خلال الفترة من منتصف ابريل / نيسان وحتى أوائل مايو / آيار حوالى ٢٧ قتيلا من بينهم ١٦ من أعضاء الجماعات المسلحة و١٠ من قوات الأمن فضلا عن اغتيال «كامل سليمانى» رئيس مجلس محلى باحدى ضواحي العاصمة. وفي مطلع مايو / آيار شنت قوات الأمن عدة هجمات أمنية على معاقل الاسلاميين أسفرت عن مصرع ٢٥ مسلحا اسلاميا. كما أعلنت المصادر الأمنية أن مجموعة مسلحة هاجمت نقطة للشرطة يوم ١٨ مايو / آيار وقتلوا اثنين من أفرادها. كما قتل امام مسجد النور فى قصر البخارى يوم ٢٠ مايو / آيار.

وفى أعقاب فرض حظر التجول فى أوائل يونيو / حزيران، كثفت قوات الأمن والجيش من عملياتها التمشيطية ضد معاقل الجماعات الاسلامية المسلحة التي ضاعفت هي الأخرى من أعمال العنف التي تمارسها. ولاحظت المنظمة أن أغلب العمليات الأمنية أخذ طابع «المواجهة العسكرية» مما أسفر عن وقوع العديد من القتلى والجرحى. وقد

رصدت المنظمة مصرع ٣٥ شخصا من أعضاء الجماعات الاسلامية على يد قوات الامن، فيما بلغت خسائرها ٩ قتلى، كما قتل حوالي ١٢ من المدنيين على أيدي الجماعات المتطرفة بسبب آرائهم المعارضة للاسلاميين، وذلك خلال شهر يونيو / حزيران.

وفي شهرى يوليو / تموز وأغسطس / آب أصبحت عمليات القتل قائمة بشكل يومي. وقدرت المصادر الأمنية عدد الضحايا من رجال الأمن الذين اغتيلوا خلال شهر يوليو / تموز بنحو ١٧ شخصا، وخلال شهر أغسطس / آب بنحو ٢٢ شخصا. أما ضحايا الجماعات الاسلامية المسلحة الذين سقطوا بالعشرات، فقد تفاوتت التقديرات بشأنهم، وإن كانت حصيلة الاسبوع الأول من يونيو / حزيران والتي بلغت ٣٨ قتيلا منهم، تشير الى الارتفاع الكبير فى اعداد القتلى فى صفوف الاسلاميين. أما بالنسبة للمدنيين، أصبح معدل القتلى مرتفعا، وقدرتهم المصادر خلال أغسطس / آب (وحده) بنحو ٤١ شخصا، بينهم رئيس الوزراء السابق قاصندى مرياح، وصحفيون مثل رايح زنائى، ورؤساء بلديات مثل رئيس بلدية مقاطعة «تجلايين» سعيد سنام، ورئيس مقاطعة «أوجانا» مسعود زورال.

وفي شهر سبتمبر / أيلول أوردت المصادر أن عدد المسلحين الذين قتلتهم قوات الأمن بلغ ٦٩ شخصا. وبالمقابل فقبت قوات الأمن حوالي ٢٦ من رجالها، كما وصل عدد المدنيين الذين تم اغتيالهم خلال نفس الفترة نحو ٢٥ شخصا.

وقد لاحظت المنظمة ارتفاع اعداد القتلى وخاصة داخل صفوف قوات الجيش والأمن خلال الاشهر الثلاثة الأخيرة من العام، وذلك بسبب لجوء الجماعات المسلحة الى حرب «الكمان» فى مواجهتها للهجمات الأمنية التى تشنها قوات الأمن والجيش على معاقلها. فقد لقي ٣٩ عسكريا مصرعهم فى مطلع نوفمبر / تشرين الثانى فى كمينين خلال عمليات التمسيط التى كانت تقوم بها قوات الجيش، كما قتلت الجماعة المسلحة ٩ من رجال الشرطة فى كمين آخر نصب لهم فى منطقة الاحراش يوم ٢٤ نوفمبر / تشرين الثانى.

وفى الوقت الذى استمر فيه عنف الجماعات الاسلامية المسلحة فى استهداف المدنيين، أعلنت وزارة العدل فى منتصف ديسمبر / كانون الأول عن اغتيال رئيس مجلس قضاء محكمة «تيزى أوزو» قرب منزله ليرتفع بذلك عدد القضاء الذين اغتيلوا فى الجزائر خلال العام الى ثمانية أشخاص. اذ اغتيل قاض التحقيق فى محكمة الجزائر (العاصمة) والمدعى العام لدى محكمة تامسمان، ورئيس محكمة القليعة ومساعد المدعى العام لدى

محكمة الجزائر (العاصمة) ورئيس محكمة تيس (غرب الجزائر) ورئيس محكمة وهران الخاصة.

وعلى صعيد آخر، تعرضت مؤسسات الدولة الاقتصادية والتعليمية ومرافقها الخدمية واليات النقل العامة «للتخريب والحرائق المتعمدة» في اطار سياسة «الأرض المحروقة» التي تتبعها الجماعات الاسلامية المسلحة. وكانت سلسلة الحرائق المتعمدة قد بدأت في يوليو / تموز ١٩٩٣ مع تدمير مستودع للاطارات ومختبر للأدوية في ضاحية الجزائر (العاصمة) ومن بين أكبر الحرائق التي أضرمت منذ ذلك الحين، حريق دمر مصنعا للاحذية قرب العاصمة أصبح موظفوه الـ ٤٥٠ من دون عمل، وآخر دمر مطحنة في «البلدية» كانت تلبى احتياجات وسط الجزائر. كما دمر حريق آخر مصنعا للأدوات الالكترونية قرب سیدی بلعاس غرب العاصمة، فيما أُلّى حريق آخر في «بوفريق» على القسم الأكبر من مؤسسة السكك الحديدية «انغرافير» كما دمرت الحرائق المتعمدة عدة آلاف من الهتكاكات المزروعة.

اضافة الى ذلك، فإن الحرائق استهدفت العشرات من المدارس ومباني البلديات، ومئات من أليات (عربات) النقل. كما تواكب معها تهديدات بالقتل من جانب الجماعات الاسلامية المسلحة لرجال الضرائب والجمارك والمدرسين والتجار، إذا استمروا في أداء وظائفهم داخل مؤسسات الدولة العلمانية «الكافرة». وبالفعل تم تنفيذ هذه التهديدات، فاضافة الى مصرع العديد من المدرسين خلال العام، لقي ستة من مسؤولي الجمارك مصرعهم يوم ١١ نوفمبر / تشرين الثاني، كما قتل احد التجار في أوائل ديسمبر / كانون الثاني لقيامه ببيع السلع بأزيد من الاسعار التي حددتها الجماعات الاسلامية.

وقد كان لهذه الحرائق المتعمدة وقع سيئ على اقتصاد الجزائر وألّى نفسى بالغ على السكان، فاضافة الى الخوف على الحياة أو من البطالة، فهناك الهاجس من ان يصاب اقتصاد المناطق التي تقع فيها المؤسسات المكتوبة بالشلل.

ومن جهة أخرى، صعدت الجماعات الاسلامية المسلحة مع مطلع ديسمبر / كانون الثاني ١٩٩٣ من أعمال العنف ضد النساء لارغامهن على ارتداء الحجاب. وقد أقرت المصادر الرسمية في أواخر فبراير / شباط ١٩٩٤، أن حصيلة ضحايا العنف من النساء في الجزائر منذ يناير / كانون الثاني ١٩٩٢ قد بلغ ٢٥ امرأة، من بينهن اجنبتان متزوجتان من جزائريين احدهما روسية والأخرى فرنسية، قتلتا في ١٥ ديسمبر / كانون الثاني

١٩٩٣، و١٥ يناير / كانون الثاني ١٩٩٤.

وبينما قُتلت المرأة الأولى «أسيا بوشلاغم» في ديسمبر / كانون ١٩٩٢، قُتلت المرأة الأخيرة «كاتيا بنقاي» يوم ٢٨ فبراير / شباط ١٩٩٤، وهي طالبة تبلغ من العمر ١٧ عاما. وقد أفادت التقارير أن الفتاة قُتلت في «مفتاح» معقل المسلمين (٣٥ كلم جنوب شرق الجزائر) بعد أن رفضت ارتداء الحجاب.

وقد أدى مقتل هذه الطالبة إلى نشوب حالة من السخط والتعصب الشديدتين، تهدد بفتح جبهة اضافية لأعمال العنف، إذ أعلنت منظمة «الشباب الجزائرية» أن فرض الحجاب بالقوة والإرهاب عمل خطير وغير مقبول، وحذرت من التعرض للنساء غير المحجبات، وهددت في بيان لها بقتل ٢٠ امرأة محجبة وعشرين شابا ملتصحا مقابل أى اعتداء على امرأة غير محجبة.

وعلى صعيد آخر، مثلت أحكام الاعلام الصادرة عن المحاكم العسكرية والخاصة في الجزائر مصدرا اضافيا لانتهاك الحق في الحياة. فقد أصدرت هذه المحاكم أكثر من ٤٠٠ حكم بالاعدام، تم تنفيذ ٢٦ حكما منها خلال العام، وذلك إثر محاكمات أهدرت فيها أهم الضمانات والمتطلبات الجوهرية للمحاكمة العادلة المنصوص عليها في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المصدق عليه من قبل الجزائر، ومن أهمها حق المتهم في المثل أمام قاضيه الطبيعي، وحقه في استئناف الاحكام الصادرة ضده امام محكمة أعلى.

ومن ناحية أخرى، طالت أعمال العنف الرعايا الأجانب في الجزائر وأسفرت عن مصرع حوالي ٢٤ شخصا منهم خلال العام. وكانت الجماعات الاسلامية المسلحة قد بدأت عمليات خطف وقتل الاجانب لاعتبارات سياسية في أواخر سبتمبر / أيلول ١٩٩٣. ففي ٢١ سبتمبر / أيلول خطف روسيان في سيدى بلعباس وعثر عليهما مذبحين. وفي ١٦ أكتوبر قتل ضابطان روسيان برتبة عقيد في الاغواط، وفي ١٩ أكتوبر / تشرين أول اختفى ثلاثة أجانب (من القلبيين، وكولومبيا، والبيرو) وعثر عليهم مقتولين بعد ثلاثة أيام، كما عثر السلطات على جثتي اثنين من الكوريين بالجزائر.

وفي ٢٤ أكتوبر / تشرين الأول خطف مسلحون ثلاثة فرنسيين يعملون في قنصلية بلادهم في العاصمة ... نجحت السلطات في اطلاق سراحهم يوم ٣١ أكتوبر / تشرين الأول.

وفى أوائل نوفمبر / تشرين الثاني، وجه الاسلاميون المتشددون «انذارا صريحا» للاجانب بالرحيل عن البلاد، وإلا تعرضوا للقتل، وأمهلوهم شهراً للرحيل. وباتهاء مهلة الانذار مع مطلع ديسمبر / كانون الأول صعدت الجماعات الاسلامية المسلحة من عمليات خطف وقتل الأجانب على النحو التالي :

- وفى الثاني من ديسمبر / كانون الأول، قتل رجل اسباني فى الجزائر العاصمة.

- وفى التاسع من ديسمبر / كانون الأول، عثرت الشرطة الجزائرية على ثلاث جثث، إحداها لفرنسى يدعى «ماكس باربوت» والأخرى لبريطانى يدعى «مالكوم» والثالثة للسفير الجزائرى «صلاح فلاح».

- وفى ١٥ ديسمبر / كانون الأول، وقعت مذبحة بشعة راح ضحيتها ١٢ كروانيا وبوسنيا فى مدينة البليدة. وأوضح «بيان» للجماعة الاسلامية المسلحة انها نفذت هذه العملية فى اطار تنفيذ التهديد الذى أعلنته ضد الاجانب، ورداً على المجازر التى يتعرض لها المسلمون فى البوسنة.

- وفى ٢٨ ديسمبر / كانون الأول، أعلنت المصادر الأمنية أن مواطنا بلجيكيا وهو «برنارد روبير» وزوجه الجزائرية وجدا مقتولين فى منزلهما فى منطقة البويرة.

وبهذه الجريمة ارتفع الى ١٧ شخصا عدد الاجانب الذين قتلوا فى الجزائر خلال شهر ديسمبر / كانون الأول.

وقد خلقت عمليات قتل وخطف الاجانب حالة من الفزع داخل أوساط الجاليات الاجنبية فى الجزائر والتى يبلغ عددها ٧٠ ألفا. وغادرت عائلات غربية بأكملها البلاد، كما انتقلت عائلات أخرى للإقامة بالفنادق. وفيما نصحت وزارة الخارجية الامريكية رعاياها بمغادرة البلاد وقررت خفض بعثاتها الدبلوماسية الى الحد الأدنى، طلبت أغلب السفارات الأجنبية من رعاياها بارجاء الرحلات غير الضرورية الى الجزائر، كما طالبت السلطات بفرض حماية أمنية مشددة على رعاياها.

الحق فى الحرية والأمان الشخصى وأوضاع السجناء وغيرهم من المعتقلين

استمر قلق المنظمة للتدهور المتزايد فى ممارسة الحق فى الحرية والأمان الشخصى. فقد توسعت قوات الأمن فى استخدام الصلاحيات الممنوحة لها بموجب مرسوم وحالة

الطوارئ وأعتقلت أعدادا كبيرة من المواطنين ممن يشتبه في انتمائهم لجبهة الانقاذ الإسلامية (المحظورة) أو للجماعات الإسلامية المسلحة. وتكشف الأرقام الرسمية وغير الرسمية للمعتقلين الإسلاميين في نهاية العام عن ارتفاع كبير في أعدادهم مقارنة بالعام الماضي. فبينما تراوح عدد المعتقلين في المراكز الأمنية الصحراوية في نهاية العام السابق بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ معتقل، أعلن السيد وزير العدل في مطلع نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٣ أن عدد المعتقلين الإسلاميين في السجون الجزائرية بتهمة القيام «بأعمال إرهابية» لا يتجاوز الخمسة آلاف معتقل، كما أشارت المصادر إلى استمرار السلطات في احتجاز أكثر من ٢٠٠٠ شخص ممن يشتبه بقيامهم بنشاطات إسلامية أو يتعاطفون مع جبهة الانقاذ، وذلك بدون محاكمات أو اتخاذ إجراءات قانونية محددة بشأنهم. ومع ذلك فإن هذه الأرقام لا تعطي صورة حقيقية وكاملة عن عمليات القبض والاعتقال القائمة بشكل شبه يومي والتي طالت على مدار العام آلاف الأشخاص يصعب حصر أعدادهم بدقة، خاصة بعد أن وسعت الأجهزة الأمنية من نطاق حملاتها الأمنية مع بدء تنفيذ نظام حظر التجول في منتصف العام واستمرارها في أواخر العام، وذلك في أعقاب تصاعد أعمال العنف والإرهاب من جانب الجماعات الإسلامية المسلحة. وقد اتسمت معظم الحملات الأمنية بالعنف ورافق بعضها فرض حصار كامل على المناطق التي كانت مسرحا لها كما رافقها تعدى أجهزة الأمن على المنازل الخاصة واقتحامها دون التقيد بأحكام القانون.

وفيما أفرجت السلطات يوم ١٠ فبراير / شباط عن اثنين وخمسين معتقلا إسلاميا من مركز الأمن في عين فصيل بولاية تمزات بأقصى جنوب الجزائر، أعلنت الشرطة الجزائرية يوم ١٧ فبراير / شباط أنه ألق القبض على ٧٠٠ شخص منذ مطلع يناير / كانون الثاني، نصفهم ينتمون إلى الجبهة الإسلامية للانقاذ (المحظورة). وأضافت أن معظم المعتقلين ينتمون لولايتي سطيف وباتنة شرق الجزائر، وأن حملة الاعتقالات استهدفت القضاء على عمليات تصنيع وتهريب السلاح، حيث جرى مصادرة ٨٤٢ قطعة سلاح. ومن ناحية أخرى اثبت المرصد الوطني لحقوق الإنسان إلى أن نحو ألف إسلامي من أصل تسعة آلاف تم اعتقالهم في فبراير / شباط ومارس / آذار ١٩٩٢ لايزالون محتجزين في «مراكز الأمن» في الصحراء.

كما أفادت المصادر الأمنية أن السلطات أعتقلت حوالي ٤٦٠ معتقلا خلال الفترة من منتصف فبراير / شباط وحتى أواخر مايو / أيار للاشتباه في تورطهم في أنشطة إرهابية، يشكل النواة الفعلية للجماعات المسلحة منهم ١٧٥ شخصا والباقيون هم شبكات دعم.

ومع بداية النصف الثاني من العام وبدء العمل بنظام حظر التجول، اتسع نطاق الحملات الأمنية على مختلف ولايات الجزائر، واكتسب طابع الاستمرارية حتى أواخر العام وخاصة بعد تصاعد أعمال العنف ضد الرعايا الأجانب والمدنيين وتزايد الاعتداءات ضد عناصر الشرطة والجيش. وتشير التقارير الواردة إلى اعتقال عدة آلاف من أعضاء الجماعات المسلحة والمشتبه فيهم خلال هذه الفترة وقد اتسمت هذه الحملات بالعنف ورافق بعضها اغلاق المناطق التي كانت مسرحا لها. ومن أمثلة ذلك، قيام قوات الأمن في منتصف فبراير / شباط باغلاق وسط العاصمة واعتقال نحو ٢٠٠ شخص في مناهضات مفاجئة على محافل الاسلاميين فيها. وقد أعلنت المصادر الرسمية أن قوات الأمن أغلقت المتجر وفتشت العديد من المنازل بعد اقتحامها دون التقيد بأحكام القانون.

وفي أعقاب ما أثير من جدل داخل الأوساط الجزائرية المعنية بحقوق الانسان حول استمرار وجود حوالي ألف معتقل اسلامي محتجزين في مركزين للاعتقال في وادي ناموس وعين مقل، نفى السيد وزير العدل يوم ١٠ نوفمبر / تشرين الثاني صحة هذه الأخبار، وأكد على «اغلاق جميع مراكز اعتقال الاسلاميين» التي فتحت في فبراير / شباط ١٩٩٢ في الصحراء الجزائرية اثر اعلان حالة الطوارئ.

وأضاف أن «ملفات المعتقلين في هذه المراكز نقلت الى الأجهزة القضائية» كما أكد ان عدد المعتقلين الاسلاميين بتهمة القيام بأعتقال ارحابية لا يتجاوز الخمسة آلاف شخص. ورغم تأكيد وزير العدل على اغلاق جميع مراكز الاعتقال... الا انه لم يعلن عن طبيعة «الأجهزة القضائية» التي سيحال اليها ملفات المعتقلين ... كما لم يوضح ما اذا كانت هذه الأجهزة تتعلق بالمحاكم الخاصة الثلاث (الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة) التي اقيمت في فبراير / شباط ١٩٩٣ لتتولى قضايا الارهاب والتخريب.

وقد أصدرت الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان «بيانات» في ٣ نوفمبر / تشرين الثاني، أعلنت فيه ارتياحها البالغ بالاعلان عن اغلاق المراكز الأمنية المقامة في جنوب البلاد (أكدت أن هذا الغلق كان ولا يزال أحد المطالب الرئيسية للرابطة، بحيث كانت سابقة في معارضة إنشائها والتتديد بها واعتبار المسؤولين بالاعتقال الاداري «معتقلي رأي» طالما أن السلطات القائمة على تطبيق اجراءات حفظ الأمن لم تنسب اليهم القيام بأعمال مادية قابلة بأن تكيف على أنها جرائم قانون عام، كما كان لها شرف المبادرة بزيارة مراكز الاعتقال ومعاشرة نزلائها واعلام الرأي العام بظروف معيشتهم ومعاتنتهم. كما أكدت الرابطة انها اذا تبارك هذا الغلق، فانها تطالب السلطات باحالة هؤلاء المعتقلون على قضاء

القانون العام.

وعلى صعيد أوضاع السجناء وغيرهم من المحتجزين، تلقت المنظمة عشرات من الشكاوى التى تؤكد حدوث التعذيب داخل السجون ومراكز الاعتقال، كما أشارت التقارير الواردة الى استمرار حرمان المعتقلين من الحد الأدنى لشروط الحياة التى تضمن لهم قراهم الصحية والنفسية والعقلية والتى تتجلى فى مستوى التغذية والإقامة والعلاج والأعلام والتعليم وزيارة عائلاتهم، مما يدفعهم الى الاضراب عن الطعام أو الاحتجاج العنيف ضد كافة مظاهر سوء المعاملة.

وقد اشارت التقارير أن السجناء أشد ما يكونون عرضة للتعذيب أثناء فترة الاحتجاز تحت المراقبة. حيث يحتجز المعتقل حجرا العزاليا للاستجواب لمدة ١٢ يوما كاملة وفقا لقانون مكافحة الارهاب دون أن يسمح له بالاتصال بأسرته أو محاميه. ورغم طول هذه الفترة حسب المعايير الدولية، فإن السلطات الأمنية غالبا ما تلجأ إلى تمديد هذه الفترة الى ٢٥ يوما أو أكثر بالمخالفة لاحكام القانون.

وعلى صعيد آخر، كشفت السلطات الجزائرية أن الوحدات الخاصة فى قوات الأمن أخذت فى ١٨ فبراير / شباط «تمردا» للمعتقلين فى مركز «سعيد عتية» احيلا الى المحاكمة العسكرية. ولم توضح السلطات سبب تمرد هؤلاء المعتقلين، مع العلم بأنهم يوقفونه منذ أكثر من سنة بدون محاكمة فى اطار مايسمى «بالحجز الإداري» غير ان مصادر أخرى أكدت أن هؤلاء المعتقلين قد اضرهوا عن الطعام لمدة ١٤ ساعة قبل أن يباشروا تمردهم يوم ١٨ فبراير / شباط، وذلك احتجاجا على تجاهل مطالبهم بالافراج عنهم وتحسين أوضاعهم.

الحق فى المحاكمة العادلة :

شهد هذا العام مزيدا من التدهور على صعيد هذا الحق، فقد استمرت «المحاكم العسكرية» فى محاكمة مئات المتهمين أغلبهم من المدنيين - بمقتضى أحكام «حالة الطوارئ»، التى تميز محاكمة المتهمين بجرائم وجنایات خطيرة ضد أمن الدولة أمام محاكم عسكرية تفتقر إجراءاتها الى المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. كما صدر منذ أن بدأت المجالس القضائية الخاصة فى الجزائر (العاصمة) وهران وقسنطينة، نشاطها فى فبراير / شباط ١٩٩٣ أكثر من ٤٠٠ حكم بالاعدام نفذ منها ٢٦ حكما خلال العام. وقد صدرت أغلب هذه الأحكام اثر محاكمات أهدرت فيها أهم الضمانات والمتطلبات

الجمهورية للمحاكمة العادلة المنصوص عليها في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المصدق عليه من قبل الجزائر، ومن بينها : حق المتهمين في التمثول أمام قاضيههم الطبيعي، وحقوقهم في الاتصال بأسرهم ومحاميهم، وحقوقهم في ألا يتعرضوا للتعذيب وحقوقهم في أن يتاح لهم الوقت الكافي لاعداد دفاعهم، وحقوقهم في محاكمة علنية، وحقوقهم في استئناف الاحكام الصادرة ضدهم.

فعلى صعيد المحاكمات العسكرية أصدرت محكمة بشار العسكرية يوم ٨ يناير / كانون الثاني أحكامها على ٧٩ من العسكريين والمدنيين المتهمين بتشكيل «عصابات مسلحة وقيادتها وتنظيم مؤامرات ضد السلطة» حيث قضت باعدام ١٩ متهمًا وبالسجن مدى الحياة على ٤ متهمين، وبالسجن بين ١٠ أشهر و١٠ سنوات على ٤٦ متهمًا، بينما برأت ١٠ متهمين وقد بدت المحاكمة قاصرة قصورا بالغا عن الوفاء بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. فقد شكا محامو الدفاع من وقوع مخالفات في الاصول والاجراءات المعمول بها قبل المحاكمة وأثناءها . فقالوا إنهم لم يتمكنوا من الاتصال بموكليهم قبل بدء الجلسات، كما أنهم لم يتمكنوا من اعداد دفاعهم على النحو اللازم لعدم السماح لهم بالاطلاع على كافة مستندات ووثائق القضية، ولم يسمح لهم سوى الاطلاع على «اعترافات» المتهمين، الذين أكدوا أنها انتزعت منهم تحت الاكراه والتعذيب. كما قاطع المحامون المحاكمة بعد خمسة أيام من جلسات الاستماع، التي لم تستمر سوى ١٣ يوما فقط رغم جسامه الاتهامات. وكثرة عدد المتهمين، احتجاجا على عدم احترام المحاكمة لحقوق الدفاع.

كما قضت محكمة بشار العسكرية يوم ١٣ فبراير / شباط باعدام سبعة متهمين «بالتآمر على أمن الدولة» في محاكمة لم تستغرق سوى يوم واحد، رغم أن عدد المتهمين فيها بلغ ١٨ عسكريا. وقد تراوحت الاحكام الصادرة ضد باقي المتهمين بين البراءة والسجن لمدة خمس سنوات. وفي ١١ مايو / أيار ١٩٩٣ قضت محكمة «ورقلة» العسكرية باعدام ثلاثة اسلاميين حاولوا مهاجمة موقع عسكري. كما أصدرت إحدى المحاكم العسكرية يوم «أكتوبر / تشرين الأول» حكما باعدام ثمانية من المتطرفين الاسلاميين بعد أن أدانتهم بقتل ضباط وزوجته. وفي ٢٦ أكتوبر / تشرين الأول أصدرت محكمة «ورقلة» العسكرية حكما باعدام ١٨ متهمًا وبرأت ثلاثة، بينما حكم على ١٢ متهمًا آخرين بالسجن لفترات تتراوح بين ٥ و ٢٠ عاما، وذلك بتهمة تنظيم مجموعة مسلحة والهجوم على كنيسة عسكرية أسفر عن مقتل خمسة جنود.

ومن جهة ثانية أصدرت «المجالس القضائية الخاصة» الثلاثة منذ أن بدأت نشاطاتها في فبراير شباط ١٩٩٣، العدد الأكبر من أحكام الاعداء الصادرة خلال العام والبالغة أكثر من ٤٠٠ حكم. وقد افتقدت أغلب المحاكمات التي جرت للمتهمين من أعضاء الجماعات الإسلامية المسلحة أمام «المحاكم الخاصة» أغلب المعايير الدولية الخاصة بالمحاكمة العادلة. في جميع مراحل إجراءاتها. ففي ٢٢ فبراير / شباط ١٩٩٣، أصدرت محكمة «وهران» الخاصة خمسة أحكام اعدام في أول محاكمة للإسلاميين تجرى أمام محكمة خاصة بالجزائر كما أصدرت ثلاثة أحكام بالسجن لمدة خمس سنوات وأربعة أحكام بالبراءة وكانت التهمة الرئيسية الموجهة للمتهمين هي التآمر ضد أمن الدولة. وقد أنكر المتهمون هذه التهمة وزعم المتهم الرئيسي (عبد السلام عبد ربه) أن اعتراضاته أمام قوات الأمن انتزعت منه تحت وطأة الاكراه والتعذيب. كما اشتكى المحامون المكلفون بالدفاع من عدم احترام «المحكمة الخاصة» لحقوق الدفاع، وعلى الأخص عدم تمكنهم من الاتصال بالمتهمة، وعدم السماح لهم بالاطلاع على ملفات القضية لاعداد الدفاع اللازم عن المتهمين. وكذلك أصدرت محكمة «الجزائر» الخاصة يوم ٢١ مارس / آذار حكما باعدام ١٠ من الاسلاميين لانتهائهم بجرائم قتل وتخريب كما قضت محكمة «قسنطينة» الخاصة يوم ٣١ مايو / آذار باعدام اسلاميين متهمين «بالتآمر ضد أمن الدولة».

وعلى صعيد آخر، قامت إحدى المحاكم الخاصة بطرد عدد من المحامين من قاعة المحكمة وأصدرت قرارا بمنعهم من ممارسة المهنة مدة ثلاثة أشهر في أواخر مارس / آذار الا ان هذا المنع المؤقت جرى تجميده اثر احتجاجات واسعة من نقابة المحامين. كما أجرت الحكومة في ابريل / نيسان عدة تعديلات على مرسوم مكافحة الارهاب، تمنح رؤساء المحاكم الخاصة حق طرد المحامين من الجلسات ومنعهم من المرافعة لفترات تتراوح بين ثلاثة أشهر وستة، اذا رأوا أنهم يعرقلون حسن سير الجلسات عبر «مناورات تسويقية»، مما حدا بالمحامين الى مقاطعة هذه المحاكم احتجاجا على هذه التعديلات التي رأوا فيها مساسا خطيرا بحقوق الدفاع وبشرف المهنة ... كما تشكل انتهاكا للقواعد الدستورية. وقد وافق المحامون يوم ١٧ مايو / أيار على تعليق مقاطعتهم للمحاكم الخاصة مقابل «تعليق السلطات» قرارها الصادر بتوسيع صلاحيات رؤساء المحاكم الخاصة.

وفي ٢٦ مايو / أيار قضت محكمة الجزائر الخاصة باعدام ٣٨ متهم في قضية تفجير مطار العاصمة يوم ٢٦ أغسطس / آب ١٩٩٢، والذي أسفر عن مصرع ١٩ شخصا. والمحكوم عليهم بالاعدام منهم ١٢ معتقلا و٢٦ فارا بينهم ثلاثة من أبناء الشيخ

عباس مدني. وكان هذا أكبر عدد من الاسلاميين يحكم عليهم فى قضية واحدة منذ اعلان حالة الطوارئ فى فبراير / شباط ١٩٩٢.

وقد انتقدت المنظمة العربية لحقوق الانسان هذه المحاكمة لما لاحظته من اهدارها الواضح لكافة المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. فبالاضافة الى اعمال «المحاكمة الخاصة» كافة الدفوع الجوهرية التى أبدتها محامو الدفاع، لاحظت المنظمة أن الوقائع محل التجريم والمحاكمة يعود تاريخ ارتكابها الى أواخر أغسطس / آب أى قبل صدور مرسوم مكافحة الارهاب ورغم ذلك تم تطبيق أحكام هذا المرسوم على المتهمين «بأثر رجعى». مما عرضهم لعقوبات أشد لم تكن ممكنة التطبيق وقت الجريمة. ولا شك أن تطبيق مرسوم مكافحة الارهاب بأثر رجعى يمثل انتهاكا لمبدأ جوهرى موجود فى جميع النظم القانونية، ألا وهو «لا عقوبة بغير قانون»، كما أن المادة ١٥ من المهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تنص على أن «لايدان أى فرد بأية جريمة بسبب فعل أو امتناع لم يكن وقت ارتكابها بشكل جريمة بمقتضى القانونى الوطنى أو الدولى. كما لا يجوز فرض أية عقوبة تكون أشد من تلك التى كانت سارية المفعول فى الوقت الذى ارتكبت فيه الجريمة». كما أن تطبيق المرسوم بأثر رجعى يشكل مخالفة للمادة ٢ من قانون العقوبات الجزائرى، التى تقرر أنه «لايسرى قانون العقوبات على الماضى الا ما كان أقل منه شدة».

وقد لاحظت المنظمة ارتفاع أحكام الاعدام التى أصدرتها المحاكم الخاصة خلال الفترة ما بين يونيو / حزيران وسبتمبر / أيلول ارتفاعها ملحوظا حيث صدر خلالها ٢٠٠ حكم بالاعدام ضد متهمين من أعضاء الجماعات الاسلامية المسلحة، بل لقد أصدرت محكمة «الجزائر» الخاصة فى ٧ أغسطس / آب ٣٤ حكما بالاعدام ومعه واحدة - من بينها ٢٩ حكما غيابيا ضد مجموعة مسلحة اسلامية اتهمت «بالتآمر ضد أمن الدولة» ضمت حوالى ٦٠ شخصا، قتل منهم ٦ أفراد خلال عملية البحث والتمشيط وبعد هذا الحكم لانى أكبر حكم بالاعدام يصدر فى قضية واحدة بعدد الحكم الصادر من نفس المحكمة يوم ٢٦ مايو / أيار بأعدام ٣٨ متهما فى قضية تفجير مطار العاصمة.

ومن جهة أخرى، نفذت السلطات يوم ٣١ أغسطس / آب حكم بأعدام سبعة من الاسلاميين المتهمين بتفجير مطار العاصمة فى أغسطس / آب ١٩٩٢. كما أعلنت وزارة العدل الجزائرية أنه تم تنفيذ حكم بالاعدام فى ١٣ من المتطرفين الاسلاميين يوم ١١ أكتوبر / تشرين الأول. وبذلك بلغ عدد الذين نفذ عليهم حكم الاعدام ٢٦ شخصا، اذ اعدم شخصان فى يناير / كانون الثانى وأربعة فى فبراير / شباط ١٩٩٣. وكان من بين

الذين أعدموا أحد قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ «المخطورة» وهو (حسين عبد الرحيم) المشغول عن النقابة الإسلامية للعمل ومدير مكتب عباس مدني، وهو ايضا من النواب المنتخبين عن الجبهة الإسلامية في الانتخابات التشريعية الملغاة. وقد أعلنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ أن تنفيذ أحكام اعدام يعد ضربة قاضية لأى أمل في انتهاء مأساة الجزائر سلميا. كما أدانت الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان تنفيذ أحكام للاعدام، وأكدت أن ذلك لن يؤدي سوى الى تفاقم أعمال العنف، واعتبرت تنفيذ هذه الاحكام «غلطة سياسية» كبيرة لا يمكن أن تؤدي الى انتهاء العنف السياسى فى البلاد.

وفى أواخر أكتوبر / تشرين الأول أصدر المجلس الأعلى للدولة فى الجزائر قرارا بوقف تنفيذ أحكام اعدام الصادرة من المحاكم الخاصة والعسكرية ضد المتطرفين الاسلاميين. وأوضحت المصادر الرسمية أن المجلس علق تنفيذ هذه الأحكام اعتبارا من ٢٥ نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٩٣... وأن هذا الاجراء يأتى ضمن تحركات واسعة يقوم بها المجلس لاجراء مصالحة وطنية شاملة مع التيارات الإسلامية.

وفيما اعربت المنظمة العربية لحقوق الانسان عن ترحيبها بوقف تنفيذ «أحكام اعدام الصادرة من المحاكم الخاصة والعسكرية»، فقد جددت مناشدتها للسلطات الجزائرية بالغاء العمل بنظام المحاكم العسكرية والخاصة نظرا لافتقادهما للضمانات القانونية اللازمة لمعايير العدالة كما حددتها المواثيق الدولية، وباعتبارها صورة من صور القضاء الاستثنائى المخطور دوليا.

حرية الرأى والتعبير :

شهد هذا العام انتكاسة كبيرة فى ممارسة حرية الرأى والتعبير فى ظل مناخ العنف السياسى المتزايد فى البلاد. فبالإضافة الى تصاعد مسلسل الاغتيالات ضد رجال الفكر والأدب والصحافة والاعلام، بسبب معارضتهم السلمية لأفكار الجماعات الإسلامية المتطرفة... فرضت السلطات الجزائرية المزيد من القيود على ممارسة هذا الحق، تمثلت فى اعتقال بعض الصحفيين وملاحقتهم قضائيا، وإغلاق العديد من الصحف لاسباب سياسية وتجارية.

فمن ناحية شملت اعمال العنف التى تقوم بها الجماعات الإسلامية المسلحة رجال فكر وادب وصحافة واعلام، بسبب معارضتهم العلنية لافكار الجماعات الإسلامية المتطرفة ولاقامة دولة اسلامية فى الجزائر، مما اسفر عن مصرع ١٦ شخصا منهم خلال العام، من

بينهم :

- جيلالي الياس، عامل اجتماع (٤٥ عاما) شغل منصب وزير الجامعات عام ١٩٩٢ - ١٩٩٢ ثم مديرا لمعهد الدراسات الاستراتيجية ابتداء من ١٩٩٢. اغتيل يوم ١٦ مارس / آذار ١٩٩٣.

- الطاهر جاعوت، كاتب وشاعر وصحفي (٣٩ عاما) له عدة مؤلفات، حاز على جائزة البحر المتوسط عن روايته «حارس الليل» عمل مديرا لـ «القطيعة» الأسبوعية المعروفة بعلاقتها المباشر والصريح للإسلاميين. اغتيل يوم ١٦ مايو / أيار.

- محفوظ بوسيتي، طبيب نفسى معروف بأرائه المعارضة للتيار الإسلامى المتشدد، اغتيل يوم ١٥ يونيو / حزيران.

- محمد بوخيصة، عالم اجتماع معروف (٥٢ عاما) له دراسات اجتماعية عديدة، اغتيل يوم ٢٢ يونيو / حزيران، حين عين مكان جيلالي الياس مديرا لمعهد الدراسات.

- رايح زناى، صحفى فى مجلة «الجزائر - الأحداث» الاسبوعية، اغتيل يوم ٣ أغسطس / آب ١٩٩٣.

- أحمد حملى، استاذ الشريعة بجامعة «تيزى أوزو» اغتيل يوم ٢ أكتوبر / تشرين الأول.

- عبد الرحمن شرقو، صحفى بجمدة «ليدو ليبيره» اغتيل يوم ٢ أكتوبر / تشرين الأول.

- رباح قنرت، استاذ فلسفة واحد مسعولى «حركة التجديد الجزائرية» اغتيل يوم ٥ أكتوبر / تشرين الأول.

- جيلالى بلخيشير، استاذ طب الأطفال بكلية الطب الجزائرية، اغتيل يوم ١٠ أكتوبر / تشرين الأول.

- مصطفى عبادة، المدير السابق للتليفزيون الجزائرى، اغتيل يوم ١٤ أكتوبر / تشرين الأول.

- اسماعيل يفصح، صحفى بالتليفزيون الجزائرى، اغتيل يوم ١٨ أكتوبر / تشرين الأول.

- محمد بوسلماني، رئيس جمعية الارشاد والاصلاح الدينى بالجزائر، اختطف يوم ٢٦ نوفمبر / تشرين ثانى ووجد مقتولا بعد ذلك.

وقد أشاعت هذه الاغتيالات جوا من الفزع والقلق داخل هذه الأوساط، مما دفع العديد منهم الى مغادرة البلاد أو التوقف عن العمل، خوفا وهربا بما وصفوه «بحملة التصفية» التي تشنها الجماعات الاسلامية ضدهم. كما خاض الصحفيون عدة اضطرابات وتظاهرات احتجاجا على حرب الاغتيالات التي تستهدفهم، واحتجبت الصحف الجزائرية عن الظهور عدة مرات خلال العام، احتجاجا على اغتيال الصحفيين، ودعا ناشرو الصحف السلطات العمومية الى اتخاذ اجراءات صارمة ومباشرة لايقاف «الابادة الجماعية» ضدهم.

ومن ناحية ثانية، فرضت السلطات عدة اجراءات تقييدية على ممارسة حرية للرأى والتعبير خلال العام. ففي مطلع يناير / كانون الثاني ١٩٩٣ اعتقلت السلطات ستة صحفيين من جريدة «الوطن» لنشرهم نبأ عن مقتل خمسة من رجال الشرطة قبل اذاعة الخبر رسميا. وواجه هؤلاء الصحفيون عقوبات بالسجن لمدة تصل الى عشر سنوات اذا ادینوا. كما علقّت السلطات صدور الجريدج لآجل غير محدود. وفيما أفرج عن المعتقلين الستة فى ١٠ يناير / كانون الثاني، أعلنت السلطات «حظر نشر الانباء ذات الصفة الأمنية» قبل الحصول على موافقة الأجهزة المختصة.

كما أصدر قاضى التحقيق فى محكمة الجزائر (العاصمة) فى اوائل مايو / ايار ١٩٩٣ قرارا بمنع مدير عام مجلة «ابيدو ليبريه» عبد الرحمن محمودى، ومدير عام صحيفة الوطن عمر بلحوشة وصحفى فى هذه الجريدة عن مزاوله مهنة الصحافة ووضعهم تحت المراقبة القضائية. وكذلك أصدر قاضى التحقيق فى محكمة الجزائر (العاصمة) يوم ٣٠ سبتمبر / ايلول أمر بالوضع تحت الرقابة القضائية فى حق مسعول جريدة «الجزائر اليوم» السادة على فزراع (المدير العام) وبشير حمادى وعبد الله بشيم (رئيسا التحرير). وحسب للمعلومات الواردة فان هذا الأمر يقضى بمنع المسعولين الثلاثة عن مغادرة البلاد، ومنعهم من ممارسة النشاط الصحفى والحضور أسبوعيا امام قاضى التحقيق. وكانت السلطات الجزائرية قد أعلنت يوم ٢ أغسطس / آب ١٩٩٣ وقف صدور - صحيفة «الجزائر اليوم» لمدة غير محدودة. وعللت وزارة الاعلام سبب الوقف بأن الصحيفة نشرت أنباء تمس النظام والأمن العام والمصالح العليا للبلاد. وفيما توضح الوزارة طبيعة هذه الانباء، فقد أشارت المصادر الى ان سبب المنع يعود الى نشر الصحيفة أنباء الاشتباكات بين قوات الأمن والجماعات المسلحة قبل الحصول على موافقة الأجهزة المختصة.

والجدير بالذكر، أن العلاقات بين السلطات والصحف الجزائرية قد شهدت تطورات مغلقة خلال العام. فبالاضافة الى وقف صدور أربع صحف يومية لأسباب سياسية خلال

العام، وهي «الصحافة، والنور، والجزائر اليوم، الوطن»، استخدمت السلطات سلاح التمويل لاجبار بعض الصحف على وقف نشاطها، مما أدى إلى توقف ست صحف عربية يومية أخرى عن الصدور. وفيما بررت السلطات هذا الوقف بأسباب تجارية، نفى مدير الصحيفة المعلقة أن يكون سبب الوقف تجارياً.. واتهموا السلطات بمحاولة خنق الصحافة المستقلة عبر سد كل مصادر التمويل التقليدية أمامها بداية من حرمانها من عائدات الأشهر (الاعلانات) والقروض، وانتهاءً بتوجيه دعم الدولة بطريقة مباشرة لفائدة بعض الصحف الموالية للنظام وخاصة الناطقة بالفرنسية منها.

وقد شهدت الجزائر (العاصمة) يوم ٣ أكتوبر / تشرين أول تجمعاً احتجاجياً على توقيف الصحافة العربية لأسباب سياسية وتجارية. وقد نظم الاحتجاج الصحف المعلقة وهي: (الصحافة، النور، الجزائر اليوم، السلام، الوطن، برهد الشرق، الشعب، الغد، الوحدة، والجمهورية). وبعد أن استعرض مدير الصحيفة المشاكل التي تعانيها الصحف بسبب العرائق التي نسبها إلى الحكومة، انتهى اللقاء الاحتجاجي بتشكيل لجنة «الدفاع عن الصحف العربية المعلقة». وقد أصدرت هذه اللجنة «بياناً» في ١٠ أكتوبر أدانت فيه موقف الحكومة من الصحافة العربية.. وجهت نداءً ملحاً إليها بضرورة رفع إجراءات التعليق المتخذة بقرار سياسي، والعمل على توفير شروط المنافسة السلمية بين كل الصحف الجزائرية بدون تمييز بين الصحف باللغة الفرنسية والصحف العربية، أو تدخلات بيروقراطية، خاصة حين يتعلق الأمر بتوزيع عوائد الإشهار والقروض.

حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة :

ولم يقدم العام ١٩٩٣ أي جديد على صعيد إيجاد مخرج سلمي لازمة الجزائر عبر «حوار سياسي حقيقي» بين كافة أطرافها. فقد بدا واضحاً من قراءة مختلف مؤشرات الأزمة، وكذا من مسار وتداعيات الأحداث أن «التحكم في الوضع الأمني» بهدف فرض هيبة الدولة، ظل على رأس أولويات المجلس الأعلى للدولة، بما يعكس غلبة تيار «الحل الأمني» داخل المؤسسات الحاكمة على حساب تيار «الحوار والمصالحة الوطنية». كما كانت شروط «الجهة الإسلامية للاتفاقة» لإنهاء حالة العنف والدخول في تفاوض جاد مع السلطات، وهي : (تخلي الطغمة الحاكمة عن السلطة) ومحاكمة قيادات في الجيش تنهجهما «الانفاذ» بالمسؤولية عما وصلت إليه البلاد، وارتكاب جرائم قتل ضد الشعب، كانت شروطاً أكبر من أن يتحملها تيار الحوار أو تقبل بها السلطات. وضاعف من صعوبة إمكانية التوصل لحل سياسي للأزمة ضعف فعالية الأحزاب السياسية أو تغييبها، وتعدد

وانقسام الجماعات الاسلامية المسلحة وعدم خضوعها لقيادة أو مرجعية واحدة. وكانت الحصنة النهائية هي المزيد من أعمال العنف من جانب الجماعات الاسلامية المسلحة والمزيد من التمسك بالامن من جانب السلطات. وهكذا تعززت الحلقة المفرغة في البلاد، وتدهورت فرص إيجاد حل يتيح إعمال الحق في المشاركة الى أدنى مستوى لها منذ بدء الازمة.

وقد رصدت المنظمة ثلاث مراحل رئيسية على مدار العام، شهدت البلاد خلالها «بروز أو انحسار» فكرة المصالحة الوطنية. كانت «أولها» مع بداية العام عندما أعلن السيد علي كافي، بمناسبة الذكرى الاولى لانشاء المجلس الاعلى للدولة في ١٤ يناير / كانون الثاني، عن تنظيم استفتاء شعبي حول تعديل دستور ١٩٨٩ لاقامة توازن أفضل للحكم وتنظيم وفضل لكافة مؤسسات الدولة. ولكنه لم يوضح كنه هذه التعديلات ولا البرنامة الزمنية المحدد لطرحها. كما دعا الى استئناف الحوار الوطني مع الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية والثقافية في البلاد، لايجاد مخرج سلمي لازمة البلاد. وقد تبانت ردود أفعال الأحزاب السياسية في البلاد من خطاب السيد علي كافي بيمين ابداء التحفظ عليه نظرا لغموض مضمونه (جبهة التحرير الوطني). أو نقد مضمونه واعتباره محاولة للتجامل على مطلب الأحزاب بضرورة اجراء انتخابات رئاسية قبل نهاية العام (حزب مجد)، أو تجاهل التعليق عليه باعتباره «لم يكن واضحا»، (النهضة وحماس).

وفيما أصر المجلس الاعلى للدولة على استبعاد «جبهة الانقاذ» نهائيا من الحوار الوطني، فقد ألقت أعمال العنف المتزايدة بظلالها على مشروع الحوار الوطني والمفاوضات التي قرر المجلس الاعلى تنظيمها مع الأحزاب والفعاليات السياسية والاجتماعية والثقافية، والتي بدأت بالفعل يوم ١٣ مارس / آذار بلقاء مع «المنظمة الوطنية للمجاهدين» ثم مع «جبهة التحرير الوطني» يوم ١٤ مارس / آذار. فقد قام المجلس بتأجيل لقاءاته المبرمجة مع الحزبين الاسلاميين (حماس والنهضة) اللذين طالبت بعض القوى السياسية بابعادهما عن مائدة الحوار الوطني، على الرغم من اعتدلهما المعروف، باعتبارهما من الأحزاب الاصولية ومن الداعمين الى اشتراك العناصر المعتدلة في الجبهة الاسلامية للانقاذ في الحوار الوطني. وكان من المزمع أن يتناول هذا الحوار، الذي لم يكتمل، مناقشة موضوع «تسيير المرحلة الانتقالية» التي تبدأ مع انتهاء ولاية المجلس الاعلى للدولة في نهاية العام، وتوسيع المجلس الاستشاري الوطني. وقضية المؤسسة الرئاسية في المرحلة الانتقالية، ومراجعة دستور ١٩٨٩.

أما المرحلة الثانية من جهود الحوار الوطني، فقد بدأت مع مطلع يونيو / حزيران

واستمرت حتى اواخر سبتمبر / ايلول وشهدت تراجعاً حاداً عن فكرة «الحوار والمصالحة الوطنية» بفعل تزايد الأعمال الارهابية ولجوء الجماعات المسلحة الى شن حرب «عصابات» ضد اجهزة الدولة العسكرية والمدنية، كما ساهمت حملة الاغتيالات التي استهدفت المفكرين والكتاب والصحفيين، وكذا التنفير في القيادة العسكرية في ١٠ يونيو / حزيران بتعيين اللواء امين زروال وزيراً للدفاع، في تصعيد حدة المواجهة الامنية واتخاذ مواقف أكثر صرامة في مواجهة الجماعات الاسلامية المسلحة.

وقد استمر منطق «الصدام والمواجهة» قائماً حتى مطلع أغسطس / آب، والذي شهدت بداياته بعض الجهود المبذولة من قبل بعض الاحزاب السياسية (جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية، الحركة من أجل الديمقراطية) لايجاد حوار جاد بين كافة أطراف الأزمة. ولكن جاء اغتيال رئيس الوزراء الاسبق قاصدي مراح المعروف عنه من ميل للحوار مع الجبهة الاسلامية للانقاذ... ودعوته المستمرة لاجراء انتخابات رئاسية قبل حلول نهاية العام وعدم التجديد للمجلس الاعلى للدولة.

أما المرحلة الثالثة والأخيرة، فيمكن تسجيل بدايتها مع اعلان المجلس الأعلى للدولة عن تشكيل «لجنة الحوار الوطني» يوم ١٣ أكتوبر / تشرين الأول، برئاسة السيد يوسف الخطيب وعضوية ثمانية شخصيات منها ثلاثة من كبار ضباط الجيش. وقد كلفت اللجنة بالاعداد لعقد مؤتمر وطني ينتهي بصياغة اتفاق عام حول تنظيم المرحلة الانتقالية التي تبدأ مع نهاية فترة المجلس الاعلى للدولة. ورغم اللقاءات التي أجرتها اللجنة الوطنية للحوار مع بعض القوى السياسية، إلا أن جهودها اصطدمت بقضية «محرورية» وهي مشاركة الجبهة الاسلامية للانقاذ في الحوار الوطني. فقد أصبرت الاحزاب السياسية الرئيسية على مشاركة «الانقاذ» وطالبت لجنة الحوار بعدم ممارسة سياسة «الاقصاء» لأنها تعرقل الحوار، واعتبرت أن الخروج من الأزمة الجزائرية يكون عبر الحوار الوطني بمشاركة كل الاحزاب التي تقاسمت نتائج انتخابات ديسمبر / كانون الأول ١٩٩١. كما جددت «الجبهة الاسلامية للانقاذ» شروطها للدخول في تفاوض مع السلطات والتي تبدأ باطلاق سراح قادة الجبهة واعضاءها، وتنتهي بتخلي «الطغمة الحاكمة من السلطة ومحاكمة بعض المسؤولين في الجيش».

وفي المقابل ظهر تباين داخل السلطة بين موقف يؤيد الحوار مع الجبهة وآخر يعارض. وينطلق مؤيدو الحوار مع الانقاذ أو الجناح المعتدل منها على الأقل من عدة اعتبارات أهمها. أن الحل الأمنى لم يستطع رغم مرور عامين على بدء أعمال العنف من

وضع حد لنشاط المجموعات الاسلامية المسلحة، وأن الوضع الأمني سيزداد تدهورا ما لم يتم التوصل الى حل سياسي للارزمة، وفي رأيهم أن مستين من حكم المجلس الأعلى للدولة اظهروا ان حلا لا توافق عليه «الجبهة» لا يمكن ان يكتب له النجاح، ليس فقط لأنها قادرة على اعادة الاستقرار الأمنى الى البلاد، اذا طلبت من انصارها وقف العمل المسلح، بل أيضا بحكم التمثيل الشعبى الواسع الذى تتمتع به، ويعبر عنه بفوزها الساحق فى الدورة الأولى للانتخابات التشريعية عام ١٩٩١. أما رافضو الحوار مع الانقاذ فينطلقون من عدة اعتبارات أهمها : أن الحوار مع الانقاذ يفقد الدولة هيبتها ويظهرها بموقف الضعيف ازاء عنف الجماعات الاسلامية، كما أن الجبهة الاسلامية اذا وصلت الى الحكم بالطريق الديمقراطى، فانها لن تتخلى عن السلطة طواعية وستسعى الى تصفية حساباتها مع قيادات الجيش.

ورغم عدم دعوة الجبهة الاسلامية للانقاذ للمشاركة فى الحوار الوطنى، وهو ما ادى الى انسحاب «جبهة التحرير الوطنى» بالتنسيق مع جبهة القوى الاشتراكية، فقد وردت أنباء عن حدوث اتصالات بين لجنة الحوار الوطنى وبعض قيادات الجبهة فى السجن، الا ان هذه الاتصالات لم تثمر - فى حالة حدوثها فعلا - عن أى نتائج ايجابية ملموسة. وانتهت لجنة الحوار الوطنى اعمالها فى منتصف يناير / كانون الثانى ١٩٩٤، وأعلنت عن انعقاد «ندوة الوفاق الوطنى» يومى ٢٥، ٢٦ يناير / كانون الثانى، لمناقشة الوثيقة التى أعدها والتي تشمل اهداف المرحلة الانتقالية وسلطانها ومدتها الزمنية.

وقد أدت مقاطعة القوى السياسية الرئيسية فى البلاد (جبهة التحرير الوطنى، جبهة القوى الاشتراكية، الحركة من أجل الديمقراطية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حماس، النهضة) لاعمال ندوة الوفاق الوطنى، الى تراجع الأمل ان يكون الحوار عبر الندوة بداية لتجاوز الارزمة. وبرزت هذه الاحزاب عدم مشاركتها فى اعمال الندوة برفض السلطات الاستجابة لشروطها واهمها : العودة الى المسار الديمقراطى، والتحاور مع الجميع بما فى ذلك الجبهة الاسلامية.

وقد انتهت الندوة اعمالها يوم ٢٦ يناير / كانون الثانى ١٩٩٤ بتفويض المجلس الاعلى للأمن مهمة اختيار الزعامة الجديدة للبلاد. وقام المجلس بتعيين وزير الدفاع السيد امين زروال رئيسا للبلاد لمدة ثلاث سنوات كمرحلة «انتقالية» تستهدف العودة بالبلاد الى المسار الديمقراطى.

وقد اعلن الرئيس زروال عن استعداده للحوار مع الجبهة الاسلامية اذا تخلت عن العنف واكدت التزامها بالنظام الجمهورى القائم فى البلاد. فأوضح فى أول خطاب له وجهه الى الامة يوم ٧ فبراير / شباط على ان «الاجراءات الامنية وحدها لاتستطيع ان تحل الازمة»، وأن الازمة يمكن ان تحل من خلال الحوار وبمشاركة جميع القوى السياسية بدون استثناء» .

جمهورية جيبوتي

أثارت حالة حقوق الانسان في جمهورية جيبوتي خلال عام ١٩٩٣ قلقا شديدا في ظل استمرار الحرب الأهلية، وما يترب عليها من انتهاكات لحقوق الانسان.

الحق في الحياة

استمرت الحرب الأهلية مصدرا لانتهاك الحق في الحياة وأوردت المصادر سقوط العديد من القتلى من طرفي القتال، كما أوردت حالات إعدام خارج النطاق القضائي، فضلا عن الحصار الذي فرضته القوات الحكومية على المناطق العفرية، مما أدى الى تعرض مقومات الحياة في هذه المناطق الى خطر كبير.

وقد شهدت الحرب الأهلية خلال عام ١٩٩٣ تحولا لصالح القوات الحكومية، اذ بدأت منذ مارس / آذار حملة عسكرية واسعة ضد المعارضة العفرية المسلحة «جبهة اعادة الوحدة والديمقراطية» والتي كانت تسيطر في بداية العام على مساحات واسعة من البلاد، وصلت حسب مزاعم الجبهة الى نحو ثلثي مساحة جيبوتي واعترفت الجبهة بأنها خسرت عدة مواقع عبر «انسحابات تكتيكية» ولكنها أعلنت في اعقاب ذلك عن فتح جبهة جديدة في جنوب البلاد، وانتهاج اسلوب حرب العصابات كاستراتيجية جديدة في القتال، وذكرت ان قواتها موجودة في ثلاثة اقاليم من أصل خمسة تؤلف جيبوتي، وهي أبخ وناجوراء ودخل وقد تبادل اطراف القتال اتهامات باستقدام مرتزقة كما اعلن كل منهما عقب كل معركة عن تكبيد للطرف الآخر خسائر جسيمة في الأرواح.

وطوال العام استمرت مصادر الحكومة والمعارضة تبادل الادعاء بالسيطرة على مواقع مختلفة ومن ذلك، أعلن وزير الدفاع في ١٠ يوليو / تموز أن القوات الحكومية استعادت السيطرة على مواقع المعارضة في البلاد وطردت قوات الجبهة الى خارج البلاد بينما أفادت المعارضة فيما بعد أنها نفذت منذ ١٣ يوليو / تموز وحتى نهاية سبتمبر / ايلول أكثر من عشر عمليات عسكرية في شمال البلاد والمناطق الشمالية الغربية، خصوصا في المناطق الساحلية لمدينة تاجوراء، وأعلى رييتا ومبلا، وفي عسدره، كما زعمت ان هذه العمليات أسفرت عن سقوط أكثر من مائة قتيل وجريح في صفوف القوات الحكومية وثلاثة من

عناصرها. ومن ذلك ايضا أعلن بيان وزارى فى ١٩٩٣/١/٦ عن مقتل ١١ شخصا من قوات الجبهة إثر تجدد المعارك بين الجيش وقوات الجبهة كما أعلن مصدر فى «جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية فى ٢٢ نوفمبر / تشرين اول» بأنه سقط من الجيش ٤٠ قتيلًا أبرزهم قائد الشمال إدريس غربى، واستمر القتال حتى نهاية العام. ففى ١٧ ديسمبر/كانون الأول قامت معارك على خمس جبهات فى شمال البلاد، وذكرت مصادر المعارضة فى باريس أن عشرات من قوات الحكومة سقطوا فى هذه المعارك.

وقد انهمت المعارضة القوات الحكومية فى سبتمبر / ايلول بقتل المئات من المواطنين فى سياق العمليات العسكرية فى مدن أبخ، تاجوراء، ودخل، وأن قبائل أبوك ومجادورة، كانوا اول ضحايا جنود الجيش الحكومى الذين اطلقوا النار على الرجال والنساء والأطفال، وقد طالب الابوك بتكوين لجنة تحقيق مستقلة للبحث فى قضايا القتل والتخريب والاتلاف. وزعمت المعارضة كذلك ان عشرات المدنيين قتلوا من قبل القوات الحكومية فى جنوب شرقى جيبوتى، من قبائل يوهوكى، كوربوس، هاتلى، كاكادى وغيرها من القبائل العفرية.

كما طالب سلطان اقليم تاجوراء السيد / عبد القادر حمد فى شهر سبتمبر / ايلول وقف حملة الابادة الجماعية التى ينفذها الجيش فى شمال البلاد وغيرها، وكذلك إتقى وفد من جبهة المعارضة الموحدة، وعدد من اعيان مدينة جيبوتى بسفراء كل من الولايات المتحدة وفرنسا واليوهيا واريتريا والسودان وأطلعوهم على تطورات الاحداث فى المناطق العفرية، وطالبوا دولهم بالتدخل لوضع حد للاعتداءات التى ترتكبها القوات الحكومية بحق المواطنين العفر.

وقد نفت وزارة الداخلية فى بيان لها فى ٢٢ سبتمبر / ايلول انه توجد عمليات تطهير عرقى، تنفذها السلطات الجيبوتية. وصرح وزير التعاون والبيئة والتخطيط موسى شحم (عفرى) فى الشهر ذاته ماذكرته المعارضة عن عمليات «تطهير عرقى» مفسرا ذلك بأنه ثمة محاولات لاثارة نمرات قبلية تعزها قوى خارجية، وترى الحكومة ان قواتها بريئة من هذه التهم وإن كان يصعب عليها فى بعض الاحيان التفرقة بين المواطنين العاديين ومقاتلى العفر الذين قد لا يكونون مرتدين الزى العسكرى.

كذلك أوردت المصادر وقوع حالات اعدام خارج القضاء، مارستها قوات الامن ضمن عمليات انتقامية ضد اشخاص مدنيين ظن الجيش انهم منضمون الى، او متعاطفون

مع «جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية» وقدرت المعارضة بصورة مؤقتة عدد الذين اعدوا خارج النطاق القضائي حتى نهاية سبتمبر / ايلول بثمانية واربعين شخصا، وقد خاطب المقرر الخاص بحالات الاعدام التعسفى فى لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة فى ٢٤ سبتمبر / ايلول السلطات الجيبوتية طالبا الافادة حول هذه الوقائع.

وتتعرض الاوضاع فى المناطق العفرية للحصار منذ مطلع عام ١٩٩٣، ويمثل الحصار خطرا كبيرا على امكانيات الحياة فيها، وقد تولت القوات الفرنسية المراقبة فى الشمال توزيع المواد الغذائية والطبية على السكان فى هذا الجزء، وصرح الرئيس حسن جولييد فى هذا الصدد بأنه «اذا كانت القوات الفرنسية فى جيبوتى تقوم بدور انسانى، لا يمكن ان يتم ذلك دون علم القوات المسلحة الوطنية ومشاركتها، ولا أريد وجود الجيش الفرنسى والمعارضة المسلحة معا فى أى جزء من البلاد، تغيب عنه السلطة الشرعية».

وفى اغسطس / آب اعلن فريق الاغاثة الدولية فى جيبوتى ان عشرة لاجئين من جيبوتى على الاقل يلقون حتفهم يوميا، بسبب الظروف المروعة التى يعيشون فيها، وذكرت المعارضة ان عمليات القتال ادت الى تفاقم ظاهرة اللجوء، وبلغ عدد اللاجئين نحو ٨٠ ألفاً منهم ٢٠ ألفاً فى اليوهيا، وفى ٢٠ اغسطس / آب أكدت رابطة الدفاع عن حقوق الانسان والحريات، ان قوات الأمن شددت الحصار على نقل الاغنية وبمعها فى شمال جيبوتى، وان كثيرين من الرعاة قد تضربوا من القيود المفروضة على نقل الغداء وبيعها فى المناطق الصحراوية.

ودعت الرابطة الحكومة الى عدم تعريض حياة المدنيين الأبرياء للخطر، وأعربت عن الأسف لـ «الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان فى المنطقة الخاضعة لسيطرة الجيش». وزعم مصادر فى «جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية» أن القوات الحكومية مارست سياسة التجويع بإتلاف المواد الغذائية وإيادة المواشى وتهديم القرى وتعطيل الآبار ورودمها، وأنها تملك أدلة بصدده هذه الاتهامات.

وبنهاية العام افادت المصادر فى ديسمبر / كانون الاول أن الحصار على المناطق الشمالية قد ازداد إحكاما حتى انها باتت معزولة تماما عن بقية مدن البلاد، منعت القوات الحكومية المواطنين فى العاصمة من الذهاب الى بوبوكى وتاجوراء وعاجيلا وأبخ.

الحق فى الحرية والأمان الشخصى

إنعكست حالة الحرب على الحق فى الحرية والأمان الشخصى على نطاق واسع

فإضافة إلى احوال الأسرى، تواترت الأنباء عن الإعتقال الجماعي في معسكرات في مناطق قاحلة، وتعرض بعض السيدات للاغتصاب.

ففى يناير / كانون الثانى زعم أحد مصادر المعارضة أن السلطات قامت باعتقال ١٢٠ عسكرياً من قوات الامن الوطنى لانهم رفضوا شن هجوم مضاد على قوات المعارضة المسلحة، وأن جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية كانت قد اطلقت سراح ٢٥ عسكرياً لتأكيد حسن النية.

وفى أغسطس / آب أعلنت وسائل الاعلام الرسمية ان الجيش أسر ٣٤ من قوات المعارضة وأن الحكومة أعلنت أسرهم، وعلق أحد قادة المعارضة على ذلك بأن وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الذى زار جيبوتى آنذاك لم يشاهد سوى أحد عشر اسيراً، مما يراه باعثاً للقلق على حياة الآخرين، واتهم اجهزة الامن بأنها لا تتورع عن تصفية اسرى الحرب فى غياب رأى عام مؤثر فى الداخل والخارج وأن المعارضة لديها معلومات مؤكدة على ان القوات الحكومية مارست كل أنواع التعذيب بحق الأسرى ونكلت بالمواطنين الابراء الذين بقوا فى المدن التى انسحبت منها قوات المعارضة فى يوليو / تموز. فيما انكر أحد المسؤولين الحكوميين فى حديث لها فى ١٩٩٣/٩/١٥ هذا الادعاء وصرح بأنه لدى الحكومة نحو ٤٥ اسيراً من الجبهة بعلاج الجرحى منهم فى إحدى مستشفيات العاصمة، وتم السماح للصليب الأحمر بزيارتهم.

وكانت المعارضة قد افادت ان لديها ٢٨ اسيراً من قوات الجيش وانها حريصة على عدم إيذائهم ومعاملتهم معاملة إنسانية، وبينما ذكر المسؤول الحكومى فى الحديث السابق الإشارة اليه، بأنهم يعيشون فى حالة سيئة وأن أحدهم قتل على ايدى قوات الجبهة خلال فرار عناصرها الى اثيوبيا، وكانت الجبهة أعلنت فى نهاية نوفمبر / تشرين الثانى، عند تبادل الاسرى بأن الجندى قد توفى خلال نقل الأسرى الحكوميين الى مناطق نائية.

وقد تم تبادل ٦٩ اسيراً لدى القوات الحكومية مقابل ٢٧ جندياً من القوات الحكومية محتجزهم المعارضة منذ اندلاع العمليات المسلحة فى نوفمبر / تشرين الثانى عام ١٩٩١.

وفى سبتمبر / ايلول اتهمت المعارضة القوات الحكومية باعتقال آلاف من سكان الأقاليم العفرية وتكديسهم فى مخيمات فى مناطق قاحلة تعتمد فيها وسائل الحياة الرئيسية، خاصة حول بحيرة عسال، كما إتهمت افراداً من الجيش باغتصاب عدد من النساء بشكل

علني وامام ذوبهم وازواجهم.

وقد بحث سلطان تاجوراء برسالة في ١٩٩٣/٩/١٩ الى رئيس الجمهورية موقع عليها من الشيوخ والاعيان حول هذه الارضاع، وجاء فيها: «ان مقاطعة تاجوراء تعيش مأساة منذ ٥ سبتمبر / ايلول» ووجه عدة اتهامات للجيش تضمنت :

«- التعذيب الجسدى لكل من الرجال المسنين والنساء على مرأى الجميع.

- الاعتصامات العلنية للنساء على مرأى اولياء امورهن وازواجهن تحت تهديد

السلاح.

- التجميع عن طريق ائتلاف المواد الغذائية ونهب الممتلكات بما في ذلك النقود

والماشى.

- الاعتقالات الجماعية لمئات الافراد وارسال المعتقلين الى «بحيرة العسال» الفاحلة

وتكديسهم فى معسكرات خاصة وممارسة جميع أنواع التعذيب عليهم بما فى ذلك التجريح والتعطيش... الخ».

وطالبت الرسالة الافراج عن المدنيين الذين تم نهب ممتلكاتهم، وارجاعهم الى مناطقهم لأن معظمهم لا يعرفون منطقة «دخل» المحتجزين بها، واييقاف الممارسات الاجرامية، ودفع التعويضات للضحايا الابرياء ومعاقبة مرتكبي هذه الجرائم ضد المدنيين.

وقد افادت مصادر بأن سلطان تاجوراء قد تعرض للتهديد من قبل الحكومة إثر توجيه هذه الرسالة.

وفى سبتمبر / ايلول كذلك إعتقلت السلطات رئيس «رابطة الدفاع عن حقوق الانسان والحريات» محمد حمد صولح، ووجهت اليه تهمة التحريض على العنف، وإثارة التفرقات القبلية، والتشهير بالقوات المسلحة الوطنية، ومثل للمحاكمة فى ١٩٩٣/٩/١٨، وتلى قرار الإتهام إستنادا الى شكوى وزارة الدفاع.

ويذكر ان رئيس الرابطة كان قد وزع بياناً على وكالات الانباء الأجنبية، أكد فيه ان الجيش ينفذ عمليات تطهير عرقى ضد قبائل العفر، وهو ما نفتته قيادة الجيش، واعتبرته حملة إعلامية لتثويبه سمعة الجيش الوطنى، الذى يسعى الى الاستقرار والأمن والحفاظ على السيادة.

وكان قد تم احتجازه فى مكاتب الامن المركزى بطريقة سرية ولم يتسن له الاتصال بمحاميه، وقد اتخذت فى حقه هذه الاجراءات على الرغم من ان مقام به يدخل فى إطار التعبير عن الرأى بالوسائل السلمية وذلك بالخالفه لاحكام الدستور والاعلان العالمى لحقوق الانسان.

وأفادت مصادر مطلعة ان سجناء سياسيين فى جيبوتى وفى مقدمتهم السيد / على عارف برهان رئيس الحكومة قبل استقلال البلاد والذي اعتقل وادين بتهمة محاولة قلب نظام الحكم قاموا باضراب عن الطعام بدأ يوم الاثنين ٢١/٦/١٩٩٣ بهدف لفت انتباه الرأى العام الدولى الى ظروف اعتقالهم وحمل الحكومة على اعادة النظر فى التهم الموجهة اليهم، وكان مقررا ان تنظر المحكمة العليا فى جيبوتى فى طلب محامى السجناء معاودة فتح ملف محاكمتهم، ولكن النائب العام قرر تأجيل إعادة المحاكمة الى ايلول / سبتمبر وفى منتصف سبتمبر اصدر الرئيس حسن جولييد ابيدون قرارا بالعفو عن السيد / على عارف برهان وحوالى ١٤ معتقلا سياسيا آخرين.

الحق فى مشاركة فى ادارة الشؤون العامة

تؤكد المعارضة العفرية أن أحد الأسباب الرئيسية للحرب الأهلية فى جيبوتى هو احتكار قبيلة العيسى للسلطة على حساب الحقوق السياسية والاجتماعية للعفر، وأن العفر يعانون من التمييز برغم كونهم «أغلبية» (فى تقديرهم) فى تولي المناصب والخدمات من تعليم وصحة وإسكان. فيما ترى الحكومة أنه لا مجال للحديث عن احتكار قبيلة العيسى للسلطة، فرئيس الحكومة عفرى ويحتل شخصيات عفرية مناصب رئيسية عديدة فى الدولة والحكومة، وعلى الصعيد الاجتماعى، فإن العفر كثيرون من المواطنين، لا يوجد منهم من يحمل شهادة الا ويشغل منصبا يتناسب وكفاءته العلمية. وقد شهد فبراير / شباط تغييرا وزاريا ضم للحكومة ٦ وزراء من العفر من أصل ١٨ وزيرا.

وعلقت المعارضة العفرية على هذا الاجراء بأن العفر يشغلون وزارات غير أساسية لا تتعلق بالأمن أو الاقتصاد أو التعليم، فضلا عن أن رئيس الوزراء لا يملك أى صلاحيات فعلية فى هذا المنصب الذى يمارس مهمته عمليا رئيس الدولة.

وكذلك كان من المتوقع أن تساهم التعددية الحزبية، التى أقرت فى عام ١٩٩٢، بأن توسع من دائرة المشاركة أمام جميع المواطنين، غير أنها جاءت مقيدة بشرط ألا تتجاوز الأربعة أحزاب، وفسر المراقبون ذلك حينئذ بأنها ربما لتتسق والتكوين الاثنى للمجتمع

الجيوبوتي والمكون من أربعة عناصر العيسى، العفر، الصومالي، العرب، غير أنه الصعيد العلمى لم يخرج للنور سوى حزبين إضافة الى الحزب الحاكم، وهما «حزب التجديد الديمقراطى» بقيادة محمد جامع علابى، و«الحزب الوطنى الديمقراطى» بقيادة عدن روبيلة عوالى، وترى المعارضة العفرية أن هذه الأحزاب تنتمى لقبيلة العيسى، وتعتمد على دعائم قبلية تمثل مجموعة اثنية واحدة، وبالتالي فإن بقية المجموعات داخل المجتمع الجيوبوتى لا تستطيع أن تشارك فعليا فى الحياة السياسية.

وقد شهد هذا العام إجراء أول انتخابات رئاسية فى ظل التعددية الحزبية التى أقرت فى عام ١٩٩٢، ونافس الرئيس حسن جوليد أبتيدون، الذى يتولى الحكم منذ استقلال البلاد فى العام ١٩٧٧ أربعة مرشحين هم : محمد جامع علابى مرشح «حزب التجديد الديمقراطى» وعدن روبيلة عوالى «مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى» ومرشحان مستقلان هما محمد موسى طورطور، وأحمد ابراهيم عهدى. وأجريت الانتخابات فى ١٩٩٣/٥/٧، ووفقا للبيانات الرسمية حاز الرئيس حسن جوليد على نسبة ٦٠٫٧١ من الأصوات، وحصل مرشح «حزب التجديد الديمقراطى» محمد جامع علابى المنافس الرئيسى له على ٢٢٫٠٣٪، وتلاه مرشح «الحزب الوطنى الديمقراطى» عدن روبيلة عوالى الذى حصل على ١٢٫٢٩٪ وأحمد ابراهيم عهدى على ١٫٩٧٪. وبذلك تجددت ولاية الرئيس لفترة رابعة مدتها ست سنوات.

وكان المرشحون الأربعة المنافسون للرئيس حسن جوليد ابتيدون قد أصدروا نداء عاجلا قبل الانتخابات من أجل إرسال مراقبين لمراقبتها، وأصدروا بيانا أعربوا فيه عن قلقهم على سير عملية التصويت من نفوذ الرئيس المرشح للانتخابات وأضاف البيان أن اللجان التى تمثل الأحزاب المختلفة، والتى شكلت للتدقيق فى سير عملية الاقتراع لم يسمح لها بالعمل ولم تراجع قوائم الناخبين، وعبروا عن خوفهم من إمكانية تزوير الانتخابات. كما دعت «جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية» الى مقاطعة الانتخابات.

بينما ذكرت المصادر الرسمية، أن الانتخابات جرت دون أى حوادث عنف تذكر، وحضرها مراقبون يمثلون حكومات كل من فرنسا، وبريطانيا، وأستراليا، وإيطاليا، إضافة الى ممثلين للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وأشارت الى أن هؤلاء المراقبين شهدوا على نزاهة الانتخابات، وخلوها من أى ضغوط، ولو أنه قد جرى تزوير لحاز الرئيس جوليد على نسبة أصوات أكثر بكثير وأضاف أن نسبة المشاركة فى الانتخابات كانت عالية فى شمال البلاد، حيث تقطن غالبية العفر، واعتبرت ذلك مؤشرا على عدم

استجابة المفربين لدعوة «جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية» الى مقاطعة الانتخابات.

كذلك امتنع عن التصويت في الانتخابات عدد كبير من المواطنين بلغت نسبتهم ٤٩,٧٤ ٪ بين الناخبين المسجلين الذي يبلغ عددهم الى ١٥٠,٤٨٧ ، وفسر أحد المسؤولين ذلك بأن هذه النسبة لا تعنى استجابة الممتنعين لدعوة المعارضة اذ أن هناك عددا كبيرا من المسجلين موجودون خارج البلاد، اضافة الى أن قرارا صدر بمنع عمليات التصويت بالوكالة، الأمر الذي أدى الى احجام بعضهم من التوجه الى مراكز الاقتراع.

بينما نفى المرشحون الأربعة المنافسون للرئيس حسن جوليد، التصريحات الرسمية المؤكدة على نزاهة الانتخابات، وطالبوا المجلس الدستوري بالغاء النتائج التي أدت الى فوز الرئيس حسن جوليد أبتيدون، نظرا لعمليات التزوير الكثيفة. التي تخللت عملية الاقتراع، وقالوا في بيان لهم، أن الانتخابات ونحلافنا لما أكدته السلطات، لم تكن حرة ولا ديمقراطية، واتهموا التجمع الشعبى من أجل التقدم (الحزب الحاكم)، بأنه مارس ضغطا على الناخبين من خلال الوجود المكثف للمعسكرين في مراكز الاقتراع المختلفة، وأن مندوبيهم طردوا من العديد من مراكز الاقتراع ومنعوا من الدخول الى بعضها.

المملكة العربية السعودية

هذا الكتاب إهداء من مكتبة يوسف درويش

أخذت قضية حقوق الانسان مساراً جليداً في المملكة خلال العام ١٩٩٣، بدخول الأنظمة التي اعلن عنها في عام ١٩٩٢ حيز التطبيق وافتتاح مجلس الشورى، وببدء العمل بنظام المناطق، وتعديل نظام مجلس الوزراء، وتساعد المطالبة بتوسيع الحق في المشاركة في الشؤون العام، وظهور أول تنظيم في خطوة غير مسبوقه من جانب حركة حقوق الانسان في المملكة بالاعلان عن تأسيس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية.

الاطار الدستوري والقانوني

شهد العام ١٩٩٣ صدور الاوامر التنفيذية للأنظمة المعلن عنها في ١٩٩٢/٣/١ فقي ١٩٩٣/٨/٢٠ صدرت ثلاثة مراسيم ملكية وأمر ملكي، فتضمن المرسوم الأول تحديد النظام الجديد لمجلس الوزراء، على أن يحل محل نظام المجلس الصادر في عام ١٣٧٧ هجيرة (١٩٥٦ م) وتضمن المرسوم الثاني التشكيل الكامل لمجلس الشورى الذي يضم ٦٠ عضواً بالإضافة الى رئيسه، وحدد المرسوم الثالث اللائحة الداخلية للمجلس، ولائحة حقوق وواجبات الأعضاء، وقواعد التحقيق والمحاكمة لمعضو المجلس والتنظام الأساسى للمجلس، وكذلك الأمر بتميين أعضاء المجلس ونص على أن عضوية المجلس تستمر أربع سنوات من تاريخه. كذلك صدر في ١٩٩٣/٣/١٩، أمر بالموافقة على تعيين أعضاء مجالس المناطق.

وطبقاً لنظام مجلس الشورى، يشرف رئيس المجلس على جميع نشاطاته واجتماعاته، وله حق الدعوة الى الاجتماع ومناقشة التقارير، ويمثل المجلس ويتكلم باسمه، وينوب عنه في حالة غياب نائبه، وفي حالة غياب الرئيس والنائب فإن للملك حق اختيار العضو الذى ينوب عنهما، وللمجلس هيئة عامة تتكون من رئيس المجلس ونائبه ورؤساء اللجان ولا يكون اجتماع هذه الهيئة قانونياً الا اذا حضره ثلثا الأعضاء المسجلين به، ويستطيع أعضاء الهيئة التصويت على أى قرار، ويؤخذ بقرار الأغلبية، وفي حالة تعادل الأصوات يكون صوت رئيس المجلس هو المرجح للقرار الذى يتخذه المجلس، وفي جميع الأحوال يكون ادلاء الرئيس بصوته بعد تصويت الأعضاء.

وتتولى الهيئة العامة للمجلس مناقشة ما يحيله اليها رئيس المجلس أو أحد اعضائه

بالإضافة إلى إصدار القواعد اللازمة لتنظيم أعماله ولجانه.

وقد أثارت تعيينات المجلس بعض التحفظات داخل المملكة وخارجها بسبب ضعف تمثيل بعض الفئات مثل ~~التي تقتصر~~ تمثيلها داخل المجلس على فرد واحد، وقد أكد العاهل السعودي في أعقاب الاعلان عن اسماء أعضاء المجلس، أن الفرصة ستعطى لنخبة أخرى من المواطنين، كما اقتضت المصلحة الانضمام الى المجلس، في اشارة إلى مكانة توسيع عضويته، ولكنه عند افتتاحه للمجلس، أكد على استبعاد الانتخاب كوسيلة ممكنة في العمل السياسي قائلاً «أن المملكة تسير في الطريق الذي أبانه كتاب الله العزيز ولا يعني بأي حال من الأحوال من يعترض، ويقول لماذا لا تكون عندنا انتخابات».

وبالنسبة لاعادة تنظيم مجلس الوزراء، نص النظام الجديد على أن مجلس الوزراء هيئة نظامية يرأسها الملك، ويتخذ المجلس برئاسة الملك، أو أحد نواب الرئيس وتصبح قراراته نهائية بعد موافقة الملك عليها، ويتم تعيين أعضاء مجلس الوزراء أو إقفاؤهم من مناصبهم، أو قبول استقلالهم بأمر ملكي، وحدد النظام مدة المجلس بأربع سنوات يتم خلالها إعادة تشكيله بأمر ملكي، وفي حالة انتهاء المدة قبل إعادة تشكيله يستمر المجلس في أداء مهامه حتى إعادة تشكيله، ونص قرار النظام الداخلي لمجلس الوزراء، على أن المجلس يرسم كافة سياسات البلد الداخلية والخارجية والدفاعية الخ ويشرف على تنفيذها، وينظر في قرارات مجلس الشورى، وأشار الى أن الملك رئيس مجلس الوزراء يوجه السياسة العامة للدولة، ويكفل التنسيق بين مختلف أجهزتها وله الإشراف على المجلس والوزارات. كذلك نص النظام على منع الوزراء من العمل بالتجارة، وتولى مناصب قيادية أخرى.

ويرى البعض أن قرار تحديد مدة بقاء الوزير في موقعه بأربع سنوات يعد خطوة لتجديد دماء الجهاز الإداري، ومنح الفرصة للطاقت الجديدة، وهو في كل الأحوال أحد المطالب التي تمثل رغبة عامة من كل الأوساط، والشئ نفسه يقال عن منع الوزراء من العمل التجاري، وتولى مناصب قيادية أخرى.

كذلك صدر أمر ملكي في ١٩٩٣/٩/١٩ بالموافقة على تعيين أعضاء مجالس المناطق في المملكة، وكان نظام المناطق قد نص على أن للمملكة تتكون من ثلاث عشرة منطقة، ويكون لكل منطقة أمير برتبة وزير وله نائب، والأمير مسئول أمام وزير الداخلية، وينشأ في كل منطقة مجلس يسمى «مجلس المنطقة» ويتكون من أمير المنطقة رئيساً، ونائب الأمير للرئيس، و وكيل الإمارة. وعضوية محافظي المحافظات، ورؤساء الأجهزة الحكومية،

فى المنطقة التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير الداخلية، على أن يتم تعيين أعضائه مجددا خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الحظر. وترى بعض المصادر أن مجالس المناطق تصطبغ بصبغة إدارية وذلك لوجود الأجهزة الإدارية فيها، بينما الأعضاء من أبناء المنطقة الذين لا يقلون عن عشرة أعضاء معينين، ويأخذ الناقدون لهذه الإجراءات، بأنها لا تسهم فى تدعيم الحق فى المشاركة فى الشؤون العامة، وأن أفراد الشعب ظلوا مستبعدين شكليا وعمليا من الانظمة، وأن إقامة الأنظمة وإمكانية تعديلها أو إلغائها لا يتم الا بالإرادة المنفردة، وتأمل المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى أن تبادر الحكومة الى اتخاذ المزيد من الإجراءات التى توسع بشكل جدى من ممارسة الحق فى المشاركة فى إدارة الشؤون العامة.

الحق فى الحياة

وقعت إضطرابات خطيرة فى مخيم رفحاء للاجئين العراقيين راح ضحيتها، وفقاً للبيانات الرسمية أربعة سعوديين وتسعة من اللاجئين العراقيين وعدد كبير من الجرحى خلال أعمال شغب وقعت يومى ٨ ، ٩ مارس/آذار أعقبه إعتقال نحو ٤٠٠ من اللاجئين استمر نحو ٧٦ منهم رهن الإعتقال لفترة طويلة لدى سلطات الأمن السعودية. وقد سمعت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والصليب الأحمر الدولى للإتصال بهم.

وقد أعلن مصدر سعودى مسئول فى ٢٢ مايو/أيار نتائج التحقيقات فى الحادث وورد فيها أن اللاجئين العراقيين قد تظاهروا مطالبين قيادة الخيم، بأن تسمح السلطات السعودية بدخول عدد من العراقيين مع عائلاتهم الذين تسلموا عبر الحدود للانضمام اليهم مستخدمين فى ذلك آلات حادة والقذف بالحجارة، وكذلك اضرام النار فى بعض مرافق الخيم، واعتدوا على الحراس، الذين قاموا بدورهم بإطلاق النار بعد محاولات تفريقهم بغراطيم المياه، وإطلاق الطلقات النارية فى الهواء مما أدى الى مصرعهم، بينما قتل السعوديون نتيجة لاحتراق المركز التعليمى فى الخيم. وحسب الرواية الرسمية أيضا فقد، بادرت الجهات المختصة بالتحقيق فى الحادث فى حينه، واعترف المشاركون فى الشغب، وأجمعوا أن تظاهرتهم كان لارغام القوات السعودية على قبول المتسلمين الذى يتجاوزون الحدود الدولية متجهين للمخيم، وقد صدق على أقوالهم فى المحكمة الشرعية فى رفحاء، وهرت الرواية الرسمية، التأخير فى الاعلان عن الحادث فى حينه، لحين إتمام التحقيق فيه. ويذكر أنه سبق أن سقط عدد من القتلى فى ذات المعسكر منذ تأسيسه عقب حرب الخليج الثانية. ومن ذلك مصرع خمسة عراقيين، فى ١٢/٤/١٩٩١ على سبيل المثال إثر مظاهرة

نظمها عدد منهم.

وقل تلقت المنظمة في مايو / أيار ١٩٩٣ وفي وقت تزامن مع الإعلان عن نتائج التحقيق في الحادث، استغاثة من اللاجئين العراقيين في مخيم رفحاء و ورد فيها أن السلطات المشرفة على الخيم تمارس أساليب القمع والقتل والتعذيب، وانتهاك الحريات بحقوقهم، وتسليم العديد من الى السلطات العراقية على الحدود حيث راح من جراء هذه الممارسة مئات الضحايا، وطالبت الاستغاثة بالتوقف عن عمليات القتل العشوائي، والإبعاد القسري، والتعذيب والإهانة ريثما يتم نقلهم لأماكن أخرى تحت اشراف دولي يوفر لهم الطمأنينة. وتنفي التصريحات الرسمية أيا من هذه الوقائع، أو حدوث انتهاكات لحقوق الانسان بين اللاجئين العراقيين، وتؤكد أنهم في أوضاع معيشية جيدة، ويتمتعون بخدمات متعددة، ويلقون حسن المعاملة، وتفيد مصادر مستقلة أن السلطات السعودية أوقفت في أعقاب الاضطرابات التي وقعت بالخيم المدفوعات النقدية التي كانت تقدمها للاجئين لكنهم استمروا في الحصول على الخدمات الغذائية والصحية والتعليمية من خلال منظمة الإغاثة الإسلامية.

وتشير المصادر الرسمية الى أن عدد اللاجئين العراقيين في مخيم رفحاء يبلغ ٢٧٥٠٠، وأن بضع مئات يتوقع مغادرتهم الى دول كالسودان والنرويج والدنمارك، بعدما وافقت على استقبالهم، ومنحهم حق اللجوء السياسي. وقد سبق أن طلبت المنظمة العربية لحقوق الانسان من السلطات السعودية السماح لها بزيارة معسكرات ايواء اللاجئين، وبحث ما أثير حول ما يتعرض له هؤلاء اللاجئين، لكن للأسف لم تستجب السلطات السعودية لهذا الطلب.

الحق في الحرية والأمان الشخصي

تصاعدت الانتهاكات للحق في الحرية والأمان الشخصي في عام ١٩٩٣، ففضلا عن أنه لم يرد ما يقيد انتهاء احتجاز مئات من المعتقلين السياسيين، بينهم طلاب وعاملون من قطاعات مختلفة، فقد جرت اعتقالات جديدة على مدار العام تقدر بالمئات وشملت نشطين اسلاميين وأساتذة جامعات، ورجال دين.

ففي مطلع عام ١٩٩٣ أوردت مصادر أن السلطات السعودية منعت كلا من الشيخ سلمان العودة والشيخ سفر الحوالي من التوجه الى الولايات المتحدة الأمريكية لحضور مؤتمر رابطة الشباب المسلم العربي، وكذلك أصدرت السلطات قرارا بمنع عدد آخر من العلماء

من مغادرة البلاد منهم د.ناصر العمر، د.سعيد بن زعير، عيد الوهاب الطريزي، د.محمد المسري، د.محسن العواجي، د.سعيد الفقيه.

وكذلك أوردت المصادر، أن مواطنين سعوديين، هما فهد الزايد، وماجد الرشيد، قد أودعا السجن في مارس / آذار، وذلك لتأسيس زوجيهما حلقات خاصة للدراسات القرآنية.

وفي مايو / أيار داهمت قوات الأمن منزل الداعية الاسلامي المعروف سمير المالكي، والمدرس بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، والمعروف موقفه الناقد في أزمة الخليج.

وارتفع عدد المعتقلين في أعقاب حظر نشاط «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» ليصل الى المئات، وتورد أنهم ٤٠٠ معتقل من أعضاء اللجنة ومن مناطق عدة، من بينهم د.محمد المسعري في ١٩٩٣/٥/١٥ وصادرت السلطات الكتب والأوراق والوثائق والمطبوعات والمراسلات التي كانت في منزله، وكان الشيخ عبد الله المسعري أمين اللجنة، ووالد د.محمد المسعري، قد أشار الى أنه تم استدعاؤه هو الآخر في أعقاب اعتقال ابنه، حيث استجوب، وقال في أثر ذلك أنه فهم من المسؤولين أن التهمة الموجهة الى ابنه هي أنه تمهد بعدم الكلام عن اللجنة ونشاطها لدى احتجازه في المرة الأولى في ١٩٩٣/٥/١٢ لكنه نقض هذا التمهيد وأوضح الشيخ عبد الله أن ابنه لم ينقض هذا التمهيد وإنما اتصلت إحدى الجهات الاعلامية الأجنبية، وطرحت عليه بعض الاسئلة فأبلغها بأنه لا يستطيع الإجابة لأنه ملتزم أمام السلطات بعدم الحديث عن اللجنة كما اعتقل كذلك في ١٩٩٣/٦/١٥ عدد آخر من مؤسسي اللجنة هم د.عبد الله الحامد أستاذ اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود والشيخ سليمان الرشودي المحامي وشملت الاعتقالات بعض للمتطافين مع اللجنة، ففي ١٩٩٣/٥/١٨ اعتقلت السلطات ٤٤ مناصرا للجنة منهم ثلاثون شخصا من المنطقة الغربية الواقعة على البحر الأحمر، و١٤ آخرين من المنطقة الشرقية الواقعة على الخليج.

كذلك شملت الاعتقالات عددا كبيرا من الاساتذة الجامعيين من جامعتي الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود، ورجال التعليم، ويذكر أن عددا من أساتذة الجامعة قد توجه الى الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير الرياض ملتصبا بالأفراج عن د.محمد المسعري في أعقاب اعتقاله في ١٩٩٣/٥/١٥، وتوجه ذات الوفد لمقابلة السيد وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز في ١٩٩٣/٥/٩ واعتصموا عند مبنى الوزارة في الرياض مدة ثلاث ساعات لكن الوزير رفض استقبالهم.

وأوردت المصادر أنه جرت في سجن المباحث في الرياض عمليات وتعذيب لعدد من أساتذة جامعة الملك سعود، وجامعة محمد بن سعود، وغيرهما من المؤسسات التعليمية، وأوردت ذات المصادر أسماء عدد من المعتقلين في ذات السجن منهم : د.صالح الدباسي رئيس البحث العلمي بكلية التربية، الأستاذ إبراهيم السيكتي مدرس ثانوية التنظيم، الأستاذ ماجد الأحمد مدير ثانوية بالرياض، المحامي سليمان الرشودي، د.محمد المسعري، د.عبد الله الحامد، د.أحمد التويجري عميد كلية التربية سابقا. د.سعد الفقيه استشاري جراحى وأستاذ مساعد في كلية الطب، د.محسن العواجي أستاذ مساعد في كلية الزراعة د.صالح الوهيبي أستاذ مشارك بكلية الآداب، أستاذ عبد العزيز الوهيبي محاضر بكلية العلوم، الأستاذ عبد الله الوهيبي محرر برسالة الجامعة، د.خالد الحميضى أستاذ مساعد بكلية العلوم، د.علي محمود أستاذ بكلية الطب، د.عبد الله النافع وكيل الجامعة السابق، ورئيس قسم علم النفس، د.محمد مندوره عميد كلية الحاسب الآلى، د.سامي الوكيل وكيل كلية الحاسب الآلى سابقا، الأستاذين حسين ضلاح ويحيى داود من قسم الفيزياء.

وفي أغسطس/آب أصدرت السلطات قرارا بمنع ٦٠ أستاذا بجامعة الملك سعود من السفر لأنهم وقعوا خطابا يطالب بالإفراج عن المعتقلين، وقد أدى ذلك الى أن يعاني أساتذة الجامعة وعائلاتهم أجواء الترقب والتهديد بالاعتقال.

وأفادت المصادر أن د.محمد المسعري تعرض لتعذيب نفسى وبدنى شديد بالتعليق والضرب المبرح والحرمان من النوم والجس الانفرادى لانتزاع اعتراف منه لالصاق تهمة به، وقد ظل رهن الاعتقال لمدة طويلة لرفضه التعمد بالتخلي عن نشاطه. كما تلقت المنظمة شكاوى حول أوضاع المعتقلين، أفادت بأنهم قد سجنوا في سجون انفرادية، وتعرضوا للإذراء وسوء المعاملة، ومنع بعضهم من تناول ادويتهم والاتصال بملوكهم أو السماح لهم بزيارتهم أو الاطمئنان عليهم.

وورد في الشكاوى أن هذا يعتبر مخالفة صريحة لنظام الدولة والشريعة الاسلامية، كما أن المعتقل معرض لأنواع عديدة من التعذيب خلال مايسمونه بفترة التحقيق، ويشمل ذلك السجن الانفرادى، وتوجيه الاهانات والسب، والبصق في الوجه، والحرمان من النوم والتهديد بالبقاء في السجن مدة طويلة، والضرب، ومن تأكد شدة تعذيبهم المحامي سليمان الرشودي، وعبد العزيز الوهيبي، ود.محسن العواجي، د.سعد الفقيه حتى يعترفوا بتهم يواد الصاقها بهم.

وكانت المنظمة العربية لحقوق الانسان في بيانها الصادر في ١٩٩٣/٥/١٦ أعربت

عن قلقها حيال ذلك، وناشدت خادم الحرمين الشريفين بإطلاق سراح المحتجزين والمعتقلين على الفور.

وتلقت المنظمة شكوى بشأن قيام السلطات السعودية باعتقال أمين أحمد عبد الله آل محفوظ (طالب) في ١٩٩٣/٦/٣٠، حينما توجه إلى إدارة الهجرة والجوازات في مدينة الدمام بالمنطقة الشرقية لتجديد وثيقة سفره فاعتقل للاشتباه به، وتم تحويله إلى إدارة المباحث بالدمام، ولم يتمكن أهله من معرفة أسباب ومكان اعتقاله.

كذلك تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى بشأن قيام السلطات السعودية باعتقال المواطن راشد شبيب كاظم الشبيب (طالب في كلية الزراعة - جامعة الملك فيصل بالاحساء) في ١٩٩٣/٧/١٦ بعد عودته مباشرة من دمشق، حيث كان فارا من الاعتقال في العام الماضي وزعمت الشكوى أن أهل المواطن المذكور قد حصلوا على وعد بعدم اعتقاله والتعرض له حال عودته للبلاد ولكن بمجرد عودته قامت السلطات باعتقاله، وأعربت المنظمة عن خوفها أن يكون اعتقاله بسبب يتعلق بحرية الرأي والتعبير، وناشدت السلطات السعودية إطلاق سراحه مالم تكن هناك تهم محددة منسوبة إليه أو محاكمة عاجلة وعادلة إذا كانت هناك مثل هذه التهم.

وكذلك تلقت المنظمة شكوى بشأن المواطن عبد الواحد عبد الكريم الصالح تفيد بأنه اعتقل في مقر عمله الواقع في بلديه سكاكا بمنطقة الجوف على أثر مذكرة كتبها إلى أمير منطقة الجوف، وجه فيها بعض النقد للاصلاح السياسى والادارى الذى تم، وللمعايير التى اتخذت فى اختيار أعضاء مجلس الشورى والمناطق، وجاء بالشكوى أنه معتقل بأحد سجون المباحث العامة فى الرياض وأعربت المنظمة للسلطات السعودية عن خشيتها من أنه اعتقل بسبب التعبير عن آرائه بشكل سلمى وطالبة بالافراج الفورى عنه.

وقبل ذلك كانت المنظمة قد تلقت شكوى تفيد أن المعتقل محمد حسن داوود الشبيب الذى اعتقل فى ٢٠ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٢، قد سقط مريضا فى ٢ فبراير / شباط ١٩٩٣ على أثر تعذيب تعرض له أثناء احتجازه فى سجن المباحث العامة بالدمام، كما ورد بالشكوى أنه أمضى شهرين بالسجن الانفرادى قبل مرضه، وتم ايداعه فى غرفة العناية المركزة بمستشفى الدمام المركزى وقد خاطبت المنظمة السيد وزير الداخلية لتستوضح منه حقيقة هذه الشكوى، وناشدته على توفير الضمانات القانونية والانسانية للمحتجزين

كما طالبت بشكل خاص توفير العلاج الصحي للمعتقل.

هذا وقد أوردت المصادر أن محمد حسن داوود الشبيب قد أفرج عنه وكذلك أفرج عن العامل ناجي جاسب التحفة والمعتقل منذ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٠، بموجب عفو في يونيو / حزيران ١٩٩٣.

وكذلك تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان بالارتياح قيام السلطات السعودية بالافراج عن عدد من المعتقلين السياسيين في ١٩٩٣/٧/٢٨، حيث صدر عفو ملكي شمل ما يقارب من اربعين سجيناً سياسياً ممن قضوا فترات تتراوح بين خمس وست سنوات في سجون المباحث العامة بالرياض والدمام، وكانت السلطات قد وجهت لهم تهماً متفرقة منذ اعتقال معظمهم في عام ١٩٨٨ تشمل الانتماء لمنظمات سياسية معارضة وممارسة نشاطات ممنوعة في البلاد.

وفي أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٣ أفادت المصادر بأن السلطات السعودية، قامت بالافراج عن عدد من مؤسسي ومؤيدي لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، بينما لم تبين المصادر عدد المفرج عنهم، ولم يشمل الافراج د.محمد المسعري المتحدث باسم اللجنة بسبب رفضه التوقيع على تعهد بعدم ممارسة أى نشاط سياسي.

وتتطلع المنظمة العربية لحقوق الانسان، بأن يشمل العفو بقية المعتقلين سياسياً، وأن تؤدي هذه الخطوة الى انفراج عام في البلاد يتسق مع المتغيرات الدولية باتجاه احترام حقوق الانسان وابقار الحريات العامة للمواطنين.

الحق في حرية المعتقد وحرية الرأي والتعبير

شهدت المملكة العربية السعودية منذ أزمة الخليج تصاعد التمييز ضد المؤمنين بالمذهب الشيعي من مواطنيها، ويتعرض الشيعة بشكل مستمر لاجراءات تعوق حقهم في ممارسة شعائرهم الدينية، فيمنعون من بناء المساجد وبيوت العبادة المعروفة باسم «الحسينيات» ومن نشر أو توزيع الكتب الدينية الشيعية، وقامت «هيئة كبار العلماء» في عدة مناسبات باصدار فتاوى تسيء اليهم، وقد دأبت السلطات على توقيف من ينتقدون سياسة الحكومة تجاه طائفتهم، واعتقالهم واساءة معاملتهم، وقد قامت السلطات السعودية بهدم أو اغلاق عشرات الحسينيات أو وقف بنائها، كما اتخذت اجراءات مماثلة بالنسبة لبعض المساجد. ومن ذلك أفادت المصادر أنه في غضون الاسبوع الثالث من يناير / كانون الثاني ١٩٩٣

على سبيل المثال قيام ضباط الشرطة والمباحث العامة بمداخلة منزل عبد الله المرهون في القطيف، يزعم أنه يستخدم كحسينية، وتم طرده من منزله، وأغلقت أبواب المنزل وختمت بالشمع الأحمر، كما ألقى القبض على مقال البناء المسئول عن تشييد المنزل، ويدعى حسين صالح عبد الجبار، وفي فبراير / شباط ١٩٩٣ قام أفراد من المباحث العامة باستجواب العلامة سيد منير الخباز، وهو فقيه شيعي معروف من المنطقة الشرقية، حيث طلب منه الاقلال من الخطب الدينية التي دأب على القاها في مساجد المنطقة. وبصفة عامة لا تتسامح السلطات مع أية شائعات لا تتسق والمذهب الوهابي، الذي يعد بمثابة المذهب الديني الرسمي للدولة.

كذلك رفضت السلطات عام ١٩٩٣ منح الاستاذين عادل حسين وأحمد السيوفي من قادة حزب العمل في مصر تأشيرة الحج لذلك العام، بسبب إنشقاق حزب العمل وجريده للسياسة السعودية منذ أزمة الخليج، ويخلط هذا الموقف بين السياسة ومسائل الاعتقاد الديني والحق في ممارسة الشعائر التي هي من الحقوق الأساسية للانسان.

من ناحية أخرى يشهد العام ١٩٩٣ تطوراً غير مسبوق في تطور الحركة الوطنية لحقوق الانسان بالاعلان عن لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، وما أثارته في المجتمع من جدل. وقد كان مؤسسو اللجنة، وهم الشيخ عبد الله المسعري وهو قاض متقاعد والرئيس الأسبق لديوان المظالم، والشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين وهو من كبار العلماء بالملكة، و د. عبد الله بن حمود التويجري رئيس قسم السنة بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية والشيخ ابراهيم الرشودي أول من زاول مهنة المحاماة في المملكة، حمد الصليفي مستشار التربية الدينية بوزارة المعارف، د. عبد الله الحامد أستاذ اللغة العربية بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية قد أعلنوا عن تأسيسها في يوم ١٤١٣/١١/١٢ هـ، الموافق ١٩٩٣/٥/٣ م. وأصدرت اللجنة بياناً بانشائها حمل اسماء وتوقيع الهيئة التأسيسية، وكذلك أرقام الهاتف وأجهزة الفاكس التي يمكن أن تستقبل عليها المظالم والمعلومات، وأعلنوا في البيان أنهم استعملوا فكرة اللجنة من الشريعة الاسلامية التي تفرض على المؤمنين العمل بكل الوسائل للقضاء على الظلم ومساندة المضطهدين، وكان اعتقال الشيخ ابراهيم الديان قبل الاعلان عن اللجنة بأيام ومن قبله الشيخ محمد عبود العيسوي قد سرع عملية تأسيس اللجنة وقد حدد مشروع النظام الاساسي للجنة والذي كان من المقرر مناقشته في ١٩٩٣/٥/١٥ أهداف اللجنة فيما يلي :

١- الدفاع عن الانسان الذي كرمه الله وجعل له حقوقاً مشروعة سواء كان هذا

الانسان سموديا أم غير سمودي، مسلما أو غير مسلم، وسواء أكان من الفئات الموظفة في الوظائف العامة أم من ذوى الأعمال الحرة، وسواء أكان من العاملين بأيديهم، أم من ذوى الأعمال الكتابية والمهنية وغيرها.

٢- رد المظالم والدفاع عن الحقوق الشرعية، التى كفلتها الشريعة الاسلامية للانسان فى الدين والعقل والعرض والمال.

٣- دفع الظلم سواء صدر من أفراد أو من جهات أهلية أو حكومية.

٤- تلتزم اللجنة بالمقاصد الشرعية فى مجال حقوق الانسان وتجتهد فى التزام هذه المقاصد من الكتاب والسنة.

وقد بدأت ردود الأفعال من السلطات فى أعقاب ذلك، فأوردت المصادر أن الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض فى ١٩٩٣/٥/٨، التقى بمؤسسى اللجنة، وأوضح لهم أنهم لن يلقوا أى تعاون مع السلطات، وأبلغهم بتنديد الحكومة بمثل هذه الاجراءات، وطالبهم بالتراجع عما أقدموا عليه بزعم أنه مخالف للشريعة الاسلامية، فرد أعضاء اللجنة بأنهم - وهم من الحقوقيين والعلماء - على يقين بأن هذا الامر لا يخالف الاسلام، بل يحض الاسلام عليه ويكلف المؤمنين به بالدفاع عن المظلومين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهددهم الأمير بأنه سيطلب من المؤسسة الدينية إصدار بيان يندد بهم ويدين أمر الشرع فى هذا الامر.

وقد استنكرت هيئة كبار العلماء فى ١٩٩٣/٥/١٢، قيام اللجنة وأقرت عدم شرعية تأسيسها مستندة فى ذلك الى أن المملكة تحكم بشرع الله، والمحاكم الشرعية منتشرة فى جميع أرجائها، ولا يمنع أحد من رفع ظلامته الى الجهات المختصة فى المحاكم، أو ديوان المظالم، ولما يترتب على وجود هذه اللجنة من أمور لا تحمد عقباه.

وقد تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان بيان «هيئة كبار العلماء» بكثير من الأسى وذكرت فى بيان لها فى ١٩٩٣/٥/١٦، أن بيان «هيئة كبار العلماء» قد خلا تماما من أى دليل على النتيجة التى انتهت اليها فضلا عن خلوه من التنويه الى اقرار الاسلام بحقوق الانسان، وكذلك فيما استند اليه من أن وجود المحاكم الشرعية يغنى عن لجان حقوق الانسان، فهو أمر غير صحيح إذ لم يمنع قيام المحاكم ووجود السلطة السياسية فى كل بلدان العالم من وجود لجان لحقوق الانسان، تناصر قضايا المظلومين، وتمنع الاعتداء

على حقوقهم بالوسائل السلمية، ومن خلال المحاكم نفسها، وضغط الرأى العام.

وفى هذا الصدد أيضاً، أفادت المصادر أن السلطات السعودية، حاولت الضغط على مجموعة من القضاة، من أجل إصدار بيانات، تؤكد على عدم وجود مظالم، وأن القضاء فى وضع صحيح، ولم يستجب لطلب السلطات سوى قضاة منطقة صغيرة من مناطق المملكة.

وشملت الاجراءات التى جرت فى حق اللجنة صدور قرار السلطات فى ١٩٩٣/٥/١٣ بحلها وحظر نشاطها، وفصل أربعة من أعضائها من وظائفهم وهم د.عبد الله بن حمود التويجى رئيس قسم السنة بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، د.عبد الله الحامد أستاذ اللغة العربية بذات الجامعة، الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين عضو هيئة كبار العلماء، حمد الصليحي مستشار التربية الدينية بوزارة المعارف، وسحب رخص مزاولة مهنة المحاماة من كل من الشيخ عبد الله بن سليمان المسعري أمين اللجنة، والشيخ سليمان بن ابراهيم الرشودى، وكذلك فصل د.محمد المسعري «المتحدث الرسمى للجنة» من عمله كأستاذ للفيزياء فى جامعة الملك سعود، فضلاً عن اعتقاله بعد مدهامة منزله وتفتيشه ومصادرة الأوراق والرسائل والمطبوعات الموجودة فى منزله، وكذلك د.عبد الله الحامد، والمحامى سليمان الرشودى، والعديد من أعضاء اللجنة والمتعاطفين معها من أرجاء المملكة.

وقد أعرب عدد كبير من المواطنين السعوديين عن تأييدهم للجنة من خلال الرسائل وبيانات التأييد، وقدرت بعض المصادر أن عدد الموقعين حتى يوم ١٩٩٣/٥/١٣، زاد على عشرة آلاف مواطن سعودى من كافة مناطق المملكة ومن كافة المذاهب الاسلامية الموجودة فيها. وأعلن الشيخ عبد الله المسعري أمين اللجنة فى ١٩٩٣/٥/١٧ بأن اللجنة ستواصل نشاطها، بالرغم من حلها حتى تقنع المسؤولين بشرعية مقاصدها المستمدة من مصادر التشريع الاسلامى، لأن إيصال الحق الى أصحابه يدخل فى أساسيات القرآن والسنة، وقال: «اللجنة كانت قد تلقت قبل اقفال مكاتبها، عددا كبيرا من التظلمات والشكاوى، بشأن حقوق مهترعة بعضها مضى عليه سنوات، وأنه سيتم رفع بيانات بشأنها الى السلطات المعنية مع طلب معالجتها». كما أشاد الشيخ عبد الله المسعري بموقف للمنظمة العربية لحقوق الإنسان ازاء اللجنة والاجراءات التى اتخذت ضدها، مشيراً بأن هذا هو المتوقع منها، ودعا الرأى العام العربى والعالمى الى مناصرة اللجنة فى قضيتها العادلة.

وقد أصدرت المنظمات العربية لحقوق الإنسان بيانات تعرب عن قلقها البالغ إزاء الإجراءات التي جرت في مواجهة «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» وأعضائها ومؤيديها.

وكانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قد ناشدت الملك فهد بن عبد العزيز عاهل المملكة باطلاق سراح المحتجزين والمعتقلين على الفور، وإعادة المفصولين الى وظائفهم، وفتح مكاتب المحامين التي تم اغلاقها، ووقف كافة الاجراءات. التي تتعارض مع ما سبق أن التزمت به المملكة في اطار موافقتها على اعلان حقوق الانسان في الاسلام الذي يؤكد في مادته الثانية والعشرين (ف أ)، على حق كل انسان في التعبير بحرية عن رأيه بشكل لا يتعارض مع المبادئ الشرعية، وكذا الفقرة (د) التي تنص على حق كل انسان في الدعوة الي الخير والامر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفقا لضوابط الشريعة الاسلامية والسماح لهذه اللجنة باستئناف عملها. وناشدت المنظمة كل منظمات حقوق الانسان الوطنية والقومية والدولية، مساندة هذه المطالب المشروعة لدى السلطات السعودية.

جمهورية السودان

استمرت حالة حقوق الانسان في السودان موضعاً للقلق الشديد ليس فقط بسبب استمرار مظاهر انتهاك الحقوق والحريات الانسانية، ولكن أيضا بسبب تفاقم النزاع المسلح في الجنوب بين قوات الحكومة وميليشياتها المسلحة من ناحية، والجيش الشعبي لتحرير السودان من ناحية ثانية، وبين انشقاقات الجيش الشعبي لتحرير السودان من ناحية ثالثة، مما أسفر عن فقدان آلاف المواطنين السودانيين لحياتهم بالقتل خلال الاشتباكات والمذابح المتبادلة بين الاطراف المتقاتلة أو بالاعدام خارج نطاق القضاء أو وفق اجراءات مبتصرة، وتعرض كثير منهم للاختفاء والاحتجاز التمسقى فضلا عن تشريد آلاف المواطنين داخليا وخارجيا وتعريضهم لخطر المجاعة نتيجة تدمير القرى والمستوطنات وتخريب المزارع ونهب الثروات الحيوانية، ووضع العراقيل أمام وصول الإغالة للمناطق المنكوبة.

ونبيرا عن هذا القلق أصدرت لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة قرارا بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٠ يقضى بتعيين مقرر خاص للتحقيق في وضع حقوق الانسان في السودان على أن يقدم تقريرا للجنة في مطلع العام ١٩٩٤ ويمارس مهامه بصورة علنية. كما أهابت اللجنة بحكومة السودان وبكل الأطراف المشتركة في الصراع المسلح في السودان الالتزام بالمواثيق الدولية لحقوق الانسان، والقانون الانساني ولاسيما اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩.

وقد قام المقرر الخاص بمتابعة حقوق الانسان في السودان بزيارة السودان في الفترة من ١ الى ٢٣ سبتمبر / أيلول ١٩٩٣ وقدم للجنة تقريرا عن مهمته يبعث على المزيد من القلق.

وكرر فعل لهذا الاهتمام والقلق الدوليين قامت السلطات السودانية باتخاذ عدة قرارات وخطوات سعياً لتأكيد اهتمامها بحقوق الانسان وإن ظلت حتى الآن ذات طابع شكلي ولم تترك تأثير يذكر على حالة حقوق الانسان في السودان.

الاطار الدستوري والقانوني

أصدر مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطني ثلاثة مراسيم دستورية في ١٦ أكتوبر /

تشرين أول يقضى الأول بحل مجلس قيادة الثورة وتعيين الفريق عمر حسن البشير رئيساً للجمهورية، ويقضى المرسوم الثانى بأن يعين رئيس الجمهورية نائبين أحدهما من الشمال والثانى من الجنوب، بينما يقضى المرسوم الثالث بنقل صلاحيات مجلس قيادة الثورة الى رئيس الجمهورية المجلس الوطنى الانتقالي (البرلمان المؤقت المعلن) وتشمل اعلان الحرب، واعلان حالة الطوارئ، والغاء أو تعديل التشريعات الفدرالية، والسلطات التشريعية التى كانت مخولة للمجلس.

وقد عزا مسؤولون سودانيون هذه القرارات الى اكتمال بناء النظام السياسى الذى أعلنه النظام، وهو نظام المؤتمرات الشعبية، واستبعدوا تماماً العودة الى النظام الحزبى التعددى فى البلاد. كما أكد الفريق عمر البشير فى تصريحات صحفية «بأن هذه الخطوة تأتى ضمن تأسيس النظام الدستورى»، بيد أن المعارضة السودانية قللت من شأن هذه التطورات ووصفتها بأنها «لا تعبر عن جديد» وأنها «حيلة لا تنطلى على أحد» وتبقى الحقائق الثابتة تفيد أن السلطات ظلت فى ذات القبضة وإن تغيرت المسميات وأن القرار انتقل من يد مجلس معين الى مجلس آخر ورئيس معين وأن قادة مجلس ثورة الانقاذ الوطنى احتفظوا بقيادة المسيرة برداء مدنى بدلاً من الرداء العسكرى إذ تم استيعابهم فى وظائف كوزراء او مستشارين.

أما على مستوى التطور القانونى فقد أصدرت السلطات السودانية فى منتصف العام مرسوماً يتضمن قانوناً للصحافة والمطبوعات ويقضى بتشكيل مجلس للصحافة ويحدد شروط إصدار الصحف الخاصة والمستقلة. وجاء بالمرسوم ان المجلس يخضع لاشراف رئيس الجمهورية، ويضم ٢١ عضواً برئاسة السيد محمد سعيد معروف نائب رئيس نقابة الصحفيين. وقد صدرت اول صحيفة فى ظل القانون الجديد «السودان الدولى» فى بداية العام الحالى الا انها تعرضت للهجوم أكثر من مرة بواسطة رجال الامن بعد ان وجهت نقداً للحكومة واتهاماً لبعض المسؤولين بالفساد وفى منتصف ابريل ١٩٩٤ تم اقتحام دار الصحيفة واعتقال ثلاثة من المحررين وتم قفل الصحيفة واودع صاحبها محجوب عودة الحراسة بدعوى تخابره مع دولة أجنبية وحيازته وثائق ضد امن الدولة ومازال عودة رهن الاعتقال. وصرح المسؤولون بأنه سيقدم لحاكمية بالتأمر ضد الدولة. جدير بالذكر ان إيقاف الصحيفة تم بموجب قانون الطوارئ وليس بموجب قانون الصحافة الجديد.

عدا ذلك فما زال تشريع حالة الطوارئ الذى فرض بعد انقلاب ٣٠ يونيو / حزيران سارياً، وهو يحظر ابداء أى معارضة سياسية بأية وسيلة لنظام «ثورة الانقاذ الوطنى» ويعطى

السلطات الحق في اعتقال أى شخص أو تقييد حركته بدون أمر قضائي، أما تشريعات ١٩٩١، وفبراير / شباط ١٩٩٢ التي تخضع الاعتقال لرقابة القضاء وتقيّد مدد الاحتجاز وتتيح المراجعة الدورية. فقد بقيت وهمية ولم تفعل شيئا في التطبيق لمنع الاعتقال التعسفي أو الحجر الانفرادي ولا التعذيب. وظلت قاصرة قصورا شديدا عن بلوغ المعايير المتضمنة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ومجموعة مبادئ الشريعة الدولية. فعلى سبيل المثال لا يحق للمعتقلين أن يتنازعوا في واقعة احتجازهم في المعتقل الا عندما تطلب السلطات مد فترة الاعتقال. وحتى هذا لم يعد يشكل الضمانة الكافية في ظل تبعية القضاء للجهاز التنفيذي وفقدان استقلاله تماما من الناحية العملية.

ولكن بصفة عامة تُسجل المصادر أنه ازاء تزايد الاهتمام الدولي بأوضاع حقوق الانسان في السودان قامت الحكومة باتخاذ عدة اجراءات تعكس اهتماما رسميا ولكن لا تشكل ضمانات فعلية. ومن ذلك إجازة المجلس الوطني الانتقالي - البرلمان المعين - في يوليو / تموز ١٩٩٣ وثيقة بعنوان «وثيقة السودان لحقوق الانسان» تؤكد قدسية حياة الانسان وصالته الشخصية وعدم جواز تعرضه للتعذيب والتزام السودان بالقوانين والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان. كما قامت الحكومة بتأسيس منظمة لحقوق الانسان مستقلة استقلالا إسميا بغرض مواجهة للمنظمة السودانية لحقوق الانسان والقائمة بالمنفى وأعلنت عن انشاء «مجلس التنسيق الأعلى لحقوق الانسان» برئاسة رئيس المجلس الوطني الانتقال ويتولى وزير العدل مهمة المراقب الخاص للمجلس. ويضم ممثلين عن وزارة الخارجية، مكتب المدعى العام، قوات الأمن، ووزارة الشؤون الداخلية، لجنة اللاجئين والاعاقة والتوطين، وممثلين عن منظمات حقوق الانسان السودانية «غير الحكومية» وذلك لمتابعة حقوق الانسان في السودان. كذلك أعلنت الحكومة عن انشاء مكتب خاص لتلقى شكاوى المواطنين من ممارسات قوات الأمن. جدير بالذكر ان السيد الدواجد نائب رئيس المجلس الانتقالي ورئيس لجنة حقوق الانسان التابعة للمجلس ارسل استقالته من جميع مناصبه ابان زيارة للمملكة المتحدة حيث طلب اللجوء السياسي وعقد مؤتمراً صحفياً كشف فيه عن انتهاكات حقوق الانسان وعجز المجلس واللجنة عن القيام بأى شئ في ذلك الصدد بسبب سياسات وممارسات اجهزة الامن المختلفة.

الحق في الحياة

أفادت التقارير الواردة للمنظمة ان كلا من عيسى شريف أحمد، خليفة آدم ارزق، وأحمد أزرق الذين أخذوا من سجن الأبيض في نهاية مايو/أيار ١٩٩٣ أعدموا بواسطة الاستخبارات العسكرية خارج قرية سالارا. كذلك أوردت المصادر أسماء ٩ أشخاص اختفوا

من سجن الأبيض وأن ثلاثة منهم ماتوا تحت وطأة التعذيب، وهم اسماعيل سلطان (محتجز منذ ابريل / نيسان ١٩٩٢)، ابراهيم بشير (محتجز منذ يونيو / حزيران ١٩٩٠) وكورتوير بشير (محتجز منذ يناير / كانون ثاني ١٩٩٢).

وفي سبتمبر / ايلول أوردت المصادر أنباء عن إعدام كل من عبدون ثالي، أندرو تومبي الموظفان بهيئة المعونة الأمريكية في منتصف ١٩٩٢ بعد محاكمتها محاكمة مبتسرة أمام محكمة عسكرية بادانتها بتهمة الخيانة العظمى وكذلك إعدام مارك لايوك جينر الموظف باللجنة الأوربية وإزاء الضغوط الدولية قامت الحكومة بتعيين لجنة قضائية للتحقيق في هذا الامر إلا أن اللجنة لم تنجز أى عمل حتى الآن.

وفي الجنوب لقي آلاف السودانيين حتفهم وفقدوا حياتهم نتيجة الصراع المسلح الدائر بين القوات الحكومية وميليشيات الدفاع الشعبي التابعة لها من جانب، والجيش الشعبي لتحرير السودان من جانب آخر، وبين فصائل الجيش الشعبي من جانب ثالث. وفي إطار العمليات العسكرية وبمدها اتسعت دائرة الأعدام خارج نطاق القضاء سواء من قبل السلطات أو من فصائل الجيش الشعبي لتحرير السودان ونظرا لخطورة الانتهاكات بالجنوب فسوف يعالجها هذا التقرير بشكل مستقل.

الحق في الحرية والأمان الشخصي

خفت الشكوى - في الربع الأول من العام من الاعتقالات الجماعية ولم تشهد البلاد سوى اعتقالات فردية محدودة من بينها اعتقال محمد عبد السيد مراسل جريدة الشرق الأوسط بالخرطوم في ٢٨ يناير / كانون الثاني ١٩٩٣ واحتجازه في مكان مجهول، وإغلاق السلطات لمكتب الجريدة بالخرطوم وسحب أوراق اعتماد صحفيين بها بعد أن كانت قد حظرت الجريدة بأن تغطيها للسودان متحيزة. لكن اعتبارا من شهر ابريل / نيسان نشطت الاعتقالات مرة أخرى وشهد شهر ابريل / نيسان ومايو أيار اعتقال نحو ٥٠ شخصا. وقد وقع اول هذه الاعتقالات في منتصف ابريل / نيسان في اعقاب توزيع خطاب ألقاه السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء السابق دعا فيه الى استعادة النظام الديمقراطي القائم على تعدد الاحزاب وشملت هذه الاعتقالات اعضاء في حزب الأمة المخطور، واشخاصا من طائفة الانصار من بينهم أئمة مساجد من مدينة أم درمان وغيرها. وتم احتجاز المعتقلين فيما يعرف «ببيوت الأشباح» في عزلة تامة عن العالم الخارجي.

وفي نهاية ابريل / نيسان اجرت السلطات اعتقالات أخرى، يعتقد أنها غير ذات

صلة بسلسلة الاعتقالات الأولى وشملت نحو ١٥ شخصا للاشتباه في التآمر ضد الحكومة من بينهم الكولونيل مصطفى أحمد التاي، وعثمان مصطفى محبوب وفي وقت لاحق ظهر تسعة في المعتقلين تمت محاكمتهم بعد رفض الحكومة إرسال مراقبين من اتحاد المحامين العرب وسيتم اعلان الاحكام في اى وقت.

وفي يونيو / حزيران ردت تقارير عن قيام السلطات بالقبض على كل من محمد حمد كرة وهو من كبار اعضاء الحزب القومى السودانى المخطور وكان وزيرا فى حكومة الصادق المهدي، والقس خميس فرج الله كورويل وثلاثة من جماعة النوبة من الخرطوم للاشتباه في اشتراكهم في نشاط سياسى معاد للدولة. كذلك تعرض كثير من الاشخاص الذين حاولوا الاتصال بالمقرر الخاص الذى يمثل الامم المتحدة للقبض عليهم بواسطة البوليس او قوات الامن ومن هؤلاء القس اليا جيمس سبرير الذى قابل المبعوث يوم ١٩٩٢/٩/١٢ حيث قبض عليه في منزله صباح اليوم التالى وتم احتجازه لمدة ٥ ساعات في مقر قيادة الأمن في الخرطوم حيث تعرض للتهديد.

وفي ١٩ سبتمبر/أيلول تقدم ممثلون عن الطلبة المنقولين من جنوب السودان بمذكرة لسفول الأمم المتحدة في الخرطوم احتجاجا على إغلاق مدارسهم. وتم القبض على أحدهم وهو جون لوكوير في اليوم التالى. وقامت قوات البوليس بالقبض على مجموعة من الطلبة الذين تجمعوا سلميا أمام مقر الامم المتحدة وأعلنت السلطات فيما بعد اطلاق سراحهم ولكن لم تتوفر أية معلومات رسمية عن ذلك، كما لازم ضباط الأمن مكتب الأمم المتحدة في الخرطوم طوال زيارة المقرر الخاص ودأبوا على التحرش بزواره - وفي ٢٣ سبتمبر/أيلول تم القبض على ٤ نساء فتمن بالاتصال بالمقرر الخاص، وذلك بواسطة قوات البوليس أمام مكتب الأمم المتحدة في الخرطوم. كما ابلغ الشهود بان مجموعة من ٢٥ شخصا معظمهم من النساء كانوا في انتظار مقابلة المبعوث حيث قبض عليهم البوليس رغم تعهد الحكومة بعدم التدخل ازاء التجمع السلمى للمتظاهرين، وقد وعد وزير العدل بالنظر في هذه الحالات ولكن اعلن أن بعضهم قبض عليه لأنهم شكلوا تجمعا غير قانوني وفقا للقانون السودانى ووعدهم بإرسال رد مفصل وهو لم يتم.

وتؤكد التقارير الواردة للمنظمة تعرض الكثير من المواطنين للاعتقال والاحتجاز التعسفى على مدار العام. وسجلت المصادر اسماء مايزيد على ٢٥٠ معتقلا سياسيا فى عامى ١٩٩٢، ١٩٩٣ فى الخرطوم وحدها ويعتقد ان العدد الحقيقى اكبر، كما ان هناك عديدا من الاعتقالات فى واد مدنى، والأبيض وهور سودان وكسلا وغيرها. وشملت

الاعتقالات اعضاء فى الاحزاب السياسية المحظورة، ونقائين جنوبيين وبعض أبناء الاقليات العرقية فى جبال النوبا، وبعض المسيحيين وبعض الطلبة وتراوحت فترات اعتقالهم بين أقل من أسبوع وأكثر من ٩ شهور.

وتلاحظ المصادر بصفة عامة تراجع حالات الاعتقال الطويل المدى نسبيا، وفى المقابل تزايد تطبيق ما يسمى بسياسة الابلاغ. وهى طريقة ابتكرتها السلطات لتقييد حركة الافراد مساوية للاعتقال، وتقوم على اجبار الافراد المشتبه فى معارضتهم للحكومة على الحضور يوميا فى الصباح الباكر لرئاسة جهاز الأمن، أو لأحد مكاتب الأمن. حيث يظلون فى الانتظار حتى المساء دون أن يزودوا بأى طعام أو شراب وفى بعض الحالات امتد هذا الشكل لفترات تتراوح بين بضعة أسابيع وبضعة أشهر.

وهناك ٢١ نقابيا ظلوا قيد هذا الإجراء المتكرر من أغسطس / آب حتى ديسمبر / كانون أول ١٩٩٢. وبعد مظاهرات أم درمان للاحتجاج على الغلاء وارتفاع الاسعار اجبرت ٤ نساء على الابلاغ يوميا. وتم اعفاؤهن لمدة اسبوع واحد ثم اجبرن على التبليغ يوميا مع بداية يناير / كانون ثالى ١٩٩٣.

ومن الظواهر المقلقة فى موضوع الاعتقالات ظاهرة جمع ما يطلق عليهم «اطفال الشوارع» فى انحاء الخرطوم فليس من الواضح طبيعة الاجراءات التى تتم وفقا لها هذه العملية والسلطات المسؤولة عنها. والمعايير التى تطبق فيها، وكذلك الهدف الفعلى من نقل هؤلاء الأطفال الى معسكرات خاصة فى مناطق بعيدة عن العاصمة، وماذا يحدث عند اطلاق سراحهم. وهناك مزاعم باعتبار هذه العمليات من قبيل القبض التعسفى. وقد أطلعت الحكومة المقرر الخاص على قانون الأحداث الذى يحدد بدقة مفهوم الحدث وصلاحيات البوليس تجاهه ومفهوم الصلاحيات ومحاكم الأحداث ولكن لم تحدد تاريخ بدء العمل بهذا القانون. وقد قام المقرر الخاص بزيارة لمعسكر الأطفال فى أبو دوم (١٠ كم شمال الخرطوم) وثبت له أنها ليس لها علاقة بهذا القانون. وذكر مسؤول المعسكر أن الأطفال يقبض عليهم وهم نائمون فى الشوارع يشمون القار أو يشربون الكحوليات ويمكثون أسبوعا فى معسكر سوبا للاستقبال قرب الخرطوم حيث تحاول السلطات الاتصال بذويهم، وحين لا يتم أى اتصال من عائلاتهم بعد أسبوع ينقل الأطفال الى معسكر حيث يتلقون الطعام والمأوى والتعليم. ورغم هذا زعم كثير من الضحايا أنهم قد جمعوا وهم يساعدون أهلهم أو يلعبون فى السوق حيث تعيش عائلاتهم، وأنه لم يتم اتصال من السلطات بعائلاتهم وأن محاولات الهروب كانت محل عقاب.

كذلك ظهرت حالات اختفاء قسرى خلال عام ١٩٩٣ حيث تم القبض على أشخاص ونقلهم الى مراكز الاحتجاز المعروفة باسم «بيوت الاشباح» ونقوا رهن الاعتقال مع التعذيب الوحشى لفترة عدة اسابيع أو عدة شهور بدون أى اتصال بالعالم الخارجى بما فى ذلك ذروهم وأسرهم وتم نقل بعضهم فيما بعد الى سجون عادية بينما اختفى البعض. ومن بين الحالات التى أوردتها المصادر حالة المدعو سيد عمر عوض ابو كارجا الموظف السابق فى ادارة الغابات وذكرت المصادر أنه قبض عليه فى دمازين فى يونيو / حزيران ١٩٩٣ ، وأوردت تقارير فى يوليو ١٩٩٣ تفيد احتجازه فى أحد «بيوت الاشباح» قرب واد مدنى حيث كان فى حالة صحية سيئة وعليه علامات واضحة من آثار التعذيب. وقد زعم نقله لسجن الخرطوم حيث اختفى وليس هناك معلومات عنه. ومن بين هذه الحالات كذلك، حالة كل من ميخائيل لادو لوبوجا الموظف فى الحكومة المحلية وكيندى خميس موظف الجمارك - وجورج اوكتيش الضابط فى القوات النظامية الملحق بمصلحة الحيوانات المتوحشة.

وجدير بالذكر ان معظم حالات الاختفاء القسرى التى تم الإبلاغ عنها خلال السنوات الأربع الماضية مازالت بدون توضيح.

الحق فى محاكمة عادلة

يتعرض آلاف السودانيين خاصة فى الجنوب لخطر القبض والاعتقال التعسفى استناداً الى لائحة الطوارئ السارية منذ يونيو / حزيران ١٩٨٩ . وتجهز هذه اللائحة للسلطات القبض على أى شخص واعتقاله اذا اشتبه فى انه يمثل خطراً على الأمن السياسى والاقتصادى ، ولا يحق للمعتقلين معرفة أسباب اعتقالهم او الطعن فيها امام المحاكم .

وقد اعلنت السلطات منذ ابريل / نيسان ١٩٩١ ان الاعتقال دون تهمة او محاكمة سيخضع للاشراف والمراجعة القضائية لكن نفى الكثير من المعتقلين بعد ذلك التاريخ علمهم بوجود أى اشراف قضائى على اعتقالهم كما لم يقدم أى منهم الى المحكمة او يبلغ بأية مراجعة لحالته. وحتى فى حالة اجراء أى محاكمات فقد زعم انها تفتقد للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة فلم تكن هناك أى فرصة للحصول على استشارات قانونية.

ولاشك ان «التطهير» المستمر لموظفى النائب العام والعاملين فى مجال القضاء يعنى ان النظام القانونى لم يعد مستقلاً عن الدولة. فقد تم فصل أغلبية القضاة الذين كانوا يعملون فى السلك القضائى قبل ٣٠ يونيو ١٩٨٩ ، وعين قضاة جدد من مؤيدي الجهة

الاسلامية القومية، منهم الكثيرون ذو خبرات وتجارب قانونية محدودة، وبالتالي فانه لا توجد فرص استئناف امام هيئة مراجعة قضائية محايدة ولم تسجل مثل هذه الحالات.

كذلك تم تطهير جهاز امن السودان الوطنى من الضباط موضع شكوك السلطات ووجدت هيئات أمنية غير رسمية مثل «هيئة أمن الثورة» وترجع جذورها الى جهاز أمن الجبهة القومية الاسلامية.

اما المحاكم العسكرية فلا تلتزم بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة فالاجراءات ايجازية وليس للمتهم الاستعانة بمحام للدفاع وليس هناك حق للاستئناف، ومن أمثلة هذه المحاكم ما تم بشأن المعتقلين فى جوبا فى إغقاب غارات الجيش الشعبى لتحرير السودان فى يونيو ويوليو / حزيران وتموز ١٩٩٢. فقد ذكرت الحكومة انها قدمت المعتقلين الى محاكم عسكرية ايجازية ومن المعروف ان اجراءاتها القانونية مقتضبة وليس متاحا استئناف احكامها. وقد حكم على تسعة على الاقل بالسجن وحكم على اوجستين سواكا بالسجن عشرين عاما، كما اعدم كل من اندرو تومبى وهو سودانى يعمل فى وكالة الولايات المتحدة للتنمية، ومارك لابوكى جينر الذى كان يعمل لحساب اللجنة الاوروبية بعد إدانتهمما بالخيانة العظمى.

وخلال ١٩٩٣ استمر توارد مزيد من المعلومات عن حوادث جوبا. حيث ورد ان هناك ٥٥ من الجنود وحراس السجون وضباط الشرطة وافراد القوات شبه النظامية قد تعرضوا للتحقيق لكنهم اختفوا شأنهم شأن ١٥٠ آخرين لم تقدم السلطات اى معلومات عنهم ويخشى اعدائهم اما خارج نطاق القضاء او بعد محاكمة مقتضبة ومن بينهم موظفو الامن والمدنيون.

والمعروف ان اكثر من ٤٠ من قوات الدفاع عن مطار جوبا قد اعدموا خارج نطاق القضاء فى يونيو ويوليو/حزيران وتموز ١٩٩٢.

وازاء تصاعد الانتقادات فى دوائر حقوق الانسان للانتهاكات التى تمت الثناء وفى أعقاب حوادث جوبا شكلت الحكومة فى شهر نوفمبر / تشرين ثانى ١٩٩٢ لجنة برئاسة أحد قضاة المحكمة العليا للتحقيق فى الحوادث التى شهلتها بلدة جوبا فى يونيو ويوليو/حزيران وتموز، والاثار التى نجمت عنها وأعلنت أنها ستنتشر تقريرا عن مهمتها. ولكن صلاحيات اللجنة لم تكن واضحة، وقد أعلن فى يونيو/حزيران ١٩٩٣ أنها زارت جوبا ولم تجد أى دليل على ارتكاب الجيش والمحاكم العسكرية اى عمل غير سليم.

ومن أمثلة المحاكمات غير العادلة حالة كمال مكى مدنى وتسعة آخرين قبض عليهم بدون تهمة فى ٣ سبتمبر / ايلول ١٩٩٣ واحتجزوا ثم وجهت اليهم تهمة تنظيم اجتماع سياسى فى منزل المذكور، وتم التحقيق معهم حول علاقاتهم بشقيقه د. أمين مكى مدنى رئيس المنظمة السودانية لحقوق الإنسان، وفى ١١ سبتمبر / ايلول ادينوا بتهمة تعاطى الكحول. ورغم ان التقرير الطبى اكد خلو عينة دمائهم من الكحول، فلم يؤخذ فى الاعتبار، بنى الحكم على شهادة ضابط أمن الدولة فقط، وقد اعترف أحد ضباط أمن الدولة بأنه قام بضرب كمال مكى مدنى، ومع ذلك لم تتخذ ضده أى اجراءات عقابية اما المتهمون فقد تمت محاكمتهم وادانتهم وتم تنفيذ حكم الجدل عليهم بواقع ٤٠ جلدة لكل منهم.

وفى ٦ اكتوبر / تشرين أول ١٩٩٣ قدم المقرر الخاص للحكومة قائمة بـ ٩٤ شخصا تم القبض عليهم فى ١٩٩٠، ١٩٩٢ فى مدن الدلينج أم هيتان، الأبيض - لوجاروا، قاذو جلى، ذكر أنهم لم يتلقوا أى محاكمة.

معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين

تسجل التقارير الواردة للمنظمة سوء الاوضاع فى السجون ومراكز الاحتجاز كما توضح سوء معاملة المحتجزين وتعذيبهم وقد قام المقرر الخاص بزيارة السجون ببور سودان، سواكن، الأبيض، الفاو بالإضافة الى سجن النساء فى ام درمان. لاحظ ان ظروف السجن لا تفى بالاحتياجات الاساسية الغذائية والصحية. فالوجبات لا تقدم بانتظام ويتم حرمان المسجونين فى الفاو من الطعام عدة وجبات كل اسبوع وتسبب الظروف الصحية السيئة فى ظهور عدة امراض، هذا بالإضافة الى انعدام الرعاية الطبية. وينام المسجونون فى سجن الفاو على الارض التى تصبح رطبة فى مواسم المطر. فضلا عن شيوع الضرب فى السجن.

وفى سجن النساء وجد المقرر الخاص عددا كبيرا من المسجونات مصطحبن اطفالهن. وقد اعرب عن اهتمامه بحالتهن وقد تعهد وزير الداخلية فى رده بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٩٣ باصدار تعليمات بتحسين المستوى الغذائى والصحي خاصة بالنسبة للاطفال والسجينات - كما تعهد بعمل لجنة تقصى حقائق حول بلاغات الضرب فى السجن وتخصيص ٥ ملايين جنيه سودانى كعانة عاجلة للسجن.

اما عن معاملة المسجونين وغيرهم من المحتجزين فتشير التقارير الواردة للمنظمة الى سوء معاملة المحتجزين السياسيين بصفة عامة، وانتشار التعذيب بشكل روتينى وبخاصة فيما

يسمى «بيوت الاشباح» ومراكز الاحتجاز العسكرية فى مناطق الصراع العسكرى، وتوضح التقارير أن التعذيب يبدأ عادة إثر القبض على المشتبه فيهم بهدف «التلين» قبل الاستجواب من خلال ما يسمى حفلة الاستقبال، حيث يجبرون على الزحف ويتلقون وابلا من الركلات ويجلدون بالسياط. ويستمر التعذيب اثناء التحقيق فى مقر رئاسة الأمن او عند الوصول الى «بيوت الاشباح» بالتقييد والتعليق والضرب. وبعض المسجونين اخذوا فعلا لمنطقة جنوب الخرطوم حيث قيدوا بالحيال ودليت اجسامهم فى بحر فيها جثث حيوانات.

ويشمل التعذيب الضرب بالفلقة وخراطيم البلاستيك والكرابيج والغمر بالماء الساخن او البارد، الصدمات الكهربائية، الحرمان من الماء والطعام والراحة و العناية الطبية، التهديد بالاعدام والاجبار على مشاهدة القتل والاعدام، ربط كيس شطة على رأس المسجون او نثرها على جروح المعتقلين.

خلال العام ١٩٩٣ ان كثيرين لقوا حتفهم نتيجة التعذيب ومنهم اسماعيل سلطان وشيخ حامدين - محمد حماد، ورمضان جكسا من الدلنج وذكرت المصادر انهم عذبوا حتى الموت فى ابريل/نيسان ١٩٩٢.

كذلك ورد ان سبعة من جنود الجيش الشعبى لتحرير السودان قد تعرضوا للتعذيب الشديد حيث ربطت اذرعهم وسيقانهم خلف ظهورهم وعلقوا فى السقف وضربوا ثم قتلوا رميا بالرصاص.

وورد تقرير فى العام ١٩٩٣ عن وفاة الضابط السابق كاميلو اودوجنى لوبوك الذى ألقي القبض عليه فى اغسطس / آب ١٩٩٢. وتم تقييده وربطت يداه وقدماءه الى اركان نافذة ثم ضرب حتى الموت. وقد استمر اعتقاله وتعذيبه حتى أواخر ١٩٩٢.

وفى نجوبا بالذات ساءت سمعة بعض المباني باعتبارها مراكز للتعذيب مثل مبنى «البيت الابيض» القريب من رئاسة الجيش، ومبنى «الكتيبة الآلية» وهو من ثكنات الجيش، ورئاسة جهاز الامن الداخلى قرب المركز التجارى القديم بالمدينة.

كما ورد ان السجناء الذين يتم اعتقالهم بواسطة الاستخبارات العسكرية او قوات الدفاع الشعبى او السلطات الامنية الاخرى فى جنوب السودان يتعرضون بشكل خطير لمخاطر التعذيب. ويصدق هذا على وجه الخصوص على مقاتلى «جيش تحرير شعب السودان» الذين يقومون فى الأسر حيث اصبح تعذيبهم واعدامهم يعد من الممارسات

المادية.

حرية الرأي والتعبير

استمرت الحكومة تحظر كل اشكال النشاط السياسى المستقل وتعمل على تقويض اركان المجتمع المدني فى البلاد ووضع ذلك فى مجال الانشطة السياسية، والحريات الاعلامية، والانظمة واللوائح الاكاديمية، والحريات النقابية. واخيرا الحريات الدينية.

فيما يتعلق بالانشطة السياسية فقد قامت الحكومة بتعقب عناصر المعارضة وزعماء واعضاء الاحزاب السياسية بحملات الاعتقال التصفى وعلى مدى السنوات الأربع الماضية طالت هذه الحملات العديد من الشخصيات السياسية.

وفيما يتعلق بالجال الاعلامى فقد ظل الحظر على كافة الصحف والمجلات المستقلة وتعرض العديد من الصحفيين لممارسات الاعتقال بمراكز الاعتقال غير القانونية. ومن بين هؤلاء كل من التيجانى حسين، ومحمد سيد احمد، ابو بكر محمد الامين. وكذلك عبد النعم القطبى مدير تحرير مجلة الملتقى، ومحمد عبد السيد الصحفى بجريدة الشرق الاوسط التى تم اغلاق مكتبها فى الخرطوم.

وقد سبق ان اعرب الاتحاد المهني للصحفيين السودانيين عن احتجاجه لقيام مجموعة من قوات الشرطة بالاعتداء على مقر المؤسسة العامة للاعلام والطباعة والنشر لاعتقال احد المحررين، كما تمت فى بعض الاحيان مصادرة اوراق الصحفيين ومراسلى الصحف ووكالات الانباء.

ومن بين العاملين بالتليفزيون والاذاعة تم القبض على مدير البرامج بالتليفزيون ومدير القطاع الهندسى بالاذاعة فى كردفان. وحكم على كل منهما بالسجن ٣ سنوات لاذاعة بيان عن اجراء مفاوضات بين حكومة الولاية والحركة الشعبية لتحرير السودان، مما اعتبر ماسا بأمن وسلامة البلاد والروح المعنوية للقوات المسلحة.

وتتمت الانتهاكات أيضا الى العناصر النقابية النشطة، وطالت حملات الاعتقال اعضاء من اللجنة المركزية لاتحاد العمال منهم يحيى على عبد الله نائب رئيس اتحاد العمال السابق، وعبد الله عبد الوهاب عضو اللجنة المركزية باتحاد العمال، والطاهر الرقيق الحاج عضو المكتب التنفيذى لاتحاد العمال وخميس كوكو عضو النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج. كذلك تم فى اطار هذه الحركة اعتقال النقابيين زين العابدين الطيب وعبد

الرحمن السيد، والاطباء صلاح محمد ادريس، مجدى محمداتى، ومختار فضل. وتتشط الحركة ضد النقابيين بصفة خاصة قبل الانتخابات النقابية وذلك بهدف دعم العناصر العمالية الموالية للنظام.

وفيما يتعلق بالحرىات الاكاديمية فقد عمدت السلطات الى تقويضها من خلال الغاء اللوائح المعتمدة والسائدة والتي شكلت ضمانات لحرىة البحث العلمى واستقلال الجامعات. وعلى العكس أقرت السلطات مبدأ التعيين بدلا من الانتخاب لنائب رئيس الجامعة والعمداء ورؤساء الاقسام. كما فرضت «قيودا» على دار التأليف والترجمة والنشر التابعة لجامعة الخرطوم تتضمن اخضاع مطبعتها ومراكز التوزيع للتفتيش على المطبوعات «غير الاسلامية» ومصادرتها، وخضع أساتذة الجامعات لاجراءات الفصل التعسفى بهدف إقصاء المعارضين السياسيين، وفرض المزيد من السيطرة لأنصار الجبهة القومية الاسلامية على المناصب الجامعية، وكمثال لذلك فصل كل من د. محمد الامين التوم، د. عابدين محمد زين العابدين، د. محمد سعيد القدال، د. تيسير محمد احمد، د. الوائق كيمير، ود. عبد الجليل كرار، محمد عثمان وهبانى، فدوى عبد الرحمن طه، على عثمان محمد صالح من جامعة الخرطوم. كما تم اعتقال العديد من أساتذة الجامعة ايضا ومنهم د. موداوى ابراهيم من جامعة الخرطوم، ود. محمد الامام من جامعة الجزيرة (اعتقلا فى ١٩٩٢).

كما شملت اجراءات الفصل تسعة من موظفى ادارة جامعة الخرطوم منهم السيد البشير جمعة رئيس تحرير المجلة الدورية الصادرة عن دار نشر الجامعة باسم (حروف).

وكانت المنظمة قد جددت مناشدتها للسلطات بوضع حد لممارساتها الاعتقال التعسفى الذى يقع تحت طائلة المعارضون والنقابيون النشطون. وتشعر المنظمات الانسانية بصفة عامة بالقلق ازاء تعرض المعتقلين السياسيين للتعذيب وغياب المعلومات عنهم، وتطالب بالافراج عنهم باعتبارهم من سجناء الرأى.

ولم تسلم الحرىات الدينية ايضا من الانتهاكات فى السودان. فمن ناحية أدت العمليات العسكرية الى تدمير الكثير من الكنائس فى قرى النوبة والجنوب، ومن امثلة ذلك كنائس فرى سالارا، كركرى البيرا، العتمور النقرة، لوبا، واوردت المصادر فى ١٩٩٣ تفاصيل عنه احراق كنيسة فى قرية العتمور، النقرة بكل من فيها وراح ضحية ذلك كل من القس متى النور والشماس بولس والشيوخ مطمور وذكريا، و٢٠ آخرون، وذكرت

المصادر انه قد سمح للمسيحيين فى معسكر السلام بكادونللى منذ مايو / أيار ١٩٩٣ بإقامة الاحتفالات والصلوات ولكن بدون تصريح كتابى.

اما بالنسبة للأشطة الاسلامية فقد صادرت الحكومة فى شهر مايو / أيار ١٩٩٣ المراكز المقدسة للطوائف الاسلامية فى البلاد: الأنصار، الختمية وأنصار السنة. وقد سبق ان قامت الحكومة فى سبتمبر / ايلول ١٩٩٢ بحل هيئة الطائفة الختمية التى تعد من اعرق هذه الطوائف والمنبع الرئيسى للحزب الاتحادى الديمقراطى وتحويل كل ممتلكاتها الى الحكومة، كما سبق لها مصادرة اموال السيد محمد عثمان الميرغنى زعيم الطائفة وزعيم الحزب الاتحادى الذى يمارس نشاط المعارضة من الخارج.

حرية التنقل والاقامة

كان أبرز تطور فى ممارسة هذا الحق هو انتهاء قرار حظر التجول الذى ظل ساريا منذ ٣٠ يونيو / حزيران ١٩٨٩. لكن من ناحية أخرى فقد استمر وجود حالات المنع من السفر وسحب جوازات السفر من بعض الاشخاص. خاصة المشتبه فى ميولهم واتجاهاتهم المعارضة، لكن الانتهاك الرئيسى لهذا الحق يتمثل اساسا فى مخاطر الهجمات العسكرية وبالذات فى قرى النوبة وتطبيق سياسة تفريغ القرى والمدن من سكانها واجبارهم على الرحيل القسرى من مواطنهم واعادة توطينهم فيما يسمى بقرى السلام تحت سيطرة الجيش وقوات الدفاع الشعبى.

فقد افادت التقارير انه قد تم ترحيل مايزيد على ٤٠٠٠٠ من سكان النوبة من المناطق الجبلية الى ولاية كردفان وقد تصاعدت هذه العمليات منذ النصف الثانى من العام ١٩٩٢ بعد اعلان حاكم كردفان «الجهاد» لتخليص منطقة النوبة من العناصر المشتبه فى مناصرتها للجيش الشعبى لتحرير السودان. وقد شهدت شهور يناير/ كانون ثانى، ابريل/ نيسان، سبتمبر/ ايلول ١٩٩٣ تصاعد المواجهة العسكرية وتكثيف وتشديد الهجمات العسكرية على القرى، وما يصحبه من قتل واعدام تعمقى وحملات اعتقال واحراق للمنازل، وبالتالي تشريد الالاف ومعظمهم من المسيحيين والوثنيين. وتم ذلك سواء فى جبال النوبا الجنوبية والشرقية والشمالية (قرى كركرى البيرواء العتمور النقرة، شيللى، نيمبا، لوبا، كلوات، هيان، الفاوس، سابورى، سالارا، طمبيرة، اللوبى، المريم).

وقد اضطر هؤلاء المشردون الى النزوح والاقامة حول اطراف العاصمة تحت اشراف منظمات الاغاثة الدولية، وأفضى اقتعاد المأوى والظروف الصحية والغذائية لوفاة العشرات

خاصة من الاطفال واضطر آلاف آخرون الى القرار فى اتجاه المناطق الحدودية.

وتخضع الطرق المؤدية الى جبال النوبا الى رقابة صارمة وطوال السنوات الاربع الماضية لم يسمح للمنظمات الدولية غير الحكومية او المراقبين المستقلين باقامة أى مراكز أو أنشطة فى المنطقة، ولكن خلال العامين الأخيرين أتيح لعدد محدود من بعثات الاغاثة بالاتصال بالاقليم. وتمارس الأنشطة الانسانية فقط بواسطة المنظمات غير الحكومية الوطنية فى المنطقة الواقعة تحت سيطرة الحكومة.

وقد اشتكى عدد من شيوخ القبائل للمقرر الخاص لدى زيارته للسودان ومنهم شيخ قبائل كاتلا الذى ذكر ان ٦٧ طفلا وامرأة من قبيلته قد قتلوا وأن ٢٠٠٠ من رجالها أودعوا فى المعسكرات المقامة فى جبال كاتلا. كذلك زعم شيخ قبيلة الوالى ان قبيلته (٢٩٠٠٠ شخص) نقلت بالكامل من موطنها حيث اعيد توطين ٩٠٠٠ فى الدلنج وبشر الباقي فى أنحاء الدولة واحرقت قريتهم. وأقر زعماء القبائل أنهم واقاربهم أول المستهدفين فى كل هجوم. بالإضافة الى ذلك تتم مطاردة قادة النوبا السياسيين والموظفين الحكوميين والمدرسين وسائر العناصر المثقفة، وقد زودت مصادر مستقلة المقرر الخاص لحقوق الانسان ب قائمة تضم أكثر من ٤٠٠ شخص معظمهم من صفوة مثقفى النوبا الذين اختفوا نتيجة لذلك، فقد خلص المقرر الخاص الى ان ما يجرى فى النوبا هو عملية ابادة مستمرة لأركان المجتمع التقليدى، وأقر مسئولية كل من الحكومة والجيش الشعبى لتحرير السودان عن ذلك.

ويقدر التقرير العالمى عن اللاجئين لعام ١٩٩٣ عدد الذين تم تشريدهم بحوالى خمسة ملايين من بينهم حوالى ٢٦٣.٠٠٠ اضطروا للجوء الى دول أخرى وهى: زائير، اوغندا، اثيوبيا، افريقيا الوسطى، وأخيرا كينيا (التي تضم وحدها ٩٨٧.٢٨ لاجئا سودانيا).

مشكلة الجنوب

مازال القتال والمعارك العسكرية تدور منذ ١٩٨٣ فى الجنوب بين قوات الحكومة وشتى فصائل المعارضة من الجيش الشعبى لتحرير السودان بصفة عامة. ولكن الحكومة تركز جهودها العسكرية من خلال قوات الجيش وميليشيات الدفاع الشعبى الموالية لها ضد جناح توريت بقيادة جون قرنق. وتحاول استغلال الانقسامات الداخلية فى الجيش الشعبى لاستعادة السيطرة على بور وفشلا وبيور فى أعالي النيل، وبورول فى بحر الغزال، وتوريث فى شرقى الاستوائية. وقد زادت حدة هذه المعارك حينما نجح جناح توريت فى تشديد الحصار

على جوبا كبرى مدن الجنوب وكاد يستولى عليها قبل ان تصده القوات الحكومية، وفي اعقاب ذلك قامت هذه القوات باعدام مئات من المدنيين والجنود خارج نطاق القضاء كما اختفى المئات.

وقد تضمنت التقارير الواردة في ١٩٩٣ مزيدا من التفاصيل عن أحداث جوبا التي وقعت في منتصف العام ١٩٩٢ والتي اثارت ردود فعل واسعة في دوائر حقوق الانسان، فقد اعدم مئات المدنيين والأسرى خارج نطاق القضاء، واختفى اكثر من ٢٣٠ غيرهم في أعقاب غارات الجيش الشعبي لتحرير السودان على المدينة، ثم انتضح فيما بعد أنهم قتلوا وسويت ضاحية لالوتو المزدحمة بالسكان بالأرض لدخول الجيش الشعبي عن طريقها، مما ادى لتشريد عشرات الالاف، وكان قتل المدنيين يتم اثناء تحرك فرق الحكومة من منزل لمنزل عقب انسحاب الجيش الشعبي لتحرير السودان. وذلك للبحث عن الجنود المتخلفين بالمدينة أو أى أشخاص يشتبه فى تعاونهم معهم وقتلهم رميا بالرصاص. وشمل ذلك الشبان البالغين المشتبه فى عضويتهم للجيش المذكور، ومن بين الذين اعتقلوا فى يونيو / حزيران ١٩٩٢ الفريق بيتر سيريليو الحاكم السابق لاقليم الاستوائية، والقس الكاثوليكي الأب ديفيد تومنى (اغسطس / آب ١٩٩٢) حيث اعتقلا فى الخرطوم حتى فبراير / شباط ١٩٩٣ حيث اطلق سراحهما. واعتقل أيضا من العسكريين جوزيف لادو، ومن الشرطة ديفيد لانويتر كئى، ونكولا ابويا .

وكذلك اعتقل جنوبيون كثيرون ممن يقيمون فى الخرطوم وغيرها من مدن الشمال بتهمة علاقتهم بالجيش الشعبي لتحرير السودان، وقد توفى بعضهم أثناء التعذيب، بينما اختفى آخرون. وقد أوردت المصادر قائمة تضم حوالى ٣٠٠ شخص ممن شملهم الاعتقال فى حوادث جوبا ولا تتوافر معلومات عنهم.

وفى مواجهة الانتقادات والمخاوف المثارة اتخذت الحكومة خطوة متأخرة فى نوفمبر / تشرين فان ١٩٩٢ بتشكيل لجنة تحقيق فى هذه الحوادث وان كانت غير واضحة الصلاحيات ولم يرد ما يفيد نشر تقريرها المزمع عن هذه الحوادث.

وقد تلقت المنظمة خلال العام ١٩٩٣ تقارير من مصادر عديدة تلقى بمسؤولية حالات الاعدام خارج نطاق القضاء فى المنطقة فى اواخر ١٩٩٢ وأوائل ١٩٩٣ على درويات الجيش من حامية دور، ومنهم ثمانية من كبار رجال الكنيسة بينهم مالىو كوك دوبر، وبول كون ليجيث، وجوزيف بث.

وتفديد التقارير بوقوع مزيد من المذابح خلال العام ١٩٩٣ شنتها قوات الدفاع الشعبى والمليشيات العربية شمال بحر الغزال قبل مرور القطارات المتجهة جنوبا. حيث قام افرادهما بقتل مئات من المدنيين على طول خط السكك الحديدية بين بابا نوسا والفارو. وذلك فى غارات تم خلالها غزو القرى وسرقة الماشية وحرقت البيوت والمزارع واختطاف النساء والاطفال وذلك فى شهر فبراير ومارس وابريل / شباط وأذار ونيسان ١٩٩٣، وزعم انه تم خلالها اغتصاب عشرات النساء واختطاف حوالى ٣٠٠ امرأة وطفل. وتكررت نفس الحوادث فى يوليو وأغسطس / تموز وأب ١٩٩٣ حيث قامت بعض فرق الفرسان المسلحة بالبنادق بغزو القرى مابين اويل وجيت وذلك قبل مرور القطار من بابانوسا الى الفارو.

كذلك أوردت التقارير معلومات عن قصف جوى عشوائى للمناطق التى يسيطر عليها الجيش الشعبى لتحرير السودان، وذكرت انه خلال هجوم فى ٥ أغسطس / آب ١٩٩٣ قصفت القوات الحكومية مدينة كاجا والمناطق المحيطة بها فى ذلك معسكرات إعادة التوطين من يوتندو وديديلاب. ووفقا لشهادة الكثيرين منهم فإن القصف كان يبدأ فى الصباح، ويستتبع بعد الظهر بهجمات للقوات الأرضية التى دخلت المعسكر مصوبة اسلحتها فى كل اتجاه لتقتل وتجرح الكثيرين وتم قتل اعداد كبيرة النساء محاولة الهروب.

ومن ناحية أخرى تدور حرب مكشوفة بين الاجنحة المختلفة للجيش الشعبى لتحرير السودان والتى يتزايد انقسامها اذ شنت قوات «جناح الناصر» من قادة قطاع أعالى النيل عدة هجمات فى الجنوب فى مارس وابريل / آذار ونيسان ١٩٩٣ حيث قتلت المئات من المدنيين من قبائل الدينكا التى ينتمى اليها جون قرنق وذلك فى مناطق بوركنغفور، وبايديت، وجميزة، حيث تم العثور على جثث كثيرة وحول اعتقالها الجبال التى استخدمت فى خنقهم، كما شد وثاق ٩ شبان وخنقوا وحرقوا، وقيد آخرون ثم طعنوا بالحرايب حتى الموت، كما اغتصبت النساء ونهبت رؤوس الماشية.

وردا على ذلك قامت فصائل توريت بتعقب المهاجمين وأعدمت أسراها من فصائل الناصر اعداما فوريا وقيدت ١٩ شابا ثم قتلتهم طعنا بالحرايب. وتقدر مصادر ان ٢٠٠٠ شخص قد لقوا حتفهم فى هذه الهجمات المتبادلة بينما شرد حوالى ٢٠٠ ألف شخص. واضطر السكان للهرب جنوبا حتى المعسكرات القريبة من تمولى على مشارف الحدود الأوغندية.

وجدير بالذكر ان جناحا من فريق توريت بقيادة وليام نيون باتي النائب السابق لجون

قرنق قد انفصل عن الفريق في سبتمبر / ايلول ١٩٩٢، وشكل من حكم جماعة الدعاة وضمت المنشقين من قبائل الباري، اللويت، اللوتوكا، الديدنقا. ثم انضم في مارس / آذار ١٩٩٣ الى جناح الناصر حيث كونا الجيش الشعبي لتحرير السودان الموحد. وتمثل رد فعل جناح توريت في تدمير القرى المنشقة وذلك في أواخر ١٩٩٢ وأوائل ١٩٩٣.

وقد كشفت تقارير صادرة في العام ١٩٩٣ مسؤولية جناح توريت عن مذابح راح ضحيتها المئات وأدت الى تشريد عشرات الالاف من قبائل النور في ابريل / نيسان ١٩٩٢. كما حملته المسؤولية عن مصرع ٤ اجانب نتيجة عملياتها خلال العام ١٩٩٢ وهم ميتب بوغ (طبيب بورمي) هيليجا هوميلفول (صحفية نرويجية)، فيلما غوييز (ممرضة فلبينية) وفرانسيس نقوري (سائق كيني) في أواخر سبتمبر / ايلول ١٩٩٢.

والجدير بالذكر أنه يندر وجود أسرى حرب في أى من الحروب الدائرة بين القوات الحكومية وفصائل الجيش الشعبي لتحرير السودان او فيما بين هذه الفصائل وبعضها البعض، حيث تورد المصادر ان معظم الاسرى المحتجزين من اى جانب يعدمون خارج نطاق القضاء بصورة روتينية إما في ميدان القتال أو بعد الاستجواب والتعذيب.

الجمهورية العربية السورية

الاطار الدستوري والقانوني

استمر الاطار الدستوري والقانوني السائد في سوريا دون تغيير، فيما تعدت حالة الطوارئ خلال العام ١٩٩٣ عامها الثلاثين إذ انها مفروضة منذ العام ١٩٦٣. وتعطى حالة الطوارئ سلطات واسعة للحاكم العسكري (والذى يشغله رئيس الوزراء) ونائبه (وزير الداخلية) للحد من حريات التجمع والحركة، ورقابة البريد وغيره من وسائل الاتصال والاذاعة، والمطبوعات، ومصادرة وتجميد واغلاق وسائل الاعلام، وتفتيش ومصادرة الممتلكات. وتتضمن حالة الطوارئ كذلك قائمة طويلة من العقوبات على الأفعال التي تعتبر ماسة بأمن الدولة أو التي «تشكل خطراً عاماً» (المادة ٦). ومن بين الآثار الخطيرة لحالة الطوارئ افتقاد المواطنين للحق في استئناف قرارات الحاكم العسكري العام بما في ذلك قرارات حبس افراد لمدة غير محدودة من الزمن، وليس هناك حق في استصدار أمر قضائي في التحقيق في قانونية سجن شخص معتقل، ولا وسائل ضغط لاحتضار شخص للمحاكمة، ولا حدود للاعتقال. ومن خلال توسيع نطاق الجرائم السياسية وبالسماح بالاحتجاز لمدة غير محدودة بدون محاكمة وبإضفاء الطابع القانوني على وسائل المحاكمات المستعجلة، فان حالة الطوارئ فتحت المجال لانتهاكات منظمة لحقوق الانسان في سوريا.

وقد ميز رئيس المحكمة الدستورية في ندوة عقدت في دمشق في منتصف العام عن دور القضاء في حماية حقوق الانسان في سوريا - وهي إحدى الندوات النادرة - بين مرسوم اعلان حالة الطوارئ باعتباره عملاً من أعمال السيادة لا يناقش فيه القانون، وبين الأوامر الصادرة عن الحاكم العرفي في ظل حالة الطوارئ. وأظهر أن الأخيرة أوامر ادارية ينظر فيها القضاء الإداري الذي أصدر العديد من القرارات التي التى فيها قرارات سلطات حالة الطوارئ اذا خالفت القانون أو انحرفت عن الغاية التي سمح من أجلها المشروع للسلطة التنفيذية بفرض حالة الطوارئ، أي أنه إذا لم يكن في استخدام قانون الطوارئ، ما يهدد الأمن العام والنظام، اعتبر قرار الحاكم العرفي باطلاً، وأعطى مثلاً بأنه لا يحق للحاكم العرفي الاستيلاء على سبائك ذهب أدخلت لسوريا بعدما ثبت أن دخولها لا يشكل أي تهديد للأمن القومي.

ولكن المنظمة العربية لحقوق الانسان تعتقد أن هذه الفروق التي أشار إليها رئيس المحكمة الدستورية ذات طابع فني ولم يكن لها أي أثر عملي من تخفيف وطأة قانون الطوارئ على حقوق الانسان، فيما يظل قانون الطوارئ من الناحية العملية يحجب الضمانات الدستورية، والتزامات سوريا القانونية الدولية النابعة من تصديقها على المعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، بل واصبح في التحليل النهائي بمثابة دستور ثان للبلاد.

الحق في الحرية والأمان الشخصي

توقفت خلال العام ١٩٩٣ سلسلة قرارات العفو التي كانت قد بدأت في ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٩١، وشملت حتى نهاية ١٩٩٢ ثلاثة قرارات ضمت ٤٠١٨ شخصا، فيما بقي رهن الاحتجاز أعداد تقدر بالآلاف من بينهم بعض المسؤولين السابقين في الحكومة وحزب البعث، الذين ألقى القبض عليهم بعد فترة وجيزة من تولي الرئيس حافظ الأسد لمقاليد السلطة في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٠، وأعداد كبيرة ممن اعتقلوا لصلتهم بالاخوان المسلمين، ومن بينهم الحاكم كركولي (معتقل منذ عام ١٩٧٧) وبار السراج (معتقل منذ عام ١٩٨٩)، كما لا يزال رهن الاعتقال نحو ٤٠ شخصا لصلتهم بحزب البعث الديمقراطي الاشتراكي العربي، كان قد ألقى القبض عليهم خلال السبعينات وأوائل الثمانينات.

وترجح التقارير كذلك استمرار اعتقال نحو ٢٥٠ شخصا من المشتبه بانتماثلهم لحزب العمل الشيوعي، وقد ألقى القبض عليهم خلال الثمانينات ومن بينهم منيف ملحم، ووزار مرداني، وغسان قمس. كذلك ظل رهن الاعتقال أيضا أكثر من ثلاثين شخصا للاشتباه في انتمائهم لعضوبة الحزب الشيوعي - المكتب السياسي - وقد ألقى القبض على معظمهم في أوائل الثمانينات ومن بينهم الأمين العام للحزب رياض الترك الذي ألقى القبض عليه في أكتوبر / تشرين أول ١٩٨٠.

كذلك أكدت التقارير استمرار اعتقال عشرات من الناصريين من بينهم أحمد حمزة (معتقل منذ عام ١٩٨٢) وخالد الناصر ومحمد دقو ودرويش الرومي (المعتقلون منذ عام ١٩٨٦).

لكن من ناحية أخرى فقد استأنفت السلطات خطواتها باتجاه تصفية أوضاع القادة السابقين لحزب البعث والحكومة الذين احتجزوا عقب تولي الرئيس حافظ الأسد السلطة.

بعد أن بلغ احتجاز بعضهم نحو ربع قرن بدون اتهام أو محاكمة. فبعد الافراج عن الدكتور نور الدين الأناسي الرئيس السابق، والسيد محمد رباح الطويل وزير الداخلية السابق، ويوسف البرجي في عام ١٩٩٢، أطلقت السلطات في يناير / كانون ثان ١٩٩٣ سراح فايز الحاكم (أردني) أحد الأعضاء البارزين في القيادة القومية لحزب البعث، كما أطلقت في منتصف يونيو / حزيران سراح مجللي نصرلوى وهو أحد القادة البارزين في القيادة القومية لحزب البعث - كما أطلقت في شهر يوليو / تموز سراح خمسة آخرين من السجناء السياسيين البارزين من قيادات حزب البعث الذين كانوا يعتبرون من الموالين للواء صلاح جديد الأمين العام المساعد في القيادة القومية للحزب من بينهم محمد سعيد طالب، ومروان حبشي وكامل حسنين.

وقد توالى الافراجات مع العام الجديد فاطلقت السلطات في ٢١ فبراير / شباط ١٩٩٤ سراح ثلاثة آخرين من هذه المجموعة هم أحمد سويداني (٦٥ سنة) وهو دبلوماسي سابق وعضو القيادة القومية لحزب البعث، وكان قد القى القبض عليه في ١١ يوليو / تموز ١٩٦٩ بتهمة اللولاء لحزب البعث العراقي، وقد الحق في ٤ فبراير / شباط ١٩٩٤ بمستشفى تشرين في دمشق بعد إصابته بشلل أكر على جانبه الأيمن، ومصطفى رستم وحديثه مراد وكلاهما كان من الأعضاء القياديين في القيادة القومية لحزب البعث وقد القى القبض عليهما في ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٠ في أعقاب قلب نظام الحكم. وبعد الافراج عن هذه المجموعة لم يبق سوى خمسة من المحتجزين لآماد طويلة رهن الاعتقال بسجن المرة بدمشق وهم محمد عيد عشمالوي وزير الخارجية الأسبق (٦٤ سنة) وضافي جمعاني (أردني - تجاوز التسعين من عمره) وعبد الحميد مقداد (٦٩ سنة) وفوزي رضا، وعادل ناعسة (وكلاهما في أواسط الستينيات) وبعاني بعضهم، مثل محمد عيد عشمالوي من اضطرابات صحية خطيرة. وتتطلع المنظمة لسرعة الافراج عنهم ووضع نهاية لهذه الظاهرة المؤسفة.

لكن من ناحية أخرى فقد تلقت المنظمة بالأسف وفاة اللولاء صلاح جديد الأمين العام المساعد السابق لحزب البعث في سجن المرة العسكري في أغسطس / آب بعد ٢٣ عاما من الاعتقال دون تهمة أو محاكمة، والمعروف أن اللولاء جديد كان رئيسا لاركان الجيش السوري واعتقل ضمن قيادات حزب البعث وأعضاء الحكومة التي أطيح بها في العام ١٩٧٠.

ورغم أن وتيرة الاعتقالات قد خفت حدة خلال العام ١٩٩٣، فقد استمرت

المنظمة تتلقى تقارير وشكاوى باعتقال عناصر جديدة. ففي شهر فبراير / شباط اعتقلت السلطات ضحى عاشور العسكري (٢٨ سنة) الطالبة بكلية الآداب بجامعة حلب، وقد جرى اعتقالها في دمشق في ١٩٩٣/٢/٩ بتهمة الانتماء لحزب العمل الشيوعي المخطور وأوردت المصادر أنها تعرضت لضغوط جسدية ونفسية لاتتواءم مع معلومات منها رغم أنها حامل، ومصابة بفقر الدم، كذلك فإنه رغم تحويلها لحكمة أمن الدولة في ١٩٩٣/٥/٩ فقد استمر استجوابها من قبل الأجهزة الأمنية. وكانت السيدة ضحى موضع ملاحقة من أجهزة الأمن منذ العام ١٩٨٦، وتم اعتقال شقيقتها سنة كاملة عام ١٩٨٧ كرهينة للضغط عليها من أجل تسليم نفسها، كما اعتقلت والدتها وكذا زوجها بضعة أيام للسبب نفسه وتعرضا للتعذيب من أجل أخذ إفادات ومعلومات لدينتها.

وفي ٥ إبريل / نيسان ١٩٩٣ اعتقلت السلطات الهامى أحمد نهاد الأقرع، وهو أحد المهامين الذين تطوعوا للدفاع عن المعتقلين السياسيين أمام محكمة أمن الدولة بعد استدعائه من قبل فرع المخابرات العسكرية في إطار ضغوط وجهتها السلطات للمحاميين المشاركين في الدفاع عن المتهمين في محاكمات أمن الدولة.

وفي ٨ يونيو / حزيران ١٩٩٣ اعتقلت السلطات حسية عبد الرحمن في منزلها في كفر السوسا، الواقع بمحافظة دمشق، حيث تعيش مع شقيقتها وأمها، وعبرت التقارير الواردة للمنظمة عن مخاوف بشأن تعرضها لسوء المعاملة والتعذيب، كما أوردت أن سبب احتجازها شبهة وجود روابط لها مع حزب العمل الشيوعي المخطور حيث اعتقلت من قبل مرتين على صلة بهذا الحزب (في السنوات من ٧٩ - ١٩٨٠)، وكذلك ١٩٨٦ - ١٩٩١) وفي هاتين المرتين احتجزت في ظل قانون الطوارئ بدون اتهام أو محاكمة، ولم تحصل على أى مشورة قانونية.

كذلك استمرت ظاهرة احتجاز المسجونين بعد انتهاء مدة عقوبتهم وعدم تقييد الحكومة بمدة العقوبة التي قضت بها المحاكم، وامتناعها عن اخلاء سبيل المحكومين، وإبقائهم رهن السجن دون أن توجه اتهامات جديدة لهم. ومن ذلك استمرار احتجاز كل من محمود محمد فياض (مواليد ١٩٣٠) وجلال الدين مصطفى مرهج (مواليد ١٩٣٥) ومصطفى توفيق الفلاح (مواليد ١٩٣٠) وكان هؤلاء الثلاثة تم اعتقالهم في مايو / أيار ١٩٧٠ بموجب قانون الطوارئ وصدر عليهم حكم بالسجن لمدة ١٥ سنة، وانتهت مدة عقوبتهم كاملة عام ١٩٨٥، ولا زالوا رهن الاعتقال التعسفي في سجن المرة، أو هم من بين مجموعة كانت تضم شخصا رابعا توفي في السجن عام ١٩٩٠ في فترة الاعتقال غير

القانوني بعد نفاذ مدة الحكم الصادر بحقه، وهو حسين طاهر زيدان. ويعانى هؤلاء الأشخاص الثلاثة من حالة صحية متردية بسبب ضعف البصر، وقرحه المعدة، وارتفاع ضغط الدم، كما يعانون من نقص العناية الطبية اللازمة..

وفي اعقاب وفاة اللواء صلاح جديد، داهمت السلطات منزل أخيه منير في قرية دير بعبد منطقة جيله في ٢٣ أغسطس / آب، واعتقلت ولديه واقتادتهما الى السجن، لم تاهت ذلك باعتقالات لبعض شباب الأسرة، وبعض اصدقائهم. وشمل ذلك احتجاز تسعة من أفراد الأسرة خلال الفترة من ٨/٢٣ - ١٩٩٣/٨/٢٩، وهم فادي منير جديد (مواليد ١٩٧٤ - طالب جامعي)، وأسامة منير جديد (مواليد ١٩٦٩ - طالب جامعي)، أبناء أخ اللواء جديد ونضال محمود جديد (مواليد ١٩٦٣ - طالب جامعي) وصلاح محمود جديد (مواليد ٦٤ - معيد في جامعة دمشق) وعمار عبود (مواليد ١٩٧٠ - طبيب أسنان) أبناء أخت اللواء جديد. وغسان فؤاد جديد (مواليد ١٩٧٠ - طالب جامعي) وصديق رياض جديد (مواليد ١٩٧٧ - طالب ثانوي) وباسر رياض جديد (مواليد ١٩٧٤ - طالب ثانوي) أبناء اخ اللواء جديد. وعلى عيسى حكيم (مواليد ١٩٦٣) ابن أخت زوجة اللواء جديد وعبد الرزاق الحلاق (مواليد ١٩٦٥ - مهندس) صديق ابن اللواء جديد، ونعيم غوري (ضابط متقاعد) صديق اللواء جديد.

وقد حاول بعض أولياء أمور المعتقلين وأقاربهم الاتصال مع المسؤولين في أجهزة الأمن للاستفهام عن سبب اعتقالهم والمطالبة باطلاق سراحهم لكنهم لم يتلقوا جوابا على ذلك. ولم يسمح لذويهم بزيارتهم ولا حتى معرفة مكان اعتقالهم، وحتى نهاية العام فقد فشلت جهود ذويهم في معالجة موضوعهم.

الحق في المحاكمة العادلة

استمرت محاكمات محكمة أمن الدولة العليا تمثل انتهاكا بارزا للحق في المحاكمة العادلة خلال العام ١٩٩٣.

وكانت هذه المحاكمات قد بدأت في يونيو / حزيران ١٩٩٢ وشرعت في محاكمة نحو ٦٠٠ متهم سياسى قبض عليهم فى أوقات مختلفة بين عامي ١٩٨٠، ١٩٩٢ وهم موزعون على القوى السياسية التالية: ٢٦١ من حزب العمل الشيوعي، و٢٠٠ من حزب البعث العربي الاشتراكي (القيادة القومية)، ٣١ من الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي - (ولم يستثن من المحاكمة سوى رياض الترك)، ٥١ من حزب البعث

الديمقراطي (لم تشمل المحاكمات أعضاء القيادة السابقين أى الذين اعتقلوا يوم ١٦ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٠)، ٢٠ ناصريا من حزب الاتحاد الاشتراكي العربي والتنظيم الشعبي الناصري، وغير المنظمين، ٢٣ معتقلا من منظمات كردية مختلفة.

وقد وجهت اليهم تهم مختلفة تتراوح بين عضوية تنظيمات تهدف الى تغيير الكيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة أو البنية الأساسية للمجتمع بوسائل ارهابية، والقيام بأنشطة مخالفة للنظام الاشتراكي للدولة، ومناهضة تحقيق الوحدة بين الأقطار العربية، أو مناهضة أى هدف من أهداف ثورة حزب البعث أو عرقلتها، سواء كان ذلك عن طريق القيام بالمظاهرات أو التجمعات أو التحريض عليها أو بنشر أخبار كاذبة، بقصد زعزعة ثقة الجماهير بأهداف الثورة. وتتراوح العقوبة في هذه الجرائم بين الحبس ثلاث سنوات والإعدام، وإن كان المدعى العام صرح بأنه لم يطالب بتوقيع عقوبة الإعدام.

ولا يتوافر لمحكمة أمن الدولة الاستقلال عن السلطة الأمنية والسياسية، وقد أوردت المصادر أنها تأخذ توجيهاتها من مكتب الأمن القومي، الذى يعد أعلى سلطة أمنية فى سوريا، ويتشكل من عضو فى القيادة القومية لحزب البعث، وآخر من القيادة القطرية، ووزير الداخلية، ورؤساء الأجهزة الأمنية (الأمن السكري، وأمن الدولة، والأمن السياسى) ورأس المحكمة السيد فائق النورى وتضم مستشارين أحدهما عسكرى.

وبالنسبة للإجراءات يتم دمج مؤسسى النيابة والتحقيق فى مرحلة واحدة، يقوم بها قاض واحد، ولا يوجد قاضى إحالة، وهو عادة مرجع استئنافى لقرارات قاضى التحقيق، أى يتم حذف مرحلتين كان من المفترض أن تتم عبرهما أى دعوى - كما هو فى القضاء العادى - قبل أن تصل الى المحكمة للفصل والحكم. وتعد القرارات التى تصدر عن المحكمة غير قابلة للطعن بأى طريقة من طرق الطعن، وتكون قطعية بمجرد صدورها. ورئيس الجمهورية يملك (حصراً حق الغائها أو تخفيضها أو حفظها) الأمر الذى يجعل التهم ضئيفاً وغير محمى من أى تعسف أو ظلم أو خطأ يمكن أن تقع به هيئة المحكمة.

وقد لاحظ المراقبون وجود تباطؤ متعمد فى الإجراءات وإطالة مقصودة فى المراحل حيث قد يصل الموعد الفاصل بين جلستين الى أكثر من ثلاثة اشهر، وكثيراً ما يتم إلغاء الجلسات لأسباب وأهية وغير موضوعية كالحديث عن سفر رئيس المحكمة أو عدم إبلاغ المحامى الوكيل، كما لاحظوا عدم الجدلية فى استدعاء أو حضور المحامى المسخر، وكثيراً ما يتم تعيين محامين مسخرين ممن تصادف وجودهم أثناء سير المحاكمات.

وجلسات المحكمة سرية، ولكن استجابات المحكمة لضغط أهالي المعتقلين وطلبات المحامين سمحت بحضور شخص من أهالي كل منهم.

ويقوم بالدفاع عن المتهمين محامون متطوعون لكن لا يسمح لهم بمقابلة موكلهم على انفراد وتقتصر معلومات المحامي على مايمكن أن يطلع عليه من ملفات القضية أو من خلال لقاء عابر مع موكله من وراء قفص الاتهام قبل المحاكمة، كما لايسمح لهم بحضور جلسات التحقيق التي يقوم بها في غرفة المذاكرة أحد أعضاء المحكمة.

وقد جرت أحيانا مساومة معتقلين على اعلان رسمى ينشر بالصحف بترك أحزابهم مقابل التخفيف عنهم.

ويختار المحامون المسخرون من المنتمين لحزب البعث الحاكم، وعادة من بين المتدربين وأصحاب الخبرات المحدودة. وقد لاحظ المراقبون تردد بعضهم وتخوفهم من مجرد الدفاع عن المعتقلين السياسيين.

ولايسمح للمتهمين بالدفاع عن أنفسهم، ونادرا مايسمح للمحامين بالحديث أو الدفاع الشفهي، كما تنهرب المحكمة من الطلبات الأولية التي يقدمها المحامون وتطلب تأجيلها لجلسة الدفاع، وتطلب أن يكون الدفاع بمذكرة خطية تضم «للاضبارة» دون تلاوتها. حيث لااستمر معظم الجلسات أكثر من دقائق معدودة. لكن سمحت المحكمة لبعض المتهمين - الذين لم يوكلوا محامين، واقتصر الدفاع عنهم من قبل محام مسخر بتقديم مذكرة دفاع خطية ترفع بمذكرة المحامي المسخر.

وقد رفضت المحكمة طلبات المتهمين بتوكيل محامين عرب وأجانب، كما رفضت كافة الطلبات المتعلقة بإجراء المحاكمات بصورة عملية. وتجاهلت طلب المنظمة العربية لحقوق الانسان لحضور المحاكمات.

فى ٢٤ و٢٩ يونيو / حزيران، قضت المحكمة بمقوبات على ٣٤ متهما، أدينوا جميعا بتأييد حزب العمل الشيوعى المخطور. وتضمنت أحكاما غليظة بالسجن على ٢٢ متهما شملت الحكم بسجن ١٢ متهما لمدة خمسة عشر عاما، من بينهم اثنان احتجزا لأكثر من عشر سنوات (مالك الأسد، ورستم أحمد رستم) وآخر محجوز منذ العام ١٩٨٧ وقد حكم عليه بسبب اطلاعه على النشرة الاخبارية لحزب العمل الشيوعى «العلم

الأحمر» كما شملت الأحكام الأخرى أحكاما تتراوح بين ١٠ - ١٣ سنة مع الاشغال الشاقة، بينما تعرض الباقون لأحكام أقل. وقد تضمن الحكم حرمان جميع المدانين من حقوقهم المدنية بما في ذلك الحق في التصويت، والسفر للخارج، وشغل وظائف حكومية، وهي عقوبة تستمر بعد السجن.

في منتصف العام وجهت محكمة أمن الدولة الاتهام الى دفعة جديدة من المعتقلين بتهمة الانتماء الى «لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في سوريا»، بدعوى انتمائهم لمنظمة «غير شرعية» وشمل الاتهام الكاتب المعروف سلامة جورج كيلة، والكاتب الكردي أحمد حسو، والسادة ابراهيم حبيب، ونجيب عطا لايقة، وجهاد خازم، بعد أن سبق للمحكمة أن قضت على عشرة من قادة وأعضاء هذه المنظمة بالسجن لمدة تتراوح بين ٥ - ١٠ سنوات مع الاشغال الشاقة والحرمان من الحقوق المدنية في ١٧ مارس / آذار ١٩٩٢ في واحدة من أكثر المحاكمات تعرضا للنقد من بين تلك التي أجرتها هذه المحكمة.

وقد أعربت المنظمة عن قلقها البالغ من جراء استمرار احتجاز ومحاكمة نشاطاء حقوق الانسان، بسبب تعبيرهم السلمى عن آرائهم، ودعوتهم لحماية وتعزيز حقوق الانسان في سوريا وكلها أهداف مشروعة يكفلها الدستور ويتضمنها التزام سوريا بالعهد الدولى للمقوق المدنية والسياسية. وقد ناشدت المنظمة السلطات السورية باعادة النظر فى الاتهام الموجه للمجموعة الجديدة فى قضية الانتماء الى «لجنة الدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية»، وإطلاق سراحهم، وكذا اعادة النظر فى وضع السجناء الذين قضت محكمة أمن الدولة بسجنهم فى شهر مارس / آذار ١٩٩٢ بأمل الافراج عنهم والترخيص للجنهتهم بالنشاط على أساس التزامها بملات المواليق الدولية التى صادقت عليها الحكومة.

معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين

استمر تردى احوال السجون فى سوريا بوجه عام، فاستمرت الشكوى من نقص الرعاية الصحية للسجناء وغيرهم من المحتجزين الذين يعانون من أمراض خطيرة، أوردت المصادر أسماء ١٥ سجيناً من بينهم امرأة يعتقد أنهم يعانون من حالة صحية سيئة.

وقد تلقت المنظمة بأسف بالغ انباء تعرض السجناء فى سجن الحسكة فى شمال سوريا فى ٢٤ مارس / آذار لحريق متعمد راح ضحيته ٥٨ سجيناً ماتوا محترقين، وأوردت المصادر أن معظمهم من الاكراد، وأن من بينهم خمسة على الأقل من السجناء السياسيين. وقد استوضحت المنظمة من السلطات السورية عن حقيقة الحادث وطالبت باجراء تحقيق قضائى، وتلقت رسالة مفصلة من وزارة الخارجية السورية تشرح وقائع وملايسات الحريق نفت وجود أى دوافع سياسية وراء الحريق وأفادت أن القضاء قد تولى التحقيق فى الحادث وأصدر حكمه بمرتكبيه، وبعض المسؤولين عن السجن لارتكابهم بعض المخالفات. كما أكد حرص سوريا على التمسك بحقوق الانسان ومراعاة العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية.

وأوضح رد الحكومة السورية أنه فى التاريخ المذكور قام عدد من المسجونين فى سجن الحسكة لجرائم عادية مثل المخدرات والتهرب والتأثر وغيرها بمحاولة للفرار من السجن بعد الاعتداء على بعض المسؤولين فيه، وقد بدأ الحادث حين التحقيق مع السجن على قاسم عن أسباب حيازته لحبوب مخدرة، فأخرج من فمه شفرة حلالة وجرح نفسه وانطلق نحو المهاجم والدماء تغطي وجهه وفق خطة تم الاتفاق عليها مع عدد آخر من المسجونين الذين ما أن شاهدوه حتى عمدوا الى تخطيم كل ماوقعت أيديهم عليه وقام أحد المسجونين (المدعو السكفان) برش مادة زيت الكاز على محتويات المجمع الخاص فأصابته سخانا كهربائيا متقدما مما أشعل النار وتسبب فى انتشار دخان كثيف. ولما حاول بعض السجناء اطفاء الحريق بالتعاون مع حرس السجن حال التأمرون دون ذلك حتى أن شقيق أحد المتأمرين المدعو عبد الغفور شريف جاول منع شقيقه من احراق المجمع فما كان من الشقيق الا أن قام برشه بمادة زيت الكاز وأحرقه وتسبب فى وفاته. وقد نتج عن الحريق والدخان والفوضى التي نشأت عن ذلك وفاة عدد من المساجين جميعهم موقوفون لجرائم عادية وتقصيلها كما يلي : ١٤ سرقة وسلب، ١٥ قتل وسلب، ١٧ تهريب، ٧ فرار من خدمة العلم و٤ أعمال متنافية للحمشة وأكد رد السلطات السورية أن الحادث عادى ويقع أمثاله فى العديد من بلدان العالم، وقد تولى القضاء التحقيق، وأصدر حكمه العادل بمرتكبي الحادث، وبعض المسؤولين عن السجن لارتكابهم بعض المخالفات. كما أكدت على طبيعة الحادث العادية، وبعدة عن أى سبب سياسى فهو من الحوادث التي تقع ويتكرر حدوثها حتى فى أرقى بلاد العالم وأكثرها محافظة على حقوق الانسان. وأن سوريا حريصة جدا على التمسك بحقوق الانسان ومراعاة العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية.

وقد أعربت المنظمة عن ترحيبها بجواب السلطات السورية عن استفساراتها، لكنها كانت تتطلع الى المزيد من التفاصيل حول اجراءات التحقيق القضائية التي تمت في أعقاب الحادث، وتفاصيل مساءلة بعض المشركين عن السجن لارتكابهم بعض المخالفات، والاجراءات التي اتخذت بحقهم. وكلها تفاصيل ضرورية ليس فقط لإجلاء الحقائق، ولكن ايضا كضمان أمان لعدم تكرار مثل هذا الحادث الجسيم.

كذلك تقيّد التقارير الى استمرار تعرض المعتجزين في السجون السورية خلال العام ١٩٩٣ لسوء المعاملة وللتعذيب بشكل منهجي إثر القبض عليهم وخلال فترة التحقيقات. ويستوى في ذلك المعتجزون لأسباب سياسية أو جنائية. كما يتم ذلك عادة في غرف مجهزة خصيصا لهذا الغرض. وتشمل أشكال التعذيب الصدمات الكهربائية في اجزاء حساسة من الجسم، ونزع أطراف اليدين والقدمين. ويفقد الضحايا احيانا حياتهم من جراء التعذيب. وترصد التقارير وفاة ستة ضحايا بشبهة التعذيب خلال الفترة من أكتوبر / تشرين أول ١٩٩٢، الى يناير / كانون ثان ١٩٩٣ وهم شكور تيان وهو محام في الخمسينات من عمره وقد اعتقل في يناير ١٩٩١ بتهمة توزيع منشور يعارض حرب الخليج، وقد أعيدت جثته الى أسرته في نوفمبر ١٩٩٢، ومحسن عبد الله (٦٣ سنة) وقد توفي في نوفمبر ١٩٩٢، وقاسم حسو (٦٣ سنة) وقد مات بعد ستة عشر يوما من اعتقاله في أكتوبر ١٩٩٢، وأحمد مطر وعبد الكريم دويهي ومحمود بركات وقد ماتوا في سجن الرقة في حلب خلال الفترة من ٢٠ ديسمبر / كانون أول ١٩٩٢ الى منتصف يناير / كانون ثان ١٩٩٣. وليس هناك مايفيد بأن السلطات قد حققت في ادعاءات التعذيب أو عاقبت مرتكبيه.

ومن ناحية أخرى خاض ١٥ محتجزا من نشطاء حقوق الانسان إضرابا عن الطعام في شهر أغسطس / آب ١٩٩٣ احتجاجاً على احتجازهم بسجن صندنايا وعدرا دون محاكمة وتعرضهم لاضافات شتى من التعذيب. وقالت منظمة لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في بيان وزعته بهذا الخصوص في ١٠/١٩٩٣. أن المعتجزين يتعرضون للتعذيب لسبب وحيد وهو إلتحاقهم لهذه اللجان.

الحريات الأساسية والحق في المشاركة

استمرت السلطات تحكم قبضتها على كل وسائل الاعلام من اذاعة مرئية ومسموعة الى الصحافة الى كل أدوات الثقافة. وتمتلك الدولة وسائل الاعلام ولا ترخص

بإصدار صحف مستقلة. وتفرض رقابة صارمة على الصحافة من خلال أجهزة الأمن ووزارة الاعلام، وبالمثل خطاب الجمعة في المساجد. ويستجوب الكتاب والمثقفون «روتينيا» عن مداخلاتهم في المقابلات، والندوات والحوارات. ويحرم من يوضع منهم في القوائم السوداء من السفر للخارج. وتوجد وحدات مخابرات خاصة في كل جامعة للإشراف على كل الأنشطة، كما تعد شبكة من المندوبين تقارير دورية عن مضمون المحاضرات التي يلقيها الأساتذة.

وتحتفظ سوريا بعدد كبير من الصحفيين المسجونين، وقد تعرض خمسة منهم للمحاكمة في صيف ١٩٩٣ وهم عبد الله مقلد وهو صحفي في وكالة أنباء سوريا العربية والذي اعتقل عام ١٩٨٠ بتهمة عضوية جناح منشق في حزب البعث، وأحمد سويدان وهو صحفي بصحيفة كفاح العمال الاشتراكي وهو محتجز منذ يناير ١٩٨٢ بتهمة عضوية في جناح منشق في حزب البعث، وسمير الحسن، وهو صحفي فلسطيني لفتح - الانتفاضة وقد اعتقل عام ١٩٨٦ وأدين بتهمة عضويته في حزب العمل الشيوعي المظفر، وأنور بدر وهو معلق للاذاعة والتليفزيون السوري وقد اعتقل في ديسمبر ١٩٨٦ وأدين بتهمة عضوية حزب العمل الشيوعي، وسلامة جورج كيلة وهو صحفي فلسطيني وعضو في لجان الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في سوريا وقد اعتقل في مارس ١٩٩٢. وقد خلصت محكمة أمن الدولة لهاتين ثلاثين صحفيين آخرين هم فيصل علوش وهو صحفي وكاتب سياسي محتجز منذ عام ١٩٨٥ وقد حكم عليه بالسجن في شهر يوليو/حزيران بـ ١٥ عاما لعضويته حزب العمل الشيوعي، وإبراهيم حبيب وهو صحفي حر اعتقل عام ١٩٨٧ وحكم عليه في يوليو/تموز بالسجن لمدة ثلاث سنوات، وأحمد حسو وهو كاتب كردى وصحفي وعضو لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في سوريا واعتقل في مارس/ آذار ١٩٩٢ وحكم عليه بالسجن لمدة عامين.

ولاتتيح القوانين ولا الممارسات أي هامش لمعارضة حزبية مستقلة عن حزب البعث الحاكم والجهة الوطنية التقدمية التي يسيطر عليها الحزب. ويحظر ممارسة أي نشاط حزبي خارج الجهة الوطنية التقدمية وشهدت المحاكمات خلال عامي ١٩٩٢، ١٩٩٣ محاكمة العديد من الأشخاص لمجرد انتمائهم لجماعات حزبية محظورة أمام محكمة أمن الدولة، كما يحظر القانون رقم ٤٩ الصادر في يوليو ١٩٨٠ منظمة الاخوان المسلمين وتصل عقوبة عضوية هذا التنظيم الى الاعدام. ولا يزال هذا القانون ساريا.

جمهورية الصومال الديمقراطية

استمرت حالة حقوق الإنسان في الصومال خلال العام ١٩٩٣ موضعاً للقلق العميق - فبعد التحسن الذي طرأ على عمليات الإغالة وتطوير المجاعة، فقد استمرت البلاد مسرحاً للمنازعات العسكرية بين القوى السياسية القبلية المتنازعة، واعتباراً من منتصف العام انغمست قوات الأمم المتحدة كطرف مباشر في القتال إثر قتل عدد من الجنود الباكستانيين التابعين لقوات الأمم المتحدة كما أخفقت جهود المصالحة في ترجمة مقررات أديس أبابا إلى واقع عملي. وكمحصلة لهذا كله تقرر إنهاء عملية الأمم المتحدة (يونيسوم - ٢) في شهر مارس / آذار ١٩٩٥، وقد أفرزت هذه التطورات سلسلة عميقة من الانتهاكات شملت انتهاكات واسعة وجسيمة للحق في الحياة وللحق في الحرية والأمان الشخصي، والحق في السلامة البدنية. وللأسف فإن قوات الأمم المتحدة التي كان منوطاً بها الحيولة دون وقوع مثل هذه الانتهاكات، انغمست بدورها في عدد منها، وتطالب دوائر حقوق الإنسان، ومن بينها المنظمة العربية لحقوق الإنسان، بالتحقيق ومعاينة التسبب في هذه الانتهاكات.

ولا تنفرد المنظمة العربية لحقوق الإنسان بهذا التقييم المتشائم عن أحوال حقوق الإنسان في الصومال خلال العام ١٩٩٣، بل تشاركها فيه العديد من دوائر حقوق الإنسان العربية والدولية. كما عبر عنه أيضاً الخبير المستقل الذي أوكلت إليه لجنة حقوق الإنسان لمتابعة الأحوال في الصومال في ١٠ مارس ١٩٩٣ ففي ختام تقريره الموجز، أورد الخبير تقييماً مقتضباً تحت عنوان «الاستنتاج» قال فيه «ومالم يتحسن الموقف في المستقبل القريب فسينظر (أي الخبير) في تقديم توصية إلى لجنة حقوق الإنسان بتغيير ولايته أو بحالة المسألة إلى هيئات أخرى بالأمم المتحدة. (وثيقة : E/C N.4/1994/ 177) بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٩٣.

ونظراً لاستمرار الطابع الاستثنائي للتطورات في الصومال فسوف يستمر هذا التقرير في معالجة الوضع في الصومال بما يتناسب مع مثل هذه الحالة ودون التقيد بالتبويب النمطي الذي يعالج باقي التقارير القطرية. فيبدأ باستعراض جهود المصالحة والأسس القانونية لها باعتبارها تمثل مرتكز الاطار الدستوري والقانوني المرقب، ثم يستعرض ملامح النزاعات

المسلحة وانعكاستها على قضايا حقوق الانسان الرئيسية في البلاد. وأخيرا يناقش مردود التدخل الدولي في مجال الاغالة، وبناء هياكل الدولة.

أولا : جهود المصالحة، وتطور الاطار الدستوري والقانوني

استمر الصومال مقسما عمليا الى خمسة أجزاء، فالمحافظات الشمالية تخضع لسيطرة الحركة الوطنية الصومالية (S.N.M) والتي أعلنت الشمال دولة مستقلة في مايو / أيار ١٩٩١ باسم (جمهورية أرض الصومال)، بينما تخضع المحافظات الشرقية والوسطى لسيطرة الجبهة الديمقراطية لخلاص الصومال (S.S.D.F)، أما محافظات هيران وشبيلي والعاصمة فتخضع لنفوذ المؤتمر الصومالي الموحد (U.S.C)، وتتوزع بقية المحافظات الجنوبية والجنوبية الغربية بين حركة الوطنيين الصوماليين والاتحاد الاسلامي الصومالي الذي يسيطر على أجزاء في الجنوب والشمال الشرقي. وقد خيمت الخلافات بين الفصائل على مؤتمرات المصالحة الوطنية، بدءا من مؤتمر السلام المنعقد في يناير / كانون الثاني ١٩٩٣ في أديس أبابا، والذي قضى بوقف إطلاق النار، مروراً بمؤتمر الوفاق الوطني والذي انتهى أعماله في ٢٧ مارس / آذار في أديس أبابا، وأقر صيغة المجلس الوطني والفترة الانتقالية، وحتى المؤتمر الأخير الذي أنهى أعماله في ١٢ ديسمبر / كانون الأول، والذي فشل بالفعل.

ففي المؤتمر الأول المنعقد في يناير/كانون الثاني، نشب الخلاف بين الفريق المؤيد للواء محمد فارح عيديد، والفريق المؤيد للرئيس المؤقت على مهدي محمد، حول تمثيل الفصائل، حيث رأى الفريق الأول أن تكون للفصائل التي أسقطت الرئيس السابق سياد بري تمثيل أكبر، في حين رأى الفريق الثاني أنه يجب أن تخضر كافة الفصائل على قدم المساواة، غير أن هذه العقبة ذلت تحت ضغوط ألبوية. وانتهى المؤتمر بتوقيع ١٤ من الفصائل الصومالية في ١٥ يناير / كانون الثاني على قرار بوقف إطلاق النار في كافة أرجاء الصومال، وتشكل لجنة للاشراف على تطبيقه تتكون من مراقبين للأمم المتحدة، وممثلين عن الفصائل الموقعة على الاتفاق والافراج عن أسرى الحرب، وتسليمهم الى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وقوة الأمم المتحدة، وإعادة الممتلكات الى أصحابها الشرعيين ما أن يسمح الوضع بذلك وتسليم جميع الأسلحة الثقيلة الى مجموعة الاشراف على تطبيق وقف النار الى حين تشكيل حكومة في الصومال، كما تم الاتفاق أيضا على تشكيل لجنة «تكون مهمتها» مواصلة النقاشات للتوصل الى حل مسألة معايير المشاركة في مؤتمر المصالحة الوطنية المقرر عقده في مارس / آذار ووضع جدول أعمال، وتسوية

المسائل التي بقيت معلقة في المؤتمر.

وعقد مؤتمر الوفاق الوطني الصومالي، أعماله في ١٥ مارس / آذار في أديس أبابا، تحت إشراف الأمم المتحدة، وأنهى أعماله في ٢٧ مارس / آذار، حيث اتفق ١٥ من الفصائل الصومالية على صيغة للحكم لأول مرة منذ بداية الاطاحة بنظام حكم الرئيس السابق محمد سياد بري، تتضمن تشكيل مجلس وطني انتقالي لحكم البلاد خلال عامين، يضم ٧٤ مقعدا تمثل الاقاليم الصومالية التي تحددت بشمالية عشر اقليمًا، وتتمتع العاصمة مقديشو فيه بوضع مميز، ويمثل كل فصيل من الفصائل الـ ١٥ الأساسية بمقعد ونص الاتفاق على نزع السلاح، على نحو كامل، ومتزامن، في جميع أنحاء البلاد.

كما نص الاتفاق على إنشاء الأجهزة التالية :

أ- المجلس الانتقالي، وتتركز فيه السيادة الصومالية وله سلطات تشريعية وتنفيذية تشمل سلطات التعامل مع الدول والهيئات الأخرى، وله سلطة تعيين لجان مختلفة بما في ذلك تعيين لجنة لوضع مشروع ميثاق للفترة الانتقالية تتولى وضع مشروع دستور ديمقراطي يسترشد بالمبادئ الأخلاقية الصومالية التقليدية، ومبادئ حقوق الإنسان، كما يتولى المجلس إنشاء هيئة قضائية مستقلة، وتحديد نوع النظام القضائي والقوانين اللازمة في البلاد.

ب - الدوائر الادارية المركزية، وتعمل تحت اشراف المجلس الانتقالي، وتكون مهمتها الأساسية إعادة انشاء وتشغيل دوائر الادارة المدنية، والشؤون الاقتصادية والانسانية وبذلك فهي تمهد الطريق لاعادة انشاء حكومة رسمية، وتسيير عملها.

ج - المجالس الاقليمية وتنشأ في جميع مناطق الصومال الشمالي عشرة، ويعهد للمجالس بصفة أساسية بمهمة تنفيذ البرامج الانسانية والاجتماعية والاقتصادية بالتنسيق مع المجلس الوطني الانتقالي، وتكون المجالس الاقليمية مسؤولة أيضا عن القانون والنظام، على الصعيد الاقليمي وتكون آلية التنفيذ على الصعيد الاقليمي، هما قوة الشرطة الاقليمية والهيئة القضائية الاقليمية.

د - مجالس المقاطعات، ويجرى انتخاب أعضاء مجالس المقاطعات أو اختيارهم على أساس توافق الآراء طبقا للتقاليد الصومالية، وتكون مجالس المقاطعات مسؤولة عن ادارة السلامة العامة والصحة والتعليم والتعمير.

وقد ظهرت عدة عقبات عرقلت إعلان الوفاق الوطنى منذ ظهوره، وتتعلق أولى هذه العقبات بموقف الاقاليم الخمسة الشمالية من البلاد التى تؤلف ما يسمى بـ «جمهورية أرض الصومال»، فيما اعتبرت القوى المسيطرة على اثنين من هذه الاقاليم، أنها تشكل جزءاً من هذا الاتفاق، حيث ترى القبائل فيها، أن وضعها يمثل اقلية فى ظل «جمهورية أرض الصومال»، بعكس وضعها فى الصومال ككل، بينما أعلنت الاقاليم الثلاثة الأخرى والتي تسيطر عليها قبائل الاسحاق بشكل واضح، أن الاتفاق غير ملزم لها فى نفس الوقت الذى سارت فيه الاقاليم الشمالية خطوة جديدة نحو تأكيد انفصالها، من خلال القرار الذى اتخذته زعماء القبائل والأعيان فى ختام مؤتمر بورمة فى الثانى من أبريل / نيسان بتأليف حكومة مؤقتة لادارة شؤون البلاد، لحين اجراء انتخابات عامة تقرر شكل الحكم النهائى فى شمال الصومال، ويتعلق الجانب الآخر من المشكلات باستبعاد عدد كبير من الفصائل الصومالية من المشاركة فى أعمال المؤتمر، من بينها الاتحاد الاسلامى الصومالى الذى يسيطر على مناطق فى جنوب البلاد وشمالها الشرقى، والذى اعتبر بدوره الاتفاق غير ملزم له.

وقد حالت أحداث النزاع بين القوات الدولية والتحالف الوطنى الصومالى، دون استئناف أعمال المصالحة، ولم يعقد مؤتمر المصالحة الأخير فى ٢ ديسمبر / كانون أول فى أنيس أبابا، بعد تسوية النزاع، ولم يكن الواقع المضطرب ملائماً لمقد المؤتمر فى تقدير البعض حيث استمرت المفاوضات عشرة أيام لتنتهى باعلان فشلها، وأصدرت كل من مجموعة الـ ١٢ التى يتزعمها الرئيس المؤقت على مهدى محمد، والتحالف الوطنى الصومالى، الذى يتزعمه اللواء محمد فارح عبيد المسؤولة عن فشل المفاوضات، وتركزت نقاط الخلاف بين الجانبين فى ثلاث نقاط :

أولاً : الموقف من القوات الدولية وعملية الأمم المتحدة فى الصومال (يونيهوم - ٢) حيث ترى الفصائل التى يتزعمها الرئيس المؤقت على مهدى محمد، أن القوات الدولية قد ساهمت منذ وصولها فى ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٢، فى إقناع البلاد من المجاعة والحرب الأهلية الضارية، وأن استمرار وجودها حيوى، حتى يتم إكمال بناء مؤسسات الدولة خاصة الشرطة الوطنية، التى ستولى زمام الحفاظ على الأمن والنظام العام، بينما ترى الفصائل المؤيدة للواء عبيد، أن هذه القوات «تورطت» فى النزاع وانتحازت لأحد الاطراف، وخاضت حرباً ضده، مما أفقدها حيادها وشرعيتها، فضلاً عن أن تدخل الأمم المتحدة بالنسبة للأنشطة الانسانية كان محدوداً للغاية بالمقارنة بحجم أنشطتها العسكرية،

وحسب تقديرهم فإن اجمالي ما أتفق على العمليات الانسانية لم يتجاوز ٢٥ ٪ معاً أتفق على مجمل عملية الأمم المتحدة في الصومال، والتي تركزت على النواحي العسكرية.

ثانياً : تشكيل المجالس الاقليمية المنتخبة ومجالس المقاطعات، حيث ترى الفصائل التي يتزعمها على مهدى محمد ضرورة الحفاظ على هذه التشكيلات التي تمت بهذه المجالس تحت رعاية الأمم المتحدة، بينما ترى الفصائل المؤيدة للواء عبيد أن هذه التشكيلات باطلّة، وأنه يجب إلغاء جميع المؤسسات الادارية والمحلية والأمنية والقضائية، التي تأسست في المقاطعات لأن الأمم المتحدة فرضت أسماء بعينها خاصة في المناطق التي تخضع لسيطرة هذا الفصيل، في إطار المواجهة التي كانت دائرة مع اللواء عبيد وتطالب باعادة تشكيل هذه المجالس عن رقابة الأمم المتحدة.

ثالثاً : المجلس الوطني الانتقالي، حيث تطالب الفصائل المؤيدة للواء عبيد بتوسيع عضوية المجلس الوطني الانتقالي من ٧٤ عضواً، مثلما نصت الاتفاقية الى ١٢٠ عضواً لزيادة تمثيل الفصائل فيه، بينما ترى مجموعة على مهدى محمد الحفاظ على العدد الذي نصت عليه الاتفاقية، بنفس طريقة التمثيل أي ٣ ممثلين لكل محافظة من المحافظات الثماني عشرة و٥ مقاعد اضافية لمقديشو، ومقعد لكل فصيل سياسي من الفصائل الخمسة عشر الأساسية.

وبعد هذا يعود الجميع الى نقطة الصفر، فأطراف النزاع متباعدة الرؤى، ولم يؤد الانهك الذي أورتته الحرب الأهلية، لأى تطور تجاه القضايا الرئيسية في الصومال، ان لم يزد شقة هذا الخلاف، وبالأخص حول قضية التدخل الأجنبي.

ثانياً : تطور الصراع في الصومال

شهد الصومال خلال العام ١٩٩٣ استمرار الصراع والاقتتال بين الفصائل الصومالية بأشكال مختلفة كما شهد الصراع بعداً جديداً بالقتال بين الصوماليين والقوات الدولية، باستثناء الشمال والذي أعلن انفصاله في مايو/ أيار عام ١٩٩١ باسم «جمهورية أرض الصومال» والذي تمتع بهدوء نسبي.

١- الاقتتال الأهلي

ظلت مدينة كيسمايو الساحلية في جنوب الصومال مسرحاً للاشتباكات المتواصلة، بين الميليشيات التابعة للواء محمد سعيد حرسى الملقب «مورغان»، وهو صهر الرئيس

الصومالي السابق محمد سياد بري، والذي يحصل على دعم من سكان الاقليم الصومالي في كينيا الذي ينتمي معظم سكانه الى قبيلة الداروط، وبين قوات العقيد عمر جيس رئيس حركة الوطنيين الصوماليين (S.P.M) أحد فصائل التحالف الوطني الصومالي الذي يتزعمه اللواء محمد فارح عديد، واستمر الصراع بدءا من يناير كانون / ثاني، وتجددت الاشتباكات في ٢٢ فبراير / شباط، ومع بدء أعمال المصالحة في منتصف مارس / آذار. وقع الاشتباك أدى لتعطيل المؤتمر لمدة ثلاثة أيام، وفي اليوم الأخير من مارس / آذار، حدثت اشتباكات جديدة أرسل مؤتمر الوفاق الوطني على أثرها لجنة منبثقة عنه، لترتيب وقف إطلاق النار في المدينة، وخلصت هذه اللجنة في تقريرها المؤرخ في ٦ ابريل / نيسان، بعد أن استمعت الى الزعماء المحليين، وقائد القوات البلجيكية، الى أن سبب اثاره مواطني كيسمايو، هو دخول ٤٠٠ من جنود جيس الى المدينة، وأن قوات الأمم المتحدة، المتعددة الجنسية «يونيتاف» مسؤولة عن حالة انعدام الأمن في كيسمايو، وكذا عن عدم تأمين العلاج للمصابين في المستشفى وعن تركهم بدون رعاية. أما حوادث القتل التي وقعت في المدينة فقد القت مسؤوليتها مع قوات مورجان وأوردت مصادر أن أكثر من ألف شخص من أنصار جيس، أجلوا من كيسمايو، الى بلدان جيليب وجوب وين وبار (شمال كيسمايو) في أول ابريل / نيسان، بينما اتهمت اذاعة مقديشو التي يسيطر عليها اللواء عديد، القوات المتعددة بدعم مورغان في كيسمايو، وتنفيذ عمليات إجلاء قسرية لأنصار عديد، في بارديرا (٣٠٠ كم غرب مقديشو)، وبيداوه (٢٠٠ كم الى الشمال الغربي).

كذلك شهدت مقديشو والمناطق الوسطى صراعات بامتداد العام بين فصائل مختلفة تعذر توافر بيانات دقيقة عنها، ولكن شهدت مقديشو في ٢٥ أكتوبر / تشرين أول، اندلاع القتال بين قوات الرئيس المؤقت على مهدي محمد وقوات التحالف الوطني الصومالي، حينما اجتاز عدد من المسلحين المؤيدين للسيد علي مهدي محمد «الخط الأخضر» تجاه الشطر الجنوبي، والواقع تحت سيطرة قوات التحالف الوطني الصومالي، وقد أدى ذلك الى استمرار القتال عدة أيام سقط فيه العديد من القتلى من الجانبين وهو ذات الصراع الذي كلف الصومال آلاف الارواح في عام ١٩٩٢، وانتهى بالتدخل الدولي.

أما في الشمال الذي سبق أن أعلنته الحركة الوطنية الصومالية (S.N.M)، انفصاله فقد اتسمت التطورات فيه بالهدوء، وأكد قاده بشكل دائم على رفضهم امتداد العمليات الدولية اليه، حتى لا يوحى ذلك بالانضمام الى باقى أنحاء الصومال مرة أخرى، وأعلن المتحدث باسم «جمهورية أرض الصومال» في ١٦/٥/١٩٩٣ أن مؤتمرا عاما انتخب

محمد ابراهيم عقال رئيسا للجمهورية خلفا لعبد الرحمن أحمد على، القائم بأعمال الرئيس منذ الاعلان عن الاستقلال، وقال المتحدث أن عقال سيواصل معارضة أية خطوة تستهدف إعادة توحيد «أرض الصومال» مع الصومال. بينما لاحت في بدايات العام ١٩٩٤ ملامح تحول في موقف بعض الفصائل الصومالية بشأن الرجوع عن الانفصال.

٢- القتال بين قوات الأمم المتحدة وبعض الفصائل الصومالية

في ظل المواجهات المتعددة مع قوات الامم المتحدة سقط العديد من الصوماليين في مواجهة القوات الدولية والتي كان لها مطلق الحرية في اطلاق الرصاص، والتي ارتكزت استراتيجيتها، على استخدام مطلق الحرية، والقوة لمجابهة، التهديدات، ولم يتم حصر لعدد الضحايا من الصوماليين، في ظل إعادة الأمل، وإن كان هناك حصر يشير الى ٢٢٧ قتيلًا حتى ١٩٩٣/٣/٢٣، بينما تشير أرقام الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة الى ٢٠٠ شخص بعد مرور مائة يوم على بدء العملية.

وبانتهاء عملية «إعادة الأمل» في ١٩٩٣/٥/١٤ بقيادة الولايات المتحدة، وتسليمها القيادة للأمم المتحدة لتبدأ عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال «يونيسوم - ٢»، تصاعدت المواجهة وبدت القوات الدولية كطرف رئيسي، في النزاع الصومالي، منذ الخامس من يونيو / حزيران إثر اتهام قوات التحالف الوطني الصومالي، بالمسؤولية عن مقتل ٢٤ من الجنود الباكستانيين، واستصدار قرار من الأمم المتحدة يمكن قواتها من القبض على اللواء محمد فارح عيديد، زعيم التحالف الوطني الصومالي لتقديمه الى المحكمة حيث أخذت عمليات القوات الدولية، منحى اتسم بالضراوة، والمبالغة في العنف، وتزايدت أعداد القتلى بشكل كبير، وبدأت القوات الأمريكية في ١٩٩٣/٦/١٢، بقصف جوي لمقديشو استخدمت فيه حوالى مائة طائرة، واستمر قرابة ثمانية أيام، وأكدت مصادر في أكبر مستشفيات في مقديشو في ١٩٩٣/٦/١٧ بأن الاشتباكات في ذلك اليوم وحده، أسفرت عن مقتل ٦٠ شخصا، وإصابة أكثر من ١٠٠ آخرين، كما تعرض مستشفى ديجفر، في إطار نفس العملية للهجوم، حيث اقتحمت القوات الفرنسية والإيطالية المستشفى، حيث كانت تشبه في اختفاء اللواء محمد فارح عيديد به مع ١٥٠ من مؤيديه، وأشار قائد القوات الإيطالية، الى أن المنظمة الدولية، أسرت ٢٠ صوماليا داخل المستشفى، دون اشتباكات بين الجانبين، وأعلن الرئيس الأمريكى بيل كلينتون في مؤتمر صحفي في ١٩٩٣/٦/١٨، بأن العملية قصمت ظهر عيديد عسكريا، وأن الهدف الأساسي منها كان شل قدرته العسكرية، ومنعه من نشر الفوضى في العاصمة الصومالية، وفي المقابل حث

عديد في خطاب له على مهاجمة الصوماليين الذين يعملون مع القوات الدولية. وتجددت عمليات القصف الجوي في يوليو / تموز لمقر التحالف الوطني الصومالي، أثناء انعقاد اجتماع قبلي به، أسفرت عن قتل العشرات وأوردت إحدى الصحف الصومالية قائمة بأسماء ٨٣ قتيلا، وأدت الغارة إلى موجة من الغضب دفعت ببعض الصوماليين لمهاجمة صحفيين، مما أسفر عن قتل ٤ منهم وإصابة اثنين.

وقد تعرضت هذه العمليات للعديد من الانتقادات، حيث انتقد تقرير أحد خبراء الأمم المتحدة والذي نشر إثر ذلك في الصحف الغربية، أسلوب العمليات العسكرية، التي قامت بها قوات الأمم المتحدة، بدون إنذار مسبق ضد مواقع اللواء محمد فارح عديد في ١٢ يوليو / تموز، وأكد أن هذه العملية تعد تشوها للدور الأمم المتحدة كقوة حيادية، قادرة على القيام بدور الوسيط للحد من أعمال العنف بين الفصائل الصومالية وأضاف أنه من الناحية القانونية والأخلاقية والإنسانية، لا ننصح بشن عمليات عسكرية على مبان قبل توجيه إنذار إلى سكانها باخلائها وأشار التقرير إلى أن بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، قد تنظر إلى الهجمات التي تقع بدون إنذار، على أنها أعمال قتل.

وشنت القوات الدولية في ١٩٩٣/٩/٩ هجوما على أحد المواقع في مقديشو، أسفر عن مقتل حوالي ١٠٠ شخص، وكانت هذه القوات الدولية بسبب الانتقادات التي وجهت إليها، بعد ١٢/٧/١٩٩٣، قد وزعت منشورا قبل العملية بيوم واحد، أوردت فيه أنها ستبدأ هجوما على ميليشيات التحالف الوطني الصومالي، ودعت النساء والأطفال إلى البقاء داخل المنازل، كذلك تصدت القوات الدولية، أكثر من مرة إلى المظاهرات السلمية الاحتجاجية على الغارات، مما أسفر عن مزيد من الضحايا.

كما أكد شاهد عيان في ١٩٩٣/٧/٧، أن القوات البلجيكية، العاملة في إطار (يونيسوم - ٢) قتلت أكثر من ٢٠٠ صومالي في ليسمايو، وأن السكان هناك يخشون هذه القوات التي تتصرف بدون انضباط، حيث يتعرض الرجال للضرب والنساء للمضايقات، وتقييد أيدي الصوماليين وأرجلهم بعد اعتقالهم، ونزع أسلحتهم، ويسحلون في الشوارع. وعلق أحد المراقبين على ذلك بأن عددا كبيرا من الصوماليين، يقتل كل يوم في مناطق عدة من الصومال على يد قوات أخرى تابعة «ليونيسوم - ٢» لكن الصحفيين الأجانب يتركزون في مقديشو، ولا يعرفون ماذا يحصل خارجها، وأن التواصل بين القوات البلجيكية وسكان كيسمايو معدوم، ويجري الجنود الرجال عمليات تفتيش النساء بالقوة في

مجتمع مسلم محافظ.

وحقق الجيش الكندى فى حوادث عنصرية، نسبت الى الوحدة الكندية فى القوات الدولية فى الصومال وأذاع تقريراً فى سبتمبر / أيلول عن مقتل ٤ صوماليين بدوافع عنصرية، وكشف التحقيق عن ١١ حالة اختلاء لنفس الدوافع.

كذلك نسب الى قوات الأمم المتحدة ارتكاب انتهاكات جسيمة للحق فى الحرية والأمان الشخصى، فاحتجزت منذ بدء عملية (يونصوم - ٢) فى مايو ١٩٩٣ مئات من الصوماليين من بينهم قادة سياسيون لجماعة الجنرال عيديد بدون اتهام أو محاكمة. وحرمتهم من حقوقهم فى الزيارة والاتصال بمحاميهم. وقد أفرجت القوات الدولية عن معظم هؤلاء بعد بضعة أيام أو أسابيع باحتجازكم فى حوزتها. ولكنها أحالت نحو ٤٠٠ منهم للاحتجاز لدى الشرطة الصومالية المستتحلة لحين محاكمتهم فى المحكمة التى كان يجرى تأسيسها.

وفى نهاية العام كانت القوات الدولية لانزال تحتفظ بشمالية من المواطنين الصوماليين بدون اتهام أو محاكمة، كما استمر احتجاز معظم المعتقلين الآخرين طرف الشرطة بدون اتهام أو محاكمة كذلك.

ويعد احتجاز أفراد قوات الأمم المتحدة للمدنيين، والتخلف عليهم حدثاً غير مسبوق، فضلاً عن أنه يعد انتهاكاً لمبادئ الأمم المتحدة نفسها، إذ تنص هذه المبادئ على حقوقهم فى الزيارة ومقابلة محاميهم والإفراج عنهم اذا ثبتت براءتهم.

ومن ناحية أخرى تعرض مايزيد على ٦٠ من جنود الأمم المتحدة للقتل فى المواجهات مع الفئات الصومالية، كما قتل العديد من العاملين المدنيين الأجانب فى مجال الإغالة خارج إطار المواجهات.

وفى ٣ أكتوبر قتل ١٨ من أفراد القوات الأمريكية، وعدد كبير من الصوماليين ضمن عملية عسكرية، تستهدف القاء القبض على قيادات التحالف الوطنى الصومالى، كما قام أنصار اللواء عيديد بالتمثيل بجثة أحد الطيارين الأمريكين، كما اتهم اللواء عيديد باسائة معاملة اثنين من الأسرى: طيار امريكى وجندى نيجيرى، مما أثار الرأى العام الأمريكى، والذى بدأت الاصوات تتعالى فيه من أجل سحب القوات الامريكية، وتزايدت الاصوات فى الكونجرس للمطالبة بذات الطلب، وعقد الكونجرس جلسة فى

١٦/١٠/١٩٩٣، طالب فيها أكثر من ٢٠٠ عضو من مجلسي الشيوخ والنواب بسحب القوات الأمريكية من الصومال، فضلا عن اتهام الإدارة الأمريكية بأنها لا تملك سياسة واضحة في الصومال، وفي ١٧/١٠/١٩٩٣ اتخذ الرئيس الأمريكي قرارا بسحب القوات الأمريكية في موعد أقصاه ٣١ مارس / آذار ١٩٩٤، وأعلن اللواء محمد فارح عبيد في ١٩/١٠/١٩٩٣ قرارا بوقف إطلاق النار من جانب واحد، وعدلت الولايات المتحدة من سياستها تجاه الأزمة، وأرشدت روبرت أوكللي إلى مقديشو، حيث اجتمع مع وفد من قادة «التحالف الوطني الصومالي» في ١٣/١٠/١٩٩٣ وصرح بأن إطلاق سراح الأسيرين الأمريكي والنيجيري سيكون علامة إيجابية وأنه «مهم للغاية لمواصلة الحوار» وقام اللواء عبيد بدوره في ١٤/١٠/١٩٩٣ بإطلاق سراحهما.

وبدأت واشنطن مراجعة سياستها في الصومال، والتمست الجهود الأفريقية كوسيلة لتسوية الأزمة، فعقد الرئيس محمد حسني مبارك بصفته رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية اجتماعا رباعيا شارك فيه كل من الأمناء العامين لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية والمؤتمر الإسلامي وخلص الاجتماع في بيانه ١٤/١٠/١٩٩٣ إلى إعادة بنود اتفاقية آديس أبابا في ٢٧ مارس / آذار إلى الأذهان، واحراز تقدم في عملية المصالحة، كما دعا إلى إنشاء صندوق لإعادة الإعمار، وحث جميع الدول على المساهمة السخية في عمله، ودعا إثيوبيا لمواصلة جهودها لابتعاد حل للأزمة في الصومال، ومع ذلك لم تسهم هذه الجهود في التهدئة، كما لم تظهر مقومات تأثير التفاؤل، فقبل الاجتماع بموقف يتراوح بين الانتقاد (إريتريا) أو الصمت من بعض جانب دول المنطقة.

وفي ١٩/١٠/١٩٩٣ أعلنت الولايات المتحدة على لسان مندوبيها في مجلس الأمن أنها أوقفت ملاحقتها اللواء محمد فارح عبيد، وفي غضون ذلك كان الرئيس الاثيوبي ميليس زيناوى قد بدأ تحركا واسعا في الدول الأفريقية التي كلفته المساعدة في حل الأزمة الصومالية، ثم عرض مشروعا على الأمم المتحدة لوقف ملاحقة عبيد، وتأليف لجنة جديدة للتحقيق في حوادث ٥ يونيو / حزيران وعلمت الأمم المتحدة هي الأخرى قرار ملاحقة اللواء عبيد في ١٦/١١/١٩٩٣، متجاوبة مع القرار الأمريكي والجهود المبذولة في هذا السياق.

وقد ظهرت خلافات بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة حول بعض القضايا في عملية (يونيسوم - ٢) ففضية نزع السلاح، والتي كانت مصدرا للاحتكاكات الحادة بين الفصائل الصومالية والقوات الدولية وكانت رؤية الأمم المتحدة لهذه المسألة، بأنها عملية

ضرورية لتحقيق كافة الخطوات الأخرى ولنجاح عملية الأمم المتحدة في مجملها، بينما صرح الرئيس الأمريكي حول ذات القضية في حديث تليفزيوني في ١٩٩٣/١١/٧ أنه يختلف مع السكرتير العام للأمم، في أن مهمة الأمم المتحدة مستشغل اذا لم يتم نزع سلاح مختلف الفصائل الصومالية، وقال «إن السعي الى نزع السلاح سيعنى أننا سنصبح طرفا عمليا، أي مقاتلينا مع طرف ضد آخر، خصوصا اذا قال طرف نعم مستعدون لنزع السلاح وقال طرف آخر لا».

وحدد السكرتير العام للأمم المتحدة في ١٩٩٣/١١/١٣ ثلاثة خيارات لمستقبل (يونيسوم - ٢) بعد ٣١ مارس / آذار ١٩٩٤ وهو الموعد الذي حددته الولايات المتحدة لسحب قواتها من الصومال وتتبعها بعد ذلك عدة دول - أولها إبقاء المهمة نفسها، وكذلك عدد الجنود (٢٦ ألفا) والثاني يقضي بتخفيض عدد القوات الى نحو ١٨٥٠٠ في مهمة أكثر تحديدا، ويقترح الخيار الثالث إيفاد خمسة آلاف جندي فقط بمهام محددة تركز على الحد الأدنى في الدور الدولي في الصومال بينما استبعد تماما فكرة الانسحاب الكامل، وقد اخذ مجلس الأمن بخيار أقرب الى الخيار الثاني فوافق في ١٩٩٤/٢/٤ على التخفيف التدريجي لمستوى قوة العملية وعناصر الدعم اللازمة الى ٢٢ ألف جندي وعدل ولاية (يونيسوم - ٢) باتجاه التركيز على المسائل السياسية والانسانية والاعتماد عمليا عن أهداف فرض نزع سلاح الفصائل وملاحقة القادة الصوماليين، وطلب المجلس من الأمين العام أن ينظر في إقامة اتصالات مع الأطراف الصومالية المعنية بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية، وجامعة الدول العربية، بهدف التوصل الى برنامج زمني لتطبيق اتفاقات أديس أبابا للوفاق الوطني، على أن يشمل البرنامج الزمني «هدف إنهاء عملية الأمم المتحدة الثاني في الصومال بحلول مارس / آذار ١٩٩٥».

وحدد مجلس الأمن المهام الجديدة بالآتي :

- تشجيع الأطراف الصومالية ومساعدتها على تنفيذ اتفاق أديس أبابا، ولاسيما في سعيها المشترك الى نزع السلاح واحترام وقف اطلاق النار.
- حماية الموانئ والمطارات والهياكل الأساسية الرئيسية وتأمين خطوط الاتصال التي لا غنى عنها لتقديم الاغالة الانسانية ومساعدات التعمير.
- مواصلة الجهود لتقديم المساعدة الانسانية الى كل من يحتاجها في جميع أنحاء الصومال.

- المساعدة فى اعادة تنظيم الشرطة والنظام القضائى فى الصومال.
- المساعدة فى اعادة اللاجئين والمشردين الى ديارهم وتوطينهم.
- المعاونة فى العملية السياسية الجارية فى الصومال، والتي ينبغى أن تتوج بإقامة حكومة منتخبة ديمقراطياً.

ثالثاً : التدخل والاغاثة

بدأ التدخل بعملية اعادة الأمل والممتدة منذ ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٢ وحتى مايو آيار / ١٩٩٣ والتي أُناحت دخول القوات الأمريكية بكثافة، وقوات دولية رمزية للصومال، دون اشراف مباشر من جانب الأمم المتحدة، والذي تم بموجب القرار رقم ٧٩٤ لعام ١٩٩٢ والذي جاء بطلب مفاجئ تقدمت به الولايات المتحدة الى مجلس الأمن.

اعتمد التدخل المسلح للامم المتحدة على تقرير قدمه الأمين العام للأمم المتحدة الى مجلس الأمن فى اجتماع بتاريخ ٢٥ نوفمبر / تشرين الثانى، ورد فيه أن بين ٢٧٠ : ٢٨٠ من المواد الغذائية، قد فقدت أو بددت، وهو المبرر الذى بنى عليه منطق ضرورة التدخل، بينما قدرت بعض منظمات الاغاثة أن هذه الخسائر بـ ٢٢٠ فقط، وأن الأرقام الواردة فى تقارير الأمم المتحدة تنطوى على مبالغة واضحة لتبرير تدخلها العسكرى فى الصومال.

وبرغم الانتقادات التى وجهت لعملية الأمم المتحدة فى الصومال فان معظم المصادر تجتمع على أنها نجحت فى ايقاف المجاعة، وخاصة بعد أن تمكنت القوات الدولية من فتح ميناء مقديشو فى نهاية عام ١٩٩٢، حيث كان قبل ذلك مسرحاً لأعمال العنف، مما سهل تفريغ آلاف الأطنان من مواد الاغاثة، لكن مع ذلك تعرضت عملية الاغاثة للانتقادات التالية :

- ظلت مشكلة سوء التغذية قائمة فى المناطق التى ظلت النزاعات المسلحة دائرة بها، مثل كيسمايو فى الجنوب، وجاليكو فى الوسط، مما نتج عنه نسبة عالية بين الوفيات وخاصة الأطفال.

- فضل لإرساء سياسة مستمرة لتثبيت أسعار المواد الغذائية، لتكون فى متناول أغلبية السكان، حيث انها لم تول أهمية للضرر الناجم عن بخس الأسعار واغراق الأسواق بالسلع المستوردة، وتوفير الأمن المطلوب فى المناطق الزراعية الريفية.

- تفشى الأمراض والأوبئة بسبب فرض الهجرة الى ملاجئ الايواء المكتظة، وتجاهل الجانب الصحى، وتوافر المختصين.

كذلك نجح تدخل الأمم المتحدة فى احراز تقدم محدود فى إعادة بناء بعض هياكل الدولة الرئيسية، وقد اعلنت شعبة العدل التابعة لعملية «يونيسوم - ٢» فى ١٩٩٣/٩/٢٧ إعادة افتتاح المحاكم الصومالية، فى مبنى السجن المركزى، وكانت شعبة العدل، قد شكلت «مجلس إعادة التأسيس العدلى»، والمشكل فى مجموعة من الصوماليين بهدف انتقاء القضاة، ومراقبة إعادة تشكيل المحاكم وذلك فى سياق استمرارها فى إعادة بناء النظام القضائى فى الصومال، وشكل المجلس الجديد بدوره محكمة استئناف، ومحكمة محلية فى مقديشو، اضافة الى أربع محاكم، فى كل من هاماروين و واداجير، وارينغيلى، وكاران، وانتفى المجلس أيضا اربعة وعشرين قاضيا.

كذلك عمدت الى تقوية الشرطة الصومالية، وإنشاء مجالس محلية كخطوة نحو تشكيل المجلس الوطنى الانتقالى، وتدريب أعضائه وتشكيل مجالس اقليمية، تمثل اقاليم فوغال، وباكول، وهامى، وجلبوا، وحيوان، وغدون.

وتذكر تقارير الأمم المتحدة أن التدخل ساهم فى تحسين مجال الخدمات فى الصومال، فأوردت أن نسبة الوفيات انخفضت كثيرا فى عام ١٩٩٣ نتيجة التوسع فى حملات التحصين فى مقابل وفاة ٢٥٠ ألف طفل فى عام ١٩٩٢، وكذلك بالنسبة لسوء التغذية اذ انخفضت نسبة الأطفال الذين عانوا من سوء التغذية الى ٢٠٪ فقط فى مقابل ٦٠ : ٨٠ فى عام ١٩٩٢، كما ازداد عدد الأطفال فى المدارس ووصل الى ٧٠ ألف طفل بعدما دمرت الحرب معظم المدارس فى البلاد.

ورصدت المفوضية السامية لشعوب اللاجئين ٥ و ٤ مليون دولار لدعم أكثر من ٢٥٠ مشروعا للمهجرين الصوماليين، وتنفذ هذه المشاريع أكثر من ٢٥ منظمة اغاثة اقليمية ودولية لإعادة توطين اللاجئين والمهجرين واعطاء مساعدات فورية للمزارعين والنساء والأطفال.

وفى اطار تقييم هذه الانجازات، أورد ناقلوا عملية الأمم المتحدة الثانية فى الصومال (يونيسوم - ٢) أن ما أنجز على صعيد إحياء وإنشاء المؤسسات الصومالية لا يشكل أساسا جيدا لهيكل سياسى واجتماعى، فتمتين اعضاء المجالس المحلية والإقليمية لم يشمل الأقاليم الشمالية التى ظلت تعتبر نفسها دولة مستقلة، وتأخر تعيين ممثلى مقديشو فى المجلس

الوطني الانتقالي (حتى أكتوبر / تشرين الأول).

كما أوردت بعض الفصائل الصومالية انتقادات حول وجود انحيازات قبلية ومحلية في تشكيل هذه المجالس.

وفي كل الأحوال فإنه بعيداً عن المبالغات في تقدير عملية تدخل الأمم المتحدة، أو التهورين من شأنها فالمؤكد أن الصومال مع نهاية العام ١٩٩٣، كان لا يزال يميدا كل البعد عن انجاز يحقن الدماء، ويضع أساساً للمصالحة ويحقق البداية المرجوة في اعادة البناء.

جمهورية العراق

الاطار الدستوري والقانوني:

لم يطرأ تطور يذكر على النظام الدستوري في العراق، فاستمر العمل بالدستور المؤقت الصادر في العام ١٩٧٠ وتعديلاته لعامي ١٩٧٣، ١٩٧٤، والذي يدمج بين السلطات، ويمنح صلاحيات تنفيذية وتشريعية واسعة لمجلس قيادة الثورة، تحدث خلالها هيكلية في النظام القانوني ذاته.

فالمجلس يملك كل الصلاحيات التنفيذية، ورئيسه هو رئيس الجمهورية وهو أيضاً رئيس الوزراء ويملك وظيفة تشريعية أصيلة عن طريق إصدار القوانين والقرارات التي لها قوة القانون كما يشرف على الاختصاص التشريعي للمجلس الوطني. أما المجلس الوطني، الذي يضم فريقاً سياسياً واحداً يمثل الحزب الحاكم وأعضائه ولا مكان للمعارضة فيه، ولا يتمتع بأي سلطة تجاه مجالس قيادة الثورة، ولا يحق له مناقشة الأمور العسكرية. ويمكن لمجلس قيادة الثورة أن يحله متى يشاء.

ويملك مجلس الثورة التدخل في أعمال القضاء عن طريق إصدار قوانين لها قوة القانون تؤدي إلى تعطيل عمل القضاء. ومن ذلك مثلاً قراره بمنع المحاكم من سماع أية دعوى ضد «المفاز» المكلفة بتعقب الهاربين والمتخلفين عن أداء الخدمة العسكرية في حالة اضطرار تلك «المفاز» إلى استعمال القوة لإلقاء القبض عليهم (قرار رقم ٩٨٦ بتاريخ ١٩٨٦/٧/٢١، وقرار رقم ٧٤٩ بتاريخ ١٩٨٦/٩/١٥ وقراره بوقف الاجراءات القانونية بحق المتهمين بجرائم خطيرة كجرائم القتل وإطلاق سراحهم دون ذكر السبب) (قرار رقم ٥٠ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٨) وتعمد قراراته مبرمة ولا تخضع لأية رقابة قضائية أو سياسية، وعلى المحاكم أن تنفذ بها وتنقلها ولو كانت مخالفة للدستور.

وقد أوردت دراسة مستفيضة للجنة الدولية لحقوقيين بعنوان «العراق وسيادة القانون» تحقيقاً شاملاً لمواطن الخلل في النظام القانوني العراقي تستند لتحليل متعمق لعناصر الدستور والنظام القانوني السائد، ومع وفرة المعلومات التي تقدمها هذه الدراسة مما سيرد الإشارة إليه يلتفت النظر رد الحكومة العراقية على ماورد فيها. فتحقيقاً على صلاحيات

مجلس الثورة يقول التعقيب «ما جاء تفويض مجلس قيادة الثورة بصلاحيات تشريعية وتنفيذية إلا لفترة يفترضها النهوض بالتطور الاجتماعى والموسى للدولة. وما أن وصل التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى درجة من النهوض تمهيدا لبدء مرحلة سياسية دستورية جديدة، اندلعت الحرب العراقية الايرانية التى أضطر فيها للدفاع عن نفسه، وما أن انتهت الحرب وبدأت مرحلة جديدة فى دراسة تطوير النظم السياسية والدستورية بالغاء كثير من القرارات والاجراءات الاستثنائية التى أفرزتها حالة الحرب، حتى بدأ عدوان دول التحالف المعادى للعراق مستغلا ما سعى بأزمة الكويت. ثم فرض الحصار الاقتصادى الذى أدى بمجمله الى أن يضطر العراق مرة أخرى الى اتخاذ قرارات واجراءات من شأنها مواجهة هذه الظروف الاستثنائية الثقيلة، ويمكن القول بأن كل ما جاء من ملاحظات حول سعة اختصاصات مجلس الثورة خاصة التشريعية منها مستندة الى الدستور ومستمدة منه وستبقى كذلك حتى يتم البناء الدستورى المتكامل لوظيفة التشريع حال انتهاء الظروف الاستثنائية المفروضة على العراق».

وفى تعقيبه على دمج السلطات يورد رد الحكومة العراقية «أن الفقه الدستورى منقسم على نفسه فى تصور انقسام السلطة الى ثلاث (تشريعية - تنفيذية - قضائية) والبعض الآخر ينادى اليوم بالسلطة الرابعة (الاعلام) وأن قسما آخر من الفقه الدستورى لا يرى امكان تقسيم السلطة كونها واحدة غير قابلة للتقسيم. وإن العبرة ليست فى التقسيم أو الفصل الشكلى للسلطة فى ثلاث أو أربع بقدر ما يجب ضمان استقلال المؤسسات الدستورية عن تأثير بعضها فى البعض الآخر. إن الدراسة عندما تناولت هذا الموضوع عادت الى طرح مسلمات وعموميات مجردة تسندها الى هذه أو تلك من مؤسسات الجمهورية، كقولها بتدخل مجلس قيادة الثورة فى سير العدالة عن طريق إصدار قرارات لها قوة القانون. والواقع أن طرح الموضوع بهذا الأسلوب غير صحيح وغير حيادى لأن تدخل مجلس قيادة الثورة هنا ليس بالصفة التنفيذية له إنما بالصفة التشريعية عندما يصدر قرارا بالاستناد الى الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور، وهو تدخل معمول به فى كثير من الدول، كونه تدخل تشريعيا تضطر اليه الدول فى غير حالات انعقاد المجلس الوطنى وفى الحالات الاستثنائية».

وأهم ما يلفت النظر فى تعقيب الحكومة العراقية، والذى استغرق نحو ست عشرة صفحة، ردا على دراسة اللجنة الدولية للحقوقيين هو المنطق الذى يحكمه، والذى لا يتبع مدخلا مناسباً لتصحيح مواطن الخلل، لأنه يبدأ بانكار وجود مثل هذا الخلل، أو تبريره،

واضفاء الشرعية عليه، تارة بالضرورات العملية استجابة للظروف الاستثنائية، وتارة أخرى بطرح تفسيرات لا يمكن قبولها على نحو تبرره للتدخل في شئون القضاء. وكأن المشكلة في صفة التدخل وليست في المبدأ ذاته، وأخيرا باسناده قرارات مجلس قيادة الثورة الى نصوص دستورية لاضفاء شرعية على قرارات استثنائية بينما هو نفسه صانع هذه النصوص، ويملك صلاحية تعديلها. وأخيرا لأن هذا المنطق يغفل التزامات صادق عليها العراق بمحض ارادته وفي مقدمتها العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق، «المدنية والسياسية» و«الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» وغيرها من الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان، والقانون الانساني الدولي فبغير الالتزام بمثل ما أورده مثل هذه الاتفاقيات من أحكام انضم اليها العراق مختارا، وانعكاسها في الهيكل الدستوري والقانوني، فليس ثمة حائل دون استمرار مواطن الخلل في الهيكل القانوني العراقي، واستمرار ظهور تشريعات مجافية لحقوق الانسان والمعايير الدولية المتعارف عليها على نحو ما تم خلال العام.

فقبل بداية العام ١٩٩٣ بأيام أصدر مجلس قيادة الثورة مرسوما في ٢١ ديسمبر / كانون أول ١٩٩٢ بمنح أعضاء حزب البعث والدوريات الشعبية والمشتغلين بالأمن حصانة من العقاب ويعفيهم من أى مساءلة قانونية بسبب تعقيبهم لأولئك الذين ينتهكون حرمة الأمن والقانون والهاربين من الخدمة العسكرية واللبصوص، اذا وجدوا أنه من الضروري إصابة أو قتل أشخاص أثناء القيام بمهام الأمن والمراقبة. وهو قانون يضيف مزيدا من الحماية لممارسات تنطوي على انتهاك الحق في الحياة.

ومثل قرار مجلس قيادة الثورة الصادر في ١٧ فبراير / شباط (برقم ٣٠) والذي يغلظ العقوبة على الاتجار في السلع المهربة، ويساوى الاتجار فيها بجريمة التخريب الاقتصادي أثناء الحرب ويجعل - من ثم - متهمي هذا القانون عرضة للاعدام أو الحبس لمدة لا تقل عن ١٥ عاما.

ومثل قرار مجلس قيادة الثورة الذي يغلظ من عقوبات مكافحة الدعارة ويعاقب بالشنق أى شخص أو جماعة تضبط وهي تقوم بالقوادة أو بأعمال منصوص عليها في قانون مكافحة البغاء الصادر عام ١٩٨٨.

الحق في الحياة

استمرت المواجهات الأمنية مصفرا لاهدار الحق في الحياة لأعداد متزايدة من المواطنين، وشملت هذه المواجهات القصف المدفعي العشوائي لمناطق الأوار الجنوبية. كما

نفذت القوات المسلحة خلال العام العديد من الهجمات البرية. وأفادت تقارير في شهر يناير / كانون الثاني أن عددا من قرى أهوار العمارة قد أحرقت وسويت بالأرض، كما ذكرت مصادر المعارضة في شهر ابريل / نيسان أن القوات الحكومية قتلت بعض سكان الأهوار وأحرقت بيوت قريتين في محافظة ميسان، وهجرت الأحياء الى مناطق أخرى. كذلك تعرضت المستوطنات المدنية في أهوار الحمار في شهر يونيو / حزيران لقصف دام أربعة أيام أعقبه هجوم برى بالعربات المدرعة والدبابات، كما أوردت مصادر المعارضة وقوع هجمات ماثلة على قرية الكسارة في منطقة «القرية» في محافظة ميسان. وقد قتل في هذه الهجمات وجرح العديد من المدنيين من بينهم نساء وأطفال وكبار السن. وبين المقرر الخاص لحالة حقوق الانسان في العراق في تقريره المقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر نوفمبر / تشرين الثاني، انه شاهد صورا جوية، وملقطة بالأقمار الصناعية تؤكد تدمير العديد من القرى في الأهوار.

كذلك توسعت أعمال الحكومة في تحويل مصادر المياه وتخفيف الأهوار تقدما ملحوظا خلال العام حيث تم تنفيذ ثلثي المشروع الحكومي لصرف وتخفيف مياه الأهوار من خلال مجموعة من السدود والخنادق والقنوات لمنع مياه نهر دجلة والفرات بالنهر الثالث. وقدرت المصادر نسبة التخفيف حتى أغسطس ١٩٩٣ بنحو ٦٤٠ من مياه الأهوار مما يشكل تدميرا للبيئة وتهديدا لأسلوب حياة عرب الأهوار وتقدر المصادر أن استكمال تخفيف الأهوار سيمنح الوحدات العسكرية من التقدم في هجماتها البرية على القرى.

وتعتبر الحكومة أن ما تقوم به من اجراءات في الأهوار لا يخرج عن واجباتها في تعقب الخارجين على القانون، أو الهاربين من الخدمة العسكرية والمتسللين من ايران حفاظا على الأمن والاستقرار في المنطقة، الا أن المقرر الخاص خلص الى أن أبعاد الحملات الحكومية أعمق من ذلك، وأن هناك سياسة مبيتة ضد عرب الأهوار، واستند للتدليل على ذلك الى شريط فيديو في حوزته يرجع للعام ١٩٩١ يتضمن تعليمات من رئيس الوزراء بإبادة ثلاث قبائل من قبائل الأهوار بالإضافة الى وثيقة أمنية معتمدة من الرئيس صدام حسين بعنوان «خطة العمل الخاصة بالأهوار» تقر القيام بعمليات أمنية ضد عناصر التخريب بالمنطقة (مثل التسميم والتفجير وإحراق المنازل) وتطبيق مبدأ الحصار الاقتصادي بسحب وكالات المواد الغذائية ومعاينة من يقوم بإيصالها ومنع وصول وسائل النقل لتلك المناطق.

اما موضوع تخفيف الأهوار فقد برره الحكومة بالخطط الانمائية لتطوير المنطقة

وأرجعت أيضاً الى انخفاض واردات نهر الفرات نتيجة انشاء وتشغيل سد كيسان وقرة قايما في تركيا، وشروعها في ملء سد أنا تورك، بالإضافة الى انشاء سد الطبقة في سوريا. بينما خلاص تقرير المقرر الخاص الى أن التجفيف هدف متعمد للحكومة مستندا الى معلومات تشير الى أن مسؤولية السدود التركية والسورية عن هبوط مناسيب المياه يتراوح بين ١٠ - ١٥ فقط من مناسيب المياه خلال السنوات السبع الأخيرة، وأيضاً بسبب اتساع نطاق، وفجائية التجفيف مما يدل على أن الاجراءات الحكومية لها أثر مباشراً. وكذلك لعدم استطاعته الكشف عن أى جهود لتخطيط أو تنفيذ أى مشاريع لاستصلاح الأراضي واستنتاج المقرر الخاص من ذلك أن المشروع يستهدف سيطرة الحكومة عسكرياً على المنطقة لافتراض تعاطف عرب الأهوار مع المتمردين خلال اضطرابات ١٩٩١ وتدمير بيئة عرب الأهوار.

وقد أفضت ممارسات الحكومة في الأهوار الى نزوح الآلاف من المواطنين الى المراكز الحضرية في الداخل واضطرار آلاف آخرين للرحيل الى الخارج، حيث وصل الى جنوب غرب ايران حوالي ٥٠٠٠ لاجئ قام المقرر الخاص بزيارة معسكراتهم في أغسطس / آب ١٩٩٣ حيث وضع تفاقم الحالة الصحية بينهم خاصة بالنسبة للأمهات والرضع والمسنين لاقتران الأمراض بسوء التغذية.

كذلك واصلت قوات الجيش العراقي شن هجمات متقطعة، وقصف مدفعي عنيف أحياناً بواسطة المدافع بعيدة المدى للقوى الشمالية، فقد جرى قصف قرية الشاربة كل ليلة لمدة أسبوع في نهاية سبتمبر / ايلول، وقتل شخص وجرح اثنان في شهر سبتمبر / ايلول أثناء قصف مدينة «طق حق» قرب السليمانية، ودخل الجنود العراقيون في شهر مايو / أيار المنطقة الآمنة وأطلقوا النار على قرية «عويته» التي تقع على بعد عشرة كيلو مترات داخل المنطقة الآمنة، وسبق هذه الهجمات قصف مدفعي.

ورصدت المصادر سقوط العديد من الضحايا من جراء الحوادث ذات الطابع الأمني في كردستان العراق، خصوصاً في الأشهر الأخيرة من العام. ومن ذلك القاء القنابل اليدوية، واغتيال سياسيين محليين، ومهاجمة الأشخاص والممتلكات بالأسلحة النارية، وشن هجمات واغتيالات للعاملين الانسانيين، وتخريب ممتلكات المنظمات الانسانية الدولية. وقد أدت هذه الحوادث الى سقوط العديد من القتلى والجرحى وانسحاب عدة منظمات انسانية. وتنسب مصادر معارضة حوادث العنف هذه «لعملاء الحكومة»، بينما خلاص تقرير المقرر الخاص لحالة حقوق الانسان في العراق الى انه من الخطأ ارجاعها جميعاً للحكومة.

كذلك استمر موت المدنيين الأبرياء من جراء انفجار الألغام في شمال العراق وكانت هذه الألغام قد زرعت في الأصل أثناء حرب الخليج الأولى، ولم يقيم الجيش العراقي بإزالتها بعد أن انتهت الحرب عام ١٩٨٨. وقد ذكر المقرر الخاص مرارا الحكومة العراقية بالتزاماتها تحت «بروتوكول الغام الأرض» والعراق طرف فيه لحماية المدنيين من الألغام.

كذلك قُتل مدنيون أثناء القتال الذي جرى بين الفصائل المسلحة الكردية، والقوات المسلحة التابعة للحركة الإسلامية وأفادت تقارير في أواخر يناير/كانون الثاني ١٩٩٤ أن ٧٢ شخصا قد قتلوا فيما جرح نحو ٢٥٠ شخصا في اشتباكات وقعت في أربيل والسليمانية.

كذلك أوردت التقارير وقوع ضحايا من المدنيين من جراء الغارات العسكرية التي تقوم بها الحكومة التركية في عملياتها ضد حزب العمال الكردستاني على طول الحدود التركية / العراقية ومن بينهم امرأتان وسبعة أطفال قتلوا في غارة تركية قرب مدينة برزان يوم ٢٩ نوفمبر / تشرين الثاني. كما يعاني الاكراد على طول الحدود الإيرانية من جراء القصف على القرى المدنية إضافة للغارات المتفرقة داخل الأراضي العراقية.

وقد اكتشفت خلال العام عدة مقابر جماعية إحداها قرب أربيل بكردستان العراق وتضم مئات الجثث لجنود عراقيين بزيهم العسكري، وأخرى تضم حوالي ١٠٠ جثة بالقرب من المدينة ذاتها واثنين في الجنوب، إحداها في قضاء الميمونة التابع لمحافظة العمارة وتضم جثث ١١ مدنيا، والأخرى في قضاء قلعة صالح بمحافظة العمارة وتضم ٦ جثث. وقد تبادلَت الحكومة والاتحاد الوطني الكردستاني الاتهامات حول المقبرة الأولى، فاتهمت الحكومة العناصر الكردية المسلحة والمليشيات التابعة لها بقتل الجنود العراقيين الذي عثر على جثثهم في هذه المقبرة، بينما اتهم الاتحاد الوطني الكردستاني الحكومة بقتلهم بسبب رفضهم الحرب ضد إيران أو قمع الاكراد. كما نسبت مصادر المعارضة للحكومة اعدام الضحايا الذين عثر عليهم في الجنوب.

لكن لم تستدل المنظمة العربية لحقوق الانسان على طبيعة هذه المقابر حتى اعداد هذا التقرير كما لم يتم فحص هذه المقابر من قبل إحصائي التشريح. أما المعلومات التشريحية التي تم الحصول عليها من مواقع القبور الجماعية في شمال العراق التي حصل عليها خبراء التشريح عام ١٩٩٢، وجرى نشرها في العام ١٩٩٣، فقد جاء فيها أن المحققين وجدوا بقايا مئات الأشخاص يفترض أنهم قتلوا في حملة «الأفغال» التي نفذها

الجيش العراقي وقوات الأمن عام ١٩٨٨ .

كذلك استمرت ظاهرة القتل والاعدام التعسفي على نطاق واسع للمعارضين. وأفادت التقارير الواردة للمنظمة باعدام المئات من السجناء المحتجزين في مراكز احتجاز الرضائية وأبو غريب في وسط العراق في شهرى أغسطس وسبتمبر / آب وأيلول ١٩٩٣، وبينهم العديد من المواطنين الشيعة الذين اعتقلوا بعد اضطرابات ١٩٩١. كما أوردت التقارير تنفيذ اعدامات أخرى في مدينة العمارة في الجنوب، واعدام العديد من التركمان بالقرب من كركوك في شهر يونيو / حزيران، وشنق أربعة من المدنيين من بينهم امرأتان في كركوك في نوفمبر / تشرين الثاني.

وقد شملت الاعدامات عددا من الشخصيات البارزة من بينهم ضباط سابقون، ومسؤولون حكوميون، ومحامون تم اعتقالهم في يوليو / تموز وأغسطس / آب ١٩٩٣ مع آخرين بدعوى التآمر ضد نظام الحكم، وينتمى بعضهم لعائلات كبيرة في تكريت والموصل والأنبار، وأوردت مصادر المعارضة أن عدد الذين تم اعدامهم لا يقل عن ثلاثين شخصا. وقد عرف من بينهم جاسم مخلص وراجي عباس وناصر سلطان وتيسير الشامي وزهير الخير، وشعبان العزيزي.

وقد أوردت بعض التقارير أن عائلات بعض هؤلاء الضحايا قد تسلمت شهادات تفيد بوفاتهم بسبب أزمات قلبية، ولم يسمح للأهالي الذين تسلموا جثث ذريهم بإقامة المعازي.

كذلك شملت الاعدامات عددا من التجار، وأوردت المصادر أنه تم اعدام ١٥ تاجرا من تجار بغداد بعد مصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة في شهر يونيو / حزيران بعد حملة تهديدات أطلقها المسؤولون والأعلام تحمل التجار مسؤولية «استنزاف دماء الشعب بفرض أسعار مجنونة لا يتحملها أصحاب الدخول المحدودة» واعتبرت أن «عقوبات الماضي» لم تكن كافية. ولم يرد للمنظمة ما يفيد بمحاكمة هؤلاء التجار، ولانوع الاجراءات القانونية التي اتخذت بحقهم.. ولكن قد يبين من الحوار الذي دار بين المقرر الخاص والحكومة العراقية عن حالات مماثلة وقعت العام السابق (١٩٩٢) ما يمكن الاستدلال به، فقد ذكرت الحكومة العراقية أنه تم «مقاضاة» ٤٤ تاجرا كانوا قد احتكروا كميات كبيرة من المواد الغذائية بهدف طرحها للبيع في الأسواق في وقت لاحق، وأنه «اتاحت لهؤلاء الأشخاص ضمانات المحاكمة العادلة» وتم الافراج عن أربعة منهم لعدم توافر دلائل كافية، بينما

حكم على الآخرين بالاعدام عملا بقرار مجلس الثورة رقم ٣١٥ الصادر في عام ١٩٩٠ بعد أن أدینوا بجريمة الاحتكار. وقد طلب المقرر الخاص إبلاغه بتفاصيل الاجراءات المحمول بها في المحاكمات التي قد تؤدي الى اصدار حكم بالاعدام، وبالجرائم الأخرى التي يمكن أن يعاقب عليها بحكم الاعدام في إطار القانون العراقي، كما طلب أسماء التجار الأربعة الذين تم الافراج عنهم لعدم توافر دلائل كافية.

كذلك أوردت المصادر إعدام وزير الداخلية السابق، سمير عبد الوهاب الشيعلي، في بغداد في شهر مارس / آذار، وكان الشيعلي قد عزل من منصبه بعدما اتهم بالتخاذل في قمع اضطرابات مارس / آذار ١٩٩١ ويعتقد أنه بقي منذ ذلك الحين رهن الحبس التحفظي في منزله. وأوردت المصادر أنه اقتيد من منزله في منتصف شهر مارس / آذار، وبعد أسبوعين سلمت جسده الى ذويه لكنهم منعوا من فتح نعشه.

وقد أحال المقرر الخاص بحالات الاعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة (وثيقة E/CN.4/1994/7 Corr-18 Feb 1994) التي حكومت العراق خلال العام ادعاءات تلقاها بشأن انتهاك الحق في الحياة لأربعة وعشرين شخصا منهم ١١ من القصر، كما وجه نداء عاجلا الى حكومة العراق بعد أن استرعى انتباهه الهجوم الذي تعرضت له قرية أروينا الكردية حيث قيل أن أفرادا من قبيلة لهيب العربية اطلقوا النار على المدنيين بصورة عشوائية، وقيل بأن القوات العسكرية العراقية ساندت الهجوم بقصف من القواعد العسكرية وأن ثلاثين شخصا قتلوا، وتم الكشف عن هوية ١٧ من بينهم. كما وجه المقرر الخاص ايضا نداء عاجلا الى حكومة العراق بشأن ستة اشخاص حكم عليهم بالاعدام بتهمة سرقة السيارات او الاتجار غير المشروع فيها، كما أحال الى الحكومة العراقية كذلك قتل مواطن بلجيكي يدعى فانسان روبر غيسلان توليه كان يعمل في مجال تقديم المساعدة الانسانية، قرب السليمانية، على أيدي مسلحين يدعى بأن لهم صلة بقوات الأمن العراقية.

وقد قدمت الحكومة ردا على كافة الحالات التي أحالها اليها المقرر الخاص في العام ١٩٩٣ وفست ما يتعلق بالهجوم الذي تعرضت له قرية أروينا بأن تبادل النيران وقع بين عائلات من الفلاحين بعد نشوب نزاع بينهما حول استخدام مزرعة تمتلكها إحدى العائلات، ولم تكن هناك في منطقة الحادث أي وحدة عسكرية كما لم يشترك أي فرد عسكري في الهجوم. اما الحكم باعدام المتهمين بسرقة السيارات، فقد أسندته الى قانون عراقي يقضي باعدام أي شخص يرتكب جريمة سرقة السيارات عملا بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٣ لعام ١٩٩٢ صدر بهدف مكافحة سرقة السيارات وقت الحرب. وتبينت

الحكومة أن الاشخاص الستة كانوا قد سرقوا سيارات، وان أربعة منهم قد ارتكبوا جريمة الاتجار غير المشروع بها. واتهم جميعا حوكموا أمام محاكم مختصة، وحصلوا على كافة الضمانات الاعتيادية للدفاع عن انفسهم. اما بخصوص قضية فانسان توليه، فقد اوردت أنها غير مسؤولة عن أى حادث يقع فى المنطقة الشمالية لأن السلطات المركزية العراقية لا تتواجد فى هذه المنطقة منذ عامين ونصف بسبب تدخل قوات التحالف الصارخ فى المنطقة.

وأضباب الحصار الاقتصادى - الذى دخل عامه الرابع دون أية مؤشرات على قرب انتهائه - بعداً اضافياً لانتهاك الحق فى الحياة، فتضاعفت نسبة الوفيات بشكل خطير وزادت من ١٢٧٢٧ حالة عام ١٩٩٠ الى ١٠٦٢٥٤ حالة خلال عشرة أشهر فقط من العام ١٩٩٣. وبينما كانت وفيات الأطفال ٧١٢ حالة فى العام ١٩٩٠، بلغت خلال شهر اكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٩٣ وحده ٣٧٦٠ حالة كما تدهور الوضع الصحى بشكل خطير. وتزايدت حالات نقص الأغذية، والهزال بسبب سوء التغذية الى نحو ٣٠ مرة عن عام ١٩٩٠، وتفشت الأمراض الانتقالية مثل شلل الأطفال والكوليرا وغيرها.

وتعانى المنطقة الشمالية من أوضاع أكثر حدة فى اطار ما يطلق عليه «الحظر المضاعف» اذ تعاني - فضلا عن آثار الجزاءات الدولية على العراق - من حصار اقتصادى داخلى فرضته الحكومة التى سحبت ادارتها من الاقليم فى خريف عام ١٩٩١ نتيجة للاضطرابات وفرض المنطقة الآمنة. وشهد الحصار خلال العام، المزيد من التشديد بسحب العملة الورقية من فئة «٢٥ دينار عراقى» دون إتاحة الفرصة لاستبدالها، وقطع التيار الكهربائى الذى أثر تأثيراً جسيماً على أوضاع المستشفيات وغيرها من المراكز الطبية ومرافق ضخ المياه ومعالجتها، وقد أثر ذلك بدوره على مياه الشرب النقية والصرف الصحى.

الحق فى الحرية والأمان الشخصى :

تمت أغلب حملات الاعتقال والاحتجاز خلال العام فى الجنوب سواء فى مناطق الاوار أو المراكز الحضرية حيث أقيمت أعداد كبيرة من نقاط التفتيش. وأوردت المصادر وقوع اعتقالات كثيفة فى شهر محرم فى منتصف العام، وأخرى فى أواخر العام إثر العمليات العسكرية التى تمت بالقرب من كحلا والمشرح، وتدعى تقارير المعارضة أن أكثر من عشرة آلاف قد اعتقلوا ونقلوا الى مراكز احتجاز مجهولة.

وتتم عمليات الاعتقال عقب الهجمات العسكرية والقصف المدفئ حيث تتعقب

قوات الأمن المواطنين وتقوم باحتجازهم فى مراكز احتجاز مؤقتة وغير ظاهرة فى مواقع مختلفة. ويمكن الاساس العام للاعتقال فى اتهام الشخص بأنه «مجرم أو قار» أو «متسلل». أما بالنسبة للنساء فكان السبب المتكرر للاعتقال هو تهمة «التهرب» حيث تتزايد جهود التغلب على الحصار الاقتصادى المفروض على المنطقة. وعادة ما تؤدي تهمة التهرب الى عقوبة الاعدام.

كما تضع تهمة عدم حيازة هوية أو بطاقة عسكرية سارية عرب الاهوار تحت طائلة الاعتقال حيث أنهم يحكم طبيعة حياتهم لا يملكون مثل هذه البطاقات. فى ٢٦ يونيو / حزيران قام الجيش باعتقال كل ركاب ٤ حافلات من الشباب، وصاحب مطعم وزياته، وفى شهر يوليو / تموز اعتقلت السلطات الثنتين من النساء وطفلين فى أثناء محاولتهم للفرار لايوان، وفى أغسطس / آب اعتقل ١٠٠ شخص لم تكن بحوزتهم بطاقات هوية وجرت عمليات اعتقال واسعة فى الأسواق بالعمارة والبصرة، ويتردد أن المحتجزين ينقلون فيما بعد الى مراكز اعتقال فى بغداد حيث تنقطع المعلومات عنهم أو يختفون.

وقد نسبت المصادر مسئولية تنفيذ هذه الاعتقالات العشوائية لجهات متنوعة من القوات العسكرية والأمنية. وتشير الادعاءات أن معظمها تم بواسطة «قوات الأمن» و«مخابرات حزب البعث»، بينما تشير التقارير الواردة من جنوب العراق الى «قوات الأمن الخاص».

وفى ابريل / نيسان ١٩٩٣ تلقى المقرر الخاص ادعاءات بحدوث تمشيط صاحبه اعتقالات عشوائية فى معظم أحياء بغداد. وأنه تم اعتقال عدد كبير من التجار كذلك فى نفس الوقت فى جهود لمواجهة «الجرائم الاقتصادية».

كذلك أوردت المصادر وقوع حملة اعتقالات واسعة فى شهرى يوليو وأغسطس / تموز وآب فى بعض المدن الأخرى، وطبقا لمصادر المعارضة فقد شملت هذه الاعتقالات ٢١٠ من ضباط القوات المسلحة : العاملين والمتقاعدين، ومدنيين من بينهم عشرات من الشخصيات البارزة من مدن تكريت والموصل والأنبار. من بينهم سفيان مولود مخلص وجاسم أمين مخلص وهو عضو سابق فى البرلمان. والعميد شعبان صالح الغزيرى قائد كتبية مدرعات بالحرس الجمهورى، واللواء طبيب راجى عباس التكريتى مدير الشؤون الطبية فى وزارة الدفاع وسبق له تولى رئاسة نقابة الأطباء بين عامى ١٩٩٠، ١٩٩٢، والسيد عبد الرحمن احمد الداود الحمدالى الضابط فى أمن القيادة القومية لحزب البعث،

ومجيد أدهم الخبير في شؤون النفط، وعبد الكريم هاني وزير العمل السابق في الستينيات. وقد ذكرت المصادر أن هذه الاعتقالات تمت إثر كشف محاولة لقلب نظام الحكم، وكما سهقت الإشارة فقد تم اعدام عدد من هؤلاء في شهر أغسطس / آب.

وقد استمرت حملات الاعتقالات خلال شهر أغسطس / آب. وأوردت المصادر أن السلطات شنت حملة اعتقالات في منطقة الديلم في غرب العراق، واعتقلت عددا من الشيوخ والضباط المتقاعدين، كما اعتقلت أجهزة الاستخبارات أكثر من ١٠٠ شاب في حي رحيم اوى وفي منطقة التسعين في كركوك.

وفي شهر أغسطس / آب كذلك رحب الرئيس صدام حسين بدعوة قبيلة الجبوري لاهدار دم السفير حامد علوان الجبوري، سفير العراق السابق لدى تونس، الذي انضم وزميله هشام الشاوي الذي كان يمثل العراق في كندا، إلى صفوف المعارضة بالملكة المتحدة. وطبقا لوكالة الأنباء العراقية فقد أكد الرئيس في رسالة وجهها لعشيرة الجبوري «أن موقفكم لن يكون محض كلام» وكانت عشيرة الجبوري قد وجهت برقية للرئيس أعلنت فيها أن دم السفير «مهدور ونفسه مستباحة بسبب تمرده وعصيانه أمر القيادة».

وفي شهر سبتمبر / أيلول شهدت مدينة بغداد والمحافظات الوسطى والجنوبية حملة اعتقالات واسعة النطاق بدعوى ملاحقة الهاربين من الخدمة العسكرية. وذكرت مصادر المعارضة أن مدينة الديوانية - وسط العراق - قد تعرض أغلب أحيائها الشعبية (ومنها الحي الجمهوري والحي العصري وحي «١٤ رمضان») لمدهامات قامت خلالها قوات الأمن باعتقال عشرات من المواطنين ونقلهم إلى جهات غير معلومة.

وفي شهر سبتمبر / أيلول كذلك أعلنت المعارضة عن نجاح ١٧ سجيناً سياسياً في الهروب من أحد السجون في منطقة «زنجيلي» بمدينة الموصل شمال العراق، يعتقد أنهم من رؤساء العشائر وكبار الضباط الذين تم اعتقالهم في محاولة الانقلاب السابق الإشارة إليها. وأضافت مصادر المعارضة أن السلطات قامت إثر ذلك بشن حملات بحث وتفتيش واسعة في مدينة الموصل وضواحيها واستطاعت أن تلقى القبض على خمسة من السجناء الهاربين في حين لم يعرف شيء عن مصير بقية زملائهم.

من ناحية أخرى استمرت ظاهرة الاختفاء القسري في العراق. وخلال العام ١٩٩٣ حول الفريق المعنى بحالات الاختفاء القسري بالأمم المتحدة إلى الحكومة العراقية ١٣٦٠ حالة جديدة ليصل الرقم الاجمالي الذي أحيل للحكومة حتى الآن إلى ١٠٥٧٠ حالة

منذ العام ١٩٨٤. تم إجلاء حالات ١٠٧ منها خلال هذه الفترة بناء على معلومات من الحكومة.

وبالإضافة الى هذه الحالات التي أحيلت بالفعل للحكومة العراقية، أوردت تقارير الفريق المعنى بحالات الاختفاء القسرى أنه بصدد إحالة نحو ٥٠٠٠ حالة أخرى الى الحكومة خلال العام ١٩٩٤، تضم حالات من إقليم كالار في السليمانية. وسوف تضاف هذه الحالات الى الاحصائيات بعد تحويلها، وقد تسلم الفريق المعنى مئات عديدة أخرى من الحالات، يجرى تدقيقها وسوف يتعامل فيها في المستقبل القريب.

وقد وقعت معظم حالات الاختفاء المذكورة في اقليم كردستان العراق، ومناطق الشيعية في الجنوب. وفي معظم الأحوال تم تحديد «قوات الأمن» باعتبارها مسؤولة عن الاختفاء. ومن بين المختفين رجال ونساء وأطفال وشيوخ من مختلف الجماعات العرقية والدينية. وقد حدث عدد كبير من حالات الاختفاء هذه في الثمانينات عندما أُلقي القبض على العديد من الشيعية من الرجال والأولاد من «ذوى الأصول الايرانية» ولم يسمع بهم ثانية. وفي العام ١٩٨٣، في أعقاب نصر عسكري ايراني في احد معارك الحرب العراقية الايرانية حوَّصر الآلاف من الأكراد من عشيرة البرزاني المتهمون بالتعاون مع ايران، ونقلوا الى مكان مجهول. لكن معظم حالات الاختفاء ارتبطت بما يسمى حملة «الأنفال» التي شنتها الحكومة على اقليم الاكراد في الشمال في العام ١٩٨٨ وخلال وعقب الاضطرابات التي وقعت في ربيع عام ١٩٩١ عقب انسحاب العراق من الكويت. فقد اختفى العديد من المدنيين بعد وقوعهم في ايدي قوات الحكومة. وكان من بين هؤلاء الضحايا المشار اليهم ١٠٥ من اقارب ومستشاري لاية الله العظمى عبد القاسم الموسوي الخوئي. كما تشير المصادر المختلفة الى تورط الحكومة في حملة اعتقال عشوائى واسعة النطاق في منطقة الاهوار الجنوبي بليها اخفاء المحتجزين.

ومع أن معظم الحالات قد وقعت - على نحو ما جرت الاشارة - خلال اضطرابات داخلية أو خلال حرب الخليج الأولى أو الثانية فإن هناك ثمة حالات لم تكن مرتبطة بهذه المنازعات.

وترد هذه التقارير عن حالات الاعتقال وحالات الاختفاء القسرى في الوقت الذي لم تقم فيه الحكومة العراقية بإجلاء مصير الأشخاص المحتجزين منذ اضطرابات مارس / آذار ١٩٩١ ولم يتم ايضاح مصير ١٠٧٤ شخصا متهمين بجرائم القتل والاغتصاب في هذه

الاحداث. ولم تف الحكومة بوعودها بالتعقيب على القوائم المقدمة من المنظمة العربية لحقوق الانسان في أواخر ١٩٩١ وتتضمن أسماء ٣٦٤ شخصا جرى اعتقالهم في أعوام ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨٨ فضلا عن أسماء أشخاص من علماء الدين وطلبة الحوزة العلمية للإمام الراحل أبو القاسم الخوئي قبض عليهم في أعقاب الاضطرابات المذكورة، ولم يفرج حتى الآن إلا عن اثنين منهم.

وتشمل حالات الاحتجاز التمسنى كذلك الاسرى والمرتهنين الكويتيين بالعراق وقد عدلت الحكومة الكويتية القوائم الخاصة بهم وأصبح عددهم ٦٢٥ حالة من الكويتيين وغير الكويتيين الذين تعتقد السلطات الكويتية باستمرار احتجازهم في سجون العراق منذ انسحاب العراق من الكويت. بينما يصر العراق، على نحو ما يفعل بانتظام منذ بداية العام ١٩٩٢، على أن كل الأشخاص الذين قبض عليهم خلال النزاع قد اعيدوا انطلاقا من التزامات العراق بقرار وقف اطلاق النار الصادر من مجلس الأمن.

وقد اقترحت الحكومة العراقية خلال العام على كل من المغرب وقطر تشكيل لجنة مغربية خليجية تضم برلمانيين كويتيين لبحث قضية المفقودين الكويتيين عبر الوقوف المباشر على الحقائق، ووضع نهاية لهذا الملف. بينما عبر المسؤولون الكويتيون عن موقفهم الثابت بضرورة معالجة قضية الأسرى والمحتجزين في إطار الامم المتحدة في الوقت الذي رحبوا فيه بأى جهود مبذولة للاسراع بالافراج عن هؤلاء الاسرى.

وقد أوردت المصادر الصحفية في نهاية العام عودة أحد المحتجزين الكويتيين، ويدعى عبد الرازق العنيزي الى بلده في شهر ديسمبر / كانون أول بعد أن أمكن تهريبه من سجن أبو غريب قرب بغداد الى الأردن ومنها الى الكويت. كما يذكر ان العراق اعاد - بواسطة مغربية - ستة افراد من عائلة الخيطر كانوا قد فقدوا في الصحراء قرب الحدود أثناء قيامهم بنزحه في السيارة في منطقة الحدود الشمالية واعتقلتهم السلطات يوم ٨ ابريل / نيسان.

اما الأسرى العراقيون السابقون والذي تحولوا الى لاجئين عقب إعطائهم للصليب الاحمر الدولي برفض العودة الى بلادهم، فقد تزايدت وتيرة تصفية أوضاعهم. وقدر ممثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين عدد الذين هاجروا الى دول أخرى او عادوا الى بلادهم حتى شهر مايو / أيار بحوالى ستة آلاف من أصل حوالى ٣٠.٠٠٠ لاجئ. من بينهم ١٤٢٥ عادوا طوعا الى العراق.

من ناحية أخرى افرجت ايران خلال شهر ابريل / نيسان عن ٢٠٠ أسير عراقي،

وذكرت المصادر الإيرانية ان إيران تأمل ان تؤدي هذه الخطوة التي اتخذت من جانب واحد الى الافراج عن الاسرى الايرانيين. وتقدر دوائر الصليب الاحمر أن إيران تحتجز نحو ٢٠٠٠ عراقي وإن العراق يحتجز ١٠٠٠ عسكري إيراني. بينما ينفي العراق أنه يحتجز أي إيرانيين ضد رغبتهم وتذكر إيران ان كثيرا من الاسرى العراقيين يرفضون العودة الى بلادهم.

كذلك تشير التقارير الى استمرار احتجاز العديد من الأجانب في العراق. وقد افضت وساطات قام بها ملك السويد الى الافراج عن ثلاثة سويديين في شهر ايلول / سبتمبر، كانوا قد سجنوا لدخولهم العراق بطريق غير قانوني. وافضت وساطات مماثلة الى اطلاق سراح فرنسي في شهر ديسمبر / كانون الأول، وأمريكي في شهر نوفمبر / تشرين ثان والماني، وبريطانيين كانوا جميعهم مسجونين بسبب دخولهم الأراضي العراقية بطريقة غير قانونية في وقائع مختلفة.

الحق في المحاكمة العادلة

دلت دراستان قانونيتان صادرتان عن اللجنة الدولية لحقوقوقيين، والمقرر الخاص لحالة حقوق الانسان في العراق على انه لا يمكن اعتبار القضاء مستقلا في مواجهة مؤسسات مجلس قيادة الثورة ورئيس الجمهورية سواء من منظور القانون، أو الممارسة. وبينما ينص الدستور على استقلال القضاء ويقرر أنه لا سلطان عليه لغير القانون. فان تركيبة السلطة وبخاصة صلاحيات مجلس قيادة الثورة الذي لا تخضع قراراته لمراجعة قضائية، تتيح لهم التدخل في سير العدالة باتخاذ قرارات تعطل أو تغير من عمل المحاكم. فقرار مجلس قيادة الثورة بات وجب ان تطيعه المحاكم حتى لو كان مناقضا للدستور. وقد استخدمت هذه القرارات بالفعل للحد من، أو تجاوز، صلاحيات المحاكم العادية في نظر بعض القضايا وتأمين الافلات من العقاب لأشخاص يرتكبون انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان.

وقد أوردت هاتان الدراستان أمثلة عديدة عن تدخل الجهاز التنفيذي في وظائف القضاء ومعظمها ذو طبيعة عامة بينما يتعلق بعضها الآخر بحالات فردية.

وتظهر الدراستان وجود تدخلات في أعمال المحاكم العادية في شئون تتراوح بين تطبيق قانون الملكية أو القانون التجاري، الى تطبيق قوانين الأحوال الشخصية والقانون الجنائي. ومن امثلة ذلك المرسوم رقم ١٠٢٠ الصادر في ١٣ سبتمبر / ايلول ١٩٨٣ (تم تمديده بالقرار رقم ٧٩٣ في ٥ أكتوبر / تشرين أول ١٩٨٦) اذ قرر ارجاء النظر في

الدعوى التي يقيمها المقاتلون العراقيون على الوزارات ومؤسسات القطاع الاشتراكي لمدة سنة اعتباراً من صدور القرار. والقرار رقم ٨٨٥ الصادر في ٤ يوليو ١٩٨٧ اذ يقرر الغاء حكم صادر عن محكمة صلح يتدد في حالة معينة. وفي المسائل الجنائية فان القرار رقم ٩٨٦ الصادر في ٢١ يوليو ١٩٨١، والقرار رقم ٧٤٩ الصادر في ١٥ سبتمبر ١٩٨٦ قد حظر على المحاكم سماع أية دعوى ضد «المفازة» المكلفة بتعقب الهاربين والمتخلفين عن أداء الخدمة العسكرية في حالة اضطراب تلك «المفازة» الى استعمال القوة لالغاء القبض عليهم. كما ينص القرار رقم ٧٠٧ الصادر في ٢٧ اغسطس ١٩٨٦، ١٩٨٤ الصادر في ٣١ اغسطس ١٩٨٦ و٦٨٤ الصادر في اكتوبر ١٩٨٩ على وقف الاجراءات القانونية بحق متهمين بجرائم خطيرة (بما في ذلك جرائم قتل)، واطلاق سراحهم دون ذكر السبب. وهناك كذلك قرار آخر لمجلس قيادة الثورة برقم ١٢١٩ صادر في ٧ نوفمبر ١٩٨٤ الذي يقضى بأن من حكم عليه بجريمة اختلاس اموال الدولة يبقى مسجوناً بعد انتهاء المدة المحكوم بها الى ان يتمكن من رد الأموال التي اختلسها. الأمر الذي يفرض عقوبة السجن مدى الحياة - واقمياً - على هؤلاء الذين قد يسجون عن رد هذه الأموال.

والى جانب تدخل مجلس قيادة الثورة في عمل المحاكم العادية. يؤثر وجود نظام المحاكم الخاصة، ومحاكم الطوارئ على نظام العدالة ويجري إنشاء المحاكم الخاصة ومحاكم الطوارئ بشكل عادي من جانب مجلس قيادة الثورة للتعامل مع الاتهامات التي تشكل تهديداً للأمن الداخلي والخارجي للدولة. وقد يوسع المجلس من اختصاصات هذه المحاكم لتشمل قضايا تدخل في اختصاص محاكم الجنائيات العادية (ومن ذلك القرار رقم ١٠١٦ / الصادر في اغسطس ١٩٧٨ الذي يوسع نطاق اختصاصات محكمة الثورة والتي ألغيت عام ١٩٩١). وبينما تتيح المحاكم العادية حداً أدنى من الضمانات (بافتراض عدم تدخل السلطة التنفيذية) فان المحاكم الخاصة لا تفعل ذلك. وتتكون المحكمة في المعتاد من ضباط جيش أو موظفين حكوميين ليس لهم تأهيل قانوني ولا تتيح للمتهمين اتصالاً حراً مع محاميهم. وعلاوة على ذلك فإن أحكام هذه المحاكم نهائية ولا يمكن استئنافها أو مراجعتها أمام هيئات أخرى. وقد استخلص المقرر الخاص بحالة حقوق الانسان في العراق من وثائق في حوزته، وكذا من تقارير وشهادات أجراها أن ثمة مراكز قوى تؤثر على قدرات نظام العدالة سواء بتطبيق «عدالته» أو «استبعاد الهيئات القضائية العامة عن أداء وظائفها». وأورد كمثال لهذا وثيقة صادرة عن المكتب الاقليمي لحزب البعث العربي الاشتراكي تتضمن خطاباً صادراً في ١٩ فبراير ١٩٨٩ يأمر باعدام «المجرمين» دون أى اشارة لاي هيئة قضائية حتى ولو كانت محكمة خاصة.

معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين

استمر التعذيب وسوء معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين يمثل أحد الانتهاكات الشائعة في العراق وطبقا للتقارير الواردة للمنظمة لا يبدو أن أيًا من المحتجزين ينجو من التعرض لقدرة من الإيذاء الجسدي أو النفسي الذي يصل إلى حد التعذيب، وبخاصة خلال الفترة الأولى من الاحتجاز. وقد أفاد كثير من شهادات المحتجزين بتعرضهم للتعذيب الجسدي على أيدي قوات الأمن عند التحقيق معهم ويشمل ذلك الضرب المبرح، والحرق بالسجائر في أماكن حساسة من الجسم، واستخدام الصدمات الكهربائية، والكي، والحقن بأمصال غير معروفة، واستخدام الخباليل الحمضية. أما التعذيب النفسي فيشمل إجبار المحتجزين على مشاهدة زملائهم أثناء التعذيب. وفي حالات عديدة ذكر معتقلون أنهم أجبروا على مشاهدة تنفيذ عمليات اعدام الآخرين كما أشارت تقارير إلى تعذيب أفراد من أسر المعارضين السياسيين، بما في ذلك أطفالهم.

ويستخدم التعذيب كوسيلة لانتزاع الاعترافات، وللعقاب، ولتخويف الناس. وفي حالات عديدة مات ضحايا من جراء التعذيب وقد أورد المقرر الخاص أمثلة لهذه الحالات منها حالة ضابط طيار من الموصل، كان قد احتقل على صلة بمحاولة قلب نظام الحكم التي ورد ذكرها. وقد مات في الاحتجاز في شهر سبتمبر/أيلول ١٩٩٣، وزعم أن جثمانه كان يحمل علامات تعذيب، وحالة ولد (١٦ سنة) كان محتجزا في سجن الرضوانية. كما أشارت التقارير إلى أن العديد من الذين تعرضوا للاعدام خارج القانون تعرضوا للتعذيب قبل اعدامهم. وعندما أعيدت جثثهم إلى ذويهم فكانت تحمل آثار تعذيب شديد. وقد أورد المقرر الخاص أيضا أمثلة لهذه الحالات منها حالة أحد المواطنين من التركمان أعدم في نهاية يونيو / حزيران ١٩٩٣، وذكر أن عينه كانت مصفاة. وأشار إلى أن الوثائق التي عثر عليها في أعقاب اضطرابات مارس/آذار ١٩٩١ أشارت إلى وفاة ضحايا وخلال التحقيقات ومن بينها وثيقة أشارت إلى ستة من هؤلاء يملفون ١٧ عاما فأقل.

كذلك أشارت التقارير إلى استخدام الإيذاء الجنسي في التعذيب خلال الاحتجاز بما في ذلك الاغتصاب. وزعم رجل أحجز في إدارة الأمن العام في بغداد لمدة ٢٠ شهرا حتى أكتوبر ١٩٩٣ أنه اغتصب مرات عديدة من جانب ضابط الأمن، وأورد المقرر الخاص أن الشهادات التي حصل عليها في العام السابق أكدت أن الإيذاء الجنسي لم يعد ممارسة غير شائعة في التعذيب. وطبقا لشهادة امرأة كردية ذكرت أنها ضربت واحترقت بالسجائر في كل أنحاء جسمها عام ١٩٨٩، وتعرضت لصدمات كهربائية وتم تهديدها كثيرا

بالاعتداء الجنسي. بينما أوردت سيدات أخريات تعرضن للتعذيب أيضا انهن تعرضن للتهديد بالاعتصاب، وأُطلعن على افلام فيديو لسجينات أثناء اغتصابهن.

وتفيد شهادات ضحايا التعذيب الذين نجوا، وأُخلى سبيلهم، انهم يعانون في حالات عديدة من العجز الجسماني والاضطراب النفسي. ويؤثر هذا عادة على علاقاتهم الاسرية وعلاقاتهم باصدقائهم ومجتمعهم وتعاني النساء اللائي تعرضن للايذاء الجنسي أثناء احتجازهن بصفة خاصة من الشعور بالعزلة في مجتمعاتهن نتيجة شعورهن «بالعار» من جراء هذه الطريقة من التعذيب.

الحريات الأساسية والحق في المشاركة في ادارة الشؤون العامة

يكفل الدستور العراقي حرية الرأي والتعبير والاجتماع والتظاهر وتأسيس الأحزاب ولكنه ينص على ممارستها «وفق أغراض الدستور وفي حدود القانون» ومعنى هذا ممارسة هذه الحريات في اطار الديمولوجية الحزب الحاكم وضمن اطار القوانين التي تصدر عن مجلس قيادة الثورة.

وتتملك الحكومة وحزب البعث جميع وسائل الاعلام من صحافة وإذاعة وتلفزيون ووكالات أنباء، ولا يستثنى من ذلك سوى بعض المطبوعات المحدودة التي ليس لها تأثير ولا تنافس الاعلام الرسمي. ولا تذكر هذه الوسائل أى آراء معارضة. كما تعتمد الحكومة الى مراقبة المطبوعات الواردة من الخارج، والتشويش على نشرات الأخبار المبثوثة من خارج العراق مثل اذاعة صوت امريكا، وهيئة الاذاعة البريطانية، ومحطات الاذاعة التي تملكها منظمات المعارضة العراقية في الدول المجاورة.

كما تحيط الحكومة بممارسة هذه الحريات بمساج صارم من القوانين والتشريعات. وعهد حزب البعث منذ وصوله الى السلطة في العام ١٩٦٨ الى تشديد مراقبته وسيطرته على جميع وسائل الاعلام والكتب والفنون، فاصدر مجلس قيادة الثورة عددا من القوانين التي تحقق هذه الغاية منها قانون المطبوعات رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٨، وقانون الرقابة على المصنفات والأفلام السينمائية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٣، وقانون نقابة الفنانين رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٩، وقانون الاتحاد العام للأدباء والكتاب في القطر العراقي رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٠. واعيد تنظيم وزارة الثقافة والاعلام بموجب قانون وزارة الثقافة والاعلام رقم ٩٤ لسنة ١٩٨١ وتضيق كل هذه القوانين كثيرا من حرية الرأي والتعبير :

فقانون الاتحاد العام للادباء والكتاب - مثلاً - ينص على حل جميع الاتحادات والجمعيات الثقافية والأدبية التي تتماثل أهدافها مع أهداف الاتحاد العام، ويحظر إجازة أى جمعية أو اتحاد تتماثل أهدافها مع أهداف الاتحاد العام بعد نفاذ القانون المذكور. واستناداً الى هذه المادة أصدر وزير الثقافة والاعلام قراراً يقضى بدمج ١٦ اتحاداً وجمعية ثقافية فى الاتحاد العام للادباء والكتاب فى العام ١٩٨٣.

وقانون المطبوعات رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٨٦ يشترط موافقة السلطة المسبقة على صدور المطبوع الدورى (صحف ومجلات)، ويفرض شروطاً كثيرة على مالك المطبوع ورئيس التحرير، ويخضع كل ما يكتب وينشر الى رقابة صارمة. وتحظر، المادة ١٦ منه حظراً تاماً الكتابة فى اثنى عشر موضوعاً من بينها كل ما يعتبر ماساً برئيس الجمهورية وأعضاء مجلس قيادة الثورة، وما يسيء الى الثورة ومؤسسات الجمهورية، والى علاقة العراق بالدول العربية والصديقة - كما يشترط الحصول على اذن من الجهة الرسمية المختصة للكتابة فى سبعة مواضيع. ويخضع القانون المذكور المطبوعات الأجنبية للرقابة، ويمنع توزيعها اذا احتوت على مواضيع حددتها المادة ١٩ منه، من بينها كل ما من شأنه أن يعارض مع سياسة الجمهورية العراقية أو الترويج للاتجاهات الاستعمارية والحركات العنصرية، أو تشويه سمعة القوات المسلحة وغيره. وعلى ذلك فان رئيس التحرير مسئول عن «جرائم النشر» التى ترتكب بواسطة صحيفته ولو كانت الكتابة أو الرسم أو طرق التعبير الأخرى التى استعملت فى ارتكاب الجريمة قد نقلت أو ترجمت عن نشرات صدرت فى العراق أو الخارج.

وعلاوة على ذلك فقد غلظت القوانين من العقوبات على أفعال قد تعد من قبيل النقد، وفق صيغ مرنة يسهل تفسيرها لتجريم ممارسات تدخل حرية الرأى والتعبير، مثل القانون رقم ٨٤٠ الصادر فى نوفمبر ١٩٨٦ الذى يعطل من قانون العقوبات رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ بحيث تصبح عقوبة من يقدم على اهانة رئيس الجمهورية أو مجلس قيادة الثورة، أو المجلس الوطنى، أو الحكومة، أو حزب البعث، بإحدى الطرق العلنية هى السجن المؤبد ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة، بدلا من السجن مدة لا تزيد على سبع سنوات أو بالسجن، حسب النص الأصلي للمادة ٢٢٥ فى القانون المعدل. وتكون العقوبة الاعدام اذا كانت الاهانة بشكل سافر ويقصد اثاره الرأى العام ضد السلطة.

وتثير هذه القيود التساؤل عما يكون قد بقى للاعلام كى يتناول به بالنقد الذى هو صميم دوره فى أى مجتمع يحترم حقوق الانسان، كما تثير التساؤل حول حجم المخاطر التى قد يتعرض لها الصحفيون والاعلاميون عند إبداء آرائهم.

وبالنسبة للحق في تكوين الأحزاب السياسية، فرغم أن مجلس قيادة الثورة قد أصدر عام ١٩٩١ قانوناً يحول نظرياً تأسيس أحزاب سياسية، فإنه لم يرد للمنتظمة ما يفيد بأن أى جماعة سياسية قد تقدمت للتسجيل وفق هذا القانون، وظلت الصيغة القائمة على انفراد حزب البعث، هى السائدة عملياً، كما استمر حظر المعارضة بكافة أشكالها.

وكان قانون الأحزاب الجديد، الذى صدر برقم ٣٠ لعام ١٩٩١ قد رهن الإقرار بحق تكوين الأحزاب بالعديد من الشروط القانونية والسياسية إلى الحد الذى يمكن معه القول بضرورة أن يكون الحزب مؤيداً لحزب البعث حتى يسمح له بمزاولة النشاط. فقد اشترط فى تكوين أى حزب أن يكون من بين أهدافه الاعتزاز بتراث العراق وبخاصة ثورتى ١٤ تموز، ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٥٨، كما حظر تأسيس الأحزاب على أساس «الانحياز أو الطائفية أو العنصرية أو الإقليمية، أو الشعبوية» وكل هذه المسميات تعد مرادفات للأسماء التى يطلقها حزب البعث والقيادة السياسية على الأحزاب والقوى السياسية الأخرى فى العراق. كما وضع القانون شروطاً صارمة فيما يتعلق بممارسة الأحزاب لبعض أوجه نشاطها، منها أن تكون نشاطات الحزب الخارجية وعلاقاته بالأحزاب والمنظمات السياسية فى الخارج من خلال لجنة العلاقات العربية والدولية بالمجلس الوطنى، كما حظر عليها إقامة علاقات مباشرة مع أى جهة حكومية فى دولة أخرى، ونص على معاقبة المخالف بالسجن المؤبد، كما حظر على أى حزب أن يرسل أو يقبل أموالاً من أى جهة فى الخارج إلا بموافقة مجلس الوزراء، ومعاقبة المخالفة بالسجن المؤبد. وبينما حظر القانون - كما هو معمول به فى كثير من البلدان - أى نشاط حزبي داخل القوات المسلحة واجهزة الأمن، فقد استثنى من هذا الحظر حزب البعث. كما أعطى لمجلس الوزراء الحق فى حل أى حزب سياسى فى ثمان حالات.

وتحظر القوانين القائمة بتنظيمات الحزب الشيوعى، وحزب الدعوة الإسلامية وتبلغ عقوبة العضوية فى هذه التنظيمات الاعدام. ورغم أن السلطات تصر على أنها لا تضع هذه العقوبة موضع التنفيذ فى مثل هذه الحالات فإن المقرر الخاص أفاد أن عدة أشخاص أعدموا فى السنوات الماضية لعضويتهم فى هذه التنظيمات، وأن لم ترد حالات جديدة حول هذا الموضوع.

الحق فى المشاركة فى إدارة الشؤون العامة

أما بالنسبة للحق فى المشاركة فى إدارة الشؤون العامة، فلا يبدو أنه متاح لغير الحزب

الحاكم. حيث يهيمن الحزب كليا على مؤسسات الدولة، ويحتكر السلطة عبر سلسلة من القوانين والقرارات يشار من بينها الى القانون رقم ١٩٧٤ المعروف باسم «قانون الحزب القائد» الذى يلزم الوزارات، وحوال الدولة أن تتخذ من التقرير السياسى للمؤتمر القطرى الثامن لحزب البعث «منهاجا ودليل عمل» فى ممارسة اختصاصاتها، وقرار مجلس قيادة الثورة رقم ٣٧٨٠ لسنة ١٩٧٨ الذى يلزم جميع ادارات الدولة بان تتقيد وتنفذ القرارات التى تتخذها القيادة القطرية لحزب البعث. وكذا مجموعة القوانين التى تعرف باسم قوانين الانضباط الحزبى والتى تنزل بمخالفاتها عقوبات تصل الى الاعدام اذا اخفى - مثلا - عضو حزب البعث ارتباطاته الحزبية والسياسية السابقة، أو ثبت - مثلا - عمله لحساب أى حزب أو جهة سياسية عدا حزب البعث (وترد هذه العقوبة الأخيرة على رجال الشرطة)، وكذا القرارات التى تلزم لانسحاب آثار العقوبات الحزبية على الموقع الوظيفى للموظف (المدنى أو العسكرى) الحزبى، بمعنى أنه يتوجب على الادارة العامة أن تنزل بالموظف المتسمى الى حزب البعث عقوبة مكملتها تبعا للعقوبة الأصلية الحزبية التى اتخذتها بحقه قيادة الحزب، ولو لم يرتكب خطأ وظيفيا.

أما المجلس الوطنى (البرلمان)، والذى صدر قانونه فى العام ١٩٨٠، فيتألف من ٥٢ عضوا يجرى انتخابهم وفق شروط معينة، وقد تم انتخاب أول مجلس فى العام ١٩٨٠ ثم تجدد تشكيله فى العامين ١٩٨٤، ١٩٨٩.

ويشترط للترشيح لعضوية المجلس الوطنى تسعة شروط تتعلق بالجنسية والأهلية والعمر والحد الأدنى للتعليم وعدم ارتكاب جرائم التخلف عن الخدمة العسكرية خلال «قادية صدام» أو التآمر على الحكم أو الجرائم المخلة بالشرف، والمعتقدات السياسية. ويستبعد بمجمل هذه الشروط تلقائيا الاشخاص اللذين لا يشاطرون الحزب الحاكم رأيه بالنسبة للحرب مع ايران مثلا، أو لدور «قادية صدام» فى الحفاظ على أرض العراق. ويتاح للجهاز التنفيذى التدخل فى الترشيح لعضوية المجلس الوطنى من خلال اجراءات الترشيح، إذ تحدد الهيئة العليا المشرفة على الانتخابات أسماء المرشحين لعضوية المجلس فى كل منطقة، ولها ان ترفع من قائمة المرشحين اسم أى مرشح اذا توفرت لديها القناعة بأنه غير مؤمن بمبادئ وأهداف ثورة ١٧ - ٣٠ تموز، أو اذا تبين لها أنه لا يستوفى شروط الترشيح، أو لم يقدم جميع الوثائق المطلوبة. وهكذا يتم تصفية أسماء المرشحين عن طريق الهيئة المشرفة على الانتخابات ثم الهيئة العليا قبل الموافقة عليها ويقتصر الترشيح فى النهاية على أعضاء حزب البعث أو مؤيدى سياسته، ويستبعد كل مرشح غير موثوق به. أما الهيئة

العليا المشرفة على الانتخابات فتشكل بقرار من مجلس قيادة الثورة، ورئاسة احد اعضاء المجلس، وعضوية وزير الحكم المحلي. ووزير العدل وممثل عن حزب البعث وممثل عن كل حزب من الاحزاب المشاركة في الانتخابات.

ويمارس المجلس الوطني الصلاحية التشريعية، أى اختصاص تشريع القوانين، ضمن النطاق الذى حدده له الدستور، لكنه لا يتمتع باختصاص مطلق فى التشريع، ولا يمارس الوظيفة التشريعية بمفرده بل بالاشتراك مع مجلس قيادة الثورة. ومن الناحية العملية يخضع عمل المجلس كلية لمجلس قيادة الثورة.

ويتدخل فى صلاحيات المجلس كذلك مناقشة سياسة الدولة العامة الداخلية والمخارجية وحتى له دعوة أى عضو من اعضاء مجلس الوزراء للاستيضاح منه أو استجوابه، وله اقتراح اغفاء أى عضو من اعضاء مجلس الوزراء من منصبه. وله - بأمر من رئيس الجمهورية - تفتيش دوائر الدولة والقطاع الاشتراكى واستدعاء رئيس الوزراء والوزراء وأى موظف فى الدولة لاستجوابه عن القضية موضوع الاستجواب، وللمجلس فى ضوء ما يتوصل اليه من نتائج، أن يوصى بما يراه مناسباً، بما فى ذلك سحب الثقة منهم أو طردهم. وهكذا يملك المجلس سلطات رقابية لكن لا يستطيع ممارستها الا بأمر من رئيس الجمهورية. كما أن سلطته فى هذا الشأن محدودة وتقتصر على رفع اقتراح لرئيس الجمهورية باغفاء وزير من منصبه، بينما لا يتضمن حق حجب الثقة عن الوزير لحته على الاستقالة. اذ ان الوزراء غير مسئولين أمام البرلمان بل امام رئيس الجمهورية وليسوا بحاجة الى ثقته ليمارسوا مهامهم كما هو الحال فى الانظمة البرلمانية.

وعلى الصعيد العملى، يحدث احياناً أن يدلى الوزير المختص ببيان أمام المجلس يوضح فيه السياسة التى تريد الحكومة اتباعها، ويعقب ذلك مناقشة قد تنتهى بالتصويت على توصيات يرفعها المجلس الى الحكومة. كما حدث فى العام ١٩٩٠ بالنسبة الى موضوع ترسيم الحدود العراقية - الكويتية حسب الخريطة التى وضعتها اللجنة الدولية التابعة للأمم المتحدة. اذا أذن المجلس قرار اللجنة ودعا الى عدم الالتزام به والتصدى له على الصعيد الدولى. وهذا الموقف مماثل لموقف الحكومة.

وتوجد وضعية سياسية فريدة فى شمال العراق اذ يدير مديرون محليون أعمال جميع الأجهزة الحكومية منذ عام ١٩٩١. فبعد انسحاب المديريين التابعين للحكومة من شمال العراق إثر اضطرابات ١٩٩١ وإعلان المنطقة الآمنة حل محلهم موظفون مدنيون محليون،

كما شاركت الاحزاب السياسية المحلية فى اجراء انتخابات لاختيار مؤسسات الحكم الذاتى من جانب واحد لتدارك الفراغ الحكومى. فدعت الجبهة الكردستانية الى انتخاب مجلس تشريعى جديد يتألف من ١٠٥ أعضاء تنبثق عنه حكومة جديدة. وجرت الانتخابات فى ١٥ مايو / آيار على قاعدة التمثيل النسبى، وأسفرت عن فوز حزبين فقط هما الحزب الديمقراطى الكردستانى (بزعامه مسعود برزاني)، والاتحاد الوطنى الكردستانى (بزعامه جلال طالباني)، على أساس انه لم يحصل أى حزب آخر على نسبة ٢٧٪ من الاصوات الضرورية للفوز بمقعد. وعقد البرلمان أول جلسة له فى أبريل فى ٤ يونيو / حزيران ١٩٩٢، كما أعلن فى تموز من العام ذاته عن تشكيل مجلس وزراء كردستان من ١٦ عضوا، برئاسة فؤاد معصوم.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية :

تتفق دوائر حقوق الانسان بالأمم المتحدة والمنظمات الانسانية الأخرى مع تقارير الحكومة العراقية فيما يتعلق بالقلق الشديد ازاء معاناة الشعب العراقى من تفاقم الارضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة نتيجة لحرب إيران والكويت ولاستمرار الحصار الاقتصادى منذ أغسطس / آب ١٩٩٠.

فمن ناحية هناك مشاكل الحصول على الغذاء ازاء النقص الشديد فى عدد كبير من السلع الغذائية الأساسية مثل الالبان ومنتجاتها والدقيق والارز والسكر والشاى والزيت النباتى. وقد فرض هذا النقص الأخذ بنظام بطاقات الجارية، وادى الى ارتفاع نسبة التضخم مما زاد من معاناة محدودى الدخل وهبوط مستويات المعيشة بصفة عامة.

كما تتفق التقارير ايضا على صعوبة الموقف فيما يتعلق بالنواحي الصحية، اذ تكشف هذه التقارير عن زيادات هائلة ومقلقة فى أعداد الوفيات التى ترجع الى امراض يمكن منعها وعلل يمكن معالجتها خاصة فيما يتعلق بوفيات الاطفال. وتم الابلاغ عن زيادة عدد الوفيات نتيجة الاسهال وأمراض الرئة والسكر والسرطان وارتفاع ضغط الدم وأمراض القلب وذلك نتيجة عدم توافر الأدوية. كما ارتفعت نسبة الاصابة بوباء الكوليرا والتهاب الكبد الفيروسي والتيفويد والبارتيفويد. وانعكس قصور الرعاية الطبية للمحوامل ونقص الدواء والتغذية فى نسبة ولادة الأطفال المتسرين.

وتأثرت مستويات الخدمة العلاجية والتشخيصية نتيجة نقص الأدوية والمستلزمات الطبية ولدنى رصيد الأدوية وتعطل برامج الاستيراد السنوية ازاء اختفاء السيولة النقدية من

العملة الصعبة.

هذا فضلا عن التأثيرات السلبية للنقص في العقاقير البيطرية واللقاحات ولاجزاء معدات والمواد اللازمة لمعالجة المياه والصرف الصحي وشبكات الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية.

ولاشك أن حظ مناطق معينة من المعاناة أكبر في ضوء الحظر الداخلى المفروض على المنطقة الكردية في الشمال ومنطقة الأهوار بالجنوب.

وفيما ترجع الحكومة العراقية سبب المشاكل الى الحصار الاقتصادى المفروض منذ الحرب تختلف وجهة النظر في دوائر الأمم المتحدة. حيث أرجعه المقرر الخاص لعدم رغبة حكومة العراق في احترام مسؤولياتها فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية وانتقد حالات الحظر الداخلى ونظام التوزيع المركزى الذى يحول دون الحصول بإنصاف على المواد الغذائية الأساسية والامدادات الطبية. واعتبر ان قرار الحكومة العراقية بتخفيض المساعدة الانسانية الدولية المتاحة في جميع أنحاء البلد خاصة في الجنوب بحجة المساس بسيادتها يؤكد تقصيرها في استخدام كافة الموارد المتاحة لها في تأمين الحاجات الاقتصادية لسكانها. وطالب الحكومة بانهاء حالات الحظر والتعاون مع الوكالات الانسانية الدولية في توفير الاغالة للمحتاجين في جميع أنحاء العراق باعتبار أن امكانيات المجتمع الدولي تدخل ضمن الموارد المتاحة.

كما سجل المقرر الخاص أن نظام العقوبات الدولية المفروضة على العراق لا يتضمن حظرا على الدواء لاعتبارات انسانية وإن استيراد المواد الغذائية مسموح به بناء على الموافقة المسبقة للجنة المنشأة للإشراف على الجزيئات.

وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الانسانى للعراق سجل المقرر الخاص أن الحكومة العراقية أظهرت موقفا أكثر ايجابية خصوصا موافقتها على بيع امدادات الوقود التي تعتبر في تقديره كافية للحاجات الأساسية لشتاء هذا العام. ولكنه يأمل الا تؤثر الصعوبات في شرائه أو تسليمه للمنطقة الشمالية. أخذا في الاعتبار تأخر الحكومة في العام الماضى في أمور متعددة منها اصدار تأشيرات أو تصاريح السفر، واستمرار المضايقات لموظفى الأمم المتحدة بما في ذلك تفتيش اشخاصهم وممتلكاتهم، هذا فضلا عن عدم وفاء الحكومة باشتراكاتها المالية في تشغيل البرنامج وفقا للمتنفق عليه في مذكرات التفاهم مع الأمم المتحدة. وقد أعرب المقرر الخاص عن قلقه الشديد بصفة خاصة على الحاجات الاقتصادية

لسكان المنطقة الكردية الشمالية. وطالب الحكومة العراقية بانتهاء الحصار الاقتصادي المفروض على كردستان العراق ووقف العمليات التمييزية ضدهم والتي أدت الى تفتيت قدراتهم الاقتصادية وزيادة اعتمادهم على المساعدات الخارجية بعد سحب الحكومة لخدماتها الادارية والاجتماعية من المنطقة.

كذلك انتقد المقرر الخاص اجراءات الحكومة العراقية فى تشديد الحصار على دخول الامدادات الغذائية للأهوار باقامة نقاط جيدة للتفتيش داخل المدن وفيما بينها لمصادرة المواد الغذائية، فضلاً عن عدم قيامها بواجبها فى تحصين السكان ضد المخاطر الطبيعية وأكد عدم اتخاذها خطوات للحد من تصريف المواد الكيميائية والمخلفات الصناعية فى مياه الأهوار لدرجة تسممها، وعدم اتخاذ اجراءات لانقاذ او تعويض السكان عن فقدان محاصيل القمح والشعير والأرز وتدمير بساتين التمر نتيجة فيضان يونيو ١٩٩٣ فى شرقي العمارة وقت الحصاد تماما.

وطالب المقرر الخاص بوقف جميع اجراءات الحكومة المعلقة وغير المعلقة فى حصار الاهوار وبالسماح دون عائق بوصول الوكالات الانسانية الى جميع انحاء البلد خاصة منطقة الاهوار.

اما المنظمة العربية لحقوق الانسان التى استمرت تعبر عن مساندتها الكاملة للشعب العراقي فى ظل الظروف الصعبة التى يكابدها نتيجة للعقوبات الاقتصادية فلا تزال تلح على ضرورة انتهاء الحصار الاقتصادى الذى يشكل نوعاً من العقاب الجماعى، كما تدعو السلطات العراقية فى الوقت نفسه بانتهاء الحصار الداخلى على الشمال والجنوب، واحترام حقوق الانسان.

سلطنة عُمان

ما زالت سلطنة عُمان من الاستثناءات القليلة في مجال قدرة وسائل الاتصال الحديثة على كشف ما يقع داخل اية دولة من أحداث. ولذلك فهي تمثل أكبر معضلة بشأن إمكانية الحصول على بيانات موثوقة عن حالة حقوق الإنسان كل عام.

لكن ما يمكن التلوق به هو أنه لم يطرأ جديد يعتد به على هذه الحالة بشكل عام، الأمر الذي يعني تواصل انمساخ الانتهاكات التي سجلتها التقارير السابقة عن حقوق الإنسان في عمان.

كما لم يحدث تقدم في الجانب الذي تحققت به انفراجة طفيفة للغاية وسجلها تقرير العام الماضي، وهو الجانب المتعلق بحق المشاركة في إدارة الشؤون العامة، من خلال الأخذ بأسلوب الانتخاب المقيد على مرحلتين لمجلس الشورى. ولم يرد ما يدل على أن هذه الانفراجة الطفيفة أثمرت أو انعكست على أوضاع حقوق الإنسان في عمان.

فلسطين

ما زالت فلسطين تمثل حالة خاصة لحقوق الإنسان فى الوطن العربى، نتيجة خضوعها لاستعمار استيطاني احلالى مصادر الحقوق الجماعية للسكان وفى مقدمتها حق تقرير المصير وينتهك حقوقهم الفردية.

ولم يتأثر هذا الواقع باتفاق اعلان المبادئ الذى تم توقيعه فى ١٣ سبتمبر/أيلول بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية، كما سيتضح من العرض التالى.

أولا : الحقوق السياسية والمدنية:

١ - حق تقرير المصير :

سجل تقرير العام الماضى أن اسرائيل اشترطت بدء مفاوضات التسوية السلمية من نقطة أدنى كثيرا من حق تقرير المصير. وتؤكد ذلك عام ١٩٩٣ فى أثناء اعلان المبادئ، الذى تجاهل هذا الحق وأغفل أية إشارة له حتى كفاية مستهدفة فى مرحلة الحل النهائى. وفضلا عن ذلك، فقد وضع الاتفاق آليات ترهن لإعمال هذا الحق بنوايا اسرائيل وحدها. وهى نوايا تستبعد نظريا وتقيده عمليا بقيود لا حصر لها. ومن أخطر هذه الآليات الزام قيادة منظمة التحرير بوقف أعمال المقاومة المشروعة. ولا يقلل من خطورة هذا الالتزام أنه لم يرد فى نص الاتفاق نفسه، وإنما فى توابعه، أو أنه ورد تحت مسمى نبذ العنف والارهاب، بل على العكس يزيد من تكليف منظمة التحرير بواجبات أمنية فى فرض النظام، مما يعنى التزامها بواجبات فى مواجهة الانتفاضة.

ورغم الديباجة المثيرة بشأن الاعتراف المتبادل بالحقوق السياسية وتحقيق التعايش السلمى والأمن المتبادل والوصول الى تسوية سلمية عادلة وشاملة، فقد أصرت اسرائيل على تغيير المنظمة لميثاقها والاقرار بالتزامات متعددة مجملها دمج نضالها العسكرى السابق ضد اسرائيل بأنه ارهاب والاعتذار عنه ونبذه. كما أصرت اسرائيل على عدم وصف الضفة والقطاع بأنهما أرض محتلة. واغفال هذه الحقيقة، بالإضافة لما يتضمنه الاتفاق من العديد من مجالات التعاون، يضى على الاحتلال تقبلا زائفا. كما يضعف جبهة المساندة

الخارجية لحقوق الشعب الفلسطيني. ويضاف الى ذلك اقماس اسرائيل فى تنظيم انتخابات الحكم الذاتى الفلسطينى بالنص على اخضاعها لاتفاق ثنائى اسرائيلى - فلسطينى يحدد اجراءاتها وكيفية المشاركة فيها وصيغة المراقبة الدولية ويتعارض ذلك مع نصوص القانون الدولى، وخاصة اعلان منح الاستقلال للشعوب المستعمرة الذى يعطى تلك الشعوب الحق فى تقرير مصيرها بحرية كاملة.

وامعانا فى انتهاك هذا الحق تخطى الاتفاق قضية العودة الفلسطينية فهو ينص على ارجاء موضوع اللاجئين، ضمن قضايا أخرى ارجى بحثها الى المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائى للمنطقة وغزة. والمقصود بذلك لاجئو ١٩٤٨، حيث نص الاتفاق على لاقمة لجنة تضم اسرائيل والممثلين الفلسطينيين ومصر والأردن (لتقرر بالاتفاق أوضاع الأشخاص الذين اقلعوا من الضفة وغزة عام ١٩٨٤) وحتى بالنسبة لهؤلاء، أى لاجئو ١٩٦٧، لم يصدر عن اسرائيل أى التزام واضح بحقوقهم فى العودة كما أنه ليس معروفا ما اذا كانت مهمة اللجنة المذكورة تقتصر على الأشخاص الذى اقلعوا بلوتهم فقط، أم تشمل أبناءهم وعائلاتهم أيضا. والاتفاق على هذا النحو يجزئ قضية العودة، بخلاف ما انسم به قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ من شمول وإطلاق.

الحق فى الحياة

ظل الفلسطينيون الذين يقاومون الاحتلال بأية صورة معرضين للمقتل عام ١٩٩٣، نتيجة استمرار القوات الاسرائيلية فى إطلاق النار على كل من يعبر عن رفضه لهذا الاحتلال. ولم يتغير الوضع بعد توقيع اتفاق اعلان المبادئ، كما يتضح من الأرقام التى خلصت اليها المنظمة من مقارنة روايات فلسطينية واسرائيلية ودولية. فذل هذه الأرقام على استشهد أكثر من ٢٠٠ فلسطينى خلال ١٩٩٣ بالمقارنة مع حوالى ١٥٠ فى العام السابق. وقد قتل معظمهم على أيدي قوات الاحتلال، وأقلهم بفعل اعتداءات من مستوطنين اسرائيليين آخرين. ويتوزع ضحايا عام ١٩٩٣ على شهوره كالتالى:

الدهر	عدد القتل	الشهر	عدد القتل
يناير	١٧	يوليو	١٩
فبراير	٢٢	أغسطس	٦
مارس	٢٩	سبتمبر	١٦

١٠	أكتوبر	٢٦	ابريل
٨	نوفمبر	٣٨	مايو
١١	ديسمبر	١٢	يونيو

وكانت أشهر مارس وابريل ومايو هي الأكثر دموية، حيث سقط خلالها ما يقرب من نصف شهداء عام ١٩٩٣. ورغم أن معدلات القتل قلت نسبيا في الأشهر التالية، فلم يكن هناك فارق بين الأشهر الأربعة الأخيرة التي أعقبت التوصل للاتفاق، والأشهر الثلاثة السابقة عليه. بل إن شهر توقيع الاتفاق (سبتمبر) شهد سقوط ١٦ شهيدا، أى ما يزيد بحوالى ١٥٠٪ على الشهر السابق (انظر الجدول)، وبما يزيد حوالى ٣٥٪ عن شهر يونيو.

وبدل اجمالى أرقام الشهداء على أن حكومة رامين سجلت رقما قياسيا جديدا في أعمال القتل، وتفوق رئيسها على نفسه في هذا المجال بالمقارنة مع سجله السابق كوزير للدفاع ٨٦ - ١٩٩٠. ومن أهم ما اتسم به انتهاك الحق في الحياة عام ١٩٩٣ الغاء الضوابط السابقة التي كانت تربط الاعتداء على المواطنين الفلسطينيين بتمعرض جنود الاحتلال «للتهديد».

ورغم أن هذه «الضوابط» كانت شكلية غالبا، فقد كان الغاؤها دليلا على الانتقال لمستوى أعلى من انتهاك الحق في الحياة، لأنه يعنى تفويضا مفتوحا صادرا من أعلى سلطة أمنية (مجلس الوزراء المصغر) فيقتل أى فلسطينى بمجرد الاشتباه فى أنه يقاوم أو حتى يحترم مقاومة الاحتلال.

كما قامت الشرطة الاسرائيلية فى شهر مارس/آذار بتوسيع نطاق هذا التفويض، عبر دعوته الاسرائيليين الذين يملكون أسلحة شخصية يحملها معهم أينما كانوا، فى تخريض مباشر لكل اسرايلى على قتل الفلسطينيين. وحدثت بالفعل زيادة ملموسة فى حركة شراء الاسراييليين اسلحة نارية واستبدال اسلحتهم الشخصية القديمة بأخرى جديدة. وأدى ذلك الى تزايد نسبة القتلى الفلسطينيين الذين سقطوا برصاص المستوطنين واسراييليين آخرين. وراكب ذلك تفاضى قوات الاحتلال وتشجيعها أحيانا لاعتداءات قامت بها جماعات مسلحة من المستوطنين على الفلسطينيين.

ولذلك اتهمت منظمة «ميدل ايست واتش» الأمريكية لحقوق الانسان السلطات الاسرائيلية فى تقرير صادر عنها فى يونيو /حزيران بعنوان «ترخيص بالقتل» بانتهاج سياسة

القتل المتعمد في الاراضى المحتلة.

الحق في الحرية والأمان الشخصي

يتعرض هذا الحق للانتهاك المستمر منذ بدء الاحتلال، نتيجة استغلال سلطة الاحتلال لأنظمة الطوارئ البريطانية التي تجيز الاحتجاز الإدارى دون محاكمة، فضلا عن اضافته لها الأوراق العسكرية الصادرة منذ ١٩٦٧ من تفويض المحاكم العسكرية للضفة والقطاع صلاحيات مطلقة في المجال الأمنى.

وقد توسعت سلطة الاحتلال في اعمال الاحتجاز الإدارى والاعتقال الأمنى خلال ١٩٩٣. فقامت بعشرات من حالات المداخلة والتفتيش والاعتقال في مختلف أنحاء قطاع غزة، وكثير من أنحاء الضفة الغربية. وتم اعتقال أكثر من ٥٠٠ في حملة واحدة على مخيم الشاطئ بغزة في أول ابريل/ نيسان، خلال عملية تفتيش من منزل الى منزل. وتعرضت حركة «حماس» لأكبر قدر من حملات الاعتقال وكان أكثرها كثافة في أول يونيو/حزيران وشملت القبض على ١٢٠ من أعضائها.

ولم تتوقف حالات الاعتقال بعد توقيع اتفاق اعلان المبادئ. فقد وصل عدد المعتقلين الجدد في الشهر التالى مباشرة لتوقيع الاتفاق (٩/١٣ - ١٠/١٣) الى ٣٢٨ فلسطينيا (٢١١ في قطاع غزة) و١١٧ في الضفة بما فيها (القدس). كما لم تتحقق الوعود الاسرائيلية بالإفراج التدريجى عن المعتقلين والسجناء. فحتى نهاية العام لم يتم اطلاق سوى حوالى ٦٠٠ منهم. وكانوا من المستين والأطفال الذين قاربت مدة احتجازهم على الانتهاء.

وفي مقابل ذلك تم اعتقال أضعاف هذا العدد بعد توقيع الاتفاق كما امتنع المفاوضون الاسرائيليون عن تقديم أرقام دقيقة عن أعداد المعتقلين والسجناء رغم الحاح المفاوضين الفلسطينيين على ذلك.

ولم يتم التوصل، في نهاية العام، الى جدول زمنى من أى نوع لاطلاق سراح المعتقلين. وكانت طبيعة الاتفاق نفسه، وتجاهله لكون السلطة الاسرائيلية في الضفة وغزة هى سلطة احتلال تعطى اسرائيل فرصة للتلاعب بحق المعتقلين في الحرية.

كما اقترنت حملات الاعتقال بتوسع قوات الاحتلال في اعمال التكيل بالسكان لارغامهم على الاقرار بأماكن وجود بعض الأشخاص المطلوبين للاعتقال، وتزايد حالات

المضايقة والايذاء لعائلات الأشخاص المطلوبين وخاصة في قطاع غزة. وأدت هذه الانتهاكات الى اصابة الكثيرين، الذين يضافون الى عدة آلاف من الجرحى الذين اصيبوا خلال المواجهات مع قوات الاحتلال التي توسعت في اطلاق النار كما سبقت الاشارة. وفي اطلاق القنابل والغازات المسيلة للدموع فضلا عن اعتداءات المستوطنين.

٤- الحق في محاكمة منصفة :

استمر خلال العام ١٩٩٣ حرمان الفلسطينيين من الحق في محاكمة منصفة، كما هو حادث منذ بداية الاحتلال نتيجة تغيير النظام القضائي في الضفة والقطاع، وتقليص اختصاص المحاكم المحلية بشكل جوهري لصالح المحاكم العسكرية الاسرائيلية التي تقدم اطارا قانونيا مرفقا لتبرير اجراءات القمع.

فالى حرمان المحتجزين اداريا من حق المحاكمة أصلا، بغض النظر عن مدى انصافها، واصبحت المحاكم الاسرائيلية اصدار أحكام قاسية في حق مواطنين فلسطينيين. وكان أكثرها قسوة وتعمسا للحكم الذي صدر في ٢٠ سبتمبر/الاول ١٩٩٣ (بعد اسبوع من توقيع اعلان المبادئ) على نصر شقيرات (٢٢ عاما) بالسجن لمدة ٨٢ سنة.

وفي بداية العام أسفرت المحكمة العليا الاسرائيلية عن وجهها الحقيقي أكثر من ذي قبل وذلك في قرارها الصادر يوم ٢٨ يناير/كانون ثان بشأن ابعاد ٤١٧ فلسطينيا للخارج في ديسمبر/كانون أول ١٩٩٢. فرغم أن هذا القرار أكد ان أمر الابعاد الجماعي المؤقت باطل، الا انه شدد على أن أمر الابعاد الفردي نافذ المفعول طالما أنه يستند الى أنظمة الدفاع البريطانية. وذلك أقرت المحكمة بصحة زعم قيادة الجيش بأن ابعاد الفلسطينيين في ديسمبر/كانون أول ١٩٩٣ تم بشكل فردي، على أساس الاختفاء الشخصي استنادا للمعلومات الخاصة بكل مبعد، وأكدت ان المسألة ليست متعلقة بقرار جماعي وانما مجموعة قرارات شخصية كل منها مستقل بذاته. ورغم انها أعطت كل مبعد على حدة حق الطعن الشخصي قبل تنفيذ الإبعاد، الا انها أجازت تأجيل هذا الطعن لما بعد التنفيذ بحيث تنظر فيه لجان استثنائية.

وبذلك تكون المحكمة قد تدخلت عن دورها القضائي وعملت كجهاز تبرير لأعمال سلطة الاحتلال، بل وتجاوزت أسس القضاء الاداري في اسرائيل نفسها، والأسس التي تجعل لحق الاستئناف المسبق صفة المبدأ الثابت. وتفرعت في هذا التجاوز بالبند ٦١٢ من أنظمة الدفاع البريطانية لأوقات الطوارئ، وقالت ان هذا البند لم يجرم بما اذا كانت

مناقشة الاستئناف تجرى بعد التنفيذ أو قبله. واكتفت بالمطالبة بأن يكون تقديم الاستئناف - بعد تنفيذ الإبعاد - بحضور المبعد شخصياً، وليس عن طريق عائلته أو بواسطة محام.

٥- معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين :

استمرت - عام ١٩٩٣ - أعمال تعذيب المعتقلين الفلسطينيين وإساءة معاملتهم. وقد استشهد اثنان آخران منهم نتيجة التعذيب : كان الأول هو سامي سليمان زعرب (٣٣ سنة) الذى تعرض لأزمة قلبية حادة فى عيادة سجن غزة يوم ١٩ أغسطس/آب. وقد أكد ابن عمه شريف زعرب أنه كان فى صحة جيدة قبل اعتقاله، ولم يدخل أى مستشفى من قبل.

أما الثانى فهو يحيى ناطور (٢٤ سنة) الذى توفى فى سجن جنين القريب من نابلس فى آخر سبتمبر/أيلول أى بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ.

وكشف تقرير أعدته مؤسسة (برنامج غزة للصحة النفسية) فى أول أغسطس/آب أن غالبية الفلسطينيين الذين قضوا فترات اعتقال تزيد على ست سنوات أصبحوا يعانون من صعوبات فى التكيف مع أسرهم ومجتمعهم، نتيجة الضغوط النفسية والجسدية التى مورست عليهم خلال فترة الاعتقال. وقال التقرير ان ٢٣٤ من الحالات التى تتناولها - وهى ٤٧٧ حالة - لم يستطيعوا متابعة الحياة الأسرية عموماً، وأن ٢٢٠ منهم تعرضوا لمشاكل فى علاقاتهم الزوجية. وأرجع ذلك الى تعرضهم لأساليب تعذيب وحشية تشمل التحرش الجسدى كالاعتصاب والصدمات الكهربائية وعصر الخصية.

ومع ذلك واصلت سلطة الاحتلال تجاهلها لكل النداءات الصادرة عن منظمات حقوق الانسان، بما فيها بعض المنظمات الاسرائيلية نفسها لوقف التعذيب فى السجون والمعتقلات. بل وعمدت هذه السلطات الى توفير الحماية للقائمين بالتعذيب للحلولة دون مقاضاتهم، حيث بدأت خلال العام فى وضع عتوط عريضة لتطوير جهاز الأمن الداخلى (شين بيت) تضمن اعفاء أعضائه من المسائلة اذا مات معتقلون أثناء استجوابهم بأساليب مجازاة وتوفير الحصانة للمحققين الذين يحوت سجنائهم بالصدفة أثناء الاستجواب طالما أنهم التزموا التعليمات.

٦ - حرية الرأى والتعبير :

تواصلت خلال العام ١٩٩٣ القيود التى تفرضها سلطة الاحتلال على حرية الرأى

والتعبير، استنادا الى أنظمة الطوارئ البريطانية والأوامر العسكرية، رغم صدور عدد من المجلات الفلسطينية في الأراضي المحتلة عقب توقيع اتفاق اعلان المبادئ.

وتعد هذه أول مرة تصدر فيها مثل هذه المجلات دون أن تتقدم الادارة العسكرية الاسرائيلية بملاحقة أصحابها، خاصة وأن معظمهم لم يتقدموا بطلبات للترخيص باصدارها.

وقد صدرت مجلتي «المهد» و«الكرمل» في بيت لحم ومجلات «فلسطين» و«أخبار البلدة» و«أسواقنا» و«العيون» في رام الله، ومجلة «أريحا اليوم» في أريحا، ومجلة «الميلاد» في القدس.

ومع ذلك كان على هذه المجلات أن تخضع كغيرها، التي تصدر في القدس من قبل، لاجراءات الرقابة العسكرية الاسرائيلية الصارمة التي تتراوح بين مصادرة المطبوعة كلها ومنع نشر موضوع معين فيها.

وقد شهد عام ١٩٩٣ تحديد اربعة أنواع من الأختام التي تعامل بها الرقيب العسكري، وهي :

- الختم المستطيل الشكل، وهو يميز نشر الموضوع كاملا.
- الختم المثلث، الذي يحظر نشر الموضوع بكامله.
- الختم الدائري، الذي يسمح بنشر الموضوع بعد تعديله.
- الختم الرباعي، الذي يعني أن الموضوع مؤجل وغير قابل للدراسة في الوقت الحاضر.

٧- الحق في التجمع السلمي

دأبت قوات الاحتلال على استخدام القمع المفرط في التصدي لمتخلف أشكال التجمع السلمي التي يلجأ اليها الفلسطينيون للتعبير عن احتجاجهم على استمرار الاحتلال، أو لمعارضة اجراءات معينة. فتعرض هذه التجمعات في العادة لأشكال متفاوتة من العنف المسلح، بدءا باطلاق القنابل المسيلة للدموع ووصولاً الى اطلاق الرصاص الحي في معظم الأحوال، ومرورا بالغازات السامة والرصاص البلاستيكي والمطاطي. وعادة ما يتم

استخدام هذا العنف بشكل عشوائي دون تمييز.

وقد شهد العام ١٩٩٣ توسعا في قمع التجمعات السلمية، بما فيها تلك المرتبطة بمناسبات اجتماعية مثل التمازي والأفراح. و وصل الأمر الى حد تعرض رئيس الوفد الفلسطيني في المفاوضات الثنائية د. حيدر عبد الشافي وأحد أعضاء الوفد (د. زكريا الأغا) للخطر، من قيام قوات الاحتلال باطلاق النار على مجموعة من الفلسطينيين اجتمعوا في منتصف مارس/ آذار لتأبين أحد الشهداء في رفح (محمود أبو مذكور). كما تعرض عضو آخر في هذا الوفد (صائب عريقات) للضرب بهراوة، عندما شارك في مظاهرة سلمية يوم ١٨ مايو/ أيار احتجاجا على اغلاق الضفة الغربية وعزل مدينة القدس عنها.

٨- حق الإقامة والتنقل

أدت الانتقادات الدولية الحادة لقرار ابعاد ٤١٧ فلسطينيا من «حركة حماس» و«الجهاد الاسلامي» في ديسمبر/ كانون أول ١٩٩٢، الى عدم حدوث عمليات ابعاد أخرى عام ١٩٩٣. لكنها لم تفلح في ارغام الحكومة الاسرائيلية على تنفيذ قرار مجلس الأمن، الذي ألزمها بإعادة هؤلاء المبعدين فوراً. ولذلك تعرضت قضية اعادتهم لمساومات قادتها الولايات المتحدة بمنأى عن الشرعية الدولية مما أدى الى حل وسط منحاز للموقف الاسرائيلي ويقضى باعادتهم تدريجيا خلال عام بدلا من عامين. وفي نهاية ١٩٩٣، كان حوالي نصفهم قد أعيدوا للأراضي المحتلة، حيث تم تحويل بعضهم للاعتقال الاداري.

ورغم عدم حدوث عمليات ابعاد جديدة، فقد تركز انتهاك حق الإقامة والتنقل عام ١٩٩٣ في القيود المفروضة على حرية التنقل داخل الأراضي المحتلة نفسها وخاصة بين الضفة وغزة، فضلا عن صعوبة السفر للخارج والعودة الآمنة. فقد توسمت سلطة الاحتلال في اغلاق وحصار المدن والقرى والمخيمات، فضلا عن فرض حصار شامل على قطاع غزة في أول مارس/ آذار لعدة أيام، ثم اعادة فرضه على القطاع والضفة معا بشكل صارم في ٢٩ مارس مع عزل القدس المحتلة عن الضفة لأكثر من ستة أشهر.

ولم تكتف سلطة الاحتلال بهذا الحصار الشامل، وإنما عمدت الى فرض حظر التجول في بعض المناطق أيضا.

ثانيا : الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :

٩- حق الملكية

يتعرض هذا الحق لانتهاك منظم في اطار المشروع الصهيوني الذي يقوم على نزع

ملكية الأراضي الفلسطينية بشتى الوسائل، وفي ظل اجراءات القمع التى تشمل نفس وهدم المنازل المملوكة لبعض الفلسطينيين.

وقد تواصلت عملية الاستيلاء على أراضى فلسطينية خلال العام ١٩٩٣ أيضا، رغم التوصل الى اتفاق اعلان المبادئ، وخاصة من جانب المستوطنين فى الضفة الغربية الذين نشطوا لفرض أمر واقع قيل بدء تنفيذ الاتفاق، وتفاوضت السلطات عن اعتداءاتهم على أراض جديدة خصوصا لمستوطناتهم أو أعلنوا إنشاء مستوطنات جديدة عليها.

وقد تركزت هذه الأنشطة فى غرب منطقة رام الله، وحول مدينة القدس. وشملت انتهاكات حق الملكية، كذلك أعمال هدم ونسف منازل فلسطينية، كعقاب لأشخاص متهمين بمساعدة أو إيواء مطلوبين للاعتقال نتيجة مقاومتهم للاحتلال. وتوسعت السلطة المحتلة فى استخدام قذائف الصواريخ المضادة للدبابات فى عمليات نفس المنازل، منذ شهر فبراير/شباط حيث تم هدم ٢٠ منزلا بمدينة خان يونس فى قطاع غزة بهذه الوسيلة الوحشية التى تلك الاساسات الخرسانية للمنازل لجعل عملية اعادة بنائها أكثر صعوبة. وعلى جانب القصف بالصواريخ، استخدمت قوات الاحتلال اسلوب التفجير بالديناميت من داخل المنازل بكميات ضخمة، كما حدث فى مخيم دير البلح فى ٢٠ مارس/آذار حيث تم هدم ١٥ منزلا، وفى حى التفاح بغزة فى ١٩ أبريل/نيسان حيث تم تدمير ٢٢ منزلا.

ولم يتوقف هذا النوع من الانتهاكات بعد توقيع اتفاق اعلان المبادئ فى سبتمبر، حيث تم نفس ١٠ منازل على الأقل فى الفترة التالية له وحتى نهاية العام.

٢- الحق فى التعليم والصحة

واصلت سلطات الاحتلال تجاهل هذا الحق، رغم تفاقم التدهور فى الأوضاع التعليمية والصحية بالأراضى المحتلة. وأدى أغلاق الضفة وغزة لفترة تتجاوز نصف العام الى حرمان مئات الطلاب من قطاع غزة من الوصول الى جامعات ومعاهد الضفة الغربية، وإلى ارتباك العملية التعليمية اجمالا، رغم عدم صدور أوامر اغلاق لأى من الجامعات والمدارس خلال العام.

كما استمرت سلطات الاحتلال فى تجاهل الأوضاع المتدنية للرعاية الصحية، رغم ما تؤدى اليه أعمال القمع من كثرة أعتداء المصابين الذين يحتاجون الى هذه الرعاية. ولم تفعل شيئا لئلا انتشار بعض الأمراض الناجمة عن ظروف التكدس السكاني غير الانسانية

فى قطاع غزة، وخاصة فى مخيماته.

ويأتى هذا التجاهل فى الوقت الذى تفرض سلطة الاحتلال ضرائب باهظة على الفلسطينيين تذهب الى الخزينة الاسرائيلية، ولا تعود بالنفع على دافعيها. وقد كشفت احدى المؤسسات التى تدافع عن حقوق العمال فى اسرائيل ان الضرائب المفروضة على الفلسطينيين الذين يعملون وراء الخط الأخضر - وتصل الى نحو نصف اجورهم - تحول الى خزينة الدولة، وليس الى مؤسسة التأمين الوطنى، الأمر الذى يترك هؤلاء العاملين دون أى ضمانات اجتماعية.

٣- حرية العبادة

شهد عام ١٩٩٣ تصاعد الانتهاكات الاسرائيلية لحرية الفلسطينيين فى ممارسة شعائرهم الدينية وتزايد الاعتداءات على المساجد. فقد تكررت هجمات قوات الشرطة على بعض المساجد لتفتيشها بحجة البحث عن مطلوبين للاعتقال، وخاصة فى قطاع غزة، مثل مسجد الاسلام بحى الصبرة بمدينة غزة، والمسجد الأبيض فى مخيم الشاطئ أو بمسجد معز الدين القسام فى مشروع بيت لاهيا بالقطاع، ومسجد الشيخ شعبان فى ميدان فلسطين بمدينة غزة.

وأدى الحصار الذى فرض على الضفة والقطاع لفترة طويلة من العام الى حرمان سكانها من أداء صلاة الجمعة بالمسجد الأقصى. وحتى فى أوقات الصلاة، تقوم قوات الاحتلال أحياناً بمنع سكان القطاع بالذات من أداء الشعائر الدينية فى القدس والخليل.

كما قامت مجموعة من المستوطنين فى ٢٩ مارس/آذار باحراق مسجد العقاد فى خان يونس بقطاع غزة وتخريب محتوياته والحاق أضرار جسيمة به. واكتفى حاكم المنطقة الادارى الاسرائيلى بتقديم الاعتذار لإمام المسجد، دون اتخاذ أى اجراء للملاحقة مرتكبى هذه الجريمة التى أسفرت عن خسائر أهمها: حرق ١٥٠ مصحفًا و١٦ كتابًا للفقهاء، واتلاف ساحة المسجد وسطه وحصره ومراوحه وميكروفوناته، وتخريب ١٢ شباكًا ومعظم الجدران وأجزاء من السقف.

دولة قطر

استمر عزوف قطر عن الانضمام للمواثيق الدولية المعنية بحقوق الانسان وبخاصة المهدين الدوليين «للحقوق المدنية والسياسية» و«الحقوق الاقتصادية والاجتماعية». بينما هى طرف فى اربع اتفاقيات دولية وهى : الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى، والاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليه، والاتفاقية الدولية ضد الفصل العنصرى فى مجال الرياضة، واتفاقية حقوق الطفل.

كما استمرت الاطر الدستورية والقانونية تنسم بالجمود خلال العام ١٩٩٣ وتتضمن العديد من القيود اذ ان الدستور المؤقت لا يتسع لكفالة حق تشكيل المجالس النيابية او حق التنظيم السياسى او النقابى، ومن ثم فلا تعرف البلاد نظاما للانتخابات او حقوقا للاقتراع والترشيح.

وتورد القوانين المعمول بها جملة من القيود والتضييقات على الحريات والحقوق التى اقر بها الدستور المؤقت. ففي الوقت الذى اقر فيه الدستور مبدأ حرية الصحافة والنشر تضمن قانون المطبوعات الصادر عام ١٩٧٩ قيودا على ممارسة هذا الحق، حيث يأخذ بمبدأ الرقابة على كافة المطبوعات، وغيرها من وسائل التعبير القابلة للتداول. كما يجيز فى مادته (٢٤) تعطيل المطبوعات الصحفية لمدة لاتزيد على سنة او الغاء ترخيصها اذا ما ثبت ان سياستها تتنافى والمصلحة العامة او تخدم مصالح دولة اجنبية. ويجيز كذلك حذف بعض فقرات المطبوعات ويحظر عددا من الموضوعات كلية وبخاصة تلك التى تتعرض بالنقد لشخص امير البلاد، وكل ما من شأنه التحريض او الاساءة الى نظام الحكم، او الاضرار بالمصالح العليا للدولة.

وفيمما يتضمن الدستور المؤقت اقرارا بحق جميع السكان من وطنيين واجانب فى ممارسة حقوقهم، دونما تمييز أو تفرقة فإن وضعية المرأة تعاني من قيود بعضها ذو صفة قانونية، وبعضها الآخر مستمد من التقاليد والاعراف السائدة، ومن ذلك منع اصدار تراخيص قيادة السيارات للنساء الا باذن كتابى من ولى امر ذكر او بالبات الحاجة الفعلية لقيادة السيارات. كما لاتزال العمالة الوافدة تعاني من نظام الكفالة بالقيود المرتبطة به.

ولا يزال مجلس الشورى يمارس صلاحيات محدودة اذ يقتصر دوره على ابداء الرأى واحصدار توصيات غير ملزمة، ويعتمد فى تشكيله على تعيين اعضاءه بامر اميرى. كما يجيز الدستور للأمر حله عند الاقتضاء، وفيما استمر عزوف السلطات القطرية عن الاستجابة للمطالب التى كانت قد تضمنتها المريضة التى وقعها العديد من المواطنين القطريين ورفعت الى امير البلاد قبل عامين باحداث مجموعة من الاصلاحات الديمقراطية لتدعيم حق المشاركة ومنها قيام مجلس للشورى بالانتخاب ويكون له سلطات تشريعية ورقابية تحقق المشاركة السياسية الفعالة وتعزز حق المواطنين فى ادارة شئون بلدهم. ووضع دستور دائم يكفل قيام الديمقراطية ويحدد اسس الحكم والنظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى ويصبح اساسا للتشريع ومرجعا لكافة السلطات. فقد استمرت آثار الاجراءات التى اتخذتها السلطات بحق الموقعين على هذه المطالب ومنها حظر سفر بعضهم على غرار ما يتعرض له السيد على خليفة الكوارى.

دولة الكويت

استمرت الكويت طوال العام موضع تركيز كبير من دوائر حقوق الانسان في اطار متابعة التجربة البرلمانية الواعدة ونشاط لجنة حقوق الانسان بمجلس الأمة، والتحديات التي تواجه المسار الديمقراطي وحقوق الانسان وفي مقدمتها قضايا المرأة وعديمي الجنسية والحق في المحاكمة العادلة وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وكذا بسبب «ملف» القضايا المتعلقة في اعقاب تحرير الكويت والتي يأتى في مقدمتها ايضا قضايا المختفين والمذاتين في محاكمات المحاكم العرفية التي لم تتوافر فيها مقتضيات العدالة ولم يتح لهم حق المراجعة القضائية أو الشول أمام محكمة أعلى.

الاطار الدستوري والقانوني :

استمر تعطيل العمل ببعض أحكام الدستور التي جرى تعليقها من قبل ، كما استمر عزوف الحكومة عن الانضمام للاتفاقيات الدولية الرئيسية لحقوق الانسان وإن كان العام قد شهد مقدمات اسفرت عن انضمام الكويت «بتحفظات» لاتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

فيما أعادت الحكومة العمل ببعض أحكام قانون البلدية الذي كان قد توقف مع تعطيل العمل بمواد الدستور في يوليو / تموز ١٩٨٦ مما اسفر عن اجراء انتخابات المجلس البلدى التي كانت قد توقفت بعد غياب الحياة النيابية.

كذلك اصدرت الحكومة قرارا في ٦ أغسطس / آب بوقف عمل الهيئات والجمعيات الشعبية غير المرخصة، وقد شمل هذا الحظر العديد من الجمعيات ومن بينها جمعيات حقوق الانسان واخرى تعمل على قضايا الاسرى والمرتهنين الكويتيين بالعراق (في ظل قانون صادر عام ١٩٨٨ بدون موافقة برلمانية ويكون الحظر نهائيا ولا يخضع لمراجعة قضائية) وقد أسقط هذا التعديل بعد عرضه على مجلس الأمة الحالي.

كذلك ثار جدل حول اقتراح بقانون يتضمن انشاء «الهيئة العامة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» تقدم به عدد من أعضاء مجلس الأمة. وقد اصدرت جمعيات النفع

العالم ومن بينها الجمعية الكويتية لحقوق الانسان بياناً تعارض فيه هذا الاقتراح لما ينطوي عليه من تجاوزات للسلطات التشريعية والتفيلية والقضائية. كما اعربت فيه عن مدى تعارض هذا الاقتراح مع حرية المواطنين والتدخل في شئونهم الخاصة.

الحق في الحرية والأمان الشخصي :

استمر رفض الحكومة الكويتية للالتزامات الكثيرة التي قدمتها منظمات حقوق الانسان بشأن إعادة محاكمة أكثر من ٨٠ سجيناً تم سجنهم خلال شهرى مايو / أيار وبنوبو / حزيران ١٩٩١ عقب محاكمات لاتتوافر فيها شروط المحاكمة العادلة فى ظل الأحكام العرفية. كما ظل رفض الحكومة قائماً على عدم مراجعة هذه الأحكام قضائياً بدعوى أنها أحكام بالة ونهائية.

وكانت المنظمة العربية لحقوق الانسان فى مناقشتها وحوارها مع السلطات الكويتية حول ايجاد مخرج لهذه المشكلة، قد طالبت باصدار عفو أميرى عن هؤلاء المحتجزين وهو ما يدخل فى صلاحيات أمير البلاد. ومازالت المنظمة تجدد مناشدتها للسلطات باتخاذ اجراء يحقق العدالة من ناحية، ويحقق من ناحية اخرى مساواة الأشخاص امام القانون حيث تعرضوا لتمييز بسبب شمول متهمين بنفس التهم أمام نوعين من المحاكم أدت الى صدور أحكام متفاوتة بشأنهم.

كذلك لم تحرز الحكومة تقدماً يذكر فى تحقيق الاتهامات الجسيمة التى وقعت فى الأشهر التالية لتحرير الكويت فى فبراير / شباط ١٩٩١ قبيل استكمال سيطرتها على الموقف والتي اسفرت عن اختفاء أكثر من ١٠٠ شخص يعتقد بأنهم تعرضوا للاعتقال خارج نطاق القضاء أو التعذيب حتى الموت على ايدى قوات الأمن أو عناصر مسلحة. ورغم الوعود المتكررة لمنظمات ودوائر حقوق الانسان، فلم تكشف الحكومة عن معلومات حول مصيرهم او عن تفاصيل الاجراءات التى تكون قد اتخذت فى مواجهة مثل هذه الأعمال الاجرامية.

ومازالت المنظمة العربية عند دعوتها بمناشدة السلطات الكويتية لاستكمال التحقيق فى هذه الوقائع لوضع نهاية لمعاناة اسر هؤلاء الأفراد، وتقديم التعويضات العادلة لأسر الأشخاص الذين فقدوا حياتهم خلال هذه الأحداث المؤسفة ولطى هذه الصفحة نهائياً.

وقد ظلت مشكلة المحتجزين فى سجن الإبعاد (طلحة) موضعاً لتطورات عديدة

خلال العام ١٩٩٣ بسبب نشاطات لجنة حقوق الانسان في مجلس الأمة. ففى نهاية العام ١٩٩٢ كان يوجد في هذا السجن نحو ٥٦٦ محتجزا، منهم ٣٦١ من جنسيات لبلدان عربية ليس لها علاقات دبلوماسية او ممثلين في الكويت، و١٠١ عراقي و١٠٥ من البدون و٤٧ فلسطينيا يحملون جوازات سفر اردنية و٩ فلسطينيين يحملون وثائق سفر مصرية و٧ سودانيين واثنين من اليمنيين. احتجز كثيرون منهم على اساس معلومات امن الدولة منذ العام ١٩٩٢ دونما اتهام او محاكمة. كما كانت قد تأسست لجنة مشتركة تضم وزراء العدل والداخلية والنائب العام ومدير ادارة التحقيقات بوزارة الداخلية لمراجعة قضايا المحتجزين بسجن طلحة. وراجعت حالات الملفات منهم.

ومنذ بداية العام ١٩٩٣ شهد مجلس الأمة جهودا متصاعدة لاصلاح الممارسات السائدة في سجن «طلحة» تصاعدت باعلان التقرير الصادر عن زيارة لجنة حقوق الانسان للسجن والذي تضمن مطالب علنية باغلاق سجن الإبعاد طلحة، وجعل صلاحية اصدار قرارات الإبعاد من اختصاص المحاكم وحدها.

وكانت لجنة حقوق الانسان قد اوردت في تقريرها عدم توافر الراحة المعيشية في الاقامة بالسجن، وهبوط مستوى الطعام وتدني اداء الخدمات وبالذات الرعاية الصحية. وأشارت الى وجود غرفة خاصة تسمى «غرفة التأديب» مما يعد انتهاكا صارخا لحقوق الانسان المبعد ويسئ الى مركز الكويت داخل المجالس الدولية.

وظلت المنظمة حتى نهاية العام تطالب السلطات الكويتية باتخاذ الاجراءات التي تكفل لهتجزى سجن طلحة عدم تعرضهم لسوء المعاملة، وتلك التي تضمن لهم التمتع بالحقوق الواردة بالمواثيق والمعاهد الدولية المتصلة بهذا الشأن، وبخاصة مدونة القواعد النموذجية لمعاملة السجناء وغيرهم من المهتجزين.

الحق في المحاكمة العادلة

استمرت محاكمات المتهمين مع سلطات الاحتلال العراقي موضع قلق كبير من المنظمة العربية لحقوق الانسان بسبب انتقاد هذه المحاكمات لحق المراجعة القضائية امام محكمة أعلى. وكانت هذه المحاكمات قد استؤنفت في ابريل / نيسان ١٩٩٢ امام محكمة امن الدولة التي عقدت في ظل المرسوم يقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩١ الصادر بتاريخ ٢٩ يونيو / حزيران ١٩٩١. ورغم ان الاجراءات قد تحسنت كثيرا بالمقارنة بالاجراءات المبتسرة امام المحاكم العرفية التي عقدت في الفترة من ابريل / نيسان وحتى

يونيو / حزيران ١٩٩١، حيث تمت المحاكمات علنية وبحضور مراقبين محطيين واجانب، ولم تتلق المنظمة شكاوى من هيئة الدفاع بخصوص اجراءات الدفاع، الا انها ظلت تتطوى على ثغرة كبيرة بافتقارها لحق المراجعة القضائية.

وقد أثار قلق المنظمة صدور ٢٤ حكما بالإعدام فى هذه القضايا وتنفيذ أحدها فعليا بحق متهم من بينهم فى ٥ مايو / أيار ١٩٩٣.

ففى ٥ يونيو / حزيران صدر حكم باعدام خمسة عراقيين هم جاسم ميهان، وعبد الخالق ناجى وعبد الواحد الشاه، وامجد ابراهيم، وعبد السلام عبد الكريم. كما طُلِيت احكام الاعدام غيابيا للمتهم علاء حسين الشفاجى الذى عينه العراقيون رئيسا لما سُمى «الحكومة الكويتية المؤقتة». فيما صدرت بحق هؤلاء المتهمين احكام تكميلية تضمنت غرامة قدرها الفى دينار، والزام المتهم عبد السلام عبد الكريم برد مبلغ مساو له كقرامة اضافية، وعزله من وظيفته حيث كان يعمل قبل الغزو آمرا اداريا بشركة ناقلات النفط الكويتية. وقد نسبت محكمة أمن الدولة لهؤلاء المتهمين لهما تراوحت بين السعى والتخابر لدى سلطات الاحتلال والانضمام للجيش الشعبى العراقى، وحيازة اسلحة ومفرقات والارشاد عن رجال المقاومة والعسكريين الكويتيين والمشاركة فى نشاطات حزب البعث العراقى.

وقضت المحكمة ذاتها فى ١٢ يونيو / حزيران باعدام ١٠ اردنيين من اصل فلسطينى بعد ادانتهم بالتعاون مع سلطات الاحتلال العراقى وحمل السلاح والانتماء الى «جبهة التحرير العربية» وشملت احكام الاعدام هذه كلا من عماد الدين محمد، ومحمد على ضيف الله وباسل على ضيف الله «شقيقان»، واكرم شاكر احمد، والمعتز بالله محمد، ومنبصر محمد صالح، وحسين راشد، ومؤيد باسل، ولياد محمد، وباسل حسن.

وفى ٢٩ يونيو / حزيران اصدرت المحكمة حكما باعدام وليد جاسم مبدى «عراقى الجنسية» بعدما نسبت اليه السعى والتخابر مع سلطات الاحتلال. وقضت على المتهم نفسه بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة اخرى تتعلق بسرقة منازل خلال فترة الاحتلال.

كما شملت الأحكام الأخرى بحق بعض المتهمين الذين شملهم قرار الاتهام، احكاما بالسجن لمدة تراوحت بين سنتين وعشر سنوات. ففى ٥ مارس / آذار قضت المحكمة بالسجن لمدة عشر سنوات مع الشغل والنفاذ على الكويتى المدعو نبيل ... ، وابعاده عن البلاد بعد ادانته بتهمة السعى لدى السلطات العراقية ومعاونتها فى عملياتها الحربية

وانضمامه الى الجيش الشعبي وتقاضيه رابعا شهريا مقابل ذلك.

وفي ٢٦ مايو / آيار قضت المحكمة بسجن نبيل ... (كويتي الجنسية) سبع سنوات لادانته باستخدام متفجرات ووضع قنبلة موقوته قرب منزل الدكتور هلال السامر عميد كلية الطب بهدف قتله وإثارة الذعر، وانضمامه الى حزب البعث العراقي والتعاون مع جهاز الاستخبارات العراقية.

وفي يونيو / حزيران اصدرت المحكمة حكما بالسجن عشر سنوات غيابيا على المتهم العراقي مجيد صادق بعد ادانته بالانضمام الى الجيش الشعبي العراقي، وعلى عراقي آخر يدعى عادل يعقوب بالسجن سنتين غيابيا بعد ادانته بسرقة منازل اiban الاحتلال.

وفي اغسطس / آب قضت المحكمة بالسجن مدى الحياة على عشرين مواطنا فلسطينيا بتهمة السعي والتخاير، وحيازة اسلحة ومفرقات، وارتكاب عمليات قتل وسرقة.

وقد برأت المحكمة ساحة عراقيين من المتهمين في هذه القضايا هما مالك فالح (٤١ عاما)، وناظم يعقوب (٣١ عاما) من التهم المنسوبة اليهما وهي الانضمام للجيش الشعبي العراقي.

وقد اشارت التقارير التي تلقتها المنظمة حول سير تلك المحاكمات الى قصورها عن الوفاء بالمعايير الدولية المرحية في شأن المحاكمات العادلة اذ انتزعت اعترافات المتهمين باكره وتعتيب شديدتين. وقد توجهت المنظمة العربية في اعقاب صدور احكام الاعدام تلك بالتماس الى امير دولة الكويت تناشده اعمال صلاحياته الدستورية في مراجعة هذه الاحكام وتخفيفها انطلاقا من موقفها الثابت في الاعتراض على عقوبة الاعدام في القضايا ذات الصيغة السياسية، ومن منطلق الرغبة المخلصة في ابقاء المجال مفتوحا في المستقبل لتجاوز اثار الحنة ورأب الصدع في العلاقات العربية. وحيث تلقت المنظمة العديد من الالتماسات بشأن هذه الاحكام في اخريات العام، فجددت ملتمسها الى امير البلاد تناشده عدم التصديق على احكام الاعدام وتخفيفها.

وعلى صعيد آخر، بدأت محكمة أمن الدولة في مايو / آيار نظرها في قضايا الاتهام في محاولة اغتيال الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش ومرافقيه اثناء زيارته للكويت في ابريل / نيسان ١٩٩٣، وشمل قرار الاتهام ١٧ متهما من العراقيين والكويتيين اسندت اليهم تهمة تراوحت بين التخاير، والشروع في استعمال متفجرات، وحيازتها بقصد القتل،

والقيام باعمال تخريبية. كما اسندت المحكمة لتهمة كويتيين من بين هؤلاء المتهمين تهمة ايواء بعض المتهمين، واختفاء مضبوطات. وقد طالبت نيابة امن الدولة باعدام ١٢ متهمًا. وانتقدت التقارير الواردة للمنظمة سير هذه المحاكمات، وأوردت ان اعترافات المتهمين جاءت تحت وطأة التعذيب والاكره.

ومن جهة أخرى، بدأت خلال العام نظر قضية الاعتداء على نعمات فرحات وعائلتها المنكوبة. وكانت هذه العائلة قد هاجرت من لبنان الى الكويت في الخمسينات حيث عمل الأب اسماعيل فرحات والابن نديم بوزارة الداخلية، بينما عملت نعمات في احد البنوك، وكان الابن الأصغر اسامة طالبا. وقد بقيت خلال الاحتلال العراقي للكويت وشارك احد ابنائها في مقاومة الحكم العراقي. لكن للأسف فقد تعرضت الأسرة عقب التحرير لحادث جسيم حيث هاجمها أربعة اشخاص يرتدون ملابس مدنية في يوم ١٠ مارس / آذار ١٩٩١ وقتلوا الأب والابن الأصغر، واغتصبوا الابنة نعمات ثم اطلقوا النار عليها. وقد نجت نعمات من الموت، لكنها أصيبت بشلل ونقلت الى مستشفى الكويت ثم الى لبنان ومنها الى الولايات المتحدة الأمريكية (حيث يقيم احد اشقائها).

ورغم كل التداعيات التي وجهتها اسرة فرحات ومنظمات حقوق الانسان، فلم تظهر السلطات اى تجاوب نحو اجراء تحقيق جدى فى الحادث الا فى منتصف العام حيث شرعت محكمة الجنايات فى نظر القضية فى يوليو / تموز ١٩٩٣.

من ناحية اخرى، وردت للمنظمة شكاوى أفادت قيام محكمة الادارة المحلية بالكويت باصدار حكم بالاعدام على مواطن عراقي يدعى خالد رحيم والى الذى ألقت السلطات الكويتية القبض عليه عند الحدود العراقية - الكويتية فى ١٧ أغسطس / آب ١٩٩٢ عندما كان فى زيارة لوالده المقيم فى ناحية سفوان الحدودية الواقعة بمحافظة البصرة. واحتجزته بالسجن المركزى (حيث راسل اسرته عبر الصليب الأحمر فى ٣٠ نوفمبر / تشرين ثان ١٩٩٣). وقد فوجئت اسرته بأنه حكم عليه من قبل المحكمة بالكويت بتهمة التجسس على مواقع عسكرية بالكويت بينما لا يتجاوز عمره خمسة عشر عاما، ويتعارض هذا مع احكام المادة السادسة من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التى تقضى بعدم جواز الحكم بعقوبة الاعدام على جرائم ارتكبتها اشخاص دون الثامنة عشرة.

وقد خاطبت المنظمة السلطات الكويتية بشأن التحقيق فى مضمون ما ورد لها،

وناشدتها في حال ليوته، بإزالة كافة الآثار والنتائج المترتبة على الحكم وتوفير الضمانات القانونية للمتهم وقد نفت وزارة العدل الكويتية في ردها على المنظمة، مجمل ما أورده الشكوى، وأكدت على أن السلطات ألقت القبض عليه في ٦ أغسطس / آب ١٩٩٢ عند دخوله متسللاً عبر الحدود العراقية، وأنه أحيل إلى محكمة أمن الدولة التي قضت بمعاقبته بالسجن المؤبد في ٢٤ أغسطس / آب ١٩٩٣ كما اعتبرت وزارة العدل الكويتية ادعاءات أسرة المتهم، بمثابة محاولة للتشكيك في نزاهة وعدالة القضاء الكويتي.

الحق في المساواة امام القانون

استمرت معاناة أكثر من ١٠٠ ألف شخص من فئة غير محددى الجنسية «البدون» قائمة بسبب استمرار عدم البت في مشكلتهم المتعلقة بالجنسية، مما يترتب عليه حرمانهم من أبسط الحقوق الإنسانية كالحق في التعليم والعلاج وغير ذلك من الاجراءات المتسمة التي تطبق ضدهم. وقد توالى المطالبة خلال العام ١٩٩٣ داخل وخارج الكويت بضرورة انتهاء معاناة هؤلاء الأشخاص باتمكاساتها. فأصدرت ثلاث هيئات حقوقية من بينها الجمعية الكويتية لحقوق الانسان (فرع المنظمة العربية لحقوق الانسان) بياناً مشتركاً يحث به الى لجنة حقوق الانسان بمجلس الأمة واسترجمت فيه وضعية فئة «البدون» وعددت الاعلانات والانفاقيات الدولية التي صدرت عن الأمم المتحدة لمعالجة مشاكل عديمى الجنسية، وطالبت المجلس بضرورة حل تلك المشكلة على أسس انسانية. واقترحت اربعة معايير لحل المشكلة، أولها اعتبار قضية «البدون» قضية انسانية ومعالجتها على هذا الأساس، ولثانيها تطبيق الكويت لاتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية التي اعتمدت في ١٩٦١/٨/٣٠، واتفاقية وضع الأشخاص عديمى الجنسية التي اعتمدت في ١٩٥٤/٩/٢٨، ثالثها النظر في تجنيس اقارب الكويتيين منهم وبوجه خاص ابناء الكويتي المتجنس من الراشدين، وابناء الكويتيات المتزوجات من غير كويتيين في حالة الطلاق والوفاة، والعسكريين والكفاءات واصحاب طلبات الجنسية التي كانت منظورة امام لجان تحقيق الجنسية، واخيراً حصر الأعداد الباقية دون تجامل حقوقهم ووضع دراسة جادة من اجل حفظ حقوقهم ومحاولة الوصول الى حلول نهائية للحد من استمرار هذه المشكلة.

غير ان الحكومة الكويتية بدأت النظر في المشكلة خلال العام من منظور مختلف تماماً، فأحالته الى مجلس الأمة تقريراً خاصاً عن اوضاع تلك الفئة واعتبرت فيه المعيار الأمنى المركز الأساسى لمعالجتها وإن «كل من عليه شبهة او سابقة لا يجوز استمرار بقاءه في البلاد» واعلنت عن اعترافها اعتماد الاحصاء السكاني لسنة ١٩٦٥ اساساً اولياً لتحديد

أوضاعهم. وأكدت على أن وجود غير محددى الجنسية في البلاد لن يفرض أمرا واقعيا يتوجب على الدولة فيه منحهم الجنسية.

كما وافق مجلس الوزراء على مرسوم بإنشاء لجنة مركزية لمعالجة أوضاع المقيمين في البلاد بصورة غير قانونية، بهدف إيجاد الكيان اللازم لتنفيذ ومتابعة القرارات والتوجهات التي يتم اعتمادها في شأن قضية «البدون». وتتألف اللجنة من رئيس وثلاثة أعضاء يمثلون وزارات الداخلية والعدل والهيئة العامة للمعلومات المدنية وتلزم اللجنة بتقديم تقارير دورية إلى مجلس الوزراء بتوصياتها ونتائج أعمالها والمقررات التي تترتب عليها.

ومن ناحية أخرى استمرت المنظمة تتلقى العديد من الشكاوى بشأن الحالات الانسانية التي يواجهها البدون. فأفادت شكوى بأن حمد مناحي عايد، وجاسم مناحي عايد اللذين كانا ينتظران الأبعاد خلال الأسبوع الأول من العام ١٩٩٣ تعرضا لمصادرة حقوقهما وممتلكاتهما. ويذكر أن السلطات كانت قد قامت باعتقالهما مع أخيهما عبد الله مناحي عايد في ١٣ أكتوبر / تشرين أول ١٩٩٢. ومكثوا بسجن أمن الدولة حتى قام شخص كويتي بالمراجعة والتوسط إلى أن تم الإفراج عنهم مقابل مغادرتهم البلاد. كما قامت بأبعاد عبد الله مناحي في ٢٤ نوفمبر / تشرين ثان ١٩٩٢ إلى الحدود العراقية حيث بقيم وأسرته البالغ عددها خمسة وعشرون شخصا. وأفادت شكوى أخرى يتعرض ستة اشقاء من البدون لمضايقات شديدة وهم محسن، وفالح، وغانم، ومانع، ومعدى، وعديب عبد الله الفضلي.

كما وردت شكوى بشأن أحد البدون يدعى جابر زامل ناصر المقيم بالقاهرة منذ العام ١٩٩١ وبحمل جواز سفر كويتي برقم ٥٨٣٨٥٤ صادر من الكويت بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٥ انتهت مدة صلاحيته، كما انتهت رخصة قيادته لسيارته المستخرجة من الكويت أيضا. وتقدم إلى السفارة الكويتية بالقاهرة لتجديد جواز سفره، ولكنها رفضت ذلك، وأعطاه القسم الفصلي بها ما يفيد أنه لا يحمل جنسية كويتية، كما أنه لا يحمل جنسية أخرى. وتوضح الشكوى حجم المعاناة المترتبة على ذلك وبخاصة بالنسبة لتعليم ابنائه. وقد خاطبت المنظمة العربية السلطات الكويتية بشأن هذه الشكاوى، ولم تلق ردودا حتى نهاية العام.

كذلك برز بشكل واضح هذا العام انتهاك حق المرأة حيث لم يتح لها المشاركة بالتصويت أو الترشيح في انتخابات المجلس البلدي وذلك استطرادا لما جرى العمل به في

انتخابات البرلمان في أكتوبر / تشرين اول ١٩٩٢. كما ظلت بقية حقوقها السياسية موضع انكار تام فلا تستطيع ان تحصل على الإقامة لزوجها غير الكويتي، مما أدى الى تعرض العديد من العائلات للانفصال بسبب الإبعاد للأزواج غير الكويتيين الذين اطلق سراحهم من سجن الإبعاد «طلحة».

وجدير بالذكر ان احد اعضاء مجلس الأمة قد اقترح ادخال تعديلات على قانون الانتخابات بما يتيح حق التصويت للمرأة، لكن للأسف لم يلق هذا الاقتراح تأييدا داخل المجلس. وبعد انكار حق التصويت على المرأة انتهاكا صريحا لحقوق الإنسان وبخاصة المادة ٢١ من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ٢٥ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، بل وانتهاكا للمادة ٢٩ من الدستور الكويتي التي تنص على المساواة أمام القانون.

حرية الانقال

استمرت مشاكل العمالة الوافدة في الكويت موضع نقد مستمر بسبب الاجراءات التي اتخذتها السلطات حيال تجديد اقامة الوافدين العاملين في البلاد، والأسس التمييزية بين الجنسيات العربية المختلفة لمنع هذه الإقامة، واستمرار سياسة الإبعاد لبعض الجنسيات العربية، وغياب المراجعة القضائية لقرارات الإبعاد.

وكما سبقت الإشارة فقد طالبت لجنة حقوق الإنسان مجلس الأمة بضرورة فتح باب التظلم والظعن في قرار الإبعاد الاداري عن طريق المحاكم. ورغم ان السلطات قد أفرجت عن العديد من المحتجزين بسجن الإبعاد «طلحة» وراجعت حالات العديد من المحتجزين في هذا السجن الا ان هذا لم يحل مشكلة الإبعاد حيث لم تشمل المراجعة قرار الإبعاد ذاته. كما استمر التضييق بشأن منع الاقامات.

وقد استمر الفلسطينيون يمثلون أكثر الفئات معاناة من هذه الاجراءات حيث يوجد أكثر من عشرة آلاف فلسطيني يحملون وثائق سفر مصرية وترفض السلطات الكويتية منحهم الإقامة. وهو الأمر الذي يؤثر على كافة حقوقهم كحق العمل أو قيادة السيارة ويضعهم موضع التهديد بالقبض عليهم بين لحظة واخرى ازاء عدم قانونية وجودهم. وكانت الحكومة الكويتية قد خصصت مكتبا لفحص هذه الحالات غير انه توقف عن العمل وعلقت كافة الأوضاع. وقد ناشدت المنظمة العربية الحكومة الكويتية بالنظر في الاجراءات الانسانية التالية:

١ - السماح بمنح الإقامة للأقارب من الدرجتين الأولى والثانية للفلسطينيين الذي يتمتع أقاربهم بإقامة قانونية في الكويت وذلك دون رسوم أو برسوم رمزية (كانت هذه الرسوم قبل الغزو عشرة دينارات أما بعد الغزو فلا تمنح الإقامة بالرسوم المنخفضة إلا للزوجة والطفل الأول (مائة دينار سنوياً) ومازاد على ذلك مائتي دينار سنوياً).

٢ - إن تمنح الإقامة في الكويت لكل فلسطيني يثبت أنه كان مقيماً قبل الغزو لمدة خمس سنوات واستمر مقيماً بها بعد الغزو دون أن يغادرها، علماً بأن هناك بيانات كاملة لهذه الحالات لدى الصليب الأحمر الدولي فرع الكويت، كما أن كافة التفصيلات موجودة لدى السلطات الكويتية لأنه تم حصر جميع المقيمين بالكويت من مواطنين وأجانب بعد التحرير ومنحت لكافة الأجانب بطاقات تسجيل انتهت صلاحيتها الآن.

الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة

شهدت الساحة الكويتية الثنين من الانتخابات هذا العام، جاء أولها استكمالاً للانتخابات النيابية التي جرت في أكتوبر / تشرين أول ١٩٩٢، بينما كان ثانيها لشغل مقاعد المجلس البلدي بعد إعادته للحياة.

ققد جرت في منتصف فبراير / شباط الانتخابات التكميلية لشغل مقعدى الدائرتين ١٤، ١٦ بعد أن قضت المحكمة الدستورية في ٢٩ ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٢ بإبطال عضوية كل من النائبين مبارك الخريج عضو مجلس الأمة عن دائرة العمرة، وحمود الجابري نائب دائرة خيطان. وكان الثان من المرشحين الذين لم يفوزوا في انتخابات أكتوبر / تشرين أول ١٩٩٢ تقدما بطعن في نتيجة الانتخابات في الدائرتين ١٤ و١٦ بدعوى ادلاء عدد من العسكريين بأصواتهم في الانتخابات التشريعية مخالفين بذلك قانون الانتخابات الكويتي الذي يحظر على رجال القوات المسلحة والشرطة الادلاء بأصواتهم في الانتخابات. وعندما تأكد للمحكمة الدستورية ثبوت مشاركة عسكريين في الانتخابات وإن عددهم قاق فارق الأصوات بين المرشحين اللذين أعلن فوزهما والمرشحين اللذين يليهما في عدد الأصوات الطاعنين، قضت بإعلان عضويتتهما. وقد نسب لحكم المحكمة هذا أنه الفريد من نوعه في الحياة البرلمانية بالكويت، وذكر أنه دليل على نزاهة وتجرد القضاء الكويتي.

وتنافس في هذه الانتخابات - التي ادى فيها أكثر من ٨٠٠٠ ناخب بأصواتهم - ٤ مرشحين، وأعيد انتخاب حمود الجابري بعد حصوله على ١٠٦٧ صوتاً مقابل ١٠٣٠

صوتا لمنافسه، وفوز مبارك الخرينج بعد ان حصل على ١٩٤٢ صوتا مقابل ١٦٥٩ لمنافسه.

كما اجريت الانتخابات البلدية - لأول مرة منذ تجميعها مع تجميع بعض مواد الدستور وحل البرلمان عام ١٩٨٦ - وسط فتور سياسي وشعبي، وقد تنافس على المقاعد العشرة الذين يشكلون القسم المنتخب من المجلس (تعين الحكومة ٦ آخرين) ٥٣ مرشحا لم تكن بينهم اسماء سياسية او اجتماعية معروفة. وبلغ عدد الناخبين الذين ادلوا باصواتهم ٣٨٣٧٦ ناخباً من اصل ٨٢١١٣ ناخباً مسجلين في جدول قيد الانتخابات اى حوالى ٤٦٧ فى المائة وهو اقبال منخفض مقارنة بنسبة الإقبال التى شهدتها انتخابات مجلس الأمة التى تجاوزت نسبتها ٨٠ فى المائة وايضا منخفض عن النسبة المسجلة لآخر انتخابات للمجلس البلدى التى جرت عام ١٩٨٤ وتجاوزت نسبتها ٦٠٪.

وقد لاحظ المراقبون لهذه الانتخابات اهتمام القوى السياسية عن المنافسة، وجاءت النتائج التى اعلنت يوم ٥ اكتوبر / تشرين اول بسطة من المجتمعات القبلية والثنين من المستقلين والثنين مزعومين من ائتلافات حزبية (الاسلام الوطنى الشعبية - الحركة الدستورية الاسلامية).

الجمهورية اللبنانية

الاطار الدستوري والقانوني

شهد عام ١٩٩٣ إنشاء المجلس الدستوري، الذي نص عليه اتفاق الطائف وأضيف الى الدستور بموجب القانون الدستوري الصادر في سبتمبر/أيلول ١٩٩١. ونشر قانون هذا المجلس في الجريدة الرسمية يوم ١٥ يوليو ١٩٩٣، تحت رقم ٢٥٠.

وتحدد مهام المجلس الدستوري، وفقا لهذا القانون، في مراقبة دستورية القوانين وسائر النصوص التي لها قوة القانون، والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية. ويتألف هذا المجلس من عشرة أعضاء، يمين مجلس النواب نصفهم بالغالبية المطلقة، ويمين مجلس الوزراء النصف الآخر بغالبية ثلثي عدد أعضائه. ويكون أعضاء المجلس من القضاء العاملين أو السابقين، الذين مارسوا القضاء العدلي أو الإداري لمدة ٢٠ سنة على الأقل، أو من يمين أساتذة التعليم العالي الذين مارسوا تعليم مادة من مواد القانون منذ ٢٠ سنة على الأقل وأصبحوا برتبة أستاذ أصيل، أو من المحامين الذين مارسوا المهنة ٢٠ سنة على الأقل. ويتخذ المجلس قراراته بأكثرية سبعة أصوات.

والمؤكد أن إنشاء هذا المجلس يمد تطورا إيجابيا، حيث ثبت أن وجود هيكل قضائية عليها مستقلة كمرجع لتفسير النص الدستوري والقانوني يمثل ضرورة قصوى للحفاظ على حقوق الإنسان.

ومن أهم إيجابيات قانون هذا المجلس أن مراقبته تمتد الى سائر النصوص التي لها قوة القانون، مثل للامراسيم الاشتراعية التي تصدرها السلطة التنفيذية بموجب التفويض الذي يمنحها لإياه المجلس النيابي، في حين تخضع للرقابة أعمال السلطة التشريعية. ومن إيجابياته أيضا أن جعل قرارات المجلس ملزمة للجميع وتتمتع بقوة القضائية المحكمة، وبالتالي تخضع لها السلطة العامة والمراجع القضائية والإدارية لكن أهم ما يؤخذ عليه هو تقليص حق مراجعة المجلس في كل من :

- رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء، وعشرة أعضاء من

مجلس النواب على الأقل. ولهؤلاء مراجعة المجلس الدستوري بشأن مراقبة دستورية القوانين.

- رؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً، ولهم حق مراجعة المجلس فيما يتعلق حصراً بالأحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني.

ويعني ذلك حرمان المواطن وهيئات أساسية من حق مراجعة المجلس الدستوري، مثل مجلس القضاء الأعلى ومجلس نقابة المحامين وهيئة مجلس الشورى وديوان المحاسبة.

إلا أن حرمان المواطن من الطعن بدستورية القوانين لايعني حرمانه من المراجعة ضد أعمال السلطة التنفيذية التصفية وقرارات الإدارات العامة المتجاوزة حد السلطة إذ أن هنالك هيئات قضائية مختصة بتقبل مراجعات المواطنين في مثل تلك الحالات وهذه الهيئات هي مجلس شوري الدولة عند تجاوز حد السلطة أو القضاء العدلي حارس الملكية الخاصة والحرث العامة.

كذلك شهد العام صدر قانون بإلغاء التمييز بين المرأة والرجل بالنسبة للشهادة في المبيعات والرهونات المقارنة، فحتى تاريخ ١٩٩٣/١١/١٤ كان يحظر على المرأة أن تكون شاهدة على عقد بيع أو رهن أو تأمين عقارى أمام أى مرجع رسمى، إلا أنه قد صدر بالتاريخ المذكور وبجهود الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان، القانون رقم ٣٧٥ الذى ألغى التمييز بين الرجل والمرأة بهذا الخصوص.

الحق في الحياة

شهد عام ١٩٩٣ انتهاكات محدودة لهذا الحق، استمراراً للثقيلة النوعية التى حدثت منذ عام ١٩٩٢ باتجاه وضع حد للانتهاكات الجسيمة التى اقترفت بالحرب الأهلية.

فقد وقعت بعض حوادث الإغتيال المتطرفة، مثل اغتيال طبيبة الأسنان د.زينب الشامى فى محلة صيغير بالضاحية الجنوبية لبيروت فى ١٠ ابريل / نيسان، واغتيال ٣ من أعضاء حركة التوحيد الإسلامى فى صيدا فى ٢٩ ابريل / نيسان وهم جودت أحمد الحسن وسليم أحمد الحسن، ونبيل درزهر محمد.

كما اغتيل الوزير السابق هنرى فرعون فى مقر اقامته بفندق كارلتون فى ٦ أغسطس / آب، رغم أنه كان قد توقف عن ممارسة أى عمل سياسى منذ سنوات. وراح

ضحية الحادث. مراققه الخاص يوسف سرور.

لكن كان اطلاق النار على مظاهرة سلمية نظمها حزب الله في ١٣ سبتمبر / ايلول، وتفجير المقر المركزي لحزب الكتائب في ٢٠ ديسمبر / أول هما اخطار الانتهاكات للحق في الحياة عام ١٩٩٣. فقد ادى قيام قوات من الجيش والامن الداخلى بفتح النار على مظاهرة سلمية في ضاحية بيروت الجنوبية - احتجاجا على توقيع اتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني - الاسرائيلي - الى مقتل ٧ اشخاص واصابة ٤١ على الأقل. كما ادى تفجير مقر حزب الكتائب وسط بيروت الى مقتل ثلاثة اشخاص اُحدهم عضو المكتب السياسى للحزب انطوان بعقلينى، وميشال ضو، وطفل وضيع عثر على جثته بين الأنقاض فى المنطقة المجاورة لموقع الانفجار. كما قاد هذا التفجير الى اصابة نحو ١٣٠ شخصا منهم ٦ من اعضاء المكتب السياسى لحزب الكتائب، وبعضهم أطفال وصبية من تلاميذ مدرسة الفرير المجاورة لمقر هذا الحزب. وكان واضحا ان التفجير استهدف ابادة القيادة الكتائبية كلها، حيث تم توقيت حدوثه خلال اجتماع المكتب السياسى والمجلس المركزى للحزب واستخدمت فيه مواد متفجرة يتراوح وزنها بين ١٥٠ و ٢٠٠ كجم مما ادى الى هز العاصمة اللبنانية كلها.

الحق فى الحرية والأمان الشمسى .

انتم عام ١٩٩٣ بارتفاع معدلات انتهاك سلطة الدولة لهذا الحق، وهى ظاهرة بدأت منذ ١٩٩١، بعد ان كانت الميليشيات هى المسؤولة عن هذا النوع من الانتهاك لسنوات طويلة.

فقد استمر تعرض بعض المواطنين لاعتقالات دورية، وأوردت تقارير اساءة معاملة بعضهم خلالها، وخاصة من أعضاء حركة «التغيير».الموالية لميشال عون أو تنظيم «القوات اللبنانية». كما اربط الافراج عن بعضهم بتهديدات بعدم ممارسة أى نشاط سياسى.

وتم تتويج الاعتقالات فى صفوف حركة «التغيير» باعتقال رئيسها ابلى محفوظ فى ٦ يوليو/تموز من منزله بالمقر الجنوبى، كما اتسع نطاق عمليات المداخلة والاعتقال فى صفوف أعضاء «القوات اللبنانية» منذ شهر أغسطس / آب، بتهم مثل تزويج أبناء عن عملية اجتياح اسرائيلية واسعة، كما اتهم اثنان بالضلوع فى حوادث وقعت خلال فترة الحرب الأهلية، دون أن يرتبط ذلك بهجمة شاملة للتحقيق فى القضايا المماثلة التى لا حصر لها.

وقد علق مصدر أمنى فى ٢٤ أغسطس / آب على مطالبة قيادة القوات اللبنانية باطلاق سراح معتقليها بقوله : (ان من تدافع عنهم جهات حزبية وتطالب باطلاقهم هم مجرمون قتلة أقدماوا على قتل عسكريين) ، بينما لهؤلاء أيضا حقوق فى حسن المعاملة والمحاكمة المنصفة التى تحدد نوع العقاب الذى يستحقونه. كما أعلن مصدر أمنى أول سبتمبر / أيلول أن عدد الموقوفين من تنظيم القوات أربعة أشخاص.

ومع ذلك فثمة مايدل على أن حملات المداهمة والاعتقال تحولت الى تقليد مستمر خلال ١٩٩٣ ، وبالمخالفة للقانون اللبنانى الذى يحدد مهلة ٢٤ ساعة للتوقيف الاحتياطى يمثل بعدها المتهم امام المدعى العام او يتم اطلاق سراحه. لكن تم توقيف واغتيال العشرات خلال العام لفترات طويلة ورغم انها تركزت فى حركة التغيير وتنظيم القوات الا انها شملت قوى اخرى بدرجات اقل. فقد تعرضت مراكز التنظيم الشعبى الناصرى فى صيدا لحملة مداهمة فى اخر يناير / كانون ثان، بدعوى وجود أسلحة وآليات عسكرية فيها. كما تم اقتحام مقر تنظيم «المؤتمر الشعبى اللبنانى» ، ومقر هيئة الاسماء الشعبى التابع لحركة الدفاع المدنى فى أول نوفمبر / تشرين ثان. وتم اعتقال عضوين فى قيادة «المؤتمر الشعبى اللبنانى هما سمير طرابلس واسعد الحمدانى، ورئيس اتحاد الشباب بن جهاد سقاية لعدة ساعات. كما جرى اعتقال عدد من المسؤولين فى الدفاع المدنى الشعبى مثل محمد فارس ومحمد دوجان ويوسف شمس الدين وهيثم خضر وعبد الناصر يحيى على.

الحق فى محاكمة منصفة

تزايد اعتماد السلطات اللبنانية على نظام المحاكم الخاصة، مثل المحكمة العسكرية ، فقد أحيل المعتقلون من حركة «التغيير» لمحاكم عسكرية، بما فى ذلك المتهمون فى قضية توزيع منشورات تدعو الى استقلال لبنان، رغم انهم من المدنيين ولم يقدموا على ارتكاب جرائم عسكرية. ولم تميز السلطات بينهم وبين متهمين من تنظيم «القوات» وجهت لهم تهمة قتل عسكريين خلال أحداث وقعت عام ١٩٩٠ بين الجيش وميليشيات هذا التنظيم.

الحق فى التجمع السلمى :

تمثل أهم انتهاك لهذا الحق فى قرار الحكومة الصادر فى ١١ أغسطس / آب بمنع التجمعات والمسيرات فوق كل الأراضى اللبنانية وادى التطبيق المتصنف لهذا القرار الى

تحويل مظاهرة احتجاج على اتفاق اعلان مبادئ الحكم الذاتي الفلسطيني يوم توقيعه (٩/١٣) للمذبحة مؤسفة. فقد أسفر إطلاق النار على المتظاهرين عن مقتل سبعة اشخاص واصابة ٤١ على الأقل في الضاحية الجنوبية لبيروت كما سبق الإشارة. وحدث ذلك رغم ان المظاهرة كانت سلمية، واقتصرت على رفع لافتات وترديد هتافات معارضة للاتفاق المذكور.

ولذلك لم يكن هناك مبرر للعنف الذى مارسته قوات الجيش والأمن الداخلى بمستوى فاجأ الجميع حتى وزير الداخلية نفسه، بما دفعه للاعتكاف لعدة ايام بعد اعلانه ان (تنفيذ قرار منع التظاهر كان يتطلب سلوكا آخر). ولا يمكن إعفاء القيادة العليا اللبنانية من مسئولية هذا الحادث لانها أعطت الأوامر بتفريق المظاهرة بالقوة رغم محاولتها التنصل من هذه المسئولية بزعم أن الأوامر تضمنت تجنب استخدام السلاح الا لغرض الدفاع المشروع عن النفس.

لكن يظل العامل الجوهري وراء المذبحة هو قرار منع التجمعات والمسيرات. فهو الذى قاد إليها، ويمكن ان يتسبب فى غيرها. ورغم ان مجلس النواب اوصى عقب الحادث باعادة النظر فى هذا القرار، فقد أصرت الحكومة عليه بزعم ان (المرحلة الدقيقة التى تمر بها البلاد والمنطقة تفرض ضبطا للأمور من جانب الدولة).

ولم تصدر شكاوى عن تضيق على التجمعات السلمية المهددة أو التى تتم فى مكان مغلق باستثناء شكاوى «هيئة الانقاذ الكتابية» من منع اجتماع لها كان مقررا عقده فى ١٥ يوليو / تموز بمنزل رئيس منطقة الحدود فى هذه الهيئة. وقالت ان قوة من الجيش اقامت حاجزا فى محيط المبنى الذى يقع به المنزل، ومنعت الدخول والخروج منه، وأوقفت بعض الذين كانوا متوجهين لحضور الاجتماع.

حرية الرأى والتعبير

تصاعدت انتهاكات حرية الرأى والتعبير بشكل ملموس خلال ١٩٩٣، الذى شهد تعطيل ثلاث مؤسسات اعلامية هي :

- محطة تلفزيون الشبكة المستقلة للإعلام (ICN) فى ٢٩ ابريل / نيسان، لأجل غير مسمى.

- صحيفة نداء الوطن فى ٣٠ ابريل / نيسان لمدة اسبوع، لكن استمر تعطيلها

حتى ٦ يونيو / حزيران. وقد اتهمتا (بالنيل من الوحدة الوطنية وإثارة التفرقات المذهبية والحض على النزاع بين الطوائف).

- صحيفة السفير في ١٢ مايو / أيار لمدة أسبوع. وقد اتهمت بنشر (وثيقة تعرض سلامة الدولة للخطر). وكان المقصود بها الوثيقة الاسرائيلية التي سلمت الى الوفد اللبناني في الجولة التاسعة للمفاوضات الثنائية.

تبع ذلك صدور قرار في ٢٨ مايو / أيار بتعطيل صحيفة «الشرق» لمدة اسبوع، لنشرها رسماً قيل انه (يمس أمن الدولة وكرامة الرئيس اللبناني وعائلته) لكن تدخل الرئيس وطلب الى النائب العام إلغاء قرار التعطيل، على أساس ان الرسم المذكور يمس شخصياً ولا يمس أمن الدولة، وأنه متنازل عن حقه الشخصي.

واذا فحصنا الاتهامات الموجهة للمؤسسات الاعلامية الأخرى، نجد ان اتهام صحيفة السفير لم ينصب على أي موقف سياسي، وإنما من صميم الدور الاعلامي لأي صحيفة وهو تعريف الرأي العام بما يحدث، الأمر الذي يعنى انجهاً الى حجب الحقائق عن المواطنين.

وقد استنكرت نقابتا الصحافة والمحررين في بيانين صدرا عنهما الاجراءات التي اتخذتها النيابة العامة، خاصة وإن اغلاق مكاتب مؤسسات اعلامية بالشمع الاحمر كان سابقة لم نحدث من قبل، ولا تستند الى نص قانوني.

وعندما اراد بعض المثقفين والهاميين التعبير عن حزنهم تجاه هذه الاجراءات بالذهاب الى مبنى المؤسسات وتعليق أكاليل (حدادا على حرية التعبير) كما قالوا، ورفع لافتات تندد باجراءات السلطة، قامت قوة من الامن بازالة الأكاليل والشعارات.

وقد أثارت هذه الاجراءات التقييدية قضية غياب قانون لتنظيم الاعلام، والتي كان ملفها قد فُتح في بداية عام ١٩٩٢ ولم يستكمل. وبرزت مخاوف في نهاية العام من فرض قانون ينطوي على تقنين القيود التي مورست خلال ١٩٩٣.

والى ذلك شهد العام انتهاكات أخرى لحرية الرأي والتعبير وأهمها :

- قيام الأمن العام بمصادرة عدة كتب سياسية وأدبية.

- إلغاء برنامج «خسلا» تويني محظور، في ٢٣ أغسطس / آب، بحجب مذكرة من وزير

الاعلام الى شركة تليفزيون لبنان (رسمية) طالب فيها (بتعليق فوري لكل البرامج الاخبارية يسية، وإطلاعه على مضمون ما هو معد لأخذ موافقته قبل البث).

وجاء هذا الاجراء عقب الخلاف الذى نشب بين غسان تويني ورئيس تحرير صحيفة «النهار» وزير الدفاع. واتجاه الأول لاقامة دعوى قضائية على الثاني بتهمة «الذم والافتراء» لإصداره بياناً اتهم تويني (بالتنظير للاحتلال الصهيوني) رداً على مقال له انتقد فيه استمرار مفعول رخص السلاح.

- اعتداء عناصر من الأمن في طرابلس على مصور «تليفزيون الشرق» حسين عوض في ٣ أكتوبر/تشرين أول وضربه وتحطيم اشربة كاميراته ومصادرة سيارته أمام عشرات المواطنين.

- توقيف ثلاثة اشخاص في منتصف أكتوبر عقب مشاركتهم في ندوة «تليفزيون الشرق» دافعوا فيها عن احد السياسيين المنفيين، ونددوا بالوجود السوري في لبنان.

معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين

تشهد السجون اللبنانية وضماً صعباً وتعرض حياة المساجين للخطر للأسباب التالية:
- اكتظاظ بعض السجون وأماكن التوقيف الاحتياطي بشكل يتجاوز الحد بأضعاف.

- عدم تخصيص أماكن لتوقيف القاصرين بل احتجازهم في أماكن المساجين البالغين.

- انتشار الأوبئة والأمراض داخل السجون وإتعدام الوقاية الكافية.

- سوء معاملة المساجين وعدم وجود أية برامج لتأهيلهم وتحسين أوضاعهم.

الانتهاكات الناجمة عن التصنيفات الفلسطينية :

استمرت خلال ١٩٩٣ عمليات التصنيفية التي بدأت منذ سنوات بين حركة فتح وجماعة أبو نضال، وتركزت في منطقتي صيدا وصور حيث الكشافة الفلسطينية في الخيميات. فقد تجددت هذه التصنيفات في أول مارس/آذار بعد هدنة دامت حوالي خمسة أشهر. فتعرض مركز لجماعة أبو نضال لهجوم بقنبلة يدوية في ١٠ مارس/آذار قرب صور، مما أدى الى مقتل شخص وإصابة أربعة. كما تعرض مقر حركة فتح لهجوم بالذخائر في المنطقة نفسها أودى بحياة شخص وإصابة خمسة آخرين.

وتبادل الطرفان تفخيخ السيارات وزرع عبوات ناسفة مما ادى الى انفجار عدد منها واصابة عدد غير معلوم من كل منهما. وتم اطلاق النار على عضوين في جماعة ابو نضال (محمود زعروت وعصام حمودة)، خلال سيرهما في أحد شوارع صيدا في ٢٤ مارس / آذار، مما ادى لاصابتهما بجروح بالغة. كما اغتيل العقيد حسين سالم مسئول حركة فتح بيروت في أول ابريل / نيسان. وتعرض مسئول آخر من الحركة نفسها لاطلاق النار بصيدا في ١٠ يونيو / حزيران. فقد اقتحم مسلحون مستشفى مخيم عين الحلوة واطلقوا عليه ثلاث رصاصات، وتم نقله إثر ذلك الى مستشفى اخر في حالة غيبوبة تامة.

وأدى التوصل الى اتفاق اعلان بمبادئ الحكم الذاتي الفلسطيني الى شروع التوتر بين أنصاره ومعارضيه من الفلسطينيين في لبنان، الأمر الذي دفع لتزايد المخاوف من اتساع نطاق أعمال التصفية فيما بينهم.

الانتهاكات الاسرائيلية :

تصاعدت عام ١٩٩٣ هذه الانتهاكات، التي وصلت الى ذروتها وسجلت معدلا قياسيا جديدا عبر العدوان المكثف في اخر يوليو / تموز. فقد وجهت القوات الاسرائيلية ضرباتها بقسوة الى القرى التي يسكنها مئات الآلاف من المدنيين، ويهدف معلن هو ارغامهم على اخلائها. ولذلك كان هذا العدوان واحداً من أفدح الجرائم المعاصرة ضد سكان مدنيين ودون تمييز بين رجال ونساء وأطفال وشيوخ. وهي جريمة تنطوي على انتهاك شامل لكل حقوقهم بدءا من حق الحياة أو حتى حق الإقامة الآمنة. فقد فتحت القوات المتعددة عاصفة من النار جوا وبحرا على السكان الأمنيين حصدت عشرات منهم بالقتل. معظمهم من الأطفال والنساء، فضلا عن مئات الجرحى.

وكان تقدير اللجنة الدولية للصليب الأحمر وقتها ان أكثر من ٨٠٠ منزل تهدمت ولم تعد صالحة للسكن، اضافة إلى ٤ آلاف منزل تختلف فيها درجة الدمار. لكن التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول ممارسات حقوق الانسان في العالم قرر عدد المنازل المدمرة كليا بحوالى ألف منزل، وعدد المنازل التي تهدمت جزئيا بحوالى ٢٤٥٠. وأضاف ان عدد القتلى وصل الى ١٥٠ والجرحى الى ٥٠٠، واتهم اسرائيل باستخدام القذائف الفوسفورية التي تسببت في احراق عدد غير معروف من اللبنانيين.

ولم يكن الذين نجوا من الموت والاصابة اسعد حظا فقد ارغموا على النزوح من مناطقهم هائمين على وجوههم سعي الى ملجأ من القصف. ويتراوح عدد الذين شردوا

على هذا النحو بين ٣٠٠ و ٥٠٠ ألفا وفقا للتقديرات المختلفة. وكان واضحا ان الهدف من هذا العدوان هو تدمير منظم لقرى الجنوب اللبناني المتاخمة للمنطقة الحدودية التي تحتلها اسرائيل، وارغام سكانها على الهجرة منها، بمعنى تحويل تلك القرى الى ارض محروقة من اجل انتهاء المقاومة الوطنية المشروعة للاحتلال، في ظل صمت مخز من العالم، ومنظمتة الدولية الذي تأكد مرة أخرى ازدواجية معالجتها للقضايا الدولية.

والى ذلك تواصلت خلال العام الانتهاكات التقليدية، كما فى السنوات الماضية، والتي تشمل :

— الغارات والاضربات العسكرية المحدودة، سواء قبل أو بعد العدوان الواسع النطاق فى آخر يوليو / تموز.

— استمرار احتجاز معتقلين فى معتقل الخيام. وقد اكد فريق المراقبين الأمريكى لحقوق الانسان، فى تقريره الصادر فى بداية ١٩٩٤، انه سجل خلال زيارة له للمنطقة احتجاز ٢٠٠ لبنانى فى هذا المعتقل دون محاكمة، وعدم السماح لهم بمقابلة ذويهم او حتى السماح للمصليب الأحمر الدولى بتفقد اوضاعهم.

— التعمسف فى معاملة سكان المنطقة المحتلة، وخاصة لارغام الشباب منهم على الانضمام «لجيش لبنان الجنوبى» العميل، واعتقال من يرفضون ذلك مما أدى الى تزايد نزوح الشباب الى خارج المنطقة المحتلة. وقامت قوات اسرإيلية بالتعاون مع «جيش لبنان الجنوبى» بغرض حصار على بعض القرى والبلدان وقصفها أحيانا، لارغام سكانها على الانصياع لأوامر الادارة المدنية التابعة للاحتلال. كما تواصل اطلاق النار على مراكب الصيادين اللبنانيين من وقت لآخر. واضيف الى ذلك اطلاق نار على مجموعة من البدو كانوا يقومون بصيد اليتص فى المنطقة الواقعة بين بلدة زوطر الغربية وسجرى نهر الليطائى المقابلة لمواقع الاحتلال فى علمان والشومرية، مما أدى الى مقتل ستة منهم فى أول ابريل / نيسان.

الجمهورية العربية الليبية

استمرت حالة حقوق الانسان فى ليبيا موضعا للقلق الشديد. فرغم انضمام ليبيا لعدد كبير من المهورد والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الانسان، وفى مقدمتها العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب، بل وضمن عدد محدود جدا من البلدان العربية التى صادقت على البروتوكول الاختيارى الملحق بالعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية، فلم ينعكس ذلك بأى قدر على الاطار الدستورى والقانونى للبلاد، واصبحت مجرد عمل من اعمال العلاقات العامة، فلا تزال ليبيا بدون دستور منذ نحت دستورها فى العام (١٩٧٧)، ولا تزال تعمل وفق مجموعة من المراسيم والتشريعات التى صدرت فى فترات متعاقبة، واصبحت تمثل منظومة متكاملة مجافية لمبادئ حقوق الانسان جملة وتفصيلا. بإهدار الضمانات المتعلقة بالحقوق الاساسية وتقييد الحريات العامة، والاخلال بالنظام القضائى.

اما الخطوات الايجابية التى كانت قد شرعت فيها فى العام ١٩٨٨ بوقف التصفية الجسدية للخصوم السياسيين فيما كان يعرف «بتصفية الكلاب الضالة»، واطلاق سراح بضع مئات من السجناء والمحتجزين السياسيين، واطلاق حرية السفر للمواطنين الليبيين، وواكبها وعود بتطهير النظم والتشريعات، فقد اضمحلت تدريجيا باستمرار احتجاز مئات من المسجونين والمعتقلين لم يشملهم العفو الصادر فى العام ١٩٨٨، واستمرار اختفاء المشرات قسريا، واعتقال المئات دون اتهام او محاكمة، وعقد محاكمات بعيدة كل البعد عن معايير العدالة وفقا للمستويات التى صادقت عليها. وحمل العام ١٩٩٣ نذر تدهور خطير بالعودة لسياسة التصفية الجسدية بإهدار دم عدد من المعارضين السياسيين فى اجراء تم على مستويين. اهدرت فى احدهما السلطات دم اثنين من قادة المعارضة المقيمين فى الخارج، ودعت انصارها الى قتل خصومها من الاسلاميين فى الداخل دون محاكمة، واهدرت - فى الثانى - جماعات قبلية وعشائرية دم اقاربها على شاشات التلفزيون، فى برامج يشهها الحكومة، يزعم عمالئهم لجهات اجنبية.

ويأتى هذا الواقع فى خلفية دواع تبعث على القلق بشأن تصعيد العقوبات الدولية ضد ليبيا فى اطار الأزمة الليبية الغربية، فقد اصدر مجلس الامن القرار رقم (٨٨٣) بتاريخ

١١ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٣ بتشديد العقوبات ضد ليبيا لتشمل فرض حظر على واردات ليبيا من التكنولوجيا الحديثة خاصة في قطاع النفط، بالإضافة الى تجميد ارصدها في الخارج وتخفيض حجم بعثاتها الدبلوماسية. واضيفت هذه التدابير الى الحظر الجوي والعسكري الذي فرضه مجلس الامن على ليبيا في ١٥ ابريل / نيسان ١٩٩٢ لحملها على الامتثال لقرار المجلس رقم (٧٣١) بتسليم الولايات المتحدة وبريطانيا اثنين من رعاياها متهمين في حادث تفجير طائرة تابعة لشركة (هان امريكان) عام ١٩٨٨، والذي اسفر عن مصرع ٢٧٠ قتيلًا، لهماكمتهما. واستمر انعكاس اثار العقوبات على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعب الليبي.

وقد اكدت المنظمة على عدم مشروعية القرارات التي اتخذها مجلس الامن في مواجهة ليبيا، استنادا الى احكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، لخالفتها الصريحة لميثاق الامم المتحدة ولقواعد القانون الدولي وللأعراف والمواثيق الدولية المنظمة لحاكمات الافراد ومدى مسئولية وسيادة الدولة على ارضها ورعاياها، ودعت كافة أطراف الازمة بالعمل على حلها بالطرق السلمية بما يحجب الشعب الليبي عواقب الحصار الاقتصادي او استغلال العنف تحت مظلة الامم المتحدة.

وقد تركزت على العقوبات المفروضة على ليبيا اضرار اقتصادية ملموسة اثرت على الحق في التنمية، وذكرت المصادر الليبية الرسمية ان الحظر الجوي اسفر عن وفاة عدة مئات من المواطنين الليبيين تعذر نقلهم للعلاج بالخارج. كما اكدت المصادر الرسمية ان آلاف ممن يعانون من امراض خطيرة يهددهم الموت بسبب عدم استطاعتهم مغادرة البلاد للعلاج، وقررت السلطات ان العقوبات الجديدة تكلف ليبيا سنويا اكثر من عشرة بلايين دولار، كما تركزت على الحظر الجوي والعسكري اضرار ملموسة باقتصاديات الدول المجاورة خاصة مصر وتونس.

الاطار الدستوري والقانوني :

لاتزال ليبيا بدون دستور مكتوب يحدد طبيعة النظام السياسي القائم وينظم العلاقة بين السلطات وبين حقوق وواجبات المواطنين، كما استمر العمل بعدد من التشريعات المجافية لحقوق الانسان، وبخاصة تلك التي تؤلم حرية الرأي والتعبير السلمى مثل مرسوم مجلس قيادة الثورة الصادر في ديسمبر / كانون الاول ١٩٦٩، الذي يعاقب بالسجن كل من يقوم بنشاط «عدائي» للثورة ويشمل ذلك الاشتراك في المظاهرات والاضرابات، وبث

الدعابة أو نقد نظام الحكم، وكذلك القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٢ الخاص بملاحقة المنتمين لاحزاب او جمعيات محظورة والذي تصل العقوبة بموجبه الى حد الاعدام.

كما قصرت التعديلات القانونية المحدودة التي اعلنت منذ العام ١٩٨٨ عن بلوغ المستويات القانونية الدولية التي التزمت بها ليبيا بانضمامها للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب، وبخاصة فيما يتعلق بحماية الاشخاص من الاعتقال التعسفي والمعاملة القاسية او المهينة أثناء الاحتجاز، والمحاكمة المنصفة. فقد جاء القانون رقم (٥) الصادر في ١٢ مايو / أيار ١٩٨٨، والذي خول مكتب الادعاء الشعبي سلطة التحقيق في الجرائم السياسية دون ان يتضمن تحديداً للسلطات المنوط بها صلاحيات احتجاز الاشخاص، كما جاء خلوا من النص على ضرورة الحصول على اذن قضائي عند احتجاز اى شخص، وعلاوة على ذلك فقد جاء القانون خاليا من اية اشارة الى حق الاشخاص المعتقلين والسجناء فى الاتصال بالعالم الخارجى، والحصول على الرعاية الطبية. وهو الحق الذى تنصل منه قانون الاجراءات الجنائية بما تخوله المادة (١٢١) للثالب العام او لهيئات التحقيق القضائي من صلاحيات حظر السماح بزيارة المعتجزين من قبل اى شخص دون اجحاف بحقهم فى الحصول على المشورة القانونية، بما يجعل حق المعتجزين فى الاتصال بلذويهم رهنا بتقدير النائب العام او قضاء التحقيق.

كذلك فقد نص القانون رقم ٢ الصادر فى سبتمبر / ايلول ١٩٩١، والمعروف باسم «قانون تميز الحرية» على «جواز الحكم بالاعدام على كل من تشكل حياته خطرا على المجتمع أو تؤدي الى انحلاله» (م ٤). وحق كل مواطن فى حرية الرأى والتعبير من خلال المؤتمرات الشعبية ووسائل الاعلام الجماهيرية (م ٨). كما انقى القانون رقم (٢١) المعروف بقانون «التبعة العامة» الصادر فى سبتمبر / ايلول ١٩٩٢ على عقوبة الاعدام على جريمة الفرار من القوات المسلحة واثناء المعلومات الى العدو فى زمن الحرب.

وخلال العام ١٩٩٣ اقر المؤتمر الشعبى العام «وهو السلطة التشريعية فى البلاد» عدة قوانين من بينها، تعديل القوانين الخاصة بعقوبة السرقة والزنا وشرب الخمر، وتنظيم محاكم محلية خاصة بالمؤتمرات الشعبية الاساسية.

ودعا العقيد القذافى فى خطابه امام مؤتمر الشعب العام فى سبتمبر / ايلول ١٩٩٣ الى دراسة اقتراح تطبيق الشريعة الاسلامية، وهر ذلك بان القانون الحالى يسمح للقائمين بالسرقة من المال العام او الخاص بالإفلات بسرقاتهم مقابل عقاب بسيط، لذلك

طالب بتطبيق حد السرعة (قطع اليد) على مرتكبها، وإن تشدد العقوبة على القاطنين بها ضد المال العام. كما أكد على أنه «يجب جلد الزناة بمائة جلدة أمام شهود من المؤمنين وإن يذاع ذلك تليفزيونياً» وقد اعتمد المؤتمر الشعبي العام هذين القانونين في سبتمبر / ايلول ١٩٩٣. فضلاً عن طابع العجلة والارتجال اللذين اتسم بهما إقرار مثل هذه القوانين الحساسة، فإنها تثير انخافوا بشدة من استخدامها ضد المعارضين السياسيين للنظام، خاصة في ظل افتقار البلاد لآليات الرقابة والمتابعة والحماية وغياب ضمانات المحاكمة العادلة، وكذلك في ضوء التجربة السلبية لتطبيق بعض البلدان العربية لنصوص مماثلة من قبل.

الحق في الحياة :

اتخذ النظام الليبي في العام ١٩٨٨ بعض الإجراءات الإصلاحية من بينها وقف الاغتيالات السياسية للمناهضين السياسيين، ووقف حملة الاعدامات العلنية. ولكن اعتباراً من نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٢ استأنفت السلطات تنفيذ عملية الاعدامات العلنية، وشمل ذلك ستة من المواطنين الليبيين يوم ١٠ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٢ ونقل التليفزيون الليبي وقائعها. كما نسبت المصادر الصحفية للقيادة الليبية دعوتها للطلاب الليبيين من انصارها «لقتل وتصفية المتطرفين في الداخل دون محاكمة». وبث التليفزيون الليبي هذه الدعوة في ٢ مايو / أيار ١٩٩٣، في معرض انتقاد الأصوليين. وفي ١٢ ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٣ دعت المؤتمرات الشعبية الأساسية - في بيان لها نقلته وكالات الأنباء - الى اهدار دم المعارضين للنظام في الخارج، من امثال الرائد عبد المنعم الهوني عضو مجلس قيادة الثورة السابق في ليبيا، واعلنت تجريدته من الجنسية الليبية وطالبت أهله «باهدار دمه والتبرؤ منه». كما اهدرت جماعات عشائرية وقبيلة دم اقاربها على شاشات التليفزيون في برامج بثتها الحكومة، بزعم عمالتهم لجهات اجنبية.

وقد اثار هذه الأنباء قلقاً بالغاً لدى المنظمة العربية لحقوق الانسان وخاطبت المسؤولين لاستيضاح طبيعة هذه الأنباء، لتي تتعارض صراحة مع التزامات ليبيا القانونية المترتبة على انضمامها للمعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية، وتمثل انتهاكاً خطيراً للمنهج الذي يمداه السياسة الليبية منذ العام ١٩٨٨ والذي شمل وقف التصفيات الجسدية. وكانت المنظمة قد تلقت خلال العام ١٩٨٨ العديد من البلاغات من بعض عناصر المعارضة الليبية تعبر عن هواجسها من استئناف السلطات سياسة التصفية الجسدية لهم.

ومن ناحية أخرى، أوردت المصادر الصحفية أخباراً عن وقوع اضطرابات وتمرد عسكري في بلدة بنى وليد الليبية وحولها في منتصف أكتوبر / تشرين الأول، وأشارت إلى أن القوات الحكومية تصدت لهذا التمرد، وأن الطيران الليبي قصف مواقع المتمردين لإخماد تحركهم. وفيما نفت السلطات حصول مثل هذا التمرد، أكدته مصادر المعارضة الليبية وأعلنت «الجهة الوطنية لإنقاذ ليبيا» مسؤوليتها عن هذا التمرد. وأضافت مصادر صحفية في أواخر أكتوبر / تشرين الأول أن ما حدث في حقيقة الأمر كان محاولة «انقلاب» قامت بها مجموعة من الضباط، وأنها بدأت يوم ١١ أكتوبر / تشرين الأول في بعض الشكنات العسكرية في منطقتي «بنى وليد» على بعد ١٧ كلم جنوب العاصمة، «وبراك» في أقصى الجنوب، ومنطقة غريان وقرهونة. وقالت المصادر إن المحاولة استمرت حتى يوم الرابع عشر من أكتوبر / تشرين الأول وانتهت بعد معارك ضارية راح ضحيتها العديد من القتلى والجرحى، ورافقتها عمليات تفتيش واسعة واعتقالات شملت عدداً من كبار الضباط منهم العديد من أبناء قبيلة «ورفلة» في بنى وليد، التي تعد من القبائل المساندة للعقيد القذافي.

كما تلقت المنظمة «شكوى» من مواطن مصري يدعى ممدوح عبد التواب صابر حسين بشأن والده، أفادت أنه أثناء رحلة ذهاب والده إلى ليبيا ومعه بضائع مصرية لممارسة التجارة في العام ١٩٩٢، تعرض له ضباط شرطة ليبيا وتعدوا عليه بالضرب الذي أفضى إلى وفاته بسجن «مصراته» بليبيا. كما أفادت الشكوى أن المواطن المذكور لم يتمكن رغم كثرة الشكاوى التي تقدم بها للجهات المسؤولة من استلام جثة والده أو البضائع التي كانت بحوزته وتبلغ قيمتها ٥٨٠٠٠ جنيه مودعة لدى الشرطة الليبية.

وقد خاطبت المنظمة السيد أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل وطالبته بإحالة هذه الشكوى إلى جهات الاختصاص للتحقيق فيها ومحاسبة المسؤولين عن هذا الجرم حال ثبوت ارتكابه، كما طالبته بالتدخل لرد مستحقات الشاكي لدى الشرطة. وإلى الآن لم تتوصل المنظمة بأي جواب من السلطات الليبية.

الحق في الحرية والأمان الشخصي :

لانزال التقارير الواردة للمنظمة ترصد استمرار احتجاز مفات من المواطنين الليبيين دون تهمة أو محاكمة، يرجع احتجاز أكثر من مائة منهم إلى أوائل السبعينات، كما يعود اعتقال نحو ٤٠٠ آخرين منهم لآوائل العام ١٩٨٩ ومابعده. كما أشارت التقارير إلى قيام

السلطات الليبية باعتقال مئات من العسكريين والمدنيين في اعقاب التمرد العسكري الذي وقع في اكتوبر / تشرين الاول ١٩٩٣ .

وفيما ظل الغموض يكتنف مصير العشرات من المختفين السياسيين خلال الفترة من عام ١٩٦٩ الى العام ١٩٩٠ ، جاء اختفاء الاستاذ منصور الكيخيا في ديسمبر / كانون الاول ١٩٩٣ ليضيف عمقا جديدا لهذه الظاهرة المؤسفة ، اذ جاءت في اعقاب لقاؤه مع احد مندوبي النظام الليبي في اطار دعوة للحوار مع المعارضة .

وتضم قائمة المحتجزين القدامى من اوائل السبعينات مسجونين ذكر انهم متعاطفون او انصار في جماعات معارضة ، من بينهم الدكتور عمرو النامي / أحد قادة الإخوان المسلمين ومحمد الأزهرى ، وعلى المكرمى ، وعلى القجيحي ، وصالح القصبي ، محمد الطرحوني الذين ألقى القبض عليهم في ابريل / نيسان ١٩٧٣ بتهمة الانتماء الى منظمة غير مشروعة (حزب التحرير الاسلامي) فضلا عن قيامهم بأنشطة معادية للسلطة . كما تضم قائمة المحتجزين منذ نصف الثمانينات مجموعة احتجزت اثر الهجوم الذى شنته جماعة مسلحة على مقر الرئيس الليبي فى معسكر العزيزة فى طرابلس يوم ٨ مايو / أيار ١٩٨٤ . فمقب هذا الهجوم الفاشل الذى نسب الى «الجهة الوطنية لخلاص ليبيا» اعتقلت اللجان الثورية مئات من المشتبه فيهم او في تعاطفهم مع الجبهة . ويعتقد ان معظم الذين اعتقلوا عقب هذا الحادث محبزون في مركز اعتقال ابو سليم فى ضواحي طرابلس .

اما المعتقلون بعد العفو الصادر عام ١٩٨٨ فمن بينهم مئات الاشخاص اعتقلوا اثر اضطرابات نسبت للمتعاطفين او انصار الجماعات الاسلامية فى الفترة بين ديسمبر / كانون الاول ١٩٨٨ وابريل / نيسان ١٩٨٩ فى مدن وبلدان مختلفة فى ليبيا . وبخاصة فى اجدابيا وبنغازى وطرابلس ودرنة . وجاء اعتقالهم عقب مظاهرات واشتباكات عنيفة بين معارضى السلطات وقوات الامن واللجان الثورية . وتشير التقارير الواردة ان معظم المعتقلين لم يتورطوا فى اعمال العنف وانهم اعتقلوا بشبهة انهم معارضون نشطون او مؤيدون للمعارضة الاسلامية . كما تفيد التقارير الواردة ان معظم المحتجزين من هذه المجموعات من الشباب ، ويرجعون الى اصول اجتماعية واقتصادية مختلفة ، ومن بينهم سعيد احمد عبد الحليم وهو خطيب فى مسجد بنغازى واعتقل فى يناير / كانون ثان ١٩٨٩ ، وعقوب يونس ابو هاتيا (طالب جامعي) اعتقل بواسطة اللجان الثورية فى سبها ، وفرج الزوى الفاخري (موظفا) واعتقل فى ديسمبر / كانون الاول ١٩٨٨ فى اجدابيا ، ومحمد فرحات (عامل) واعتقل فى اوائل العام ١٩٨٩ . وابراهيم المبروك واعتقل فى منزله بطبرق فى مارس / آذار

١٩٨٩، وناجى عبد الله مندوف وقد اعتقل في اجديا في يناير/كانون ثان ١٩٨٩.. ومحمد خير الله الزاوى وقد اعتقل في يناير/كانون ثان ١٩٨٩ في اجديا، وجمعة أحمد عتيقة الذى عاش خارج ليبيا ولم يعد إليها إلا بناء على ضمانات فى النظام إلا أنه اعتقل فى مارس/آذار ١٩٨٩ وحوكم ولا يزال رهن الاعتقال برغم برايته من طرف المحكمة العليا فى كل الاتهامات التى نسبت إليه.

ومن بين المعتجزين كذلك اخرون ليست لهم صلة باحداث الاضطرابات السابق الإشارة إليها، وتم اعتقالهم فى ظروف وأماكن مختلفة، ومن بينهم طارق الشريف (١٣ سنة) وقد اعتقل فى أكتوبر/تشرين أول ١٩٩١، وونيس الشريف وقد اعتقل فى ٢٣ ابريل/نيسان ١٩٩٠ وهو محام كان يعمل مستشارا قانونيا فى امانة اللجنة الشعبية للاقتصاد.

وقد احوال الفريق العامل المعنى بالاحتجاز التمسفى بالام المتحدة الى الحكومة الليبية فى العام (١٩٩٢) بلاغا قد تلقاه بشأن كل من محمد الاخرى، وعلى العكرى، وعلى الفقيجي، وصالح القصبي، ومحمد الطرحوني، احمد الثلثي، وبوسف حويل، ونجم الدين الناقورى، والشيخ يوسف حسين الذين يعود تاريخ اعتقال البعض منهم الى اوائل السبعينات، والبعض الآخر فى الفترة ما بين يناير / كانون الثانى ١٩٨٠ وابريل / نيسان ١٩٩٠.

ومن المؤسف ان الحكومة الليبية لم تتقدم بأية معلومات فيما يتعلق بالحالات التى احوالها هذا الفريق، كما لم تنازع فى صحة الوقائع والإدعاءات الواردة فى البلاغ، مما دعا الفريق الى اعتبار هذا الاحتجاز تمسفىا. ودعا الحكومة الليبية باتخاذ التدابير اللازمة لتدارك الوضع بحيث يصبح متفقا مع القواعد والمبادئ الانسانية الواردة فى كافة وثائق حقوق الانسان.

ومن جهة أخرى، جذبت واقعة اختفاء الاستاذ منصور الكيخيا عضو مجلس الأمناء فى شهر ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٣، الانتباه بشدة الى ظاهرة الاختفاء وقد تعهدت المنظمة العربية لحقوق الانسان باعطاء أسبقية خاصة لمتابعة هذه الظاهرة المؤسفة ونقلها الى صدارة اهتماماتها فى كل انحاء الوطن العربى. (تم تناول قضية الأستاذ الكيخيا فى تقرير مصر باعتبارها البلد الذى وقع فيه الاختفاء).

ومن المؤسف أن ليبيا تعد واحدة من ستة بلدان عربية تعاني من هذه الظاهرة، وقد

أذاعت الرابطة الليبية لحقوق الانسان فى شهر ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٣ «قائمة» تضم ستة وثلاثين اسما لاشخاص اختفوا خلال الفترة من عام ١٩٦٩ الى العام ١٩٩٠ تحت عنوان قائمة «أولية» بأسماء المختفين قسرا. وتشمل هذه القائمة زعيما دينيا معروفا هو الامام موسى الصدر، وعشرة من العسكريين بينهم وزير الدفاع الاسبق ادم سعيد الحوايز والنقيب عمر عبد الله المحيشى عضو مجلس قيادة الثورة، وعشرة من أصحاب الاعمال الحرة، وأربعة من المواطنين، وقاضيا، واثنين من اساتذة الجامعات، واثنين من المدرسين وصحفيا. كما يشير التسلسل الزمني لاختفاء هؤلاء الاشخاص الى اختفاء اثنين فى العام ١٩٦٩، وواحد فى العام ١٩٧٠، واثنين فى العام ١٩٧٥، واثنين فى العام ١٩٧٨، وواحد فى العام ١٩٨٠، وواحد فى العام ١٩٨١، وواحد فى العام ١٩٨٢، واثنين فى العام ١٩٨٣، ولثمانية فى العام ١٩٨٤، واثنين فى العام ١٩٨٦، وثلاثة فى العام ١٩٨٩، وتسعة فى العام ١٩٩٠.

كذلك أوردت منظمات حقوق الانسان قائمة أخرى تضم ١٦ شخصا، ورد أنهم اختفوا خلال احتجاجهم فى العام ١٩٩١، ولا يزال مصيرهم ومكان وجودهم مجهولا. وكان هؤلاء الستة عشر بين مئات من العمال النيجيريين والماليين الذين احتجزوا وتمرضوا لسوء المعاملة ثم تم ترحيلهم.

وكانت المنظمة قد خاطبت السلطات المصرية بشأن اختفاء اثنين من قادة «الجهة الوطنية لانقاذ ليبيا» وهما : جاب الله حامد مطر وعزت يوسف المقرئ، وكنا قد اختفيا بعد أن سلمتهما قوات الأمن المصرية الى السلطات الليبية فى عام ١٩٩٠. كما خاطبت المنظمة السلطات الليبية بشأنهما، رحتهما على بيان مصيرهما. ولكن من المؤسف أنه لا الحكومة المصرية ولا الليبية قدمت أية ايضاحات عنهما للمنظمة.

جمهورية مصر العربية

الامطار الدستوري والقانوني

مع استمرار العمل بقانون الطوارئ للعام الثالث عشر على التوالي، وبعد التعديلات التي أجرتها السلطات في منتصف العام ١٩٩٢ على خمسة قوانين بدعوى مكافحة الارهاب لعدم كفاية الصلاحيات الممنوحة للأجهزة الأمنية بموجب قانون الطوارئ لحماية الجبهة الداخلية، والتعديلات التي أدخلتها في أواخر العام ١٩٩٢ على قانون الأحزاب السياسية باتجاه المزيد من القيود على حرية العمل الحزبي، استأنفت السلطات استصدار المزيد من التشريعات المقيدة للحريات فأقر مجلس الشعب في فبراير / شباط ١٩٩٣ قانونا «للتقابات المهنية» يشكل اعتداء صريحاً على الحريات النقابية وطرحت الحكومة للمناقشة مشروعا لقانون جديد للصحافة يحد من حرية العمل الصحفي. كما أوردت المصادر أبناء على عزم السلطات اضعاف مزيد من القيود على قانون الجمعيات، وإدخال تعديلات جديدة على قانون الأحكام العسكرية لزرع القضاء الاستثنائي ضمن مكونات القضاء العادي.

وقد أثارَت هذه الاجراءات الاستثنائية حملة انتقادات واسعة داخل دوائر حقوق الانسان العربية والدولية. فأعربت المنظمة العربية لحقوق الانسان - في أكثر من مناسبة - عن قلقها ازاء استمرار العمل بقانون الطوارئ، وأوضحت أنه رغم ادراكها لحالة التوتر الشديد التي تعيشها البلاد نتيجة لتصاعد أعمال العنف، ومسؤولية الدولة في مكافحة هذه الأعمال، فإن ذلك لا ينبغي ترجمته الى اجراءات تتنافى مع المواثيق الدولية لحقوق الانسان، وأن الواقع العملي قد يبرهن على أن استمرار حالة الطوارئ واللجوء الى فرض المزيد من التشريعات الاستثنائية لم يؤد الى وقف أعمال العنف في البلاد، بل إنها مثلت مصدرا اضافيا لأعمال العنف، كرد فعل للتجاوزات الواسعة للأجهزة الأمنية التي تجاوزت أحيانا الصلاحيات الواردة في قانون الطوارئ ذاته.

وقد ناقشت اللجنة المعنية بحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة يومي ١٩، ٢٠ يوليو / تموز ١٩٩٣ التقرير الدوري الثاني المقدم من الحكومة المصرية حول التدابير التي استخدمتها لإعمال الحقوق للمعترف بها بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

والتقدم المحرز في التمتع بهذه الحقوق. وخلصت مناقشتها الى أن «حالة الطوارئ» تعد عائقاً رئيسياً في التنفيذ الكامل لأحكام العهد الدولي. وأعرب العديد من الخبراء عن دهشتهم وقلقهم الشديد ازاء السلطات الممنوحة لرئيس الجمهورية بموجب قانون الطوارئ، وعلى وجه الخصوص سلطة التصديق على الأحكام التي تصدر من محاكم أمن الدولة «طوارئ»، أو حقه في طلب إعادة المحاكمة، والسلطات المخولة له بإحالة الدعاوى القضائية الى المحاكم العسكرية، وهو ما اعتبره خبراء اللجنة اختلالاً بمبادئ استقلال القضاء والفصل بين السلطات. كما قامت اللجنة بدراسة «قانون مكافحة الارهاب» وأعربت عن قلقها ازاء ما تتضمنه نصوصه من احكام تتعارض مع المادتين ٦، ١٥ من العهد الدولي. فتعريف الارهاب كما ورد في القانون المذكور فضفاض للغاية بحيث يشمل طائفة من الأعمال المتفاوتة الخطورة. وطالبت اللجنة بضرورة مراجعته من قبل السلطات المصرية وإعادة صياغته بمزيد من الدقة، خاصة وأنه يزيد عدد الجرائم المعاقب عليها بالاعدام. وأوضحت أنه طبقاً للمادة (٦) من العهد لا يجوز أن يحكم بقوة الاعدام الا في أشد الجرائم خطورة.

وعلى صعيد آخر أقر مجلس الشعب في ١٦ فبراير / شباط مشروع قانون النقابات المهنية الموحدة الذي صدر بعنوان «ضمانات ديمقراطية للتنظيمات النقابية المهنية»، ورغم المعارضة الواضحة التي اظهرتها النقابات المهنية ودعوتها في مؤتمرها الثالث في يناير / كانون الثاني لضرورة مشاركة أعضاء النقابات المهنية في مناقشة أى قانون يتعلق بهم. وقد سجلت المنظمة العربية لحقوق الانسان تحفظ شديد اصرار مجلس الشعب على سرعة اصدار وتمريض هذا القانون بعد أقل من ٧٢ ساعة من عرضه على اللجان المختصة داخل المجلس، على الرغم من معارضة النقابات فضلاً عما تنطوي عليه بنوده من فرض الوصاية الحكومية على النقابات وفرض مجالس معينة لادارتها اذ عجزت عن توفير النصاب القانوني لانتخاب مجالس ادارتها، وهو ما يتعارض مع الاتفاقيات الدولية وفي مقدمتها اتفاقية «الحرية النقابية وحماية التنظيم النقابي» التي صادقت عليها مصر والتي تكفل للنقابات الحق في وضع دساتيرها وانظمتها وانتخاب ممثليها دون تدخل من السلطات.

وبقضى القانون الجديد بضرورة مشاركة ٢٥٠ من أعضاء الجمعية العمومية للنقابات كشرط لصحة انعقادها وانتخاب النقيب ومجلس النقابة، فإذا لم يتوافر هذا النصاب يتم دعوة أعضاء الجمعية خلال اسبوعين ويكون الاجتماع صحيحاً بحضور ثلث الأعضاء، وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني يستمر مجلس النقابة في أداء مهامه لمدة ثلاثة أشهر يدعى خلالها أعضاء الجمعية العمومية لانتخاب مجلس جديد بشرط حضور

ثلث الأعضاء. فإذا لم يكتمل النصاب يتولى اختصاصات مجلس النقابة «لجنة مؤقتة» من القضاة برئاسة أقدم رئيس بمحكمة الاستئناف وعضوية أربعة من رؤساء أو نواب رئيس هذه المحكمة، ويضاف اليهم أربعة من أقدم أعضاء النقابة غير المرشحين، وتتولى اللجنة أعمال النقابة لمدة ستة أشهر تدعو خلالها الجمعية العمومية للانتخاب والتقييب والأعضاء بشرط حضور ثلث أعضائها، وتكرر الدعوة حتى يكتمل النصاب. وينص القانون على أن يتولى إجراءات الانتخاب بجميع مستوياتها لجنة قضائية. كما منع إجراء الانتخابات في أيام الجمع والعطلات الرسمية، وأقر إنشاء لجان فرعية للانتخابات في مواقع العمل لكل موقع يضم ٥٠٠ عضو، كما فرض غرامة على كل من يتخلف عن حضور الانتخابات دون عذر مقبول. ويحظر القانون على مجالس النقابات جمع أموال أو قبول هبات أو تبرعات، ويعطى لأى عضو في النقابة حق إقامة دعوى قضائية ضد مجلس النقابة الذى يخالف النص أمام المحكمة الادارية. وأخيرا يلغى القانون انتخابات التجديد النصفى بجميع النقابات باستثناء الانتخابات التكميلية للمجالس القائمة، وبشرط أن تجرى وفق أحكام هذا القانون.

وقد بررت الحكومة اصدار هذا القانون بالرغبة في إضفاء الطابع الديمقراطي على انتخابات النقابات المهنية حيث أدى إحجام اغلبية أعضاء النقابات عن أداء واجبهام الانتخابى من وجهة نظرها الى ما يسمى «بكتاتورية الأقلية» وتحكمها فى الأغلبية. بينما بين المعارضون أن المضمون الحقيقى له يستهدف الحد من سيطرة التيار الإسلامى على عدد كبير من النقابات المهنية ومهد الطريق للحكومة للسيطرة الكاملة على النقابات عن طريق تعيين مجالس ادارتها بحجة عدم توافر النصاب القانونى الذى حدده القانون لاجراء الانتخابات. وأشار بعضهم الى أنه اذا كانت الحكومة جادة فى معالجة ظاهرة إحجام الأغلبية عن المشاركة فى الانتخابات النقابية، فإن هذه الظاهرة تمتد الى الانتخابات النيابية والعديد من الاستفتاءات العامة، وأن استمرار المجلس على مشاركة نصف أو ثلث أعضاء الجمعية العمومية فى حضور الانتخابات النقابية ينطوى على مفارقة واضحة باعتبار ان أعضاء مجلس الشعب أنفسهم، لم يشارك فى انتخابهم أكثر من 10٪ من المواطنين الذين لهم حق التصويت. وحذر المعارضون من أن اقحام القضاء فى التنظيمات النقابية يهدر من قيمة السلطات القضائية، بما يؤدى اليه من صراع بين القضاء والمثقفين فى النقابات المهنية، فضلا عن أنه تقرر دون الرجوع الى مجلس القضاء الأعلى وفق ما يقتضيه قانون السلطة القضائية والدستور المصرى.

وقد شهدت النقابات المهنية حركة احتجاجات واسعة على اقرار القانون تضمنت

التظاهر أمام مجلس الشعب خلال مناقشاته، وعقد مؤتمرات حاشدة داخل النقابات المهنية لمناقشة سبل مواجهته، واضرب المهندسين والمحامين واحتصام الصحفيين بمقار نقاباتهم. وقد أصدرت سبع عشر نقابة مهنية «بياناً مشتركاً» أعرت فيه عن رفض النقابات المهنية للامانة التي انطوى عليها تحرير القانون دون الرجوع اليها، وتجاهل ارادة ٤ ملايين مهنى. واتهمت الحكومة بتجاهل الجمعيات العمومية صاحبة الحق الاصيل فى التعبير عن قوانينها وتمسكها بكافة السبل المشروعة فى التعبير عن رفضها الكامل لهذا القانون، ومنها الطعن فى علم دستوريته.

الحق فى الحياة :

استمر الانتهاك الواسع للحق فى الحياة يمثل الظاهرة الأكثر بروزاً ومدعاة للقلق بين انتهاكات حقوق الانسان فى مصر خلال العام، وتركز مصدرها الأساسى فى اتساع نطاق المواجهة بين الحكومة المصرية والجماعات الاسلامية المسلحة. ورصدت المنظمة عدة ظواهر سلبية حكمت مسيرة هذه المواجهة، فمن ناحية صعدت الجماعات الاسلامية المسلحة من مخططاتها لاغتيال الرموز السياسية للدولة، وشملت محاولاتها رئيس الوزراء ووزيرى الاعلام والداخلية، وكذا من عمليات القتل ضد رجال الشرطة، وقتلت مالا يقل عن ٩٠ من ضباط وجنود الشرطة، منهم ٥٩ قتلوا نتيجة عمليات مدبرة وقتل عمد على ايدى الجماعات. كما قامت بعمليات تفجير أودت بحياة عدد من المواطنين والسياح الاجانب، وقد رصدت المنظمة فى هذا الشأن ١٨ عملية تفجير (١٣ بالقاهرة، وأربع بالجيزة، وواحدة باسوان) أسفرت عن سقوط ٢٤ قتيلا من بينهم ١٨ من المواطنين الأبرياء، وواحد من الشرطة، وثلاثة أجانب، وإثنان من المتطرفين.

وعلى الجانب المقابل صعدت الاجهزة الامنية من اجراءاتها القمعية فى مواجهة الجماعات الاسلامية المسلحة وخاصة خلال الاشهر الثلاثة الأولى من العام، على نحو يشير الى اطلاق يد الأجهزة الأمنية فى ملاحقة هذه العناصر وتصفيها جسدياً، دونما التقيد باحكام القانون. وهو ما أفضى الى سقوط عشرات القتلى فى صفوف الجماعات الاسلامية على ايدى رجال الشرطة دون احاطة الرأى العام بتحقيقات النيابة أو بتقارير الطب الشرعى فى هذا الشأن. كما استمر تعذيب المعتقلين فى مراكز الاحتجاز سواء بمقار الشرطة أو داخل السجون العمومية، وسقط مالا يقل عن ١٥ قتيلا داخل هذه المراكز بشبهة التعذيب.

وبينما تشير مصادر وزارة الداخلية المصرية الى مصرع ١٧٩ شخصا هذا العام خلال المواجهة المؤسفة بين قوات الامن والجماعات المتطرفة، بينهم ٧٧ رجل شرطة و ٤٠ من المواطنين و٧ أجناب، و ٥٥ من العناصر المتطرفة، فقد رصدت المنظمة أن حصاد العنف أسفر عن مصرع مالا يقل عن ٢١٢ خلال هذا العام، بينهم ٩٠ من ضباط وجنود الشرطة، و ٥٦ مواطناء، و٧ أجناب، و ٥٩ من العناصر الاسلامية المتطرفة.

ولاحظت المنظمة ارتفاع اعداد القتلى خلال الاشهر الثلاثة الاولى من العام، فبلغ ٥٨ شخصا بينهم ١٦ من رجال الشرطة و ٣٧ من العناصر المسلحة و ٥ أفراد عاديين. فخلال هذه الفترة، صعدت الجماعات المسلحة من أعمال العنف ضد السياحة بحادثي تفجير مقهى وادى النيل (بميدان التحرير) يوم ٢٧ فبراير / شباط مما أسفر عن مصرع ثلاثة أجناب واصابة ١٦ شخصا، وحادث الأنويس أمام المتحف المصري بالميدان نفسه يوم ١٦ مارس / آذار، كما صعدت من أعمال العنف ضد قوات الامن بحادثة اغتيال المقدم مهران عبد الرحيم (مباحث دويرط) وابنه محمد (٨ سنوات) فى مطلع مارس / آذار، وحادثة تفجير عبوة ناسفة فى مبنى الدفاع المدنى بميدان العتبة يوم ٢٧/٢٧ مارس / آذار مما اسفر عن مصرع الرائد سمير منصور واصابة ثلاثة من رجال الشرطة. ولاحظت المنظمة ان ستة من ضباط الشرطة قد فقدوا حياتهم خلال اشتباكات متبادلة جرت مع عناصر مسلحة أثناء محاولات القبض عليهم، اما العشرة الباقون فقد راحوا ضحية أعمال العنف الموجهة مباشرة لرجال الشرطة. وعلى الجانب المقابل، رصدت المنظمة - خلال نفس الفترة - اتجاها متزايدا لدى اجهزة الأمن لاستخدام العنف فى تعقبها لعناصر الجماعات المتصرفة، وعلى وجه الخصوص فى اعقاب اغتيال المقدم مهران فقد قامت قوات الأمن خلال شهر مارس / آذار بحملات تمشيط مكثفة شملت أربع محافظات (القاهرة والجيزة والقليوبية واسوان) اسفرت - حسبما اعلنت المصادر الرسمية - عن تصفية ١٧ من عناصر الجماعات المسلحة ومصرع أربعة من رجال الشرطة، فى اشتباكات دامية عززت المصادر الأمنية لرفض هذه العناصر تسليم نفسها ومباررتها باطلاق النار على قوات الشرطة. وقد شهدت مدينة اسوان اكثر الاشتباكات عنفا باقتحام مسجد الرحمن الذى احمى بداخله عدد كبير من اعضاء الجماعة الاسلامية، وأسفر عن مصرع ٩ من عناصر الجماعات وأحد جنود الشرطة. وقد ذكر بعض شهود العيان أن : «من كانوا بالمسجد آناس عزل، وإن الهجوم الذى شنته قوات الامن على المسجد بالغاز المسيل للدموع والاسلحة الانوماتيكية قد بدأ بدون سابق إنذار» ، كما اسفرت مهاجمة احد المواقع بامبابية (شمال القاهرة) عن مصرع اثنين من المتطرفين وزوجة وابن احدهما (البالغ من العمر ست سنوات). وفى

أسيوط شنت قوات الشرطة يوم ١٦ مارس / آذار هجوما مسلحا على موقعين للعناصر المتطرفة، أسفر عن مصرع ١٢ منهم وأحد ضباط الشرطة. وأشارت المصادر الامنية أن المعركة مع المتطرفين كانت شرسة للغاية واستمرت عشر ساعات، وأن قوات الأمن اضطرت لاستخدام بعض قذائف (ار . بي . جي) ردا على القنابل والعبوات التي القتها هذه العناصر.

وقد أبدت المنظمة قلقها الشديد من افراد الشرطة في استخدام القوة المقضية الى الموت في مواجهة العناصر المتطرفة. وزاد من قلقها ما أوردته المصادر عن وجود تعليمات مشددة باطلاق النار وقتل من يقاومون الشرطة. وناشدت المنظمة المعنية باجراء تحقيق حول صحة هذه الاتباء، التي تشكل في حالة صحتها «اوامر مباشرة بالقتل خارج نطاق القانون» وطالبت باجراء تحقيق عادل حول التجاوزات المنسوبة للشرطة، وفرض رقابة جادة على افرادها لمنع تكرار هذه التجاوزات.

وخلال شهر ابريل / نيسان استمرت الجماعات المتطرفة في عمليات قتل رجال الامن، وكان من أبرز هذه العمليات، اغتيال اللواء عبد اللطيف الشيمي وأربعة من مرافقيه في منتصف ابريل / نيسان. ومحاولة الاغتيال الفاشلة للسيد صفوت الشريف وزير الاعلام يوم ٢٠ ابريل / نيسان التي جاءت بعد أقل من ٤٨ ساعة من تعيين اللواء حسن الالفى وزيرا للداخلية خلفا اللواء عبد الحليم موسى، وعقب تصريحات لرئيس الوزراء ووزير الداخلية شدداً فيها على «ضرورة المواجهة الحاسمة مع الجماعات الارهابية» ورفض «الحوار مع من حملوا السلاح واطلقوا النار على المواطنين الارباء». وقد اعلنت «الجماعة الاسلامية» مسؤوليتها عن الحادث تنفيذاً لتهديداتها باغتيال كبار المسؤولين بسبب المحاكمات العسكرية التي تجرى لعضائها.

وفي ٩ مايو / أيار قامت ثلاث مجموعات مسلحة بثلاث عمليات عنف في توقيت واحد بالقوصية بمحافظة أسيوط، أسفرت عن مقتل الملازم يحيى عبد المالك وحارس كنيسة الكاثوليك، واصابة حارس كنيسة الارثوذكس بجراح. وفي ١٠ مايو / أيار قتل الملازم خطاب امام برصاص الجماعات المتطرفة. وفي ٢٠ مايو / أيار هاجم أربعة اشخاص محل ذهب بالمرج (القاهرة) واستولوا على كميات كبيرة من الذهب وقتلوا مواطنا واصابوا اثنين بجراح حاولوا التصدي لهم.

وفي خطوة اعتبرت نقلة نوعية في نشاط الجماعات المتطرفة، انفجرت سيارة مفخخة

خلف قسم شرطة الازبكية (وسط القاهرة) يوم ٢١ مايو / آيار، مما أدى الى مصرع ٧ مواطنين واصابة عشرين آخرين. وفي يوم ٢٢ و ٢٤ مايو / آيار احبطت قوات الامن محاولتين للتفجير، استهدفت الاولى محطة مترو الانفاق بالمرج، والثانية احدى المنشآت العامة بمدينة الفرقة. وفي ٢٧ مايو / آيار انفجرت عبوة ناسفة فى مدينة نصر (القاهرة) اسفرت عن اصابة مهندس وزوجته وضابط وشرطى. وفي شهر يونيو / حزيران، شهدت محافظات القاهرة والجيزة واسوان ٦ عمليات تفجير، ففى الجيزة انفجرت عبوة ناسفة بجوار نفق الهرم يوم ٨ يونيو / حزيران أدت الى مقتل مواطنين واصابة ٢٢ شخصا بينهم خمسة سياح. كما تم ابطال عبوتين ناسفتين يوم ١٥ يونيو/حزيران فى حى الدقى والمهندسين بالجيزة. وفي ١٧ يونيو / حزيران قبض على احد العناصر المتطرفة فى حى الشراية وهو يحمل عبوة ناسفة. وفي أسوان جرت محاولة فاشلة لحرق قطار مازووت بمحطة اسوان يوم ٢٧ يونيو / حزيران. وفي حى شبرا (القاهرة) انفجرت عبوة ناسفة (تون ٥ كجم) وضعت داخل كشك مترو الانفاق يوم ١٨ يونيو / حزيران، افضت الى مصرع سبعة اشخاص واصابة ١٣ آخرين.

وقد ارتبطت هذه العمليات زمنيا باحكام الاعدام أو بتنفيذها، واستهدف بعضها «المواطنين العاديين» وبخاصة حوادث (مقهى وادى النيل ونفق الهرم والازبكية وشبرا). وفيما نفت الجماعات الاسلامية أكثر من مرة مسؤوليتها من الحوادث السابقة، وأشارت مع بعض المرابطين الى احتمال تورط اجهزة استخبارات اجنبية فى هذه العمليات الاجرامية، أكدت المصادر الأمنية «أحد أجنحة الجماعة الاسلامية المعروفة حركيا باسم «التصاحب العادل» هى المسؤولة عن هذه العمليات ردا على المحاكمات العسكرية.

وقد تلقت المنظمة خلال الفترة من بداية يونيو / حزيران وحتى أواخر أغسطس / آب، أنباء عن مصرع ١٩ شخصا على الأقل، بينهم ٩ من قيادات ورجال الامن وه من الاهالى وه من المتطرفين، وذلك اثناء عمليات العنف التى شنتها الجماعات المتطرفة ضد قوات الامن وبعض رموز الدولة وبعض المواطنين المتعاونين مع أجهزة الأمن. وكانت ابرز عمليات العنف خلال هذه الفترة، المحاولة الفاشلة التى جرت يوم ١٨ يوليو/تموز لاختيال اللواء احمد عبد الله رئيس المحكمة العسكرية العليا، الذى اصدر ١٣ حكما بالاعدام فى قضيتين عسكريتين والثى اسفرت عن مقتل تقيب شرطة، وطالب، واثنين من المتطرفين. واغتيال عبد الحميد غبارة مساعد مدير أمن قنا واثنين من مرافقيه فى ١٧ أغسطس / آب ومحاولة اغتيال اللواء حسن الالغى وزير الداخلية يوم ١٨ أغسطس / آب بواسطة تفجير

عبوة ناسفة وضعت على موتورسيكل أثناء مرور سيارته الذي أسفر عن مقتل خمسة أشخاص منهم اثنان من العناصر المتطرفة.

كما شهدت الشهر الأربعة الأخيرة لعام ١٩٩٣ استمرار عمليات العنف المتبادل بين قوات الأمن والجماعات المتطرفة. فقد استمر عنف الجماعات في استهداف أفراد الشرطة السريين والخفراء النظاميين، الذين أصبحوا هدفا مباشرا ودائما لعنف الجماعات، ورصدت التقارير الواردة للمنظمة مصرع مالا يقل عن ٤٠ منهم خلال هذه الفترة، كما طالت أعمال القتل بعض قيادات الشرطة، منهم العميد مملوح عثمان (اسوان) يوم ١٨ سبتمبر / ايلول، والعقيد نبيل جيد طيب سجن اسيرط يوم ٢٢ سبتمبر / أيلول، والعقيد ابو بكر عزمي (اسيرط) يوم ٢٦ أكتوبر / تشرين الأول، والعميد محمود الديب (قنا) واثنين من مرافقيه، والتقيب محمد ندا واثنين من الجنود يوم ٢١ نوفمبر / تشرين الثاني، والعقيد احمد شعلان يوم ١٩ ديسمبر / كانون الأول (امام منزله بشبرا الخيمة). وكذلك استمر عنف الجماعات في استهداف العناصر المدنية المتعاونة مع قوات الامن، ففي ٤ سبتمبر / ايلول قتل مواطن مسيحي برصاص الجماعات، كما قتل المواطن ابراهيم الشلقاني في ديروط بعد أن رفض لصق لافتات خاصة بالجماعات الاسلامية على حائط منزله، وذلك يوم ١٨ سبتمبر/أيلول. كما أطلق ثلاثة متطرفين الرصاص على ثلاثة مواطنين مسيحيين داخل صيدلية بديروط يوم ٢٠ أكتوبر / تشرين الأول .. قتلوا احدهم. وفي ٢٦ أكتوبر / تشرين الأول قام شاب (رجحت المصادر الأمنية أن يكون مختلا) باطلاق النار على رواد كافيتريا بفندق سميراميس مما أسفر عن مقتل أربعة اجانب واصابة ثلاثة آخرين.

كما سقط العديد من القتلى والجرحى خلال المواجهات بين قوات الامن وعناصر الجماعات المتطرفة: ففي مدينة دمياط توفي متطرف يوم ٨ سبتمبر / ايلول صاعقا بالتيار الكهربائي فيما كانت الشرطة تطارده. وفي السويس قتل ضابط شرطة يوم ٣ أكتوبر / تشرين الأول أثناء تصدى قوات الامن للمظاهرات التي خرج بها اعضاء الجماعات الاسلامية لحض الاهالى على عدم الذهاب للانتخابات. وفي ١١ أكتوبر / تشرين الأول قتل ضابط شرطة بمباحث القاهرة أثناء قيام قوات الأمن بالقبض على أحد المتطرفين الذين لقي مصرعه ايضا أثناء تبادل النيران، كما شهد حي المرج بمدينة القاهرة يوم ١٧ أكتوبر / تشرين الأول معركة بالاسلحة النارية بين الشرطة وثلاثة من اعضاء الجماعة المسلحة.. اسفرت عن مصرع ضابطين واثنين من المتطرفين وفي ١٩ أكتوبر / تشرين أول القى أحد

المتطرفين بنفسه من الطابق الثالث لاجل المقاربات الذي ادعى ان زملاءه يختفون فيه. كما قتل ثلاثة من اعضاء الجماعة الاسلامية فى مواجهة مع الشرطة بقنا يوم ٢١٣ ديسمبر/كانون أول.

وفى ١٥ نوفمبر / تشرين الثانى خطت الجماعات خطوة اضافية بالمحاولة الفاشلة لاختيال د.عاطف صدقى رئيس الوزراء، حيث وضعت عبوة ناسقة داخل احدى السيارات المفخخة المتوقفة بالطريق البطى بشارع الخليفة المأمون بجوار مدرسة المقرئى، تم تفجيرها اثناء مرور سيارة رئيس الوزراء، وفيما نجا رئيس الوزراء أدى الانفجار الى وفاة الطفلة شيما (١٥ سنة) واصابة ١٨ شخصا.

وعلى صعيد آخر، استمر التعذيب داخل مراكز الاحتجاز المصرية بشكل مصدرا اضافيا لانتهاك الحق فى الحياة. وقد رصدت المنظمة وفاة ١٥ شخصا داخل هذه المراكز، اشارت المعلومات المتوفرة بشأنهم الى احتمال وفاتهم بشبهة التعذيب.

وقد رصدت المنظمة المصرية لحقوق الانسان وفاة ٩ من عناصر الجماعات الاسلامية بالسجون ومقار مباحث أمن الدولة، وأربعة مواطنين فى اقسام الشرطة خلال العام، وتقدمت بمذكرة معلومات للنائب العام فى أواخر ديسمبر / كانون الاول تضمنت قائمة باسماء هؤلاء الاشخاص الذى تثير الشكوك حول وفاتهم نتيجة التعذيب وهم : احمد فاروق احمد على، عفت محمد والى، محمود حسين محمد، حسين صلاح سيد، المحمدى محمد مرسى، محمد جمعة عبد السيد، احمد عبد الرحمن محمد، عيسى طاهر سليمان، بهاء الدين عبد الرؤوف، محمد سلومة عبد الحميد، محمد عطية شمرويل، عبد الستار رشوان، عمرو محمد صفوت، سيد حسنى فوح.

كما تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان معلومات تفيد قيام نيابة شمال القاهرة باحالة اربعة ضباط شرطة بقسم الخانكة (القليوبية) الى محكمة الجنايات بتهمة تعذيب مواطن حتى الموت فى يناير / كانون الثانى. كما لوردت التقارير ما يفيد وفاة المواطن طارق على عبد القادر فى يونيو / حزيران نتيجة التعذيب الشديد بمقر مباحث أمن الدولة بالقاهرة. وقد ناشدت المنظمة السلطات المعنية باجراء تحقيقات عاجلة لتحديد المسؤولين عن هذه الظاهرة وملاحقة كل من يثبت تورطه فى جرائم التعذيب فى مصر ومن اجل وضع حد لهذه الظاهرة الموصفة.

الحق فى الحرية والأمان الشخصى :

عانت ممارسة الحق في الحرية والامان الشخصى من تدهور خطير خلال العام فى اطار تصاعد العنف. وتمثلت أبرز مظاهر ذلك فى الاعتقالات الجماعية العشوائية، والاحتجاز غير القانونى لفترات طويلة بدون تهمة أو محاكمة بموجب قانون الطوارئ. واهلدار الاحكام القضائية الصادرة ببراءة واخلاء سبيل مئات المعتقلين، واحتجاز أسر واقارب المظالمين بهدف اجبارهم على الادلاء بمعلومات عن أماكن تواجدهم، أو اجبار ذويهم على تسليم أنفسهم.

وخلال العام اعتقلت السلطات الأمنية الآلاف من الأشخاص بموجب قانون الطوارئ، كان أغلبهم من اعضاء ومؤيدى الجماعات الاسلامية المسلحة مثل (الجهاد، والجماعة الاسلامية، والشوقيين، والتوقف والتبين) كما امتدت الاعتقالات لبعض اعضاء جماعة الاخوان المسلمين فيما عرف بقضية سلسبيل. ورغم صعوبة حصر أعداد من طالتهم حملات الاعتقال خلال العام نظراً لعدم وجود أى بيانات رسمية صادرة فى هذا الشأن، وبعد أن أصبحت الحملات الأمنية التمشيطية والاعتقالات الجماعية العشوائية ممارسة شبه يومية (فى معظم محافظات صعيد مصر وعدد من الأحياء الشعبية فى محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية) إلا ان المنظمة المصرية تفرق فى هذا الشأن بين حالتين : الاولى خاصة بعدد المعتقلين السياسيين الموجودين داخل السجون حتى أواخر ديسمبر / كانون الثانى، فتقدرهم التقارير الواردة للمنظمة بما لا يقل عن خمسة آلاف معتقل سياسى، وهو تقدير يتفق مع الاحصاء الذى قامت به المنظمة المصرية لحقوق الانسان لاعداد المعتقلين فى منتصف اغسطس / آب، والذى يؤكد وجود ٣٢٨٢ معتقلا سياسيا داخل السجون من بينهم ٥٥٠ مجوسا احتياطيا على ذمة قضايا أو تحقيقات النيابة أو اتهامات محددة، كما يقترب من تقديرات الجماعات الاسلامية، والتي تشير بياناتها الى وجود ستة آلاف معتقل اسلامى داخل السجون المصرية. أما الحالة الثانية، فتتعلق باعداد من تم اعتقالهم بطريقة عشوائية من العناصر المتطرفة والمشتبه فيهم فى أعقاب حوادث العنف والتفجيرات التى شهدتها البلاد خلال العام.. وتم تصفية أوضاع معظمهم بعد ثبوت عدم تورطهم فى هذه الحوادث، وتقدر المنظمة أعدادهم بحوالى ١٥ ألفاً، وتعتمد المنظمة بشأن هذا التقدير على البيانات الصادرة عن السلطات الامنية بعدد العناصر المتطرفة والمشتبه فيهم الذين تم القبض عليهم فى أعقاب كل حادثة من حوادث العنف، وكذا على الاحصائية الصادرة عن مكتب التظلمات لدى النائب العام، ببلوغ عدد التظلمات فى أوامر الاعتقال ٢٩ ألف تظلم خلال العام ١٩٩٣.

كما ترمصد التقارير الواردة للمنظمة أن معظم حملات الاعتقال والقبض قد اتسمت بالعنف الشديد ووافق بعضها فرض حظر التجول على بعض مدن الصعيد، كما راقبها في الكثير من الحالات، تعدى أجهزة الأمن على الآلات والممتلكات في المنازل التي جرى اقتحام العديد منها وتفتيشها دون التقيد بأحكام القانون.

وقد لاحظت المنظمة اتساع نطاق حملات الاعتقالات العشوائية خلال الشهرين الثلاثة الأولى من العام، حيث قامت الأجهزة الأمنية بحملات تمشيطية شملت معظم محافظات مصر، أسفرت عن اعتقال حوالي ٣ آلاف من العناصر المتطرفة والمشتبه فيهم. وقد كانت أشد هذه الحملات ضراوة تلك التي اعقبت تقجير مقهى التحرير واغتيال المقدم مهران، إذ أعلنت المصادر الأمنية عن قيام أجهزة الأمن بحملات تمشيطية واسعة في خمس محافظات هي (القاهرة والجيزة والقليوبية واسوان واسيوط) لتعقب العناصر المتورطة في الأعمال الإرهابية، أسفرت مصرع العشرات واعتقال المئات من العناصر المتطرفة والمشتبه فيهم.

كما لاحظت المنظمة انخفاضاً كبيراً في أعمال العنف خلال النصف الأول من شهر إبريل / نيسان ربما بسبب جهود «لجنة المصالحة» التي تشكلت من علماء ومفكرين إسلاميين مستقلين للوساطة بين الحكومة المصرية وقادة المتطرفين لوقف أعمال العنف والاعتقالات العشوائية. وقد بدأت لجنة الوساطة أعمالها بلقاء مع السيد عبد الحليم موسى وزير الداخلية، وبالاتصال بأحد القيادات البارزة للجماعات الإسلامية في سجن طره، كما حددت جدولاً لأعمالها يشمل عقد لقاءات مع خمسة من قيادات الجماعات الإسلامية في السجون. وقد أعلنت مصادر لجنة المصالحة أن وزارة الداخلية حددت ثلاثة شروط لبدء الحوار هي : وقف الاعتداءات على المنشآت السياحية والحكومية ورجال الأمن والمستقلين فوراً، ووقف كل الاتصالات مع الخارج، والتخلي فوراً عن فكرة إسقاط نظام الحكم القائم في البلاد، أما مطالب قيادات الجماعات الإسلامية فقد تمثلت في : الإفراج عن ممثلين لكل الجماعات الدينية المسجونين في قضايا محددة في السنوات العشر الأخيرة، ووقف وصف الجماعات بالتطرف والإرهاب، ووقف حملات الاعتقال والاعتداء على الحريات الشخصية وإطلاق النار على الشباب المسلم. ولكن جاء تعيين اللواء حسن الألفي وزيراً للداخلية بدلاً من اللواء عبد الحليم موسى، الذي فسرت صحيفة «مابرو» (لسان الحزب الحاكم) بأنه جاء نتيجة بعض التجاوزات كان آخرها أنه أجرى من تلقاء نفسه اتصالات مع ما يسمى لجنة الحكماء والوساطة بدون استشارة رئيس الجمهورية أو رئيس للوزراء.

فوضع حدا لهذه المحاولة وأقدمت الجماعة الاسلامية بعد ٤٨ ساعة من تعيين اللواء الالفى بمحاولة اغتيال وزير الاعلام.

ورغم التصريحات الايجابية التى اعلنها السيد اللواء حسن الالفى فى مطلع مايو / ايار، من رفضه لممارسات الاعتقال العشوائى واستهجائه لما «نمى الى مسامحه» من قبل حول تورط أجهزة الأمن فى أسر الرهائن بما فى ذلك النساء والشيخوخ والأطفال بغية اجبار ذريهم من عناصر الجماعات الاسلامية على تسليم انفسهم أو الادلاء باعترافات تدنيهم، وتأكيد على أن «الجريمة شخصية يعاقب عليها من ارتكبها فقط ولا تعميم للعقاب حتى لا تحصد الشرطة اعداء» ونفى ما تردد من اتباع الوزارة لسياسة توسيع دائرة الاشتباه، وتأكيد على عزم الوزارة على دراسة الأوضاع القانونية لكافة المعتقلين تمهيدا لاطلاق سراح كافة الأشخاص الذين لم توجه لهم اتهامات محددة. رغم هذه التصريحات، جاء الواقع الفعلى على العكس من ذلك. فقد توسعت قوات الأمن المصرية فى عمليات القبض على العناصر المشتبه فى تورطهم فى احداث العنف، واستمرار سياسة الاعتقالات العشوائية. وأفادت التقارير الواردة باعتقال حوالى ألف شخص خلال شهر مايو / أيار خلال الحملات الامنية التى شنتها السلطات على معظم محافظات مصر فى أعقاب حوادث العنف التى شهدتها البلاد خلال هذا الشهر.

وخلال شهر يونيو / حزيران ويوليو / تموز وأغسطس / آب رصدت التقارير (أيضا) استمرار قوات الأمن فى شن الحملات الأمنية على مراكز تجمعات الجماعات المتطرفة فى محافظات مصر والتى أسفرت حسب احصاء ميداني قامت به المنظمة عن اعتقال مايقبل عن ١٥٠٠ من العناصر المتطرفة والمشتبه فيهم.

وفى مطلع سبتمبر / أيلول أعلن وزير الداخلية عن تبني وزارته استراتيجية أمنية جديدة تعتمد على اسلوب المبادرة والتواجد الامنى المكثف والمستمر وضرب كافة بؤر الارهاب وحصر القلول الهاربة من العناصر الارهابية لضبطها، كما أشار الوزير الى انه سوف يحاسب كل من يقصر فى استعمال السلاح تجاه من يطلقون النار على المواطنين، وأكد ان «القانون نص على حالات استعمال السلاح ولن يسمح بأى تخاذل فى تبادل اطلاق النار مع الارهابيين» وفى أعقاب هذه التصريحات اتسع نطاق الحملات الأمنية على محافظات الصعيد وبعض الأحياء الشعبية فى محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية واكتسبت طابع الاستمرارية حتى نهاية العام، خاصة بعد تصاعد الاعتداءات على عناصر الشرطة.

وقد رافق هذه الحملات فرض حصار أمني على مدن ديروط والقوصية وأبو تيج امتد طوال الفترة من أواخر سبتمبر / أيلول حتى مطلع نوفمبر / تشرين الثاني، وأكد مصدر أمني أن هذا الحصار «جاء بعد سلسلة عمليات القتل التي تمت نهارا جهارا في شوارع هذه البلد وأمام الاهالي ومع هذا لم يتمكنوا من القبض على واحد منهم».

كما تبدد الأمل الذي علقتة المنظمة على تصريحات السيد اللواء حسن الألفي بشأن انتهاء ظاهرة «أسر الرهائن» ففي واحدة من الحالات البارزة قامت قوات الأمن باحتجاز والد أحمد فاروق والثني عشر شخصا من أقاربة في الفترة ما بين العشرين من أغسطس / آب والرابع من سبتمبر / أيلول للضغط على أحمد فاروق لاجباره على تسليم نفسه. ولقد أبلغ والد أحمد فاروق المنظمة المصرية لحقوق الانسان، بأنه احتجز في مقر قيادة فرع مباحث أمن الدولة بالجيزة حيث تعرض للضرب الشديد على جميع أجزاء جسمه بعد تقييد قدميه ويديه كما تعرضت زوجته للضرب في حضوره وأصيبت بجروح في الرأس، وتم تهديد عائلة أحمد فاروق بالاعتداء الجنسي عليهم. وقد استمر احتجاز الأب حتى ٤ سبتمبر عندما أخطره أحد الضباط بأن ابنه قد سلم نفسه وأنه قد أصيب بسكتة قلبية خلال التحقيق معه أدت الى وفاته، وأنه يتعين عليه التوجه لمشرحة زينهم لاستلام الجثة مع مراعاة الالتزام بالهدوء وكتابة اقرار بأن وفاة ابنه كانت طبعية، وألا يصطحب معه أحدا خلال اجراءات تسليم الجثة ودفنها أو يقيم أية مراسيم للزاء.

كذلك استمرت وزارة الداخلية في التحايل على أحكام القضاء الصادرة بالافراج عن مئات المعتقلين السياسيين بموجب قانون الطوارئ، بإصدار أوامر اعتقال جديدة لاحقة لقرارات الافراج عنهم. كما أشارت التقارير أيضا الى وجود حوالي ١٥٠ شخصا معتقلا داخل السجون المصرية رغم صدور أحكام نهائية ببراءتهم من المحاكم العسكرية والمدنية، فيما يشكل خرقا لأحكام القضاء واحدا لقدرتها بل وجريمة يعاقب عليها القانون. وقد أعربت المنظمة المصرية لحقوق الانسان عن قلقها لاستمرار احتجاز هؤلاء الأشخاص دون أي سند من القانون، بل بالتحايل على أحكامه وذلك من خلال ما أكدته معظم المحتجزين من صدور قرارات ادارية باعتقالهم بموجب قانون الطوارئ فور صدور أحكام ببراءتهم، وناشدت السيد رئيس الجمهورية بوصفه الحاكم العسكري بمقتضى قانون الطوارئ، أن يستخدم صلاحياته القانونية والدستورية من اجل اطلاق سراح هؤلاء المحتجزين على نحو فوري. كما تلقت للمنظمة العربية خلال العام عدة شكاوى والتماسات تتعلق باحتجاز فلسطينيين في سجون مصر بغير سند من القانون. وشمل ذلك شكاوى من المنظمة العربية

لحقوق الانسان (فرع الأردن)، وبعض منظمات حقوق الانسان الفلسطينية داخل الاراضى المحتلة وداخل خطوط ١٩٤٨. وقد أجرت المنظمة تحقيقا واسعا حول أوضاع هؤلاء المحتجزين، تضمن لقاءات مع بعضهم، واتصالات مع ذويهم. وقد وثبن للمنظمة وجود حوالي ١٥٠ فلسطينيا فى سجن مزرعة طرة وأبو زعبل، بخلاف المحبوسين على ذمة قضايا أو المتهمين باتهامات محددة. ومن المؤسف أن تحقيقات المنظمة قد أبدت أسوأ مخاوفها بالنسبة للطابع غير القانوني للاحتجاز، والأوضاع السيئة التى يعانى منها المحتجزون، وتردى الأحوال الصحية لبعضهم منهم. وقد ناشدت المنظمة السلطات المعنية باطلاق سراح المحتجزين منهم بدون سند قانونى فوراً واحترام حقوق المحكوم عليهم منهم والكفولة لهم بمقتضى العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية واتفاقية الحد الأدنى لمعاملة المسجونين.

وعلى صعيد آخر، تابعت المنظمة بقلق بالغ «اختفاء» الاستاذ منصور الكيخيا، وزير خارجية ليبيا الأسبق وعضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان، فى القاهرة منذ يوم ١٠ ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٣، وكان السيد منصور الكيخيا قد حضر الى القاهرة يوم ١٩٩٣/١١/٢٩ بدعوة من المنظمة العربية لحقوق الانسان للمشاركة فى أعمال جمعيتها العمومية الثالث يومى ١ و٢ ديسمبر / كانون الأول، ومد اقامته بضعة أيام بالقاهرة ولكنه لم يشاهد منذ ظهر السبت ١١ ديسمبر / كانون الأول. وبما يضاف من مخاوف المنظمة بشأن مصيره أنه لم تظهر أى نتائج للتحقيقات الرسمية والخاصة التى أجريت لاجلاء الحادث. وقد تحركت المنظمة العربية لحقوق الانسان منذ وقع الحادث على ثلاثة محاور :

الأول : بالتجاه اجراءات التحقيقات الرسمية وتضمن ذلك ابلاغ السلطات المختصة فى مصر ومخاطبة المسؤولين الليبيين، واخطار الفريق المعنى بحالات الاختفاء القسرى بالأم المتحدة ومركز حقوق الانسان، وتم الاتفاق على السماح لمندوب المنظمة بالاطلاع على التحقيقات. كما طالبت المنظمة الحكومتين الليبية والمصرية بتشكيل لجنة تحقيق مشتركة فى الحادث، على أن تشارك فيها المنظمة بصفة مراقب وتلح المنظمة على هذا الاتجاه، وكذا على اعلان نتائج التحقيق فى الحادث.

وشمل (المحور الثانى) للتحرك محاولة الإبقاء على حرارة القضية لدى الرأى العام العربى والعالمى للإبقاء على قوة دفع لاستمرار الجهود الرسمية لاجلاء مصير الأستاذ الكيخيا. وشمل ذلك اصدار سلسلة بيانات صحفية عن الحادث وتزويد الصحافة العربية والعالمية أولاً بأول بما يتوافر من معلومات لدى الأمانة العامة، وإصدار ملف عن الحادث

ضمن مطبوعات المنظمة، كما خصص رئيس المنظمة مداخلته أمام لجنة حقوق الانسان بالام المتحدة لاعادة طرح القضية، وانتقد بيروقراطية الأمم المتحدة في التحرك حيال قضايا المختلفين، ودعا المفوض السامي لشؤون حقوق الانسان والذي ساندت المنظمة الدعوة لتأسيس مهارة للتدخل في الأمر.

أما (المحور الثالث) لتحرك المنظمة فقد شمل تشكيل «اللجنة العربية لإنقاذ الكيخيا» التي أوصت بتشكيلها اللجنة التنفيذية. وقد تشكلت بالفعل لجان قطرية في مصر والاردن واليمن وبريطانيا فيما تستكمل أفرع المنظمة ومؤسساتها العضوة خطوات تشكيل مثل هذه اللجان.

والجدير بالذكر أن حالة الأستاذ الكيخيا ليست حالة الاختفاء الأولى للمعارضين الليبيين في مصر فثمة عضوان من الجبهة الوطنية لانقاذ ليبيا، ما زالوا مفقودين منذ مارس / آذار ١٩٩٠ بعد خضوعهما للتحقيق على أيدي قوات الأمن المصرية، وهما جاب الله مطر اللواء السابق في الجيش الليبي، وعزت المقرئ العضو النشط في الجبهة الوطنية للانقاذ.

معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين

مازالت معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين في معظم مراكز الاحتجاز المصرية - تحمل طابع العنف الشديد وتفتقر للقواعد الدنيا المقررة دوليا. وقد شهدت السجون ومراكز الاحتجاز العديد من الوقائع المؤسفة خلال العام، كان أبرزها الأحداث الدامية التي شهدتها بعض السجون بداية من منتصف أغسطس / آب وحتى نهاية العام. ففي ١٧ أغسطس / آب قتل أحد المعتقلين الاسلاميين بسجن مزرة طرة، وزعمت المصادر الأمنية أن الجنائيين قتلوا بقتله حينما حاول اغتيال النقيب الكومي، كما توفي المعتقل الاسلامي «عبد الستار رشوان» يوم ٢٤ أغسطس / آب داخل زنزانه بسجن أبو زعبل، وزعمت المصادر الأمنية أنه توفي صمقا بالتيار الكهربائي أثناء اعداده للطعام. وفي يوم ٢٧ أغسطس / آب نشبت معركة دامية بين المعتقلين الاسلاميين والجنائيين بسجن أبو زعبل الصناعي، في أعقاب مقتل أحد أفراد الجماعة الاسلامية على ايدي الجنائيين، استخدمت فيها الآلات الحادة والسكاكين والمواسير، وأسفرت عن «ذبح» ثلاثة أشخاص (اثنان من الجنائيين وأحد الاسلاميين) وإصابة أكثر من مائة شخص. وبينما أشارت بعض المصادر الى تورط ضباط مباحث أمن الدولة في الأحداث، وتباطؤ إدارة السجن في التدخل، اذ تركت المعركة

مستمرة لمدة أربع ساعات، نفى مدير مصلحة السجون المصرية صحة هذه الأنباء، ووصف ما حدث بأنه «مشاجرة عادية» وتلقائية بين الجنائيين والمعتقلين، لم تستمر سوى نصف ساعة، استخدموا فيها كل الأسلحة التي تراكمت معهم منذ سنوات نتيجة للتراخي والتسيب.

وفى أعقاب أحداث أبو زعبل قامت قوات المصرية بشن عدة حملات تأديبية وتفتيشية على معظم السجون المصرية (أبو زعبل، وطرة، ومزرعة طرة، والمقرب، والحضرة، وأسيوط والمرج) استمرت حتى نهاية العام، وقوبلت بمقاومة شديدة من المعتقلين المسلمين مما أسفر عن وفاة المعتقل المهدى محمد مرسى وإصابة المقات من رجال الأمن.

وقد أعلن السيد وزير الداخلية أن الحملات المفاجئة على السجون تهدف الى إعادة الانضباط، وأكد أن عدد المصابين في الحملات من الجنود والضباط أكثر من المسجونين. وأوضح المصادر الأمنية أن الأسباب الحقيقية وراء أحداث العنف التي تحدث بين الحين والآخر ترجع الى الاجراءات الأمنية المشددة التي فرضتها مصلحة السجون على المعتقلين بعد أن ثبت تورطهم في حوادث الاغتيالات وذلك بالتخطيط لها ونقل التكاليفات بشأنها مع الزائرين الى خارج السجن. لذا قامت وزارة الداخلية بمنع الزيارات عن جميع المعتقلين المسلمين، وقررت ترحيل العناصر الخطرة منهم الى سجن المقرب مع تشديد الحراسة. وقد قدرت المصادر الأمنية عدد من تم ترحيلهم من سجون مصر المختلفة بحوالى مائتين.

وقد أضرب المعتقلون المسلمون في أكثر من سجن احتجاجا على الاعتداء المتكرر عليهم من قبل قوات الأمن ومصلحة السجون نتيجة عمليات التفتيش التي تقوم بها وزارة الداخلية بزعم إعادة الانضباط التي تتخذها - حسبما زعم المعتقلون - كذريعة للاعتداء عليهم. كما أكدت مصادر الدفاع أن الجنود والضباط يقتحمون الزنازين بشكل شبه يومي منذ تفجر الأحداث، وينهالون عليهم بالضرب الشديد، كما يصادرون أمتعتهم من ملابس وبطاطين ويتركونهم على البلاط في برد الشتاء القارس. ومن أمثلة ذلك ما حدث في سجن المقرب شديد الحراسة من مطلع أكتوبر / تشرين الأول، حيث تعرض المتهمون على ذمة قضية (طلائع الفتح - ١) لتعذيب شديد على أيدي قوات الأمن أثناء حملة تفتيشية على السجن. ولاحظ مندوب المنظمة لآثار التعذيب الواضحة على أجسام المتهمين وتم إثبات هذه الآثار في محضر جلسة المحكمة العسكرية، كما طالب الدفاع عن المتهمين بنقلهم من السجون المدنية الى السجون العسكرية ضمانا لحسن معاملتهم.

وقد أعربت المنظمة عن قلقها من هذه الاحداث وما أعقبها من اجراءات أمنية ليس فقط بسبب ما أسفرت عنه من ضحايا، ولكن أيضا بسبب ما عكسته من ظواهر سلبية عانت منها السجون المصرية لسنوات طويلة، لم تحظ خلالها بأى اهتمام من جانب الوزارات المتعاقبة حتى جاءت الاحداث الأخيرة لتطرح مشكلة السجون بقوة. فتعاني السجون من ظاهرة التكدس فيينما يوجد فى مصر ٣١ سجنًا بنيت لكي تستوعب ١٨ ألفًا، نجد أنها مكدسة بأكثر من ٤٠ ألفًا تضيق بهم العنابر. وبعضها سجون قديمة مضى على انشائها حوالى ١٠٠ عام ومن أمثلة ذلك سجن أبو زعبل الصناعى الذى تبلغ سعته الفعلية ٤٠٠ سجين بينما يضم أكثر من ١٥٠٠. وقد اعترف مصدر أمنى مسئول «بسوء حالة بعض السجون» ومنها سجن اسبوط العمومى الذى يعد من السجون المتهالكة. وذكر أن «مصلحة السجون قد قامت فى أعقاب الزلزال بإخلاء بعض العنابر الآيلة للسقوط بدرجة خطيرة، وتم تكدس السجناء مع زملائهم، ولكن مازال الآلاف منهم ينام تحت الخطر، ويمكن أن تنهار العنابر فوقهم وبأئنا نخطار بذلك ونحن جالسون».

كما تعامل الادارة السجناء والمعتقلين بمعايير مزدوجة، بصورة كانت موضع انتقاد اعلامى واسع النطاق فى هذا العام وقد اعترفت وزارة الداخلية بهذه الظاهرة، وأكدت أن أجهزة الأمن قامت بحالات تفتيشية على السجون بهدف القضاء عليها، كما قامت الوزارة باجراء تحقيقات لتحديد المسؤولين عنها ومعاقبتهم.

وقد شهدت السجون خلال العام حالات من الهياج والتذمر والاضراب بسبب استمرار وزارة الداخلية فى تجاهل احكام الافراج الصادرة فى حق مئات المعتقلين، وبماتى المعتقلون منذ تفجر الاحداث الأخيرة من منع الزيارات عنهم. وتلقت المنظمة العديد من الشكاوى من اهالى المعتقلين تشير الى استمرار حرمانهم من زيارة أقاربهم منذ أوائل أكتوبر/تشرين الثانى. كما تعددت الشكاوى التى تلقتها المنظمة عن سوء الرعاية الصحية والتغذية. كما اشتكى العديد من السجناء والمعتقلين من المعاملة السيئة من قبل ضباط مباحث أمن الدولة وضباط مصلحة السجون، وأشار المتهمون فى أحداث أغسطس /آب بأبى زعبل الى تورط مباحث أمن الدولة فى هذه الاحداث.

وتظل أخطر الظواهر التى تعانى منها السجون ومراكز الاحتجاز المصرية هى اتساع نطاق ممارسة التعذيب داخل السجون ومقار مباحث أمن الدولة وأقسام الشرطة. وقد اشتد الجدل هذه الظاهرة إثر صدور قرار بادانة التعذيب فى مصر من جانب لجنة مناهضة التعذيب بالأأم المتحدة فى مطلع أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣، إذ كشفت وزارة الداخلية

تصريحاتها حول نفي وقوع تعذيب في السجون، ومحاسبتها المستمرة للتجاوزات الفردية لبعض الضباط ورجال الشرطة.

كما اتهم اللواء حسن الألفي وزير الداخلية منظمات حقوق الانسان بالافتراء ومساعدة الارهابيين. وقد أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الانسان «بياناً» في ٢٤ أكتوبر / تشرين الأول تعقيباً على تصريحات السيد الوزير أوضحت فيه التزامها المبدئي بالوقوف ضد التعذيب باعتباره ممارسة روتينية مستمرة جرى توثيقها ليس فقط من خلال تحقيقات المنظمة المستقلة، بل أيضاً استناداً إلى المحاضر الرسمية للنيابة العامة والتقارير الطبية الرسمية، فضلاً عن صدور العديد من الأحكام القضائية التي تؤكد وقوع التعذيب على كثير من المتهمين.

كما أعربت للمنظمة العربية لحقوق الانسان عن اعتقادها بأن الإنكار الدائم لوزارة الداخلية لوجود ظاهرة التعذيب في مراكز الاحتجاز المصرية، لا ينفي وجودها الفعلي ولا يحول دون تنافس آثارها السيئة فحسب، بل يؤدي إلى افلات القالمين على هذه الانتهاكات من العقاب. لذا ناشدت المنظمة السلطات المعنية باجراء تحقيق قضائي حول كافة الادعاءات والبلاغات المتكررة بشأن التعذيب وإعلان نتائج هذه التحقيقات للرأي العام.

الحق في المحاكمة العادلة

تابعت المنظمة بقلق بالغ المحاكمات التي جرت لمئات المدنيين - من عناصر الجماعات الاسلامية المتطرفة - أمام المحاكم العسكرية خلال العام. وتفقد المنظمة أن هذه المحاكمات قد أهدرت الضمانات الاساسية للمحاكمة العادلة المنصبة الواردة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، ومن بينها حق كل متهم في المثل أمام قاضيه الطبيعي، وحقه في أن يتاح له وقت كاف لاعداد دفاعه، وحقه في الاستئناف، وحقه في المثل أمام قضاء حقيقي يتمتع بالحييدة والاستقلال. ففى حين أن القضاء المدنيين في مصر معينون من قبل مجلس القضاء الأعلى وغير قابلين للعزل ضماناً لاستقلالهم، فإن القضاء العسكريين هم ضباط عسكريون عاملون يمينهم وزير الدفاع لمدة عامين قابلة للتجديد ويخضعون للعزل والترقية، مما لا يوفر الضمانات الكافية لاستقلالهم كما لا يتوافر لديهم الخبرة الكافية في تطبيق القوانين الجنائية على المتهمين المدنيين.

وقد لاحظت المنظمة في قضية الاعتداء على السياح والمنشآت السياحية التي

ضمت ٤٩ متهمًا من (بينهم سبعة هاربون) - أعلن الدفاع عن المتهمين عند بدء جلسات المحاكمة أمام المحكمة العسكرية العليا بالقاهرة في ٩ مارس / آذار، عدم قناعته بإحالة المتهمين إلى المحاكم العسكرية، وأكد على عدم قانونية وعدم دستورية هذه الحالة. وطالب بتمكين المحامين من مقابلة المتهمين مشيرًا لانقطاع كل صلة بهم منذ صدور قرار إحالتهم إلى المحكمة العسكرية وطلب من هيئة المحكمة التحقيق في الادعاءات المتعلقة بتعرض المتهمين للتعذيب والإكراه المادي والمعنوي للإدلاء باعترافات على غير الحقيقة، من محبسهم وتسليمهم لضباط مباحث أمن الدولة دون إذن كتابي من النيابة العامة بالمخالفة لأحكام قانون الإجراءات الجنائية. وفي جلسة ٢٩ مارس / آذار أعلنت هيئة الدفاع عن المتهمين انسحابها من المحكمة ورفضها سماع شهود الإثبات، بسبب رفض المحكمة منحها أجلًا جديدًا للاطلاع على ملف القضية باعتبار أن الأجل الذي منحه المحكمة - لمدة عشرين يومًا فقط - غير كافٍ بالنظر لضخامة الملف. وقد قررت المحكمة نذب محامين جددًا للدفاع عن المتهمين. وفي ٢٢ إبريل / نيسان أصدرت حكمها في القضية باعدام سبعة متهمين، والأشغال الشاقة المؤبدة لثلاثة متهمين، كما قضت بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة تتراوح بين ١٥ عامًا وعامين، على ٢٢ متهمًا، بينما برأت ساحة ١٧ متهمًا آخرين.

كذلك لاحظت المنظمة في قضية تنظيم «الشوقيين» والتي انتهت بإصدار أربعة أحكام بالإعدام والأشغال الشاقة والسجن لـ ١٣ متهمًا أن المحكمة العسكرية قد أخلت بحقوق المتهمين الأساسية ورفضت الاستجابة لطلب الدفاع بشأن استدعاء شهود نفي، ولم تلتفت لدفع المحامين بطلان الاعترافات لأنها وليدة التعذيب والإكراه الواضح والثابت في تقارير الطب الشرعي، كما لم تتح للمحامين الوقت الكافي للاطلاع أو لإعداد دفاعهم. وأكد المحامون على أن الأحكام الصادرة ضد المتهمين قاسية جدًا بمقهوم القانون ذاته.

وفي يوم ١٤ أغسطس / آب، قضت محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» ببراءة المتهمين في قضية اغتيال د.ر. فتع المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق ومرافقيه صباح الجمعة ١٢ أكتوبر ١٩٩٠ - وعددهم ٢٧ متهمًا - من تهمة القتل العمد لعدم توافر الأدلة اليقينية، وعاقبت عشرة منهم بمقربات تتراوح بين الأشغال الشاقة والسجن بين ١٥ سنة و٣ سنوات بتهمة حيازة أسلحة نارية وذخيرة والتزوير في محررات رسمية، وبرت ساحة بقية المتهمين. وقد ألقى رئيس المحكمة بيانًا قبل النطق بالحكم أوضح فيه أن «نظر القضية لم يستغرق سوى سنة واحدة .. وهي مدة ليست بالطويلة إذا أخذنا في الاعتبار ضخامة

حجم التحقيقات والاستماع الى مائة شاهد اثبات ونفى، والى مرافعات ممثلى النيابة والدفاع، والدفع القاتونية المبداء فى الدعوى وفداحة التهم الموجهة الى المتهمين وتعددتها وتشابكها، حيث أن المحكمة ليست بصدد قضية تموينية أو قضية تحرير شيك بدون رصيد يقدم فيها متهم واحد أو اثنان، وأكد رئيس المحكمة فى بيانه «وقوع التعذيب على جميع المتهمين بحيث لم ينج أحد منهم من التعذيب» وهو ما أثبته المحققون فى تحقيقاتهم عند استجوابهم من وجود اصابات بهم وأوضحت التقارير الطبية تعرضهم لأبشع أنواع التعذيب، من ضرب بالسياط وتوصيل شحنات كهربائية الى أجسامهم ومواطن العفة منهم، وتعليقهم وهم معصوبو العينين بقصد نزع الاعترافات منهم وتكرارها بعد كل استجواب، وهو ما أدى الى اصابة بعضهم بما يشبه الشلل فى اطرافه العلوية. وأضاف بيان المحكمة : «أن الضمير القضائى يأبى أن يتسلح رجال الشرطة بهذه الوسائل البشعة فى مواجهة أعزل رسف فى الاغلال والقيود ومعصوب العينين فى محاولة لحمله على أن تصدر منه عبارات يدلى بها ضد غيره أو ضد نفسه، ليقر بها من الهلاك، وأن ما صدر من الجهات الأمنية بهذه الصورة انما لتتدارك قصورها وتسترجعها وفشلها عن كشف الحقيقة، باصطناع أدلة تقدمها الى سلطات التحقيق كى تأخذ طريقها بعد ذلك الى ساحة القضاء، بقصد تضليل العدالة ... إن انتزاع الاعتراف واقتناصه يعتبر خروجاً عن الشريعة واقتضائاً على القانون لا تعمل عليه المحكمة حتى لو كان مطابقاً للحقيقة، مادام قد صدر تحت وطأة التعذيب بهذه الصورة النكراء التى أوردتها تقرير الطب الشرعى، ولما فان المحكمة تستبعد كافة الأدلة المستمدة من اعترافات صدرت من المتهمين تحت وطأة التعذيب والاستجواب المرهق.

واعتقد المنظمة أن حكم محكمة أمن الدولة (السابق) لا يشكل فقط ادانة واضحة لأجهزة الأمن المصرية بالتعذيب الذى صار من الناحية الفعلية جريمة لا عقاب عليها، وهو الأمر الذى يتأكد يوماً بعد آخر من خلال اتساع نطاق دائرة ضحاياه وعجز النيابة العامة والجهاز القضائى عن وضع حد له، بل يطرح ايضاً العديد من التساؤلات الجوهرية بشأن تقييم المحاكمات العسكرية التى جرت خلال العام وما اذا كانت قد راعت الضمانات والحقوق للمتهمين بما يكفل تمتعهم بمحاكمة عادلة منصفة، أم انها كانت أكثر حرصاً على الحسم والاسراع فى المحاكمات دون اطلاق فى الاجراءات - وهو ما أعلنه السيد رئيس الجمهورية هدفاً لاحالة قضايا الارهاب اليها - بصورة أدت الى التضحية بالهدف الأول؟ وهل راعت المحاكم العسكرية هوى تحاكم المدنيين أن الاعترافات الصادرة عنهم لم تنتزع «قسراً» عن طريق الاكراه والتعذيب بحيث يتمنى اهدارها؟ والواضح

للمنظمة أن المحاكم العسكرية غلبت عنصر الحسم والامراع على حساب عنصر الضمانات والحقوق للمتهمين، ولم تلتفت للدفع الخاصة بإعلان اعترافات المتهمين الصادرة عن طريق الاكراه والتعذيب. ففى قضية «أحداث زينهم» التى ضمت ٨ متهمين، أثبت المحامون فى جلسة ٢٩ أغسطس / آب «تراجع» رئيس المحكمة العسكرية عن قراره الصادر فى جلسة ٢٣ أغسطس / آب بعرض المتهمين على الطب الشرعى لبيان ما بهم من اصابات وتاريخ وسبب حدوثها، واكتفى بمناظرة المتهمين والبات اصابتهم، وعلل الاصابات بأنها حدثت نتيجة تعرضهم لضرب المواطنين أثناء القبض عليهم فى مسرح الجريمة. وقد أكد المحامون أن قرار المحكمة «باطل» لأنه ضد مصلحة المتهمين وبعد سابقة خطيرة لم تشهدا المحاكم من قبل. كما رفض رئيس المحكمة تسليم المحامين صوراً من محاضر الجلسات وطالهم بالإطلاع فى قاعة المحكمة. وفى جلسة ٧ سبتمبر / أيلول، قام رئيس المحكمة بانتداب محامين عسكريين للدفاع عن المتهمين ضد رغبتهم عندما انسحب محامو الدفاع بعد أن رفض رئيس المحكمة السماح لهم باستجواب الشهود بدلاً من تأجيل القضية والسماح لنقابة المحامين بانتداب محامين جدد. وفى ١٥ سبتمبر / أيلول أصدرت المحكمة العسكرية العليا حكمها فى القضية بإعدام اثنين وبالأشغال الشاقة المؤبدة لاربعة وبراءة متهمين آخرين والالفت للنظر أن جلسات المحاكمة قد بدأت فى ٢٣ أغسطس / آب ... ثم أجلت أسبوعين للاطلاع أى أن المحاكمة استغرقت فعليا ١٣ يوما فقط.

وبالنسبة لقضايا طلائع الفتح باجزائها الاربعة، أصدرت المحكمة العليا بالاسكندرية يوم ٢٤ أكتوبر / تشرين الأول حكمها فى قضية (طلائع الفتح - ٣) بإعدام المتهم الأول وباحكام بين السجن والأشغال الشاقة لعدد ٣٢ متهما وبراءة متهم واحد. كما قضت نفس المحكمة فى القضية رقم ٢٠ جنایات عسكرية لسنة ١٩٩٣ والمتهم فيها ١٩ شخصا بإعدام المتهمين الأول والثانى وبراءة ٤ متهمين وبالسجن والأشغال الشاقة لباقي المتهمين. كما أصدرت دائرتان للمحكمة العسكرية العليا بالقاهرة يوم ٣٠ أكتوبر / تشرين الثانى احكامهما فى قضيتي (طلائع الفتح - ١) و(طلائع الفتح - ٤)، فقضت فى الاولى بإعدام ٨ متهمين منهم اثنان هاربان، وبراءة ١٥ متهما وبمعاينة ٣٠ متهما اخرين بعقوبات تتراوح بين السجن والأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة. أما احكام القضية الثانية فقد خلت من احكام الاعدام والسجن المؤبد، واقتصرت على السجن لمدة ٥ سنوات لمتهمين هاربين و٣ سنوات لـ ١٥ متهما وبراءة ٣٧ متهما. كما أصدرت المحكمة العسكرية العليا يوم ٣١ أكتوبر / تشرين الثانى احكامها فى قضية (طلائع الفتح - ٢) وقضت بالأشغال الشاقة ١٥ سنة للمتهم الأول والأشغال الشاقة ١٠ سنوات للثانى وبالسجن ٥ سنوات على

١٣ متهما و٣ سنوات على ٣ متهمين وبراءة ٢٩ متهما.

وقد ادعى اغلب المتهمين فى قضايا «طلائع الفتح» أنهم قد عذبوا بعد القاء القبض عليهم، لاجبارهم على الادلاء باقوالهم. وذكر للتهمون انهم عذبوا بصورة منهجية على أيدي رجال مباحث أمن الدولة، فقد اقتيدوا الى مقار مباحث أمن الدولة فى القاهرة عقب القاء القبض عليهم، ثم احتجزوا فيها اسابيع أو شهورا احتجازا سرىا وغير قانونى، وفى تلك الاثناء لم يتح لهم الاستعانة بمحاميين، كما ان اسرهم لم تعرف حتى اماكن وجودهم وذكر للتهمون انهم ظلوا مقيدين ومعصوبى الاعين بالليل والنهار، وتعرضوا للتعليق فى اوضاع مؤلمة، والصعق بشحنات كهربائية فى المواضع الحساسة من اجسادهم للدلاء باقوال معينة. وقد أكدت تقارير الطب الشرعى ان الندوب الظاهرة على اجساد كثير من المتهمين تتوافق مع طرق التعذيب التى وصفوها.

كذلك لاحظت المنظمة عدم السماح للمحامين بالوقت الكافى لاعداد دفاعهم، ومن امثلة ذلك ما حدث فى قضية (طلائع الفتح - ١) فقد اتيح للنهابة أكثر من ستة اشهر منذ القبض على المتهمين وعددهم ٥٥ لاعداد ملفات القضية التى بلغ عدد صفحاتها ٤٠٠٠ صفحة، أما المحامون فلم يسمح لهم بالاطلاع على الملفات حتى انعقدت الجلسة الاولى للمحكمة العسكرية فى ١٥ أغسطس / آب ضمنين عليهم اعداد دفاعهم قبل انعقاد الجلسة التالية يوم ٢٥ أغسطس / آب.

وقد بلغ عدد احكام الاعدام الصادرة من المحاكم العسكرية خلال العام ٣٩ حكما، وهو يعد رقما قياسيا للاعدامات السياسية فى مصر خلال القرن الحالى. وما يثير المفارقة انه فى الوقت الذى تلاحظ فيه المنظمة ان السلطات المصرية تسارع بتنفيذ احكام الاعدام الصادرة على المتهمين فى قضايا الارهاب المختلفة بعد فترة وجيزة من صدور هذه الاحكام، تم تنفيذ جميع احكام الاعدام الحضورية، فان غالبية المتهمين الذين حصلوا على احكام بالبراءة من التهم المنسوبة اليهم فى هذه القضايا لم يفرج عنهم واستمر احتجازهم داخل السجون، مما يشكل خرقا لاحكام القضاء الذى نص الدستور المصرى فى المادة ٧٢ منه على ان الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل هذه التنفيذ يشكل جريمة يعاقب عليها القانون.

واللافت للنظر انه بينما تقوم وزارة الداخلية باصدار قرارات ادارية باعتقالهم بموجب قانون الطوارئ فور صدور الاحكام ببراءتهم، صرح وزير الداخلية انه «لا يتم سوى تنفيذ ٢٠٪ من الاحكام الصادرة من المحاكم الجنائية فى قضايا (الجنايات والجنتح

والمخالفات، بسبب ضعف أداء أجهزة التنفيذ الحالية، وأكد على أن الوزارة «بصدد انشاء أجهزة تنفيذ جديدة تابعة لها لضبط الهاربين من الأحكام».

وقد أثارت وقائع المحاكمات العسكرية التي تجرى للمدنيين انتقادات واسعة لدى العديد من للمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الانسان على المستويين العربي والدولي، كما طالبت «اللجنة المعنية بحقوق الانسان» التابعة للأمم المتحدة السلطات المصرية بايقاف محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وأوضحت ان المحاكم العسكرية في مصر لا ينبغي ان تنظر سوى القضايا الخاصة بالعسكريين.. كما رفض العديد من كبار المحامين المصريين المشاركة في المحاكمات العسكرية على اساس انها محاكمات «جائرة وغير مشروعة».

ولانزال المنظمة العربية لحقوق الانسان عند اقتناعها بان محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية يشكل اختلالا جسيما بالتزامات مصر الدولية وبخاصة فيما يتعلق بضمانات المحاكمة العادلة التي يكفلها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وتجدد مناشدتها للسيد رئيس الجمهورية بايقاف العمل بالمحاكم العسكرية فوراً.. وحالة المدنيين للمحاكمة أمام المحاكم المدنية.

حرية الرأي والتعبير والاعتقاد :

شهدت البلاد خلال العام تدهوراً في ممارسة حريات الرأي والتعبير والاعتقاد تمثلت أبرز مظاهره في اغلاق إحدى الصحف، واتساع نطاق مصادرة المطبوعات، والتشديد الأمني على دور النشر والمطابع، وفرض مزيد من القيود على مكاتب الصحافة الأجنبية العاملة في مصر. ففي ٢٣ مايو / أيار اغلقت السلطات الأمنية جريدة «الأسر العربية» الناطقة بلسان جماعة الاخوان المسلمين بعد صدور أربعة اعداد منها فقط، وقد زعمت المصادر ان هذا القلق جاء تنفيذاً لقرار سياسي من السلطة. كما صادرت سلطات الامن في ٢٤ يوليو / تموز التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية - الطبعة الانجليزية - وعدد يونيو / حزيران من نشرتها الاخبارية، من داخل مطابع مؤسسة الأهرام. كما صادرت مباحث امن الدولة كتاب «عمر عبد الرحمن الزوال الذي هز العالم» من الطبعة يوم ٢٣ أغسطس / آب، وقد حرر مؤلف الكتاب عصام كامل محضراً بالواقعة وتقدم ببلاغ لنقابة الصحفيين وللمنظمة المصرية لحقوق الانسان، التي خاطبت د.عاطف صدقي رئيس الوزراء للتدخل لوقف هذا الاجراء المناهض لحرية الفكر والتعبير التي تكفلها المواثيق الدولية التي صادقت عليها مصر. وفي ٢٧ سبتمبر / ايلول وجهت نيابة أمن الدولة تهم «الترويج بالكتابة لاغراض الجماعات

المتطرفة والإضرار بالسلام الاجتماعي ونشر اخبار في الصحف للاضرار بالمصلحة العامة»
للصحفي أحمد السيوطي، بسبب نشره بجريدة الشعب «حوارة» مع المحكوم عليه (عبود الزمر)، وقد أكدت المصادر الامنية انه لم يسبق التصريح للصحفي المذكور بزيارة الزمر من قبل مصلحة السجون، كما أنكر الزمر مقابلة هذا الصحفي. وقد قامت النيابة بالافراج عن الصحفي المذكور بضممان محل إقامته. كما وجهت نيابة أمن الدولة يوم ١٧ نوفمبر / تشرين الثاني تهم «حيازة مطبوعات تروج لأفكار الجماعات المتطرفة والدعوة الى تعطيل الدستور والقوانين» لناشر وصاحب مطبعة بندر السلام «القاهرة» بسبب قيامها بطبع كتاب «العمل الفردي والعمل الجماعي» الذي يتضمن الدعوة الى اقامة جماعة دينية تمارس نشاطها وفقا لمعتقداتها، كما يدعو لفكر الجهاد العسكري ولاقامة الخلافة الاسلامية. وقد قامت النيابة باخلاء سبيل صاحب المطبعة بضممان ألف جنيه وحسب ١٥ يوماً على ذمة التحقيق، كما صادرت حوالي ٣٠٠٠ نسخة من الكتاب.

وعلى صعيد آخر، تابعت المنظمة العربية لحقوق الانسان بهالغ القلق الاجراءات التقييدية التي اتخذتها السلطات تجاه حزب العمل وبعض الصحفيين العاملين بجريدة الحزب (الشعب) بسبب تعبيرهم السلمي عن آرائهم. فقد قامت السلطات الامنية في منتصف أكتوبر / تشرين الأول باحتجاز د.محمد حلمي مراد - ٧٣ سنة - نائب رئيس حزب العمل، وصلاح بديوي وعلى القماش الصحفيين بجريدة «الشعب» بقسم شرطة مصر الجديدة، بموجب قرار صادر من نيابة امن الدولة العليا يوم ١٧ أكتوبر / تشرين الأول. كما امرت النيابة كذلك بالقبض على كل من عادل حسين الصحفي والامين العام لحزب العمل، ومجدي حسين رئيس تحرير الجريدة، واصدرت امراً باستدعاء ابراهيم شكري رئيس حزب العمل، بصفته رئيساً لمجلس ادارة صحيفة الشعب، للتحقيق، وبضبط نسخ من كتاب «لماذا نقول لا؟» الذي صدر بمناسية الاستفتاء على رئاسة الجمهورية من تأليف د.حلمى مراد وعادل حسين. وقد دارت تحقيقات النيابة مع د.حلمى مراد حول مقاليتين منشورتين له بجريدة الشعب في ٩/٢٨ و ١٠/٥/١٩٩٣ تحت عنوان «لا مبارك» و «تتوالى توابع الاستفتاء كما تتوالى توابع الزلزال». وقد وجهت اليه النيابة تهماً عديداً في مقدمتها اهانته شخص رئيس الجمهورية والترويج لأفكار الجماعات المتطرفة. كما وجهت الى الصحفيين الآخرين تهماً أخرى تتمثل بنشر افكار تضر بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وتتناول مؤسسات الدولة بالنقد الجارح والحض على كراهية النظام. وقد قامت النيابة بالافراج عنهم على ذمة التحقيق - أغلبهم افرج عنه بكفالة مالية ضخمة :

وقد أدانت احزاب المعارضة المصرية هذه الاجراءات واعتبرتها «ردة على المسار الديمقراطي»، كما انتقد مجلس نقابة الصحفيين ممارسات النيابة التي لم تراعى الضمانات التي كفلها قانون النقابات للصحفيين، وتناشد كافة الجهات بعدم المساس بأمن الصحفيين وحريةهم أو فرض القيود على افكارهم وآرائهم. كما اصدرت للمنظمة المصرية «بياناً» ادانت فيه هذه الاجراءات باعتبارها انتهاكا خطيرا لحرية الرأى والتعبير.. ومطلبت السلطات بايقاف التحقيقات والغاء ما يترتب عليها من اثار. كما ادانت المنظمة العربية لحقوق الانسان هذه الاجراءات وأمينها العام أن ما حدث يعتبر عملا مؤسفا، خصوصا انه يتم فى الوقت الذى تتطلع فيه لتدعيم الحياة الديمقراطية، وطالب من رئيس الجمهورية استخلام صلاحياته لانهاء هذه الازمة والعمل على ازالة كافة العوائق القانونية وغير القانونية التى تخول دون تدعيم المسار الديمقراطى.

وفى ٢٤ ديسمبر / كانون الأول اصدرت نيابة أمن الدولة قرارا باحالة كل من د. حلمى مراد، د. محمد طالب زارع (خبير بمنظمة الامم المتحدة) والصحفى شعبان عبد الرحمن وعادل حسن وابراهيم شكرى الى محكمة الجنايات بدائرة استئناف القاهرة، بتهمة «السب والقذف بالحدى الطرق العلانية» فى حق موظف عام هو عبد الهادى قنديل وزير البترول السابق عن طريق النشر بجريدة الشعب «امره» لوصحت لاجبت عقابه باعتبارها تشكل فى حقه جرائم الرشوة والتهرب والاضرار بالمال العام.

كما رصدت التقارير الواردة للمنظمة دخول مكاتب الصحافة الأجنبية العاملة فى مصر دائرة الحصار المتزايد على حريات الرأى والتعبير والصحافة فى البلاد. فقد تلقت المنظمة المصرية لحقوق الانسان العديد من الشكاوى من المراسلين الأجانب ومعاونيهم من الصحفيين المصريين، أكدوا فيها أن الضغوط التى تمارسها عليهم اجهزة الامن أصبحت تخد من حركتهم وتضع قيودا على حريتهم فى الحصول على المعلومات ونشرها بالخلافة لاحكام المادة ١٩ من العهد الدولى لحقوق المذنية والسياسية. وخاطبت المنظمة المصرية السلطات المعنية بشأن منع المراسلين الاجانب من حضور ومتابعة بعض القضايا التى تهم الرأى العام (مثل قضية اغتيال د. فرج فوده). وكذا خاطبت المنظمة وزير الداخلية اثر الشكوى التى تلقتها من كريم الراوى (الكاتب الصحفى) والتى اشار فيها الى استدعائه من قبل مباحث أمن الدولة للتحقيق معه فى مقالات له ومقالات لزوجه المراسلة بصحيفة «الجارديان البريطانية» وذكر انه تعرض خلال التحقيق لمعاملة سيئة شملت السب والقذف والتهديد بالاعتداء عليه ما لم يدل بمعلومات خاصة بالمصادر التى تستقى منها زوجته

معلوماتها. وأعربت المنظمة المصرية فى خطابها لوزير الداخلية عن قلقها ازاء تزايد شكوى المراسلين الاجانب ومساعدتهم المصريين من مثل هذه المضايقات والتهديدات والانعكاسات السلبية لذلك على حرية الرأى والتعبير وتدفق المعلومات.

كما كشفت الشكاوى واللقاءات التى اجرتها المنظمة المصرية مع مديرى ومراسلى ثمانية من أبرز مكاتب الصحافة الاجنبية تطابق شهاداتهم حول المضايقات التى تمارسها عليهم السلطات الامنية، والتى تجمع على شيوع اسلوب الاستدعاء والتحقيق غير الرسمى معهم لمعرفة مصادر معلوماتهم بالخالفه لاحكام القانون والدستور، وتهديدهم بسحب تصاريح العمل الخاصة بهم لاجبارهم على التعاون مع الجهات الامنية. كما تكررت الشكاوى من مصادرة بعض المطبوعات ومن امثلة ذلك مصادرة أربعة اعداد من جريدة «ميدل ايست تايمز» ومجلة القاهرة اليوم بسبب نشرها لتقرير حول حقوق النسان فى مصر.

كما تابعت المنظمة بقلق بالغ الاجراءات التى استهدفت دنصر حامد ابو زيد، الاستاذ المساعد بكلية الآداب جامعة القاهرة، بسبب آرائه وأفكاره المنشورة فى أبحاث ودراسات علمية. ففى أوائل مارس / آذار تقدم دنصر أبو زيد بانتاجه العلمى الى «اللجنة العلمية الدائمة للترقية للحصول على درجة الأستاذية، ويشمل هذا الانتاج كتابين هما : «الامام الشافعى وتأسيس الايديولوجية الوسطية» و«نقد الخطاب الدينى» و١١ بحثا منشورا فى بعض الدوريات العربية والأجنبية. وقد قررت «اللجنة العلمية» أن انتاج دنصر لا يرقى الى أحقيته فى الترقية، وأيدىها مجلس الجامعة فى ١٨/٣/١٩٩٣ برفض ترقية دأبو زيد. لكن حدثت إثارة شديدة بسبب بعض التعليقات التى أوردتها تقرير اللجنة العلمية اذ تشكك فى معتقدات دأبو زيد واتهمه باهانة العقيدة وانتقلت القضية برمتها الى خارج أسوار الجامعة. وأثارت جدلا شديدا داخل أوساط المثقفين. وفى ظل مناخ التعصب الدينى السائد تم تكفير دأبو زيد والادعاء بارتداده عن الاسلام ووصلته تهديدات بالقتل، كما رفع أحد المحامين دعوى عاجلة ضده لاقفاه عن العمل بالتدريس، ودعوى أخرى للتفريق بينه وبين زوجته باعتباره مرتدبا عن الاسلام. وبجلسة ٢٠/٦/١٩٩٣ تأجلت دعوى التفريق لاستطلاع رأى الأزهر فى ردة دنصر أبو زيد، وقد جاء رد الأزهر نافيا لردته، وفى يناير ١٩٩٤ قضت المحكمة برفض الدعوى.

ومن ناحية أخرى انعكس مناخ الصراع بين الجماعات الاسلامية والسلطة على حريات الرأى والتعبير فأشاع مناخا من التخفر والتعصب الشلدين بين الاسلاميين والعلمانيين، أفضى الى انتهاكات بارزة من بينها - كما سلفت الإشارة - نقل اجتهادات

عضو هيئة التدريس بالجامعة في اطار بحوث قدمها للترقى الى معركة بين الاسلاميين والعلمانيين. كما تم استخدالم شهادة الشيخ محمد الغزالي ود.محمد مزروعة أمام محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» في ٢٢ يونيو / حزيران في قضية اغتيال د.فرج فودة، لاستخلاص فتاوى بتفسيرات خطيرة عن «الحسبة» لا تستبعد نقل تطبيق القانوني لأيدى الافراد.

الحق في التجمع السلمي :

استمرت السلطات المصرية في وضع العراقيل أمام ممارسة الحق في التجمع السلمي، ففي أوائل مارس / آذار، شهدت مدينة قليوب مظاهرات للطلبة والأهالي اتسمت بالعنف، احتجاجا على قرار وزير التربية والتعليم بفصل أربع طالبات ونقل مدرسة الى إحدى مدن الصعيد، بسبب ما تردد عن اجبار المدرسة التلميذات على ارتداء الحجاب وتتوزيemen شرائط كاسيت رأى الوزير انها تدعو للتطرف. وقد اسفرت للمواجهة الامنية لهذه المظاهرات عن إصابة ٤١ طالبا ومواطنا و١١ رجل امن، والقبض على ٧٨ شخص بتهمة التحريض على التظاهر. وقد استمرت المظاهرات والاضطرابات لمدة عشرة أيام، ولم يمد الهدوء الى المدينة الا باعادة تفسير قرار الوزير على نحو يسمح باعادة المدرسة والطالبات الى المدرسة.

كما اقتحمت قوات امن البحيرة مساء الجمعة ١٦ يوليو / تموز مقر نقابة المهندسين بمدينة دمنهور أثناء عقد ندوة حول «ضرورة الدفاع عن البوسنة والهرسك» على الرغم من قيام مجلس نقابة المهندسين (بدمنهور) بابلاغ مديرية الأمن التي وافقت في الحال ودون ابداء أية اعتراضات لكن هاجمت قوات غفيرة من الأمن المركزى مقر النقابة، مستخدمة في ذلك القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطى، وقامت بضرب الحاضرين بالهراوات لتفريقهم. مما أدى لاصابة ١٧ مواطنا بجراح مختلفة، منهم المواطن «ايمن البلتاجى»، عضو المجلس المحلي عن حزب العمل، الذى تم بتر ساقه اليمنى بعدما أصيب بطلق نارى فى فخذه تسبب فى تهتك بعض الشرابيين والأوردة. كما تم اعتقال ١١٠ أشخاص يمثلون اغلب الاتجاهات السياسية والحزبية.. منهم المهندسون محمد ابو السعد امين عام نقابة المهندسين، وخالد الفمحاوى عضو مجلس النقابة. وقد تم عرض المعتقلين على النيابة بتهمة التحريض والتجمهر وإثارة الشغب .. وافرجت عنهم النيابة فى وقت لاحق.

وفي السويس ، حاولت مجموعة من العناصر الاسلامية يوم ١ أكتوبر / تشرين

الأول الخروج في مظاهرة لحث الاهالى على علم المشاركة فى الاستفتاء، كما حاولوا تعليق لافتات تحمل شعارات معادية للحكومة، إلا أن قوات الأمن تدخلت فوقمت اشتباكات بين الطرفين اسفرت عن مقتل الرائد محمد عبد الشافى واصابة ٥ من رجال الأمن و٨ من العناصر الاسلامية، كما لقت قوات الامن القبض على ٨ من العناصر الاسلامية.

وفى أكتوبر / تشرين الأول قررت مجالس الجامعات المصرية حظر ممارسة أى نشاط سياسى داخل الجامعة ومنع استخدام المدرجات الجامعية فى غير الاغراض التعليمية كاللقاء الخطب السياسية أو الدينية. كما قررت حظر اقامة أى معارض للكتب قبل فحصها والتأكد من أنها لا تدعو الى أفكار متطرفة وتحمل افكارا تخالف النظام والأداب العامة. كما حذرت مجالس الجامعات من جمع التبرعات والمساهمات المالية لمنع استخدامها فى تمويل أنشطة مخالفة للقانون والدستور، وقوضت الجامعات الحرس الجامعى فى ازالة المعارض ومجلات الحائط المخالفة.

ومنذ بدء العام الجامعى يوم ١٦ أكتوبر/تشرين الأول وعلى مدى أسبوعين، شهدت جامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية مظاهرات واضرابات عن الطعام احتجاجا على حرمان مئات الطلاب والطالبات من سكن المدينة الجامعية بسبب انتماءاتهم السياسية والدينية. ففى جامعة القاهرة.. اندلعت المظاهرات الطلابية اثر استبعاد العشرات من الطلاب الاسلاميين من السكن بالمدينة الجامعية، منهم جميع اعضاء مجالس الاتحادات الكليات، واعتقال الطلاب حاتم ابو زيد رئيس اتحاد الجامعة. وفى جامعة عين شمس اضرب طلاب المدينة الجامعية عن الطعام لحرمان ٥٠ طالباً وطالبة من السكن بالمدينة، وقامت اجهزة الأمن بطرد الطلاب المضربين وتسكين غيرهم. وفى جامعة الاسكندرية، اعتصم مئات الطلاب داخل المدينة الجامعية احتجاجا على عدم قبول ٦٠ طالباً بالمدينة، واقتحمت قوات الامن مبنى المدينة الجامعية واستخدمت الهراوات لتفريق المعتصمين واعتقلت ١١٢ طالبا تم احالتهم للنيابة بتهم التجمهر والتحرش وإفارة الشغب.

الحق فى إدارة الشؤون العامة :

جرت انتخابات الرئاسة فى مصر يوم ٤ أكتوبر / تشرين الأول وكانت مجرد استفتاء على تجديد فترة ولاية ثلاثة للرئيس محمد حسنى مبارك، فلم تشهد أية منافسة بسبب الطريقة القانونية لترشيح وانتخاب رئيس الجمهورية والتى تقضى بأن يرشح مجلس الشعب

رئيس الجمهورية ويعرض الترشيح على المواطنين للاستفتاء فيه.. ويتم الترشيح فى مجلس الشعب بناء على اقتراح لثلى الاعضاء على الاقل. وهى نسبة مكفولة فى المجلس الحالى للحزب الوطنى الذى يرأسه الرئيس محمد حسنى مبارك. وحالت بالفعل دون طلب بعض الاشخاص التقدم للترشيح لمنصب الرئيس، فعلنوا فى قرار المجلس أمام القضاء الادارى.

وطبقا للييان الذى أذاعه السيد وزير الداخلية فقد بلغ عدد الناخبين الذى شاركوا فى التصويت ١٥٩٠٤٠٥١٢ مواطنا، من بين ١٨٨٩٧٠٨٦٦ من المسجلين فى الجداول الانتخابية بنسبة مشاركة بلغت ٢٨٤١٦٪ وهى «اعلى نسبة حضور فى تاريخ الانتخابات المصرية»، وبلغت نسبة الموافقين لمجموع الاصوات ٢٨٠٢٩٦٪ بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٢٣٠٧٢٪.

وقد دعا كل من حزب الوفد والعمل (المعارضين) الى مقاطعة الاستفتاء، ودعا حزبا التجمع والناصرى لرفض التجديد للرئيس محمد حسنى مبارك، بينما أعلنت سبعة احزاب معارضة موافقتها على التجديد للرئيس. وقد رفضت الاجهزة الامنية التصريح لحزب العمل بعقد مؤتمرين جماهيريين فى سبتمبر / ايلول بهدف دفع المواطنين لعدم الذهاب للاستفتاء كما شهدت عدة محافظات عمليات اعتقال لمعارضين طالبا المواطنين بمقاطعة الاستفتاء، إذ أوردت المصادر اعتقال ٧١ من عناصر المعارضة فى محافظات القليوبية والسويس وكفر الشيخ يوم ٤ اكتوبر / تشرين الأول، وتحولت احدى المسيرات التى حاول اعضاء الجماعة الاسلامية تنظيمها فى السويس لاحت المواطنين لعدم الذهاب الى صناديق الاستفتاء الى مواجهة دامية مع قوات الامن أسفرت عن مقتل ضابط شرطة واصابة واعتقال العشرات.

وقد رفع أحد الحامين دعوى قضائية أمام مجلس الدولة يطلب وقف تنفيذ قرار منعه وآخرين من الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية. غير أن محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة أكدت وفى ٢٠ يوليو / تموز أن ترشيح رئيس الجمهورية يأتى من صميم العمل البرلماني الذى اختص به الدستور مجلس الشعب، وقضت بعد اختصاصها بالدعوى المقامة لوقف تنفيذ القرار: وجاء فى حيثيات الحكم ان الدستور يبين كيفية ترشيح وانتخاب رئيس الجمهورية إذ نص على ان يرشح مجلس الشعب رئيس الجمهورية ويعرض الترشيح على المواطنين للاستفتاء عليه. ويتم الترشيح فى مجلس الشعب بناء على اقتراح لثلى الاعضاء على الاقل، ويعرض المرشح الحاصل على أغلبية لثلى اعضاء المجلس على المواطنين لاستفتاءهم فيه.

وبالنسبة لمجلس الشعب المصرى الذى يضم ٤٥٤ عضواً منتخباً منذ نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٩٠، أكدت محكمة النقض فى ٧ ديسمبر / كانون الاول بطلان الانتخابات فى الدائرة الخامسة ومقرها قسم شرطة الأقصر، والثامنة ومقرها قسم شرطة المطرية، ومركز شرطة الواسطى ببنى سويف، والاولى بقسم كفر الشيخ، والسادسة قسم شرطة اوسيم، ومركز كفر صقر بالشرقية، وبندر دمنهور بالبحيرة، وباب شرق بالاسكندرية، ووادى النطرون بالبحيرة. وأعلنت المحكمة فى تقريرها لمجلس الشعب حدوث مخالفات فى الانتخابات التى شهدتها هذه الدوائر التسع، بلغت حداً من الجسامه يستوجب التقرير ببطلان النتيجة المعلنه محل التحقيق. وكانت لجان الخبراء التى انتدبتها محكمة النقض لفرز أوراق الانتخابات لهذه الدوائر قد كشفت عن اسقاط العديد من الاصوات التى حصل عليها الطاعنون، والبات اصوات بعض المتوفين فى عدد من اللجان الانتخابية، وإغفال بيانات اساسية فى محاضر الفرز. وطالبت المحكمة ببطلان عضوية نواب الحزب الحاكم فى هذه الدوائر وهم : وجيه الزلبانى، وصلاح بدوى، وفاروق رضا، ومحمود الطويل، ورضا منطاوى، وعبد الحق مدنى، وعلى ابراهيم صالح، وعبد الحليم عبيد، فضلاً عن لطفى واكد نائب حزب التجمع المعارض. ورغم هذا فان مجلس الشعب مازال متمسكاً بعضوية هؤلاء الاعضاء و٦٠ عضواً آخرين غيرهم كانت المحكمة قد أكدت ببطلان عضويتهم فى العام ١٩٩٢، استناداً الى المادة ٩٣ من الدستور التى تقضى بأن تتولى محكمة التقض سلطة التحقيق فى الطعون وفى صحة العضوية وليس سلطة الفصل فيها، فيما يختص المجلس النيابى بعد ذلك بالفصل فى هذه الطعون، ويصدر المجلس قراراً بابطال العضوية باغلبية ثلثى اعضائه.

المغرب

الاطار الدستوري والقانوني :

أقدمت السلطات المغربية خلال العام ١٩٩٣ على اتخاذ مبادرة ايجابية نحو تعزيز التزاماتها القانونية لحماية حقوق الانسان، اذ قامت بتاريخ ٢١ يوليو / حزيران ١٩٩٣ بالتصديق على اربع اتفاقيات دولية، هي اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حماية حقوق العمال وعائلاتهم. وقد دخلت هذه الاتفاقيات المصدق عليها حيز التنفيذ بتاريخ ٢١ يوليو/تموز، عدا الاتفاقية الخاصة بحقوق العمال بسبب موقف الدول الأوروبية السلبى أزاءها.

وقد رحبت المنظمة العربية لحقوق الانسان بهذه الخطوة الايجابية، وطالبت السلطات باستكمالها بتكليف التشريعات الداخلية مع الاتفاقيات الدولية المصدق عليها، لأن مصداقية هذا التصديق انما تقاس بأثرها الفعلى على وضعية المرأة والطفل، والضمانات الفعلية المتخذة من اجل وضع حد للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية فى مقررات الشرطة وداخل السجون. كما ناشدت الحكومة المغربية بالانضمام الى المواثيق الدولية التى لم تنضم اليها بعد وخاصة منها البروتوكول الاختيارى الملحق بالعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية.

من ناحية اخرى صادق مجلس النواب على مشروع القانون التنظيمى المتعلق بمجلس الدستورى المستحدث بناء على التعديلات الدستورية الأخيرة للمجلس فيما امتنعت احزاب الاتحاد الاشتراكي، وحزب الاستقلال، ومنظمة العمل (المعارضة) عن التصويت. بسبب رفض الحكومة الاخذ ببعض التعديلات الجوهرية التى تقدمت بها، كما هو الامر فيما يخص المادة ٢٥ من القانون التنظيمى التى تبيح لوزير الداخلية وعمال الاقاليم (الولاة) حق الطعن فى الانتخابات، حتى لا تكون السلطة الادارية طرفا فى النزاع وحكما فى نفس الوقت خاصة وان جزءا كبيرا من المنازعات الانتخابية هي منازعات ضد ممارسات السلطة اقليمية. وكذلك بسبب ترك الحكومة بعض مواد القانون التنظيمى عرضه للتأويل، خاصة فيما يتعلق بتصحيح الخطأ المادى.

كذلك تم اصدار ظهير بمثابة قانون بتاريخ ١٠ ديسمبر / كانون أول ١٩٩٣ ، ادخل بعض التعديلات على مدونة الاحوال الشخصية بعد مرور ٣٥ سنة على وضعها، حققت بعض التقدم النسبي في وضعيتها القانونية خاصة فيما يتعلق بمسألة الولاية عند الزواج والولاية على الاولاد عند وفاة الأب، وان كانت لم تلب عددا من المطالب الجوهرية للمرأة المغربية. وقد ابدت المنظمة المغربية لحقوق الانسان بعد دراستها ومناقشتها لهذه التعديلات الملاحظات التالية :

١- ان التعديلات اقتصرت على حقوق المرأة أثناء ابرام عقد الزواج وانحلال العلاقة الزوجية، وتغاضت عن حقوق وواجبات الزوجين أثناء قيام العلاقة الزوجية رغم ما للمسألة من اهمية قصوى بفعل التطور الحاصل في المجتمع والدور الذي تضطلع به المرأة في شتى مجالات الحياة.

٢- بالنسبة لابرام عقد الزواج بقيت المرأة خاضعة في امر زواجها لوليها فيما عدا المرأة الرشيدة التي لا أب لها، مما يجعل المرأة الرشيدة التي مازال ابوها على قيد الحياة في وضعية «القاصر» ويمس بأهليتها القانونية ويكرس اللامساواة بين الرجل والمرأة عند ابرام عقد الزواج، كما يخلق تمييزا بين النساء أنفسهن.

٣- أن ولاية الأم على أبنائها عند وفاة الأب أو فقد الأهلية بقيت محدودة وخاضعة لمراقبة القاضى عند بيع العقارات وذلك دون ميرر موضوعى وبالرغم من عدم وجود نص شرعى يمنع المرأة من ممارسة الولاية كاملة مثل الأب.

٤- وأخيرا، احتفظ التعديل بمبدأ تعدد الزوجات، والحل أن الشريعة الاسلامية لم تحت عليه ولم تأمر به، بل قيدته بالعدل واستبعدت بمصحيح النص امكانية تحقيق هذا الشرط.

وعلى الرغم من ادخال تعديلات على قانون المسطرة المدنية وقانون العقود والالتزامات في الجوانب المتعلقة بالتفسير الحاصل في مدونة الأحوال الشخصية، فقد أبقي القانون على التمييز - غير المبرر شرعا والمخالف للشريعة الدولية - المتجسد في الفصل ٧٢٦ من قانون العقود والالتزامات الذى ينص على ضرورة حصول المرأة على اذن من زوجها من أجل ابرام عقد العمل والفصل السادس من مدونة القانون التجارى الذى لا يدخل المرأة حتى ممارسة التجارة الا بإذن زوجها. وما يدعو للاستغراب ان هذا التمييز يقى سارى المفعول رغم تصديق المملكة المغربية على اتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة.

الحق في الحياة :

تشير التقارير الوارد للمنظمة الى وقوع عدة حالات وفاة خلال العام تمثل انتهاكا للحق في الحياة، من بينها وفاة ثلاثة محتجزين أثناء فترة الحراسة النظرية بشبهة التعذيب، وانتحار ووفاة العديد من السجناء نتيجة سوء الأوضاع داخل السجون وأعمال الرعاية الصحية، واغتيال أحد الطلبة بمدينة «فاس» إثر استعمال العنف الجسدى ضده من قبل بعض الأشخاص المنتهين للتدابير الوقائية.

وقد تابعت المنظمة بمبالغ القلق التقارير والشكاوى التي وردت اليها بخصوص وفاة ثلاثة محتجزين داخل أقسام الشرطة بشبهة التعذيب خلال العام، وهم : مصطفى الحمزاوي الذي توفي يوم ١٧ مايو / أيار بقسم شرطة خنيفرة، وعبد الله بن تاروت في بداية يونيو / حزيران بطنجة، ومنير اراجاج في منتصف أكتوبر / تشرين أول بطنجة. وقد ذكرت السلطات المغربية عند إخبارها لمئات هؤلاء الضحايا بأن سبب الوفاة هو انتحار المذكورين. بينما رجحت تقارير للمنظمة المغربية لحقوق الانسان ولجنة التنسيق بين الجمعية المغربية والعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان، أن وفاة المواطن (مصطفى الحمزاوي) وقعت بسبب ممارسة التعذيب عليه. وقام مندوب الجمعية المغربية لحقوق الانسان بمعاينة جثة الضحية ولاحظ أنها تحتوي على كدمات ظاهرة وجروح بادية بشكل جلي، وأن آثار الضرب واضحة على الرأس واليدين والقدمين، كما توجد ثقب خلف الظهر ما بين العظم الثاني والثالث من العمود الفقري، وعلامات ضرب تحت الرسغ وأخرى مائلة في الرجلين، مما يدل على أن الضحية كان مقيدا. أما العلامة التي ادعت الضابطة بأنها علامة انتحار، فقد ظهرت طويلة جدا وعريضة وعميقة الأمر الذي يشكك في رواية الانتحار، كما تحصلت المنظمة المغربية على «شهادة» حية بشأن الحادث ترجح وفاة الحمزاوي بسبب التعذيب.

كما لاحظ بيان للجنة التنسيق في ٢٦ مايو / أيار ١٩٩٣ بشأن الحادث انه لم يصدر أى تصريح رسمي حول أسباب الوفاة، كما لم يسمح لطبيب عائلة الضحية بمعاينة الجثة ورفضت النيابة العامة تمكين دفاع الجمعية المغربية من الاطلاع على محضر التحقيق وعلى تقريرى تشريح الجثة المنجزين، كما تم ممارسة ضغوط كبيرة على عائلة الضحية من أجل تسلم الجثة. واستخدمت قوات الأمن القوة لتفريق جمهور كبير من المواطنين كانوا مجتمعين بكيفية سلمية حول مستشفى خنيفرة لتتبع الجاني يوم ٢١ مايو/ أيار وتم اعتقال مالا يقل عن ثمانية أشخاص، فضلا عن إصابة العديد منهم بجراح.

كما بادرت المنظمة المغربية لحقوق الانسان وعائلة الحمزاوي بتاريخ ٢٤ مايو / أيار بتقديم شكايتين ضد مجهول مع المطالبة بالحق المدني أمام محكمة الاستئناف بمكناس ولكن رغم ذلك، بقيت كل الطلبات المقدمة حبرا على ورق، خاصة منها طلب اجراء تشريح حضوري للجنة، وباستثناء الاستماع الى العائلة في أواخر يونيو / حزيران لم يعرف التحقيق أى تطور يذكر.

وفي الحالتين الأخريين (بن ثابت، ومنير ارعاج) تقدمت المنظمة المغربية - أيضا - بشكوتين ضد مجهول مع المطالبة بالحق المدني أمام الاستئناف بطنجة. ولم تحصل على أية معلومات حول الاجراءات المتخذة بشأنهما وتعتقد المنظمة المغربية ان تكرار حالات الوفاة داخل مراكز الشرطة يفرض أحد إحتمالين : فاما ان تكون الوفاة بسبب التعذيب، وإما بسبب الانتحار الذي تدفع اليه الرغبة في التخلص من الآلام الفظيعة الناجمة من التعذيب، وفي كلا الفرضين تظل مسؤولية الدولة في محاسبة المتسببين عن التعذيب قائمة.

اما عن حالات الوفاة والانتحار داخل السجون المغربية، فقد استمرت للأسف خلال العام ١٩٩٣. وسجلت المنظمة المغربية لحقوق الانسان في بلاغ لها الى المدير العام لادارة السجون في ٢٧ يوليو / تموز ١٩٩٣ حدوث ثلاثة محاولات للانتحار داخل السجون المركزي بالقنيطرة أيام ٩، ٨، ٧ مايو / أيار، وتعلق بالسجناء: عيد الغنى الزوهوني، وحسن كرم، مصطفى بن درويش. كما انتحر السجين صالح كماوى بالسجن المركزي بالقنيطرة في ٢ ديسمبر / كانون أول ١٩٩٣، بعد أن قضى فيه ما يزيد على ٢٣ سنة. وقد ورد للمنظمة العربية لحقوق الانسان بيان من المعتقلين الاسلاميين بسجن القنيطرة (مجموعة ٧١) يستنكرون فيه محاولات إخفاء ادارة السجن أسباب هذا الانتحار وارجاعها الى اختلال المنتحر عقليا، بينما كان هو المكلف بالعمل على الآلة الكاتبة ويقوم بكل الحسابات الخاصة بقطع التمرريض والتطبيب داخل السجن لمدة تزيد على عشر سنوات حتى آخر أيامه، وقد عزا البيان سبب الانتحار الى «علم اتساع المجال امام المنتحر للتمتع بحقه في العفو».

وكذلك أوردت المصادر وفاة ستة من سجناء الحق العام خلال العام بسبب الاهمال في الرعاية الصحية، وهم:

١- لحسن أعراج : وقد توفي يوم ٢٩ مايو / أيار إثر نوبات صرع حادة، وحسب

المعلومات التي توفرت للمنظمة فانه امتنع عن الطعام طيلة اليومين السابقين على وفاته دون ان تتدخل ادارة السجن لانقاذه.

٢- محمد الطاهري : وقد توفي يوم ١٣ يوليو / تموز نتيجة تفاقم المرض الرئوى الذى كان يعاني منه مدة طويلة بدون أى رعاية صحية.

٣- ادريس العمرانى : وقد توفي يوم ١٩ يوليو / تموز إثر نوبات صرع ظل يعاني منها مدة طويلة دون تدخل ادارة السجن رغم استغالة زملائه فى الزنزاة.

٤- أحمد عبد الكريم الحلیمی : وقد توفي يوم ١٩ يوليو/تموز وكان مصابا بالتهاب الكبد وتم نقله الى المستشفى بعد أن أصبحت حالته ميؤوسا منها.

٥- عبد الحق الشناح : وقد توفي يوم ١٠ ديسمبر / كانون الاول، وكان يشكون من مرض فى جهازه الهضمى، ورغم استفحال وضعيته الصحية اكتفى طبيب السجن المركزى بالقيطرة بإعطائه بعض المهدئات التى لم تخفف من حدة الألم. وبإلحاح طالب بعرضه على طبيب مختص، لكنه بقى عرضة للإهمال بمصارع الموت لمدة طويلة حتى أمر مدير السجن بنقله باستعجال الى مستشفى الاديسى حيث توفي يوم ١٠ ديسمبر / كانون أول.

٦- عبد السلام البقالى : وقد توفي فى ظروف غامضة يوم ١٧ ديسمبر / كانون أول بمستشفى الاديسى بالقيطرة إثر تدهور مفاجئ فى حالته الصحية.

وعلى صعيد آخر، ادانت المنظمة العربية جريمة اغتيال الطالب محمد أيت الجيد - عضو فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بفاس - يوم ١ مارس / آذار ١٩٩٣. إثر الاعتداء الذى تعرض له يوم ٢٥ فبراير / شباط مع أحد رفاقه بعد مفادتهما للحرم الجامعى على متن سيارة أجرة، حيث تم إيقاف السيارة بالعنف من طرف مجموعة من الأشخاص الملتحين الذين قاموا بانزالهما بالقوة من السيارة وانهالوا عليهما بالضرب بالهراوات وغيرها مما ادى الى اصابتهما بإصابات جسيمة. وتم نقلهما الى المستشفى فى حالة خطيرة حيث لفظ أيت الجيد أنفاسه الأخيرة يوم ١ مارس / آذار. وقد ادانت كافة المنظمات الوطنية والعربية المعنية بحقوق الانسان والحادث وطالبت السلطات المعنية بفتح تحقيق قضائى للكشف عن المجرمين، كما اعربت المنظمة العربية عن شعها للارهاب الفكرى والعنف كوسيلة لحسم الخلافات السياسية والفكرية داخل الجامعة، وحذرت من

مفة سيادة مناخ الارهاب الفكرى داخل الوسط الطلابى.

الحق فى الحرية والأمان الشخصى :

عكست التقارير الواردة للمنظمة خلال هذا العام استمرار الانتهاكات للحق فى الحرية والأمان الشخصى فى المغرب فبإستثناء الإفراج عن قائلين نقابيين خلال العام هما : السادة نويير الاموى وادريس الفينيمى، فمزال مئات المعتقلين السياسيين فى السجون المغربية، كما طالت حملات الاعتقال خلال العام ١٩٩٣ مئات الاشخاص فى قضايا ذات صبغة سياسية، وكذا استمر ملف المختطفين والمختطفين مكنتظا بعشرات الحالات. اما المختطفون الذى افرج عنهم عام ١٩٩١، بمد أن أمضوا ١٨ عاما فى معتقل تازمامارت السرى، فلم يعوضوا ولم تتم مساءلة الذين تسبوا فى اختفائهم.

وقد أثار ملف «المعتقلين السياسيين» جدلا واسعا داخل المغرب خلال هذا العام، ففى الوقت الذى أكدت دوائر حقوق الانسان الوطنية على وجود مئات المعتقلين السياسيين فى السجون المغربية (حوالى ٥٠٠ معتقل)، وأشارت الى وجود مئات الأشخاص، داخل مركز الاعتقال الموجود (بالعنى) بالدار البيضاء، محرومين من حريتهم بمقتضى اجراء ادارى صرف وعلى هامش القانون، فقد دأب الأمن العام للمجلس الاستشارى لحقوق الانسان فى مناسبات عديدة على تأكيد خلو السجون المغربية من المعتقلين السياسيين، مستندا الى معلومات واردة من وزارة العدل.

ولم تكتف دوائر حقوق الانسان المغربية برفض مضمون تصريحات الأمن العام للمجلس الاستشارى بل شككت أيضا فى جدوى وفعالية المجلس ذاته، وأشارت الجمعية المغربية لحقوق الانسان الى ان هذه التصريحات دليل جديد على كون المجلس مؤسسة رسمية اضافية تتبنى مواقف السلطة باصراره على تبرير وتغطية الواقع المزرى للمؤسسات السجنية ونفى وجود معتقلين سياسيين وطالبت المنظمات الحقوقية بالانسحاب من عضويته. كما اشارت المنظمة المغربية لحقوق الانسان الى ان المجلس «لم يكن على مستوى الأمل المعلق عليه» وحذرت من كل انزلاق يودى به الى ان يصبح «اداة بين يدى السلطة التنفيذية».

ويرجع هذا الجدل فى شق كبير منه، الى وجود اختلاف فى معايير تحديد مدلول «الاعتقال السياسى»، فالحكومة ومعها أعضاء بارزون فى المجلس الاستشارى يرفضون صفة المعتقل أو السجين السياسى على شخص معتقل أو مسجون لأسباب سياسية كما هو

متعارف عليها في عامة دول القانون بل انها تعتبر كل المعتقلين أو المسجونين سجناء الحق العام. أما دوائر حقوق الانسان الوطنية فتبين مفهوما للاعتقال السياسي يشمل كل المعتقلين في القضايا ذات الصبغة السياسية، سواء كانوا قد اعتقلوا وحوكموا من أجل آرائهم، أو اعتقلوا أثناء أحداث اجماعية وحوكموا في محاكمات غير عادلة. وسواء كانوا متظاهرين أو لا، وكذا من اعتقلوا في قضايا سياسية وكانت مرتبطة باستعدادات لممارسة العنف. وقد دعت دوائر حقوق الانسان الوطنية الحكومة المغربية الى طلي صفحة كل هذه القضايا ذات الصبغة السياسية، والافراج عن المعتقلين السياسيين لتقرير دولة القانون وحقوق الانسان.

وقد شهد المغرب خلال العام ١٩٩٣ اعتقال مئات الأشخاص، ففي ١٦ مايو / آيار ألقت السلطات القبض على السيدة (زليخة الأخضرى) - عضو المنظمة المغربية لحقوق الانسان - وأعلنت أن سبب القبض عليها يعود لتمرصها للذات الملكية بالانتقاد، وأنها ستواجه عقوبة السجن خمس سنوات. وأودعت في السجن مع رضيعها، ويذكر أن زوجها السيد سعيد طبل ينفذ عقوبة السجن ١٢ سنة في سجن القنيطرة.

وفي شهر يونيو / حزيران شنت السلطات حملة اعتقالات واسعة شملت المئات من مدن بوزنيقة وابن أحمد وتيفلت وسیدی غلال البحرأوى وأثناء، وفي أعقاب، المظاهرات التي شهدتها هذه المدن احتجاجا على تدخل الادارة لصالح فوز بعض المرشحين في الانتخابات التشريعية التي جرت يوم ٢٥ يونيو / حزيران، ولم تتم احالة سوى ١٤٠ شخصا منهم لمحاكمة عاجلة. وقد ذكر بلاغ للمنظمة المغربية صادر في يونيو / حزيران انه من بين ٣٠ مواطنا إعتقلوا في مدينة بوزنيقة تعرض للتعذيب ١٥ مواطنا أثناء الحراسة النظرية وفي مراكز الدرك وتم البات آثار العنف أمام قاضى التحقيق لدى المحكمة الإستئنافية بالدار البيضاء، وقد ادانت المنظمة المغربية ممارسة التعذيب على المعتقلين وطالبت النيابة العامة أن تجرى متابعات قضائية ضد كل من ارتكب التعذيب أو شارك فيه داخل المراكز التابعة للدرك بوزنيقة.

وفي يوليو / تموز اعادت قوات الامن اعتقال كل من فكاك محمد بن الحاج وقوة عتيقة بنت الحسن، وفرجية صالح بن حمد في ٤ يوليو / تموز واقادتهم الى السجن الفاحي بمعى على مومى في مدينة بن احمد. وكان المعتقلون الثلاثة ضمن عشرين معتقلا افرج عنهم قاضى التحقيق بمحكمة استئناف يسطات في أواخر يونيو / حزيران ضمن مجموعة ٢٥ يونيو التي اعتقلت في أحداث بن احمد وقد تم إعادة اعتقالهم بناء على قرار

من الغرفة الجنحية بمحكمة إستئناف سطات التي انعقدت في ظروف غير عادية بناء على استئناف من النيابة العامة، وقررت «ان الافعال المنسوبة اليهم تكتسى طابع من الخطورة وان حسن اجراءات التحقيق تقتضى اعتقالهم احتياطيا لعدم توافرهم على ضمانات كافية، مما يتعين الغاء قرار الافراج عنهم وإعادة اعتقالهم.

كما افادت المصادر قيام قوات الامن بتاريخ ١٤ يوليو / تموز باستخدام القوة لفض الاعتصام السلمى الذى نظمته مجندو التعليم أمام وزارة التربية الوطنية مما أسفر عن اصابة اثنين بكسور فى يديهما، واعتقال ثالث. وفى أواخر يوليو / تموز تم اعتقال ٤١ من المجازين المعطلين وتقديمهم للمحاكمة بتهمة التجمهر غير المرخص به.

وقد أورد بيان للجمعية المغربية لحقوق الانسان بتاريخ أول ديسمبر / كانون الأول، اعتداء الشرطة علنا بالضرب على السيد يوسف الطاهري رئيس فرع الجمعية ببركان، واعتقاله مقيدا بالأصفاد ونقلوه الى مركز الشرطة حيث ظل هناك لمدة ليلتين توفى خلالها بسبب التعذيب الشديد، وذلك قبل ان يحال ملفه للنياية العامة بايتدائية بركان التي اطلقت سراحه.

كما هاجمت الشرطة المغربية فى أول ديسمبر / كانون أول السائقين المتعصمين بشركة ج. بطرورنس للنقل عبر الشاحنات بعمالة الحى المسمى - عين السبع، واعتقلت ١١ سائقا سيقوا بعد التكتيل بهم الى الدائرة ٣١ وقدموا الى النيابة العامة بتاريخ ٢ ديسمبر / كانون أول.

وعلى صعيد آخر، تلقت المنظمة العربية العديد من الشكاوى والبلاغات تشير الى استمرار خضوع الشيخ عبد السلام ياسين - زعيم جماعة العدل والاحسان المخطورة - لنظام الإقامة الجبرية للعام الرابع على التوالي، وذلك بصيغة تحكيمية وفى غياب أى قرار قضائى. وأن السلطات مازالت تمنع عنه الاتصال بأعضاء أسرته او اصدقائه.

اما فيما يتعلق بوضعية «المختفين» فى المغرب، فقد عثرت المنظمة المغربية لحقوق الانسان على ملفاً خلال شهر مايو / أيار يتضمن لائحة باسماء ١٧ شخصا من ضحايا الاختفاء القسرى خلال فترات الستينات والسبعينات والثمانينات الذين يتوافر لدى المنظمة معلومات بشأنهم، بعد أن خاطبت بشأنهم السادة الوزير الأول ووزير الداخلية والمدير العام للامن الوطنى وقائد الدرك الوطنى دون أن تتوصل بأى جواب، وبعد مرور ستة اشهر على نشر هذا الملف، لم يصل الى علم المنظمة المغربية اقدام السلطات المعنية على اتخاذ أى

اجراء لفائدة ضحايا هذا الانتهاك الجسيم. بل على العكس فقد توصلت المنظمة بشكاوى جديدة منها حالتى اختفاء تومدان الى ١٩٨١ و١٩٨٦، ووجهت فى شأنهما مراسلات الى السلطات المعنية. كما ان مواطنين من المحتجزين سابقا فى كل من معتقل تازمامات ومعتقل قلعة مكونة كاتبوا المنظمة المغربية من اجل تدارس وضعيتهم من خلال :

— إثارة للمعاملات القاسية واللائهائية التى تعرضوا لها أثناء احتجازهم، وما نجم عن ذلك من اضرار جسدية ومعنوية تقتضى رعاية طبية خاصة وملائمة.

— التأكيد على انهم لم يستفيدوا من التعويض الذى وعدتهم به السلطات عند الافراج عنهم.

— ابراز قداماء المحتجزين فى قلعة مكونة، الذين كانوا طلبة قبل اختطافهم، للعراقيل التى تحول دون استئنافهم لدراساتهم الجامعية ومتابعتها.

— شهادة العديد من قداماء معتقل تازمامات على وفاة العديد من رفاقهم فى فترات مختلفة أثناء اعتقالهم.

كما توصلت المنظمة من جهة أخرى بتظلمات من عائلات المختفين تطالب فيها بالكشف عن مصير اقاربهم الذين لم يفرج عنهم الى الآن، علما بان عائلات المختفين تعيش ظروفًا لا انسانية ومؤلمة منذ سنوات طويلة من جراء هذه الظاهرة، فضلا عن انعكاساتها على اوضاعهم الاجتماعية والعائلية (الظروف المعيشية، الموارث، العلاقة الزوجية، زواج الأبناء) .. الخ وقد أكدت المنظمة المغربية عن اصدارها لهذا الملف على انه ليس شاملا ونهائيا لكونه لا يتضمن الا الحالات التى بلغت الى علم المنظمة، وطالبت بالحاح من السلطات العمومية اتخاذ الاجراءات الضرورية من اجل اغلاق ملف المختفين بصفة نهائية ووضع حد لظاهرة الاختفاء القسرى.

ومن ناحية أخرى، فان الجمعية المغربية لحقوق الانسان تتوفر على لائحة تضم ٨٨ مختطفًا لم يصرح المستورلون بشأنهم بأى شئ وتتل القرائن على أنهم موجودون فى اماكن سرية تحت مسؤولية سلطات الدولة. وتضم قائمة المختفين حسب اللوائح المثبتة عند الجمعية المغربية : على ٧ حالات منذ الستينات ضمنها حالة عبد الحق الروس المختطف منذ ١٩٦٣ والذى وردت اخبار عنه عام ١٩٩١ بانه مازال على قيد الحياة، و٦٨ حالة فى الستينات ضمنها ٣٣ عسكريا و٣٥ من مختلف فئات المواطنين (اختطف بعضهم على اثر

أحداث مارس ١٩٧٣ وبينهم كذلك حالة حسين المافوزي الذي اختطف منذ سنة ١٩٧٢ من مطار تونس واعترفت السلطات المغربية بوجوده تحت مسؤوليتها منذ البلاغ الاعلامي الذي بثته الأذاعة والتلفزة على إثر فرار مجموعة من المختطفين في أحد المعتقلات السرية بالرباط ووردت اخبار قوية عام ١٩٩١ بأنه مازال على قيد الحياة) و١٢ حالة في الثمانينات. وحالة واحدة في التسعينات وبالتحديد سنة ١٩٩١.

والجدير بالذكر ان المنظمة العربية لحقوق الانسان كانت قد طالبت السلطات المغربية الافراج عن معتقلي تازمامارت العسكريين أواخر ١٩٩١، والتحقيق مع المفرج عنهم لمعرفة ظروف اختطافهم وامكنة الاختطاف والتعذيب الذي مورس عليهم خلال مدة الاعتقال ووضعتهم الصحية ومصير رفاقهم مع ترتيب النتائج القانونية على ذلك وفي مقدمتها تعريض المختطفين الذين أفرج عنهم ومساءلة المتسببين في اختطافهم. ولكن ظل هذا الطلب بدون نتيجة حتى الآن.

وانطلاقا من المبادئ والمواد الواردة في المواثيق الدولية التي تحمي حق الشخص في الحياة وحقه في الحرية والأمان الشخصي والحق في عدم التعرض للتعذيب واعتبارا لما نص عليه النص العاشر من الدستور المغربي، واعتبارا ايضا لمطالب ضحايا الاختفاء القسري المفرج عنهم وعائلات الذين مازال مصيرهم مجهولا، تلتف كافة المنظمات المغربية المعنية بحقوق الانسان حول المطالب التالية بشأن حالات الاختفاء القسري:

١- إطلاق سراح جميع المختطفين الذين مازالوا رهن الاعتقال في اماكن مجهولة ليست لها صفة قانونية مما يتعارض مع المبادئ الدستورية والقوانين الجارية بها العمل، كما يتعارض مع الاتفاقيات الدولية التي تلزم المملكة المغربية.

٢- الإعلان رسميا عن كل الوفيات التي حدثت سواء في معتقل تازمامارت او في غيره من المعتقلات السرية وعن تاريخ وظروف هذه الوفيات.

٣- تسليم جثمان الاشخاص المتوفين لأسرهم حتى يتسنى لهم دفنهم وفق العقائد الدينية والتقاليد المعمول بها.

٤- توفير العلاجات الملائمة والمجانية من طرف مصالح الصحة العمومية او خارج البلاد ان اقتضى الحال لفائدة قداماء المختطفين.

٥- تقديم التسهيلات الضرورية للمختطفين المفرج عنهم الذين يرغبون في متابعة

دراستهم الجامعية ومنها الاعفاء من شرط السن القانوني لولوج المؤسسات التعليمية وسنة الحصول على الشهادة الدراسية.

٦- التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بضحايا الاختفاء القسري، وتمكين قداماء المختفين الذين مازالوا على قيد الحياة وعائلات المختفين الذين توفوا من الحصول على تعويض.

معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين :

تابعت المنظمة العربية بانسغال عميق التدهور المتواصل للأوضاع في السجن المغربي والانتهاكات المتزايدة التي تتعرض لها حقوق السجناء، سواء منهم سجناء الحق العام أو المعتقلون السياسيون. فقد توصلت المنظمة بمزيد من التطلعات من عدد كبير من المعتقلين والسجناء، تؤكد استمرار التردى والتوتر التي تعرفها السجن منذ بداية العام واستمرار تجاهل السلطات العمومية المعنية لمطالب السجناء المشروعة واحتجاجاتهم المتكررة.

فيالنسبة للمعتقلين السياسيين، لم يؤد العمل بالاجراءات التضييقية القاسية التي شرع في تطبيقها منذ بداية السنة الا الى المزيد من الحرمان بالنسبة للمعتقلين وضياح حقوقهم في الاستفادة من الرعاية الصحية وزيارة ذويهم ومتابعة دراستهم ورفع الرقابة أو منع مراسلاتهم الخاصة. وقد تلقت المنظمة العربية «رسالة» من معتقلي انتفاضة ١٤ ديسمبر / كانون أول ١٩٩٠ بسجن «عين قادوس»، تشير الى سوء الاوضاع التي يمشونها داخل السجن على كل المستويات - (الصحة، التغذية، الزيارة، التعليم، الاعلام، السكن) - والتي دفعت بهم الى خوض اضرابات عديدة عن الطعام بعضها غير محدود، بهدف تحسين وضعيتهم والاقرار بهم كمعتقلين سياسيين. وقد واجهت ادارة السجن هذه الاضرابات بالتكئيل بالمعتقلين، كما قامت بترحيل اللجنة التي كانت تتحاور باسمهم - وتضم ٩ سجناء - الى سجون أخرى يدعى أنهم محرضون على الاضراب..

كما أوردت المصادر ما يفيد قيام مجموعة من المعتقلين الاسلاميين بسجن «وجدة» بعدة اضرابات من الطعام خلال العام، بسبب حرمانهم من حقوقهم وخاصة حقهم في الزيارة. ولم تكتف ادارة السجن بتجاهل مطالبهم، بل قامت بترحيل تسعة منهم في ظروف قاسية الى السجن المدني «بتازة» ثم الى المركب السجني بسلا بعيدا عن أهلهم. كما دخل مجموعة من المعتقلين السياسيين بالسجن المدني بفاس، وعددهم ستة، في اضراب غير محدود عن الطعام ابتداء من ٧ أكتوبر / تشرين أول بعد ان فشلت كل محاولاتهم مع

ادارة السجن لاستعادة حقهم فى الزيارة.

كذلك ورد للمنظمة «شكوى» من المعتقلين الاسلاميين بسجن «عكاشه» بالدار البيضاء (مجموعة ٧١) تستنكر منع احد افراد عائلتهم من الزيارة مع يوم ١٢/٩ واستعمال اسلوب التهديد والطرود والقوة. وفى نفس الاطار اثارت «شكوى» المعتقل الاسلامى محمد لفضالى (مجموعة ٢٦) الموجود بنفس السجن، الى استمرار حرمانه من حق الزيارة منذ ٢٦ مايو / أيار ١٩٩٣.

اما بالنسبة لسجناء الحق العام، فإن اوضاعهم لم تعرف بدورها اى تحسن يذكر خلال العام، بل على العكس شهدت منذ شهر مايو / أيار مزيدا من التشديد والقسوة من ادارة المؤسسات السجنية ومعاملة السجناء. فعلاوة على الأوضاع الصعبة التى يعانى منها سجناء الحق العام من جراء الاكتظاظ وقدم الهيايات وسوء التغذية وانعدام شروط العلاج حتى فى حالات المرض الخطيرة، يشكو السجناء أيضا - حسبما جاء فى بيان المنظمة المغربية عن أوضاع السجون بتاريخ ٢٠ أكتوبر/تشرين أول - من عمليات التفتيش والمداومة الليلية للزنازين والعنابر التى يخضع أثناءها السجناء من بداية الليل الى أول الصباح الى معاملات ماسة بكرامتهم وسلامتهم الجسدية والمعنوية، وقد دفعت هذه الأوضاع بعدد كبير من السجناء الى الاضراب عن الطعام ولجوء البعض الاخر الى التمرد ومحاولة اطلاق بعض المرافق، كما حدث بالسجن الفلاحى أو طيطه ببيدى قاسم يوم ٢٢ مايو / أيار، او الانتحار كما حدث فى حالة السجين الجنائى صالح حماموى يوم ٣١ ديسمبر / كانون أول بالسجن المركزى بالقنيطرة.

كما ان ظروف التوتر والاهمال قد ادت الى وفاة ستة من السجناء المرضى خلال هذا العام.

وأمام استفحال الأوضاع السائدة فى السجون، وكذا حركة الاحتجاج التى تشهدها، طالبت المنظمة المغربية بالمعمل فورا على رفع كل الاجراءات التضييقية المتخذة، وضمان توفير الظروف الملائمة للإقامة والرعاية الطبية والتنفيذية والنظافة والزيارات واحترام سائر حقوق السجناء. كما جددت كافة الدوائر الوطنية المعنية بحقوق الانسان طلبها للسلطات العمومية المعنية بإعمال آليات المراقبة القانونية وخاصة منها اللجان الاقليمية المتصوص عليها فى الفصل ٦٦١ من قانون المسطرة الجنائية الذى لم يجد طريقة للتطبيق منذ أكثر من ثلاثين سنة. كما طالبت هذه الدوائر بالترخيص لها بزيارة السجون حتى يتسنى لها

الاضطلاع بمهمتها الانسانية المتمثلة فى العمل من أجل تعزيز واحترام حقوق السجناء.

حريقة التنقل والسفر :

ما زالت مشكلة الحصول على جواز السفر مطروحة بالنسبة لعدد من المواطنين، كما يمنع بعض الحاصلين على الجواز من السفر الى الخارج دون أى مبرر. وقد اصدرت المنظمة المغربية لحقوق الانسان فى ١٧ فبراير / شباط ١٩٩٣ «ملف» حول انتهاك الحق فى حرية التنقل فى المغرب يشمل لائحة تضم ٥٢ مواطنا حرموا من جوازات سفرهم، أو منعوا من مغادرة البلاد رغم حملهم لجواز سفر، أو سحبت منهم جوازات سفرهم عند مغادرتهم البلاد أو العودة إليها، وذلك خلال العام ١٩٩٢. ويشير الملف الى ان المنظمة المغربية قد حرصت على مكاتبة وزارة الداخلية والمجلس الاستشارى لحقوق الانسان فى شأن هذه الحالات. وقد اصدر المجلس الاستشارى لحقوق الانسان «بلاغ» فى ديسمبر / كانون اول ١٩٩٣ يشير فيه الى نجاحه فى حل مشكل جوازات السفر، حيث تقرر تسليم هذه الوثيقة الى الأشخاص الموجودين ضمن اللائحة التى قدمتها المنظمة المغربية للمجلس ووزارة الداخلية وتوجيه التعليمات الى مصالح الأمن الوطنى، حتى يمكن هؤلاء من التمتع بحقوقهم فى حرية التنقل. ورغم ترحيب المنظمة العربية بهذه التدابير التى نفذت فعلا، حيث تم تسليم جوازات السفر لعدد غير محدد من المواطنين المدرجة اسمائهم فى اللائحة التى اعدتها المنظمة المغربية، الا انها ظلت مع ذلك تدابير قاصرة عن حماية الحق فى التنقل ومغادرة التراب الوطنى بشكل كامل. فقد تلقت المنظمة العربية العديد من الشكاوى خلال العام ١٩٩٣ لحالات حرم أصحابها من الحصول على جواز السفر أو من مغادرة البلاد منها منع الأستاذ الحبيب بن عياد ممثل الجمعية المغربية من السفر الى تونس، ومنع الطفلة بلكحل من الحصول على جواز والانتقال خارج المغرب بينما أبوها رهين السجن، كما ظل السيد عبد الله زعزاع محروما من الجواز رغم حصوله على حكم قضائى من المجلس الأعلى بتاريخ ١٦ يوليو / تموز ١٩٩٢، يقضى بإلغاء قرار رفض تسليمه جواز السفر من الادارة العمومية، ومنع أشخاص آخرون من الدراسة والعلاج بالخارج بسبب حرمانهم من الجواز ومنهم رضوان اشباحة. كما افادت المصادر الصحفية فى اواخر سبتمبر / ايلول ان سكيينة أوقفير، ابنة الجنرال أوقفير، تسعى منذ عام الى الحصول على جواز سفر بغية الانتقال من المغرب الى الخارج دون جدوى. ووضحت ان سكيينة أوقفير التى اعتقلت، عندما كانت فى التاسعة من عمرها، مع والديها واشقائها الخمسة غادرت المعتقل قبل سنتين ونصف سنة، وترغب حاليا فى مغادرة المغرب وإضافت ان سكيينة منذ تقديم طلبها

للحصول على جواز سفر ظلت تتردد يوميا على وزارة الداخلية حتى ٢١ يوليو / تموز ١٩٩٣ عندما اخبرها احد الموظفين ان ما تقوم به لن يجدى. كما تلقت المنظمة العربية «بيانات» من السيد المصطفى رباني - معتقل سياسى سابق - يستنكر فيه حرمانه من جواز السفر من طرف سلطات عمالة سيدى قاسم يوم ٣ نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٩٣. كما بعثت المنظمة المغربية لحقوق الانسان برسالة مفتوحة الى المدير العام للأمن الوطنى بالرباط فى ٢٧ أكتوبر / تشرين أول بشأن قيام شرطة الحدود للمرة الخامسة بمنع السيد عبد القادر الشاوي - معتقل سياسى سابق - من مغادرة التراب الوطنى وذلك يوم ٢١ أكتوبر/تشرين أول ١٩٩٣ وأوردت عدة حالات مماثلة اتخذت فى حق السادة : احمد الخميسى، فؤاد عبد المومنى، ادريس بنزكري، محمد البشير الزناكي وحسن البو.

وقد لاحظت المنظمة العربية ان اغلب الأشخاص المحرومين من الحق فى التنقل هم اما معتقلون سياسيون سابقون او اشخاص ذوو نشاطات سياسية او نقابية او معارضون لا ترضى عنهم السلطات مما يؤكد ان الحرمان من الجواز والتنقل هو شكل من اشكال العقاب يفرض على بعض المواطنين دون صدور حكم قضائى بذلك. وتغرب المنظمة العربية عن قلقها ازاء استمرار هذه الظاهرة التى تشكل خرقا سافرا للمادة ٩ من الدستور المغربى وكذا المادة ١٢ من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية، وتجدد مناشدتها للسلطات المغربية باحرام حرية التنقل والسفر لكافة المواطنين.

الحق فى المحاكمة العادلة

رحبت المنظمة بالافراج عن السيد نوبير الأموى يوم ١٢ يوليو / تموز، والذي سجن اثر محاكمة تفتقد لشروط العدالة. وكان السيد نوبير الأموى فى الواقع ضحية اعتقال تعسفى، فقدمت المنظمة العربية لحقوق الانسان بشكوى لدى الفريق العامل التابع للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة بجنيف والمعنى بحالات الاحتجاز التعسفى. وبعد قيام الفريق بالتحريرات اللازمة أصدر قراره بتكليف اعتقال الأموى باعتباره اعتقالا تعسفيا. لكن رغم الافراج عن الاستاذ الأموى فقد استمر انتهاك الحق فى المحاكمة العادلة يمثل سمة بارزة فى المحاكمات السياسية فى البلاد، كما شمل خلال العام ١٩٩٣ بعض محاكمات الحق العام. فقد تابعت المنظمة ببالغ القلق وقائع محاكمة السيد احمد البليش عضو الجمعية المغربية لحقوق الانسان فى احدى قضايا الرأى، فقد صدر بتاريخ ١ مارس / اذار ١٩٩٣ قرار من محكمة الاستئناف بالدار البيضاء بتأييد حكم ابتدائية عين السبع الصادر فى ٢٣ ديسمبر / كانون أول ١٩٩٢ الذى حكم عليه بثلاث سنوات سجن نافذا، وكان

السيد البلعش قد استدعى من قناة التلفزة الثانية للمشاركة في حوار حول مشكلة الهجرة السرية. واعتقل يوم ١١ نوفمبر / تشرين ١٩٩٢ على أساس ما ادلى به من اراء كما تويع من أجل امانة هيئة مؤسسة (الجيش الملكي) بمقتضى شكوى من أجل القذف قدمت من طرف القوات المسلحة الملكية واخيرا من أجل نقل نيا كاذب.

وكانت المنظمة المغربية قد اذارت في بيانها الصادر ٢٩ ديسمبر / كانون اول ١٩٩٢ الميوب القانونية الرئيسية التى شابت متابعة ومحاكمة البلعش ابتداءا، وأكدت الصيغة التعمسية لاعتقاله على اثر التعبير عن رأى بواسطة الصحافة.. حيث أن الاعتقال فى جنح الصحافة محرم بمقتضى الفصل ٧٦ من قانون المسطرة الجنائية. كما أكدت التقارير الواردة للمنظمة العربية ان محاكمة البلعش قد افتقدت فى طورها الاستثنائى لشروط المحاكمة العادلة. حيث تم تحديد جلسة ٢٢ فبراير / شباط للنظر فى ملفه دون استدعاء قانونى لمجموع المحامين المنصبين للدفاع عنه، وجعلت محاكمة الاستئناف الملف بالمداولة بدون تحقيق قضائى ولا مرافعات، بعد ان رفضت بصفة قطعية التأخير المطلوب بالحاح من المحامين الحاضرين ومن المتهم نفسه. وذلك فى مخالفة صريحة لمقتضيات الفصل ٣١٠ من قانون المسطرة الجنائية، وهكذا تم انتهاك حق المتهم فى الدفاع وحقه فى عرض قضيته على محكمة علية.

كذلك سجلت المنظمة المغربية لحقوق الانسان فى بيان لها فى ٢٠ مارس / اذار بخصوص محاكمة العميد محمد ثابت ان انتهاك الحق فى المحاكمة العادلة والمنصفة «قد طبع المحاكمة المتورط فيها عدد من المسؤولين السابقين فى جهاز الأمن الاقليمى بعين السبع الحى المسمى بالدار البيضاء، حيث تم اجراء المحاكمة بسرعة مقرطة ومنمعة للقضاة والمحامين على السواء، مما اثر سلبيا على علنية جلساتها، كما امتنعت هيئة المحكمة عن استدعاء شهود طالبت هيئة الدفاع بحضورهم لما لذلك من اهمية قصوى فى الدفاع، وكذا رفض رئيس المحكمة أية اشارة من قبل الدفاع من احتمال تورط موظفين سياسيين بالادارة المركزية، وأكدت المنظمة المغربية ان هذه الخروقات قد مست بالطابع العادل لهذه المحاكمة.

كما اشارت المنظمة المغربية فى «بيان» لها يوم ٢٦ ابريل / نيسان ١٩٩٣ الى محاكمة الطبيب ادريس لحلو مرتين أمام نفس القضاء من أجل نفس الأفعال، وذلك خلال اسبوع واحد. وكان الطبيب المذكور المتابع فى اطار قضية العميد محمد ثابت قد حكم عليه يوم ١٥ مارس / اذار بالسجن سنتين بتهمة عدم التبليغ وتمت تبرئته من تهمة

المشاركة. وفي يوم ١٩ مارس / آذار تم تقديمه أمام نفس القضاء بتهمة المشاركة مع العميد محمد ثابت وحكم عليه بالسجن ١٥ سنة. وبذلك تم غرق المبدأ الاساسى المتعلق بسلطة الشئ المقضى به، بشكل غير مقبول ولم يسبق له مثيل.

وعلى صعيد آخر، أثارَت المنظمة المغربية فى بلاغ لها يوم ٢٧ يونيو / حزيران وقائع قضية محمد الشخاوى، الذى اعتقل يوم ٩ فبراير / شباط على إثر نزاع مع زوجته الفرنسية فى شأن حضانة ولديهما، وهذا النزاع يوجد موضوع مساطر قضائية مدنية وشرعية ببلجيكا والمغرب. بتاريخ ٨ يوليو / تموز تم إحالة الشخاوى على الفرقة الجنائية لمحكمة الاستئناف «بروحدة» من أجل جنابة اختطاف قاصرين بالتدليس والقتل العمد، وذلك عقب اللقاء الذى تم بين الشخاوى وزوجته بحضور السيد وكيل الملك، والذى عرض فيه تسليم الولدين مقابل إطلاق سراحه، الأمر الذى رفضه المذكور ريثما يبت القضاء فى قضية الحضانة. وقد تبين للمنظمة المغربية بعد ستة اشهر من اعتقال الشخاوى ان المتابعة من أجل القتل العمد غير مستندة على أى دليل ملموس .. وإلها كانت محاولة لإجباره على تسليم الطفلين .. وبالتالي كان هذا الاتهام محاولة لاقحام قضاء الحكم والتحقيق فى قضية لاصلة لها باختصاص القضاء الجنائى .. وإن هذا يتنافى ومبدأ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء. وقد طالبت المنظمة المغربية بإجراء بحث حول أسباب اعتقال الشخاوى، علما بأن نطلب السراح المؤقت رفض ١١ مرة، نظرا لخطورة التهم وضرورة «البحث عن الحقيقة».

وقد تلقت المنظمة العربية بارتياح بالغ الحكم القضائى الصادر بعدم صحة هذه المتابعات: المتخذة على هامش القانون ولأسباب خارجة عن القضاء .. كما ناشدت السلطات المعنية بإجراء تحقيق نزيه حول أسباب اعتقال ومتابعة الشخاوى وكذا معاقبة المسؤولين عنه مع تعويض المذكور تعويضا عادلا.

حرية الرأى والتعبير

بحثت الندوة الوطنية حول الاعلام والاتصال التى عقدت فى أواخر مارس / آذار، بمشاركة أكثر من ٣٠٠ صحفى او مختص فى الاعلام، الأمل فى أعمال تحقيقى للحق فى الاعلام وفى التعبير الحر، خاصة بعد إعلان السيد إدريس البصرى وزير الداخلية والاعلام فى ختام الندوة ان الحكومة ستستجيب لجميع توصياتها بما فى ذلك مراجعة تعديلات عام ١٩٧٣ على قانون الصحافة والمطبوعات لعام ١٩٥٨، وإلغاء هذه التعديلات

إذا تطلب الأمر ذلك. ويذكر أن هذه التعديلات كانت قد قوت من صلاحيات السلطة التنفيذية في ميدان مراقبة الصحافة وشددت العقوبات في حق الصحفيين والصحف، ومددت أجل تقادم المتابعات من خمسة أشهر إلى سنة، وقلمت أجل تقديم وسائل الاتبات في قضايا القذف من خمسة أيام إلى ٤٨ ساعة فقط. ولكن فيما يبدو بقيت هذه التوصيات والتصريحات «حبرا على ورق» فبالإضافة إلى استمرار ظاهرة منى مصادرة الصحف برز أسلوب جديد في تقييد حرية التعبير والصحافة بتهديد المسؤولين للصحفيين بالسجن بسبب تعبيرهم عن آرائهم وانتقادهم لحزب الدستور كما استمر احتكار وسائل الاعلام العمومية من طرف الرأى الواحد، وكذا تم اعتقال ومتابعة بعض الأشخاص بسبب تعبيرهم السلمى عن آرائهم.

فقد تعرضت اسبوعية «اسرار» للحجز فى اوائل أكتوبر / تشرين الأول وذلك لمدة غير محدودة كما تمت مصادرة اسبوعية «الموجه» فى اربعة اقاليم مغربية. وفى هاتين الحالتين تم ابلاغ قرار الحجز او المصادرة شفها وبدون تحليل. وبهذا تم من جديد استعمال التشريع للاستئفاف الصادر فى ابريل / نيسان ١٩٧٣ الذى يخلو الوزير الأول او وزير الداخلية سلطة وقف او حجز او منع أى صحيفة من الصدور.

كما تم استدعاء السيد الجامعى رئيس تحرير صحيفة «لوبينيون» فى اوائل ديسمبر / كانون اول من طرف وزير الداخلية والاعلام وبيع بسبب التعبير عن رأى حول الحياة المؤسساتية والسياسة للبلاد. وحسب اقوال الصحفى التى لم تكذبها السلطات العمومية فانه يكون قد تعرض لمعاملة مشينة مقرونة بالتهديد والترهيب ومثل هذه التصرفات تشكل ليس خرقا لحرية التعبير والصحافة فعسب ولكن كذلك مسا خطيرا بكرامة المواطن المغربى.

أما وسائل الاعلام السمعية والبصرية العمومية او الخصوصية فانها لاتزال تحت الرقابة الصارمة للسلطات. وقد رافق محاولة انفتاحها على الواقع اتخاذ عدة اجراءات قمعية تمثلت على سبيل المثال فيما تعرضت له الفنانة ثريا جبران منذ أكثر من سنتين على يد مجهولين من اختطاف ومعاملة مهينة ولا انسانية وذلك قبل مشاركتها فى برنامج «رجل الساعة» بيومين والجدير بالذكر ان الشكاية المرفوعة لدى قاض التحقيق فى هذا الشأن بقيت الى الآن بدون نتيجة، كما لم تجدد الدعوة اليها للمشاركة فى أى برنامج رغم مرور أكثر من سنتين على الحادث. كما تمثلت كذلك فى اعتقال ومحاكمة السيد احمد البليش وإصدار عقوبة قاسية عليه اثر محاكمة غير عادلة وذلك بسبب مشاركته فى برنامج «لقاء» ٧ اهدى الناء برأى حول اسباب الهجرة السرية الى أوروبا.

أما الحق في الاعلام فحازال معقدا بسبب النظام القانوني للمصحافة المكتوبة او السمعية و البصرية وبسبب الرقابة الذاتية وكذا نظرا لصعوبة الوصول الى مصادر الخبر .

وبناء على ما جاء في دياجعة الدستور المغربي وعلى المبادئ التي يضمنها من جهة والالتزامات التي قبلها المغرب على الصعيد الدولي، من جهة أخرى طلبت المنظمة المغربية في بيان صادر في ١٠ نوفمبر / تشرين ثاني ١٩٩٣ من السلطات المغربية :

١- تحقيق ملاءمة القانون المغربي مع الفصل ١٩ من المهد الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية والفصول الاخرى ذات الصلة ولاسيما تلك المرتبطة بالمحاكمة العادلة واستقلال القضاء والحق في حرية التجمع وتأسيس الجمعيات، كما يطالب بملاءمته مع المبادئ الدستورية وذلك بالغاء كل التعديلات التي ادخلت على ظهير (مروسم ملكي) الحريات منذ أكثر من ٢٠ عاما تحت نظام حالة الاستثناء.

٢- الاقدام على اصلاح تشريعي يتيح الممارسة العادية للحريات العامة ومن ضمنها حرية التعبير عن طريق الوسائل السمعية والبصرية ويكفل الحق في الاعلام.

٣- يجب على السلطات العمومية وخاصة تلك المرتبطة بوزارة الداخلية ان تضع حدا للممارسات التقييدية للحريات العامة.

٤- تجدد طلبها باطلاق سراح السيد احمد البلميش وكافة معتقلي الرأي كما حصل بالنسبة للناشطين الذين اطلق سراحهما في الصيف الأخير.

٥- تؤكد مرة أخرى ان ارادة سياسية حقيقية لحماية حقوق الانسان والنهوض بها تتطلب بالإضافة لاصلاح النصوص والقوانين المرتبطة بالحريات الفردية والعامة تطبيقا سليما لهذه النصوص من قبل كل السلطات الادارية والقضائية.

الحق في التجمع السلمي

كما تلاحظ المنظمة العربية ان الحق في التجمع السلمي المنصوص عليه في الدستور والقانون المغربي لم يمارس فعليا منذ الاستقلال الا بصفة استثنائية تدعرا بالحفاظ على «الأمن والنظام العام» .. وغالبا ما تقمع السلطات كافة أشكال ممارسة هذا الحق بمنع شديد لا مبرر له، فضلا عن قيامها باعتقال العديد من «المحتجين سلميا» بطريقة تصفية وتقديمهم للمحاكمة.

قضى نفس يوم ١١ أبريل / نيسان ١٩٩٣ اقدمت السلطات المغربية على منع المسيرة التي كانت للمنظمات النسائية تنوى تنظيمها في هذا اليوم بصرف الاحتجاج سلميا ضد كل أشكال العنف الممارس ضد النساء. ولقد تم هذا المنع بدون تبليغ او مرور قانوني. كما افادت المنظمة المغربية ان السلطات اتخذت نفس الموقف السابق تجاه مظاهرات اخرى كان هدف بعضها الاحتفال بعيد العمال في فاعح مايو / آيار.

وكذلك جاء في بلاغ صادر من الجمعية المغربية أن سكان اقليم صفرو قد تعرضوا يوم ٢٢ أكتوبر / تشرين الاول لاعتداء من قبل قوات الشرطة اثر الاعتصام الذي قام به سكان للمنطقة احتجاجا على الحيف والظلم الذي لحقهم من قبل عامل (محافظ) صفرو ووزارة الاشغال العمومية للمهود اليها بانجاز السد التلي. وقد اشار البلاغ الى اعتقال ٥ أشخاص من بينهم امرأة مريض وحالتهم الى ابتدائية صفرو.

كما هاجمت الشرطة في أوائل ديسمبر / كانون الأول السائقين المعتصمين بشركة ج. برطونس للنقل عبر الشاحنات بعمالة المحى الحمدي - عين السبع - واعتقلت ١١ سائقا حيث سيقوا بعد التكنيل بهم الى الدائرة ٣١، قدموا يوم ١٩٩٣/١٢/٢ الى النيابة العامة. وقد جاء اعتصام سائقي شركة ج. برطونس احتجاجا على القول الجائر للباطرون يقضى بتوقيفهم عن العمل عقابا على الانخراط في الاضراب العام الذي دعا له المكتب النقابي الكونفدرالى على المستوى الوطنى يومى ١٥، ١٦ نوفمبر ١٩٩٣، والذي كان من بين اهدافه الاساسية المطالبة بتطبيق قانون العمل.

الحق في المشاركة في ادارة شؤون البلاد :

شهد العام ١٩٩٣ كثافة في الاحداث المتصلة بقضية الديمقراطية واستكمال المؤسسات الدستورية. فقد جرت على مرحلتين أول انتخابات تشريعية في البلاد منذ سنة ١٩٨٤، وفيما تمت الأولى بشكل مباشر يوم ٢٥ يونيو / حزيران لانتخاب ثلثي أعضاء البرلمان (٢٢٢ عضوا) تمت المرحلة الثانية يوم ١٧ سبتمبر / ايلول لانتخاب الثلث السابق (١١١ عضوا) باقتراع غير مباشر من خلال أعضاء المجالس البلدية والقروية وأعضاء غرف التجارة والصناعة والفلاحة والصناعة التقليدية ومناديب المأجورين.

وقد شارك في المرحلة الأولى التي جرت يوم ٢٥ يونيو / حزيران حوالى ٦٦٣ من اجمالى الناخبين المسجلين رسميا في قوائم الاقتراع وعددهم ١٢ مليون ناخب، مقابل ٦٧,٤ في اخر انتخابات جرت عام ١٩٨٤. وقد عزت المصادر انخفاض هذه النسبة

للمصعوبات التي وجدها المواطنون في الحصول على بطاقة الناخب، وكثافة النزوح من الأرياف للمدن بسبب الجفاف والأوضاع الاجتماعية السيئة. وقد تنافس في هذه الانتخابات ٢٠٤٦ مرشحا يمثلون ١١ حزبا سياسيا بالإضافة إلى المستقلين وأسفرت النتائج عن فوز الاتحاد الاشتراكي بعدد ٤٨ مقعدا، والاستقلال ٤٣ مقعدا والحركة الشعبية ٣٣ مقعدا، والوطني الديمقراطي ١٤ مقعدا، والتقدم والإشتراكية ٦ مقاعد، والشورى والاستقلال ٣ مقاعد والعمل مقعدان، ومنظمة العمل الديمقراطي مقعدان، والمستقلون مقعدان. وبذلك حصل الحزبان الرئيسيان في المعارضة (الاتحاد الاشتراكي والاستقلال) على أكبر عدد من المقاعد (٩١ مقعدا) وإن كانا لم يحصلوا على الأغلبية (١٦٧ مقعدا) بينما سجل الحزبان الرئيسيان في الأغلبية البرلمانية السابقة (الاتحاد الدستوري والتجمع الوطني للأحرار) تراجعا كبيرا في آخر انتخابات.

وقد شهد المراقبون لانتخابات المرحلة الأولى بقدر كبير من الحرية والنزاهة بصفة عامة، رغم صدور شكاوى عن معظم الأحزاب من حدوث انتهاكات وتجاوزات، فقد كان هناك إجماع على أنها لم تكن «تجاوزات وانتهاكات معممة» وإنما حصلت في بعض الدوائر نتيجة لتدخل الإدارة المحلية لصالح إحد المرشحين. كما برزت سمة إيجابية أخرى لهذه المرحلة تتمثل في نجاح المرأة في دخول البرلمان لأول مرة في تاريخ المغرب، فقد أسفرت الانتخابات عن دخول سيدتين للبرلمان تنتمي أحدهما للاتحاد الاشتراكي والأخرى لحزب الاستقلال.

كذلك رافق إعلان النتائج في بعض الدوائر حدوث اضطرابات ومظاهرات شابتها بعض أعمال العنف، على غرار ما حدث في مدن (بوزنيقة وتيفلت وبن أحمد) ورصدت المصادر وقوع عدد من الجرحى في هذه الدوائر واعتقال ١٤٠ شخصا تم تقديمهم لمحاكمات عاجلة. وقد قلل وزير الداخلية من أهمية هذه الأحداث ووصفها بأنها «مناوشات طبيعية وحقيقية» لا تؤثر على التقييم النهائي للانتخابات، كما أوضح أنه لم يسجل أية خروقات أو انتهاكات، وأشار إلى أن كل محاضر التصويت معروضة ويمكن الاطلاع عليها وتقديم الطعون بشأنها أمام القرفة الدستورية.

اما انتخابات المرحلة الثانية - غير المباشرة - التي أجريت يوم ١٧ سبتمبر / ايلول ١٩٩٣ فقد قلبت نتائج المرحلة الأولى إذ حازت أحزاب الأغلبية على معظم المقاعد الـ ١١١، التي جرى عليها التنافس حيث حاز «تحالف الوفاق الوطني» الذي يضم أحزاب الاتحاد الدستوري، والحركة الشعبية، والحركة الوطنية الشعبية، والوطن الديمقراطي ٦٣

مقعداً. وحصل حزب التجمع الوطني للحرار (وسط) على ١٣ مقعداً، وحزب الشورى والاستقلال على ٣ مقاعد، بينما حازت احزاب المعارضة على ٢١ مقعد، اذ حاز حزب الاستقلال على ٩ مقاعد، والاتحاد الاشتراكي ٨ مقاعد والتقدم والاشتراكية على ٤ مقاعد. والى جانب احزاب الكتلة الديمقراطية ثلاث نقابات هي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (اتحاد اشتراكي) ولها ٤ مقاعد، والاتحاد العام للشغالين (الاستقلال) وله مقعدان، والمنظمة النقابية (التقدم والاشتراكية) ولها مقعدان، والاتحاد العام للشغل، وله ٣ مقاعد.

وقد شابت هذه المرحلة من الانتخابات العديد من الشوائب وتعرضت لانتقادات حادة واتهامات شديدة بالتلاعب وحملت احزاب المعارضة الحكومة مسؤولية ما وصفته «بافساد العمليات الانتخابية» واتهمتها بانها «لا تطبق اوامر ملك البلاد» الذى دعا لحياذ الادارة والحكومة ووصف امين عام حزب الاستقلال نتائج هذه المرحلة بانها مزيفة وتمثل كارثة حقيقية للشعب، كما استقال الاستاذ عبد الرحمن اليوسفى زعيم الاتحاد الاشتراكي من أمانة الحزب تعبيراً عن الاحتجاج على تزيف ارادة الناخبين. وطالبت احزاب المعارضة باعادة الانتخابات.

وقد انعكست هذه النتائج المؤسفة على الأمل الذى كان معقوداً على مشاركة المعارضة فى الحكومة على إثر انتخابات المرحلة الأولى فى منتصف السنة.

لكن المعارضة رفضت الاقتراح الملكى لأنها لا تتوفر على الاغلبية الضرورية من جهة، ولأنها لا تتصور تنازلاً على السلطة بدون الحصول على الوزارة الأولى. كما طرحت ضرورة معالجة ما حصل من تزيف سافر فى انتخابات ١٩ سبتمبر غير المباشرة.

ومن المؤسف ان تنعكس هذه المحاولة السياسية التى استأثرت باهتمام الشعب المغربي والأوساط السياسية الدولية على السواء إذ علقت عليها آمال كبار لإخراج المغرب من مأزق سياسى مستمر منذ ثلث قرن وليصبح قادراً على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التى تتعرض لها، وبالتالي نموذجاً لحل الازمات الخطيرة التى تعرفها دول المنطقة.

جمهورية موريتانيا الإسلامية

الاطار الدستوري والقانوني :

شهد عام ١٩٩٣ صدور عدد من القوانين، أضفت في مجملها تحسنا ملحوظا على ضمانات حقوق الانسان، وان مكان بعضها موضع تحفظ المنظمة العرية لحقوق الانسان. ففى خطوة ايجابية فى بداية العام اقر مجلس النواب فى ٢٦ يناير / كانون الثانى، القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٣ «بالغاء» محكمة العدل الخاصة ومحكمة أمن الدولة، وهما صورتان من صبور القضاء الاستثنائى المخطر دوليا لافتقادهما لضمائم المحاكمة العادلة المنصوص عليها فى العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية والمصدق عليه من قبل موريتانيا. وبمقتضى هذا القانون أصبح التقاضى فى موريتانيا يتم فقط على مستوى محاكم القانون العام العادية، بما يوفر حماية أكثر لحقوق الدفاع وغيرها من ضمانات المحاكمة العادلة.

وفى منتصف مايو / أيار صادق مجلس النواب على مشروع قانون العفو عن «كل الأعمال الاجرامية التى ارتكبها أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن خلال احداث عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١، وإسقاط كل الدعاوى والغاء كل المحاضر المتعلقة بالجرائم المرتكبة خلال هذه الفترة. ورفض البرلمان تعديلا لمشروع القانون تقدم به أحد النواب المستقلين ويقضى بدفع «الدية المغلظة» عن كل عسكرى مات تحت التعذيب، وهى (٤٠٠ دولار). وقد انتهت جلسة البرلمان بمعركة بين رجال الشرطة وعشرات من النساء الموريتانيات - من ذوات الأصول السنغالية - معظمهن من أرامل الضباط والجشود، اللاتى اقتحمن قاعة البرلمان.

وقد جاء اصدار قانون العفو عن العسكرين كمحاولة اخيرة من النظام لإنهاء حالة الانقسام والجدل الشديدين التى تشهدها البلاد منذ أوائل العام، اثر الحملة التى شنتها بعض منظمات حقوق الإنسان واحزاب معارضة واتهمت فيها الحكومة بممارسة العنصرية والتصفية العرقية، ودعت فيها الى محاكمة عدة مئات من العسكرين اتهمتهم بقتل نحو (٥٠٠) عسكرى موريتانى من ذوى الأصول السنغالية بدون محاكمة، بزعم تورطهم فى مؤامرة لقلب نظام الحكم خلال الفترة المشار اليها فى قانون العفو.

وفيما ركز الخطاب الرسمي للسلطة في تبريره لإصدار هذا القانون على ضرورة «إغلاق هذا الملف» باعتباره جزءا من تبعات النظام العسكري الاستثنائي، قبل ارساء التعددية السياسية، وعلى اعتبار أن «التجاوزات» التي وقعت لم تكن في الواقع الا تصرفا في اطار الانضباط العسكري والقيام بالواجب ... فقد اذان حزب «اتحاد القوى الديمقراطية» ودوائر الموريتانيين السود قانون العفو، واعتبروه «اجراء باطلا» أرادت به السلطات الحاكمة تغطية العسكريين، وتلافى محاكمات يجب ان تتم لهم.

والثابت لدى المنظمة أن السلطات الموريتانية نفذت اعتقالات واسعة في صفوف العسكريين من ذوى الأصول السنغالية في يوم ٢٨ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٠ بتهمة تدبير محاولة انقلاب عسكري، وأكدت التقارير الواردة أن التحقيقات معهم كانت قاسية للغاية، وأدت الى مقتل كثيرين. وقد اعترفت السلطات بحدوث «تجاوزات» وسقوط «وفيات»، ولكن العدد الحقيقي للذين ماتوا تحت التعذيب لم يعلن رسميا حتى الآن، كما تضاربت التقديرات بشأنه. ولاشك ان إصدار مثل هذه القوانين يهدر ضمانات من ضمانات حماية حقوق الانسان وهي «عدم الافلات من العقاب». ومازالت المنظمة عند مطالبتها بضرورة اجراء تحقيقات عادلة حول هذه الجرائم بغية تحديد المسؤولين عنها وتمييز أهالي المتهمين.

وعلى صعيد آخر، صادق مجلس النواب الموريتاني في منتصف يوليو / تموز على مشروع قانون يسمح بالتعددية النقابية التي يقضى بها الدستور المصدق عليه منذ أكثر من عامين. فرغم ان الدستور قد اباح التعددية النقابية، الا انه كان من اللازم وفقا لنص المادة (١٠٤) من الدستور، لقرار البرلمان لقانون جديد يلغى القانون القديم رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٠، بغية التطابق مع احكام الدستور. وقد أثارَت المادة (١٤٠) جدلا شديدا نظرا لصدورها في الجريدة الرسمية مع مواد الدستور الأخرى، في حين انها لم تكن ضمن المواد التي قدمت للاستفتاء في ١٢ يوليو / تموز ١٩٩١. وتنص هذه المادة على ان «النصوص القانونية المعمول بها تبقى سارية المفعول ما لم تصدر قوانين جديدة تلغيها». وقد استندت السلطات على هذه المادة في منع الترخيص بالعمل «للكونفدرالية العامة للشغل» في أواخر مارس / آذار. وهي نقابة مستقلة عن الحكومة أسستها المعارضة في اطار مبدأ التعددية النقابية الذي اقره الدستور.

كذلك انتقدت المعارضة النص الخاص باعطاء «الادارة» صلاحية حل أو تعليق نشاط النقابات، لما في ذلك من اعتداء صريح على حرية العمل النقابي. وفيما ادانت

احزاب المعارضة هذه المادة واعتبرتها دخيلة على الدستور، أكدت السلطات أنها «لم تدخل
إية اضافة على الدستور، وإن المادة ١٠٤ سقطت «سهوا» من الكتيب الذى أصدرته السلطة
وتضمن مواد الدستور».

وقد رحبت المنظمة بصدور هذا القانون الذى سمح بالتعددية النقابية - لأول مرة
فى البلاد، على خلاف ما كان معمولا به فى ظل القانون القديم المنظم للحرية النقابية.
حيث كان العمل النقابى يخضع لتنظيم الحزب الواحد، الذى كان يفرض على العمال
الانضواء فى مركزة نقابية واحدة هى «اتحاد العمال الموريتانيين» التى كانت بدورها
مندمجة فى الحزب الواحد.

ومن ناحية أخرى، أجرت الحكومة فى أواخر العام عدة تعديلات ايجابية على قانون
الانتخابات البلدية لسنة ١٩٨٩ لى يتواءم مع الدستور الجديد. وكان أهمها إلغاء الحد
الذى كان مفروضا على اللوائح المتنافسة فى الدوائر، بما يتلاءم مع التعددية السياسية التى
أقرها الدستور، وخفض سن الانتخاب من ٢١ سنة الى ١٨ سنة، وكذلك خفض سن
الترشيح من ٢٧ سنة الى ٢٥ سنة. وإن كانت هذه التعديلات قد منحت الحكومة
«رخصة» حل المجالس البلدية أو تعليق نشاطها، وهو ما كان موضع انتقاد المعارضة.

الحق فى الحياة :

فيمال لم تسجل التقارير الواردة حدوث أية انتهاكات للحق فى الحياة من قبل
السلطات أو نتيجة أعمال العنف العرقية، فقد شهدت موريتانيا هذا العام «حادى عنف»،
هما الأولان من نوعهما أثارا الخوف من ان يكونا مجرد بداية لنشاط متطرف يقم البلاد
فى دائرة العنف الدنى. ففى ٣ أكتوبر تشرين الأول هاجم شاب فى العشرين من عمره -
رجحت المصادر كونه من المتطرفين الاسلاميين - كنيسة فرنسية فى العاصمة نواكشوط،
وضرب اسقفين فرنسيين يسف كان يحمله، مما أدى الى اصابتهما بجراح بالغة حمت
نقلهما الى باريس. وقد نقل عن الجاني انه قام بهذا العمل انتقاما من الكنيسة التى تعمل
على تنصير الموريتانيين. بينما ذكرت السلطات أنه مختل عقليا، ولم يتم التوصل الى
معلومات تؤكد أو تنفى وجود صلة بين الحادث وبين تزايد نشاطات الجماعات الاسلامية.
لكن تزامن الحادث مع قرار طرد الأصوليين الأجانب - من رعايا باكستان والمغرب
والجزائر وتونس والسودان - واحكام الرقابة على جماعة «التبليغ والدعوى». يميز المخاوف
من احتمال انتقال ظاهرة التعصب للبلاد.

أما الحادث الثاني، فقد وقع يوم ٢٧ نوفمبر / تشرين الثاني، حين قام شاب ملتصق يدعى «عبد الله ولد أبو بكر» بمحاولة اغتيال بعض أعضاء الحكومة أثناء احتفال نظمته وزارة الاعلام بمناسبة عيد الاستقلال، مما أسفر عن اصابة شرطى بجراح بالغة. وذكرت الأنباء أن المعتدى اعترف بأنه كان يستهدف وزيرة الدولة لشئون المرأة، التي وصفها بأنها «فاجرة»، كما كان يستهدف أيضا وزير الثقافة والتوجيه الاسلامى، لأنه «يسمح بالاختلاط بين الجنسين فى الحفلات الماجنة». وقد أعلنت السلطات رسميا بأنها لم تتوصل الى خيط يربط بين الجماعة الاسلامية وهذا الحادث، وأن الفاعل «مختل العقل» أيضا، وهى الصفة نفسها التى أطلقت على الشاب الذى هاجم الكنيسة الفرنسية. لكن المصادر أوردت ان السلطات نفذت حملة اعتقالات وعمليات تفتيش واسعة فى الأوساط الاسلامية. وادان حزب الأمة الاسلامى المحظور هذه الحملة على «الاسلاميين»، وأكد على ان «الاسلاميين يتنبلون العنف» وقال «اننا لا نعلن الحرب على الحاكم الا اذا صرح بالكفر»، وشدد على ان «توريث المسلمين غير جائز» وحذر من أن الظلم «لا يولد الا العنف».

ولاشك ان مثل هذه الحوادث تعزز المخاوف من احتمال انتقال ظاهرة التعصب الدينى لموريتانيا استطرادا لانتشارها فى عدد من البلدان المحيطة بها وهو ما يتطلب التأكيد على التسامح الدينى، وعدم التعصب.

الحق فى الحرية والأمان الشخصى :

اعتقلت السلطات الأمنية فى ٢٤ مايو / أيار الأمير سيدى أحمد الديد - احد أفراد عائلة اميرية حكمت منطقة الترلوزة فى الجنوب الموريتانى - دون اعلان الأسباب. وقد اثار غياب المعلومات الرسمية عن الموضوع تكهنات عديدة. وقد أشار انصار الأمير الى أن اعتقاله لا يقوم على اساس تهمة شرعية وفسروا الحادث بأنه يهدف صده عن الاهتمام بالشئون السياسية فى بلده، وقام أنصاره بمظاهرة احتجاجية باتجاه القصر الجمهورى، معظمهم من النساء، تصدت لها قوات الأمن بالقوة قبل وصولها لساحة القصر واعتقلت خمس نساء، جرى الافراج عنهن بعد يوم واحد... كما تم الافراج عن الأمير اواخر مايو / أيار.

كذلك قامت السلطات فى منتصف نوفمبر / تشرين الثاني باعتقال الشيخ سعد بوكمارا احد الناشطين فى مجال حقوق الانسان، وافرجت عنه بعد ايام من اعتقاله.

وفي اعقاب محاولة الاغتيال الفاشلة التي جرت لبعض اعضاء الحكومة يوم ٢٧ نوفمبر / تشرين الثاني، نفذت السلطات حملة اعتقالات وعمليات تفتيش واسعة في الأوساط (الاسلامية) . وأوردت المصادر ان السلطات اعتقلت مفتش شرطة والذين من الوكلاء لمعرفة صلتهم بالجماعات الاسلامية، وترددت مزاعم مفادها أن الاستجوابات شملت اعدادا من العسكريين. وقد شنت السلطات هذه الحملة رغم نفيها ان يكون الشاب «المختل عقليا» الذي اطلق النار على بعض الوزراء أوصل أجهزة الأمن إلى اثبات تورط إسلاميين في العنف. ومع ذلك لا تقلل هذه التجاوزات من ملاحظة حدوث تقدم في احترام الحق في الحرية والأمان الشخصي، إذ بالإضافة الى محدودية هذه التجاوزات فقد اشارت المصادر الى عدم وجود معتقلين سياسيين داخل مراكز الاحتجاز الموريتانية، ولم تتلق المنظمة أية شكاوى في هذا الصدد.

الحق في محاكمة عادل ومنصفة

لم ترد أى شكاوى للمنظمة بشأن هذا الحق، فقد حرص الدستور على إقرار بعض الضمانات الهامة التي ساهمت في تعزيز هذا الحق بصورة كبيرة وهي :

– النص على استقلالية المؤسسات القضائية، والزام القضاة بالانسياق فقط الى قراراتهم الحرة في إطار احترام القانون «م ٩٠ من الدستور».

– صدور القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٣ بالغاء محكمة العدل الخاصة ومحكمة امن الدولة، تنفيذا لما جاء في صلب الدستور من الغاء كافة صوره القضاء الاستثنائي.

– صدور قانون بانشاء المجلس الدستوري، المنصوص عليه في الدستور، والمكلف برقابة دستورية القوانين في أواخر العام ١٩٩٢.

– كما جاء استحداث وظيفة «وسيط الجمهورية» في العام ١٩٩٣، ليعضف ضمانات جديدة لحماية حقوق الانسان في البلاد. فقد أتاح للمواطنين ان يتقدموا «بالشكاوى والتظلمات والمطالب» لوسيط الجمهورية لإزالة الاضرار التي تلحق بهم من جراء التباطؤ الادارى أو اللامبالاة الادارية أو حالات الفراغ القانوني.

وسيكرون بوسع «وسيط الجمهورية» الذى يتلقى هذه الشكاوى والمطالب والتظلمات من المواطنين عبر احد نواب البرلمان أن يتدخل لدى السلطات المعنية لرفع الظلم أو الاستجابة لمطالبهم.

الحق في تكوين الجمعيات :

قبلت الحكومة في أوائل يوليو / تموز السماح بالتعددية النقابية التي يقضى بها الدستور المصدق عليه منذ أكثر من عامين، وتزامن تقديم الحكومة مشروع القانون للبرلمان مع انتهاء حملة الانتخاب «لاتحاد العمال الموريتانيين» وانتخاب مندوبيه لدى مؤتمر الاتحاد الذى كان مقررا عقده في أواخر العام لانتخاب قيادته له، وسط خلافات حادة بين القوى السياسية بداخله وتنتمى كلها للحزب الحاكم باستثناء فصيل واحد، وقد أدت هذه الخلافات الى تجميد نشاط الاتحاد وعدم انعقاد مؤتمره العام حتى تاريخ اعداد هذا التقرير.

وكانت السلطات قد منعت الترخيص بالعمل «للكونفدرالية العامة للشغل» وهي نقابة مستقلة عن «اتحاد العمال الموريتانيين» في أواخر مارس / آذار. وفيما استندت السلطات في تبرير هذا الحظر على المادة (١٠٤) السابق الإشارة إليها، فقد أكدت المعارضة ان حظر التعددية النقابية حتى أوائل يوليو / تموز على خلاف مقتضيات الدستور كان يهدف الى تمكين «اتحاد الموريتانيين» من اجراء حملة الانتخابية وانتخاب مندوبيه في ظروف تخلو من التنافس مع هيئات نقابية اخرى.

وعلى صعيد آخر، لا تزال السلطات الموريتانية ترفض منح «حزب الأمة الاسلامى» ترخيصا قانونيا للعمل العلنى، استنادا الى ما يقضى به الدستور من حظر تأسيس احزاب على اسس دينية. كما اوردت المصادر استمرار السلطات في وضع القيود على ممارسة الأحزاب السياسية لأنشطتها. ومن امثلة ذلك، ما تتعرض له افرع هذه الأحزاب فى المقاطعات من مضايقات من السلطة، بل ورفض تأسيس مثل هذه الأفرع فى بعض الأحيان.

حرية الرأى والتعبير

صاشرت وزارة الداخلية عدد الأسبوع الأخير من شهر يونيو / حزيران من المجلة الناطقة بالفرنسية «موريتاني أبدو» لنشرها موضوعات اعتبرتها «تسئ الى الاسلام والوحدة الوطنية». وقالت فى رسالة وجهتها الى ناشر المجلة أن المصادرة جاءت استنادا الى المادتين ٣ و ١١ من قانون المطبوعات ولم توضح الموضوعات التى كانت سببا فى المصادرة.

فيما اعرب الناشر عن اعتقاده أن السبب نشره مقابلة مع استاذ جامعى تحمل دعوة الى العلمانية وأشارت بعض المصادر أن الدافع الحقيقى وراء الحظر ربما كان نشر سلسلة

مقالات تطرح مشاكل السود وحقوق الانسان بصورة لا تخلو من تطرف ودعوة صريحة الى الرض، اضافة الى موضوع يتناول امجاد قبيلة «الهالولارا» الأفريقية السوداء التي تسكن بعض مناطق الجنوب الموريتاني وتخوض صراعا مريرا مع السلطة منذ اعوام وتتهم بالولاء المزدوج (السفقال وموريتانيا).

وتعد هذه هي المرة الثانية التي تصدر فيها السلطات أحد المطبوعات منذ سمحت بحرية الصحافة اذ سبق ان احتجزت عددا من مجلة «موريتاني - دومان» لنشرها موضوعا يتناول حقوق الانسان. وكثيرا ما تهدد السلطات من حين لآخر باحتجاز مطبوعة او محتجزها مؤقتا لمدة يوم أو يومين أو ساعات .. ثم تفرج عنها في نهاية الأمر.

وفي منتصف أغسطس / آب، حظرت وزارة الداخلية صدور جريدة «لوبوان» المثيرة للجدل والمتطرفة في تأييد السلطة لمدة شهر، واعتبرتها «مضرة بالمصلحة الوطنية» وأبلغت الوزارة مدير الجريدة كتابيا بأنه يحظر عليه اصدارها لمدة اشهر استنادا للمادة ١٧ من قانون المطبوعات، وحذرت من مخالفة الأمر. وتنص هذه المادة على «حظر أى مطبوعة من شأنها الإضرار بالمصلحة الوطنية».

وتحرم الحكومة على ان تكون الأحكام الصادرة ضد الصحفيين الذين تتم محاكمتهم من حين لآخر رمزية. كما تتسامح مع الصحافة الناشئة بهدف ابراز الصورة الديمقراطية للبلاد. وقد تكررت الصحف الموريتانية بشكل «كبير» منذ الأخذ بالتعددية السياسية والنص على حرية الصحافة في الدستور الجديد، وقدر احد الاحصاءات عدد الصحف والمجلات المرخص لها بالصدور بنحو ١٥٠، توقف نحو ٢٩٠ خلال بضعة أشهر من صدورهما، بينما يحافظ العدد الباقي على الصدور في شكل شبه منتظم. وهي تتمتع بحرية واسعة ليس فقط فيما يتعلق بحرية الرأي، ولكن ايضا في نشر الأخبار. وتتناول القضايا المحلية بجرأة واضحة. لكن من ناحية أخرى استمرت السلطات في احتكار وسائل الاعلام الرسمية (المسموعة والمرئية) وحرمان الأحزاب السياسية من استخدامها لعرض برامجها وأفكارها على المواطنين. كما تمنع السلطات ايضا الأحزاب السياسية من استحداث مكبرات الصوت وغيرها من وسائل الدعاية الأخرى (كاللافتات والملصقات) .

حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة في البلاد

أعلنت الحكومة في أوائل يناير / كانون الثاني ١٩٩٣ عن إجراء الانتخابات البلدية في اوائل العام ١٩٩٤، مبكرا عن موعدها المقرر في نهاية العام ١٩٩٥. كما استحدثت

الحكومة وزارة جديدة لاصلاح المؤسسات المدنية للدولة والاعداد للانتخابات البلدية، كما ادخلت عدة تعديلات على قانون البلديات لكي يتواءم مع الدستور الجديد القائم على التعددية. وقد فسر المراقبون هذه الخطوات الايجابية بأنها محاولة من السلطة لإضفاء نوع من الصدية على عملية التحول الديمقراطي في موريتانيا، بعد ان قاطعت أحزاب المعارضة الرئيسية الانتخابات البرلمانية التي جرت في أوائل مارس / آذار بسبب عمليات «التزوير» والتشويه التي شهنتها الانتخابات الرئاسية.

وقد تنازع حزب اتحاد القوى الديمقراطية بشأن المشاركة في الانتخابات البلدية تبارين رئيسيين: رأى التيار الأول .. أن المشاركة في الانتخابات البلدية القادمة يعنى التغلّي عن مطالب المعارضة (اعادة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية)، بالإضافة الى انه في حالة فوزها في هذه الانتخابات، لن يكون لديها الوسائل اللازمة لتنفيذ برامجها بسبب ضعف صلاحيات المجالس البلدية. بينما رأى التيار الثانى، الراغب فى المشاركة فى الانتخابات، الذى يتزعمه احمد ولد داداه زعيم الحزب، أن عدم تواجد المعارضة فى المؤسسات الديمقراطية للدولة، سوف يحكم عليها بالعزلة ويفقدها اتصالها بالجمامير. وقد ظل هذا النزاع مستمراً حتى أوائل أغسطس / آب ١٩٩٣.. باعلان ولد داداه استعداد حزبه للحوار مع النظام القائم والمشاركة فى الانتخابات البلدية المقرر عقدها فى أوائل العام ١٩٩٤. وأكد رئيس الحزب أن المعارضة لاتفرض أى شروط للحوار أو المشاركة فى الانتخابات البلدية. وقال ولد داداه أن الدافع وراء الاستعداد لمهاورة السلطة وخوض الانتخابات هو استيعاب خطورة الحالة التى تمر بها البلاد، والخضوع لإرادة أعضاء الحزب، فضلاً عن ظهور حزب «الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم» بزعامة حمدي ولد مكناس كمنافس قوى لحزب اتحاد القوى الديمقراطية على الساحة السياسية.

وفى أوائل سبتمبر / أيلول أعطت وزارة الداخلية مهلة ثلاثة أشهر لأحزاب المعارضة لمراجعة قوائم الناخبين وضرة اضافية اقصر لتمكين القوى السياسية من الطمن فيما تعتقد أنه غير صحيح من أعمال لجان التسجيل. وتكمن أهمية هذا الاجراء فى كون المعارضة تتهم السلطات بتزوير الانتخابات الرئاسية والتشريعية التى اجريت من قبل من خلال تسجيل «آلاف الأسماء التى لا وجود لأصحابها» ومنع انصار المعارضة من التسجيل.

وقد اتهمت مصادر للمعارضة الحكومة فى أواخر نوفمبر / تشرين الثانى بالاعداد لتزوير الانتخابات البلدية من خلال اصدار بطاقات التعريف للمتعددة للشخص الواحد بغية التسجيل المتكرر على قوائم الناخبين.

من ناحية أخرى قرر اللاجئون الموريتانيون «السود» فى السنغال فى منتصف أغسطس / آب التفاوض مع الحكومة الموريتانية للعودة للبلاد دون شروط، بعد نحو عامين من الرفض الكامل ما لم تقدم هذه الحكومة تنازلات وضمانات. وقد نشرت الصحف الموريتانية انباء عودة كثيرين عبر نقاط حدود مختلفة. وقد اشارت المصادر أن السلطات استعانت بوساطة شخصيات قبلية فى المفاوضات السرية التى فتحتها مع اللاجئين الذين كانت قد طردتهم من البلاد بعد أحداث العنف العرقية التى نشبت بين الموريتانيين والسنغاليين عام ١٩٨٩ ، وأدت مضاعفاتها الى وقوع بعض تجاوزات ضد الموريتانيين من ذوى الأصول السنغالية، وتبادل كل من موريتانيا والسنغال طرد مواطنين على اساس اصولهم العرقية.

وكان بعض هؤلاء اللاجئين قد عاد للبلاد بشكل سرى، لكن الباقية رفضت العودة ما لم تقدم السلطات ضمانات لهم وتتمهد باعادة كل الذين كانوا يعملون الى وظائفهم الأصلية، وهذا ما رفضته السلطات.

يأتى قبول أفواج جديدة من اللاجئين العودة بلا شروط بعد اعلان حزب «اتحاد القوى الديمقراطية» الذى يتبنى قضيتهم هو الآخر «التفاوض من دون شروط مع نظام الحكم بهدف التوصل الى تفاهم مشترك فى شأن لوضاع البلاد». وقد قابلت السلطات عودة الافواج بعناية واهتمام بالغ، وسمح لهم بجمع تبرعات. ولكن يواجه العاملون مصاعب جمة أهمها مشكلة السكن والعمل ... الأمر الذى يتطلب تدخل السلطات لحل مشكلاتهم الانسانية.

الجمهورية اليمنية

الآطار الدستوري والقانوني

تمتعت عملية تعديل الدستور خلال عام ١٩٩٣ بسبب تفاهم الخلاف بين الحزبين الرئيسيين (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي) واحتدام الأزمة السياسية، بعد أن كانا قد اتفقا على ضرورة إجراء هذا التعديل في وثيقة التنسيق بينهما الصادرة في ١٠ مايو / أيار. فقد نصت هذه الوثيقة على «مراجعة وتدقيق وإعادة صياغة الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الفصول الأول والثاني والثالث من الباب الأول وحقوق وواجبات المواطن الأساسية الواردة في الباب الثاني، وإجراء تعديلات أساسية في الباب الثالث الذي يتضمن سلطات الدولة»، كما طرحت الوثيقة أهمية تحديد ملامح السلطات الثلاث وحدود كل منها، واستبدال مجلس الرئاسة المنتخب من البرلمان برئيس ونائب للرئيس يختاران في استفتاء شعبي أو تشكيل مجلس للشورى إلى جانب مجلس النواب.

وقد كانت هناك أهمية قصوى للإسراع بالتعديل الدستوري في شأن مجلس الرئاسة بصفة خاصة، قبل انتهاء مدته بعد شهرين من الانتخابات النيابية التي جرت في ٢٧ أبريل/نيسان. ولذلك حدث جدل حول ما إذا كان من المهم إجراء هذا التعديل خلال فترة الشهرين بما يتيح انتخاب رئيس ونائب له كما حدث بالنسبة للبرلمان الذي أصبح يعتمد شرعيته من انتخابات حرة مباشرة، في حين كان مجلس الرئاسة يعتمد شرعيته من اتفاقية الوحدة.

لكن تفاهم الأزمة بين الحزبين الرئيسيين أدى إلى تقويض ما بدا أنه تفاهم بينهما في وثيقة التنسيق على التعديل الدستوري المطلوب، بما في ذلك طريقة اختيار الرئيس ونائبه. وفرض ذلك تأجيل هذا التعديل، وانتخاب مجلس رئاسة جديد بالأسلوب الذي نصت عليه اتفاقية الوحدة.

الحق في الحياة

استمرت أعمال العنف خلال عام ١٩٩٣، وشملت اغتيالات ومحاولات للاغتيال

وتفجيرات عدة ويمكن التمييز بين خمسة أنواع من العنف تربت عليها انتهاكات للحق في الحياة .

أولها : العنف الذي تم اتهام تنظيمات أصولية متطرفة بالمسؤولية عنه، وخاصة تنظيم الجهاد وتنظيم اليمينيين العائدين من أفغانستان» ويقود هذا العنف الى عنف مضاد من أجهزة الأمن، التي قتلت زعيم تنظيم الجهاد رشيد الغميش خلال اشتباكات مع جماعته في أول فبراير / شباط تربت عليها أيضا مقتل رجال الأمن واصابة ١٥ من الجانبين وقد اتهم الحزب الاشتراكي التنظيمات الأصولية المتطرفة بانها تقف وراء اعمال ومحاولات الاغتيال الذي تتعرض له كوادره منذ عامين. واقترب هذا الاتهام بوقوع مجموعة من محاولات الاغتيال والتفجيرات بالمحافظات الجنوبية في آخر ديسمبر / كانون أول ١٩٩٢ وبداية يناير / كانون ثاني ١٩٩٣. وحملت قيادة الحزب مسؤوليتها لعناصر تنظيم الجهاد، وأصبحت على وجود خطة منظمة لاغتيال قيادات وكوادر من حزبيها رغم نفي وزارة الداخلية اليمنية لوجود مثل هذه الخطة. واستند الحزب في ذلك الى اغتيال بعض أعضائه بالفعل، مثل عبد الحكيم صالح، وعلى البرهكي في شهر مارس / آذار قبل محاولة اغتيال إيني الأمين العام للحزب في آخر أكتوبر / تشرين أول والتي لم تطلعهما ونجيا منها وراح ضحيتها ابن عمتهم كامل عبد الله الحامد، وهو طالب بكلية الحقوق بجامعة عدن.

ثانيها : العنف الذي تقوم به عناصر مسلحة منتمية للقبائل، إما في اطار نزعات قبلية أو لممارسة ضغوط على الحكومة للحصول على مطالب معينة ومن ذلك مثلا محاولتا الاغتيال اللتين تعرض لهما شيخان من بكيل في بداية العام، وهما الشيخ محسن أبو نشاط أحد أبرز مشايخ قبيلة أرحب والذي اتهم عناصر من قبائل حاشد، والشيخ عبد الجليل سنان أحد مشايخ أرحب أيضا، والذي لم يتهم جهة محددة. كما قتل شخصان وأصيب ٤ من رجال الأمن والثنان من المارة خلال تبادل النار بين عناصر من قبيلتي بني قيس وخيار (من قبائل حاشد) في ١٧ يناير/كانون ثاني وأدى اشتباك وقع في أول فبراير / شباط بين عناصر من آل الصوفي وآل الجملي الى مقتل مريض كان يرقد في مستشفى الثورة القريب من مكان الاشتباك، لأنه لم يحتمل الصدمة التي تعرض لها نتيجة تبادل اطلاق النار.

وثالثها : العنف الذي ارتبط بمعركة الانتخابات النيابية. وقد وقع أول حادث من هذا النوع في ٢٢ ابريل/نيسان في الدائرة ١٩٢ بمنطقة الزهرة، وأدى الى مقتل ٦ أشخاص بينهم يحيى أحمد الشعي مرشح حزب المؤتمر الشعبي العام. لكن كان أكبر هذه

الحادث هو ما وقع في الدائرة ٢٨٠ بمحافظة حجة خلال عملية الغرز، وأدى الى مقتل نحو ٢٥ شخصا واصابة حوالي ٥٠ آخرين وفقا لرواية الحزب الاشتراكي الذي اتهم انصار حزب تجمع الاصلاح بالبدء في استخدام العنف، فيما رد هذا الاخير باتهام اتباع الاشتراكي بالاعتداء على الشيخ حميد أحمد مجل زعيم حزب تجمع الاصلاح. كما اتهم الشيخ محمد بن ناجي الشايب مجل شيخ قبائل بكيل الحزب الاشتراكي بتدبير محاولة لاغتياله بعد فوزه في احدى دوائر محافظة صفار، مما ادى الى مقتل ٤ من مرافقيه واصابة مثلهم.

ورايها : العنف الناجم من تجاوزات عناصر بعض الوحدات العسكرية. وكان اهمها تجاوزات قام بها افراد من اللواء الثاني مدرع في منطقة الواحة عديدة بمدرية ردفان الجنوبية في منتصف نوفمبر / تشرين ثان مما أدى الى تصدى بعض المواطنين المسلحين لهم في اشتباك أسفر عن مقتل ٥ مواطنين واصابة جنديين. وواكب ذلك اتهام عناصر من الشرطة العسكرية باطلاق النار على منزل رئيس مباحث عدن مجل الامين العام للحزب الاشتراكي في ١٤ نوفمبر / تشرين ثان.

وعلاصها : أعمال العنف مجهولة المصدر، والتي شملت عدة اغتالات ومحاولات اغتيال على مدار العام. ويعتقد في وجود دور خارجي في تدبيرها من جهات لها مصلحة في ضرب تجربة الوحدة اليمنية.

سادسها : تجددت عمليات الثأر المدعومة من القبائل، وراح ضحيتها أرواح كثيرة من المواطنين من المحافظات الجنوبية والشرقية والشمالية.

الحق في الحرية والأمان الشخصي :

اقتربت الازمة السياسية اليمنية بتدهور الوضع الأمني، مما أدى الى تزايد انتهاكات الحق في الحرية والأمان الشخصي. ورغم ان القدر الاكبر من هذه الانتهاكات قامت بها عناصر غير رسمية وخاصة في مجال الخطف والاختفاء فان السلطات تتحمل مسؤولية التراخي والسعي الى ضبط بعض هذه العناصر وتقديمها للقضاء كما سيتضح لاحقا.

وأسهمت هذه السلطات أيضا في انتهاك حق الحرية بأشكال مختلفة أهمها التباطؤ في اطلاق اللذين اعتقلوا خلال وعقب اضطرابات مدينة تعز في ديسمبر / كانون أول ١٩٩٢، وشن حملة اغتالات في صفوف طلاب جامعة تعز في يناير / كانون ثان ١٩٩٣

واحتجازهم فى أماكن غير معروفة وأدى ذلك الى قيام فروع ١٥ حزبا ومنظمة فى هذه المدينة باصدار بيان فى ١١ يناير/كانون ثان أنان اعتقال الطلاب، ودعا الى اعتصام احتجاجا على الممارسات التعسفية لسلطات الأمن.

والى ذلك، تفاقمت الانتهاكات الناجمة عن انقلاب الوضع الأمنى وعجز السلطات عن السيطرة عليه مما أدى الى تزايد حدة الاتهامات الاعلامية المتبادلة بين الحزبين الرئيسيين فيما يتعلق بقضايا الخطف والاختفاء السياسى.

وكان أهم حوادث الاختفاء الجديدة خلال ١٩٩٣ متعلقا بالضابط الجنوبى المقدم حمود مسعد الرئيس، الذى اختطفته عناصر مسلحة مجهولة وسط صفاء فى فجر ١٤ ديسمبر/كانون أول، ولم يعرف مصيره حتى نهاية العام.

وقد ظهر منذ بداية العام ١٩٩٣ ان اسلوب الخطف فى تزايد مستمر، وخاصة بالنسبة للأجانب بهدف تحقيق مطالب معينة من شركائهم العاملة فى اليمن او الحكومة. وكانت أهم حوادث خطف الأجانب كما يلى :

- خطف مايك شميزر رجل الأعمال الكندى من أصل ألماني، الذى يعمل فى شركة مسترلينج آر سرفيس، فى يناير/كانون ثان على يد عناصر من قبيلة الحدا.

- خطف خبير يابانى يشرف على مشروع السدود الصغيرة، ومعه سمير الخولاني مدير ادارة هذا المشروع، فى فبراير/شباط على يد عناصر من قبيلة نهم، احتجاجا على عدم اقامة سدود فى قراها.

- تهديد عناصر من قبيلتى نهم والجدةان بخطف موظفين من شركة «هنت أول» للنفط، وقيامهم بقطع الطريق بين مأرب وصنعاء، فى فبراير/شباط بحجة عدم توظيف أبناء القبيلتين فى هذه الشركة.

- خطف ستة من الخبراء الأمريكيين والكنديين والبريطانيين العاملين فى حقول النفط فى وادى جنه بمحافظة شبوة فى ابريل/نيسان، على يد مسلحين من مدينة بيحان تبين أن عناصر أصولية حرصتهم على القيام بالعملية.

- خطف خبيرين أمريكيين فى شركة «هنت أول» على يد عناصر من قبائل الجوف فى منطقة مأرب فى مايو/أيار.

- خطف الدبلوماسي الأمريكي هينز ماهومنى فى صنعاء على يد مسلح من قبيلة جهم فى نوفمبر / تشرين ثان، للضغط على الحكومة لتلبية مطالب تتعلق بمستحققات مالية يطالب بها.

ورغم ان كل المخطوفين الاجانب اطلقوا بسلام، فلم يتيسر اطلاقهم الا بعد الرضوخ لمطالب الخاطفين فى معظم الأحوال، الامر الذى يشجع على استمرار وتزايد هذا النوع من الانتهاكات. وقد تمكنت اجهزة الامن فى أغسطس / آب من احباط خطة قيل انها استهدفت تفجير ممتلكات رجال الاعمال فى حالة عدم امتثالهم لتهديدات طالبت كل واحد منهم بدفع مليونى ريال مقابل عدم التعرض لممتلكاته.

معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين :

سمحت السلطات لوفد من «المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية» فى أول فبراير بزيارة ٢٠ محتجزا فى سجون عدن بتهمة القيام بأعمال ارهابية شملت اغتيالات وتفجيرات فى محافظتى عدن وأبين وقعت فى آخر ديسمبر / كانون أول ١٩٩٢ وأول يناير / كانون ثانى ١٩٩٣. وقدم المحتجزون شكوى للوفد تضمنت مطالب أهمها : - السماح لذويهم بزيارتهم فى مواقع الاحتجاز والتحقيق. - الغاء الاحتجاز الفردى الذى يتعرض له عدد منهم. - زيادة أوقات خروجهم من الزنازين لقضاء الحاجة. - الاسراع فى استكمال التحقيقات معهم. - توفير محامين لهم لدرس ما توصلت اليه التحقيقات والوقوف الى جانبهم لضمان سلامة الاجراءات. .

وقد اعتبرت السلطات المختصة ان السماح بالزيارة دليل على ان التحقيقات تتم بشكل قانونى واتساقى دون اللجوء للتعذيب. لكنها رفضت الاستجابة للمطالب المذكورة بحجة انها لا تندرج فى السجون الممول بها فى البلاد، وفى الكثير من الدول الأخرى. فضلا عن انهم رهن التحقيق وليسوا فى السجون التى لا يدخلها الا من تصدر عليه احكام قضائية.

كما التقى وفد من المنظمة نفسها برئيس الدولة فى ١١ سبتمبر/أيلول، وشكا له من استمرار بعض مظاهر التعذيب ضد السجناء فى قضايا جنائية.

كذلك زار وفد من المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الانسان والحريات الديمقراطية سجون محافظة الحديث وحجه، ولاحظ أن السجناء يقضون فترة العقوبة فى

سجون غير صالحة للحياة البشرية، ويعانون بصورة واضحة من المعاملة غير الحسنة، ناهيك عن تدرى الفناء، كما لوحظ أيضاً ممارسة عقوبة القيود على السجناء.

ونقلت المنظمة هذه الحالة وغيرها من أوضاع السجون الأخرى المتعددة والمنهارة إلى السادة رئيس مجلس الرئاسة ونائب الرئيس ووزير الداخلية اللذين أبدوا استعداداً طيباً لمعالجة هذه الأوضاع، وحسب معلومات المنظمة مازالت الأوضاع كما هي في مختلف سجون اليمن.

وفي سياق متابعة المنظمة اليمنية تم الوقوف أمام عدد من حالات التعذيب - التي تمتد من الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان - في بعض سجون اليمن ومنها: محافظة لحج وأبين وتعرز والحديث وآب، وتم نقلها إلى وزارة الداخلية، وقد قام الأخ وزير الداخلية باتخاذ الإجراءات لإزاء الحالات الأخرى.

وخلال نزول وفد المنظمة تم ملاحظة وجود أعداد من السجناء قد انقضت فترة عقوبتهم وما زالوا في السجن، كما يوجد في العديد من السجون أطفال تقل أعمارهم عن ١٨ سنة ويتراوح عددهم بين مئة ومئة وعشرين طفلاً سجناء مع غيرهم من الكبار، وكذا وجدوا عدد من المختلين عقلياً في تلك السجون، وجرت مناقشة تلك القضايا مع المسؤولين اليمنيين الذين وعدوا باتخاذ الإجراءات التي تكفل مراعاة حقوق الأطفال السجناء وإقامة مشروع إصلاحية للأحداث، وتتابع المنظمة إقامة هذه الإصلاحية مع الجهات المعنية، وجرى الإتفاق مع المنظمة بإحالة المختلين عقلياً إلى المصححات النفسية والعقلية.

الحق في المحاكمة المنصفة :

ليست المشكلة الرئيسية بشأن هذا الحق في توفر المحاكمة المنصفة للمتهمين بقدر ما هي في عجز السلطات أو تراخيها عن ضبط المتهمين في بعض الجرائم الخلة بالأمن وتقديمهم للمحاكمة أصلاً، مما يترتب عليه تعطيل العدالة. ونقترن بذلك أيضاً حالة القضاء في اليمن، حيث يوجد إلى جوار القضاء الذي يطبق القوانين الدولية، قضاء مدني يمكن لانباء القبائل اللجوء إليه للحكم بينهم ويحرص السلطات، وخاصة في المناطق الشمالية، على مراعاة نفوذ القبائل ومكانتها. ويؤثر ذلك على تعقب المتهمين في بعض الحوادث حرصاً على عدم استفزاز القبائل التي ينتمون لها أو يلجأون إليها طلباً للحماية في إطار الأعراف الموروثة. ويضاف إلى ذلك أن عورة التضاريس تجعل عملية ضبط المتهمين في بعض المناطق عسيرة، وتقود إلى مواجهات مع القبائل في بعض الأحيان، وإلى تفاهم

معها على حلول وسط في احيان اخرى.

ومن أبرز الامثلة في هذا المجال عدم قدرة قوات الامن على ضبط الشيخ طارق الفضلي المتهم في احداث الازهاب بعدن رغم محاصرتها منطقة جبل المراقبة التي لجأ اليها حيث توجد قبيلته، الا بعد وساطة من الشيخ عبد الله الاحمر شيخ مشايخ قبائل حاشد، التي تنتمي لها قبيلة الفضلي لكن أدت هذه الوساطة الى تسليم الشيخ الفضلي الى السلطات في صنعاء لا في عدن حيث جرت أفعال العنف المتهم بالمشاركة فيها. وقد أحيل للنياحة العامة في صنعاء، التي اتهمته بايواء شخص متهم في حادث محاولة اغتيال علي صالح عباد مقبل عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، في حين كانت أجهزة الأمن في عدن تتهمه بالضلوع شخصيا في تلك المحاولة وتبدير بعض التفجيرات، وقيادة تنظيم أصولي متطرف قيل انه يسمى «تنظيم العائدين من افغانستان».

وبخصوص الاشخاص الذين احتجزوا في عدن بتهمة القيام بأعمال ارهابية فقد تم الافراج عن معظمهم بسرعة لعدم توفر ادلة على تورطهم. وأعلن في أول ابريل/ نيسان ان المشيرين الذين ظلوا محتجزين سيحاولون للمحاكمة فور استكمال التحقيقات معهم. لكن في ٢١ مايو/ أيار نسب الى مسئول في النياحة العامة القول بأن (بعض الاجراءات القانونية أرجأت محاكمة عناصر تنظيم الجهاد حتى الشهر المقبل) وتزامن ذلك مع اعلان القبض على مجموعة جديدة تنتمي الى التنظيم نفسه، وكان اعضاؤها مختلفين في اماكن مختلفة لكن قام سبعة من المتهمين بالهرب من سجن المنصورة المركزي بعدن في يوليو / تموز، وقيل انهم لجأوا الى بعض القبائل. وادى ذلك الى تأخير بدء محاكمة بقية المتهمين، في الوقت الذي ظلت محاولات القبض على الهاربين مستمرة دون جدوى بسبب ما قيل عن رفض القبائل تسليمهم وأكد هذا الحادث صعوبة مواجهة مشكلة اختفاء بعض المتهمين في مناطق قبلية. وهذا ما اكده رئيس الوزراء اليمني في رسالة جوابية الى رئيس مجلس النواب في اكتوبر/ تشرين أول، بشأن ما اتخلته الحكومة من اجراءات بناء على توجيهات المجلس لحل الازمة التي تمر بها البلاد. فقد اشار الى ان الحكومة اضطرت لرفع الامر اكثر من مرة الى مجلس الرئاسة للمساعدة في ضبط المسألة الأمنية، بعد أن توافرت المعلومات بأن بعض المتهمين الذين تم الاعلان عن اسمائهم يحتمون بقوى سياسية أو اجتماعية).

حرية الرأي والتعبير

حدث تقدم ملموس في ممارسة حرية الرأي والتعبير من خلال الصحف والمجلات

التي وصل عددها نحو ١٥٠ تتمتع بحرية واسعة، تصل إلى حد نشر ما يتردد من شائعات وتوجيه اتهامات بالجملة أسهمت في تفاقم الأزمة السياسية ووضعت مستقبل الوحدة في مهبط الرياح. وهذا مادفع لجنة الحوار الوطني في نهاية العام إلى اقتراح ضوابط إعلامية بشأن حظر نشر أو إذاعة أى مواد تسهم في تصعيد الأزمة السياسية القائمة. وأثار ذلك قلقاً حول تأثيرات هذه الأزمة على حرية الرأى والتعبير والنشر من ناحية، ومدى اتساق هذه الضوابط مع الدستور وقانون الصحافة من ناحية أخرى. لكن كان من الصعب فرض هذه الضوابط في نهاية العام، لما تنطوى عليه من قيود. كما لم يتم الاستماعة عنها بالتطبيق الدقيق لأحكام الدستور وقانون الصحافة فيما يخص بحالة التجاوزات إلى القضاء.

ومع ذلك كان الواضح ان لجنة الحوار الوطني لم تلجأ إلى اقتراح تلك الضوابط، الا بعد ما لاحظت ان بعض ما ينشر في الصحف المحلية والعربية لا يساعد على توفير المناخ اللازم لحل الأزمة التي تهدد الوحدة اليمنية، وإنما يمثل وقوداً جديداً لها. وبالنظر إلى عدم وضع الضوابط المذكورة موضع التنفيذ، كان أهم انتهاك لحرية الرأى والتعبير خلال العام هو قيام نيابة الصحافة بصنءاء في شهر يونيو / حزيران باستجواب د. عبد العزيز السقاف رئيس تحرير صحيفة «يمن تايمز» حول خطاب مفتوح وجهه عبر هذه الصحيفة إلى رئيس الدولة بشأن جدية في مقاومة الفساد، وذلك فيما يتعلق بحدث محدد هو قيام عدد من كبار المسؤولين المقربين منه بوضع أيديهم على قطعة أرض داخل حرم جامعة صنعاء، وإقامة مساكن لهم عليها.

كما تعرضت صحيفة «صوت العمال» لحظر توزيعها في صنعاء يوم ٢٠ أكتوبر/ تشرين أول بسبب خبر نشرته عن «حملة اغتياالات لقيادات وكوادر الحزب الاشتراكي» لكن تم السماح بتوزيعها بعد ثلاثة أيام من الحظر، ثم تعرض مقر الصحيفة نفسها لاطلاق النار عليه في ديسمبر/ كانون الأول وأعلن أحد شيوخ قبيلة بنى جبر في محافظة مأرب مسؤوليته عن الحادث احتجاجاً على مواد نشرت فيها.

حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة

اجتازت اليمن بنجاح أول تجربة لانتخابات تعددية في ٢٧ أبريل / نيسان وشارك فيها نحو ٧٨٠ من مجموع الناخبين المسجلين، وهي نسبة مشاركة مرتفعة بالمقاييس العالمية. وقد صدرت شكاوى من معظم الاحزاب، بما فيها الحزبان الحاكمان وقت اجراء الانتخابات، من حدوث انتهاكات ومخالفات. لكن تبين انها لا تمثل خطاً عاماً ولم تؤثر

جوهريا على ممارسة المواطنين لحق المشاورة. كما انها تملتق بحالات ودوائر محدودة.

ويتسق هذا التقييم اجمالا مع شهادات المراقبين الدوليين، التي اكدت على ايجابية الظروف التي جرت فيها الانتخابات. وكان اهتمام الحكومة اليمنية بفتح الباب امام منظمات غربية غير حكومية لمراقبة الانتخابات ظاهرة ايجابية رغم قلة عدد فريق المراقبين لكنها لم تفعل الشيء نفسه مع المنظمات العربية المعنية بحقوق الانسان، ولا المنظمات اليمنية التي حرمت من حق المشاركة في الرقابة كما امتثلت الحكومة لحكم المحكمة الدستورية العليا، الذي قضى بوجوب استقالة الوزراء ونوابهم ووكلاء الوزارات وكافة المسؤولين المشمولين في المادة ٥٥ من قانون الانتخاب، اذا ارادوا ترشيح انفسهم مع استثناء رئيس الوزراء ونوابه فقط. وكانت الحكومة قد رفضت في البداية مطلب المعارضة الخاص باستقالة أى وزير أو مسؤول تنفيذى كبير حال ترشيحه لضمان المساواة في الفرص وعندما ايدت اللجنة العليا للانتخابات. هذا المطلب، قامت الحكومة بالظعن في قرارها أمام المحكمة الدستورية، التي اصدرت في ٢١ مارس / آذار حكمها السابق الذي التزمت الحكومة به.

ولذلك جاءت الانتخابات نظيفة في مجملها، رغم بعض الانتهاكات والاضطاء التي تتركز في النقاط التالية :

- عدم استخدام رموز انتخابية تشير الى كل مرشح من أجل مساعدة الأميين على الاختيار دون تدخل وقد فرض ذلك أن يقوم آخرون بمساعدة الناخبين الأميين والكتابة لهم. ووردت تقارير تفيد باستغلال بعض المرشحين لهذا الوضع لصالحهم.

- طريقة تسجيل الناخبين في الجداول، والتي شابهها عدم تنقية هذه الجداول او إضافة أسماء الذين بلغوا سن الاقتراع، وما اقترن بذلك احيانا من حدوث تلاعب في اخراجات القيد.

- تصويت رجال القوات المسلحة في الدوائر التي توجد بها معسكراتهم، وليس في دوائرهم الاصلية. وقد اتاح هذا الوضع فرصة للحزبين الحاكمين للاستفادة منه.

- هيمنة الحزبين الحاكمين على الاعلام الرسمي المرئي والمسموع والتي انعكست سلبيا على حرية التنافس رغم استجابة الحكومة لما طلبته اللجنة العليا للانتخابات من اتاحة فرصة للأحزاب الاخرى للاعلان عن برامجها. وقد استفاد ١٣ حزبا من هذه الفرصة، وفقا للمعيار الذي اتفق عليه وهو السماح لكل حزب يزيد عدد مرشحيه على ١٥

بالحصول على حصة من الوقت في التلفزيون والاذاعة، كما طلبت اللجنة العليا للانتخابات من أجهزة الاعلام التقيد بنص قانون الانتخاب الذى يحظر نشر او اذاعة أى نشاط للمسؤولين الرسميين أو أى مواد تعتبر دعابة لحزب معين. لكن لم يكن بالإمكان ضمان ذلك دائما بسبب نسبة التمييز بين ما يعد أو لا يعد دعابة انتخابية.

- ممارسة الحزبين الحاكمين لبعض الضغوط على الناخبين، وخاصة الحزب الاشتراكي فى بعض دوائر المحافظات الجنوبية الشرقية التى اكتسحها. وقد ارجعت مصادر عدة استقالة مساعد مدير الامن فى عدن العقيد عبد الرحمن الشاهدى الى اعتراض على تورط بعض قوات الامن فى ممارسة ضغوط على الناخبين لصالح هذا الحزب.

- الاشتباكات المسلحة التى حدثت فى بعض الدوائر وترتب عليها سقوط قتلى وجرحى، كما سبقت الاشارة.

- الارتباك الذى شاب اعلان النتائج، ومبادرة اثنين من اعضاء اللجنة العليا للانتخابات يمثلان حزبي المؤتمر الشعبى وتجمع الاصلاح باعلان النتائج دون حضور رئيس اللجنة وامين الاعلام الناطق باسمها، مما ادى الى اعتراض بعض الاحزاب. كما احتج على ذلك امين الاعلام باللجنة د. عبد أمين الملك المخلافى الذى اصدر بيانا جاء فيه: (ان الاختراق من قبل السلطة وصل الى داخل اللجنة العليا للانتخابات. وكنت واحدا من الذين تعرضوا لخديعة من أجل استخدام اللجنة أداة للترويج لنتائج غير صحيحة فى الميدان) لكن كان واضحا أن هذه الخلافات، رغم اهميتها، لا تمثل خطأ عاما أو تؤثر جوهريا على جدية ونزاهة الانتخابات، خاصة وانها اول انتخابات متعددة فى تاريخ اليمن، كما انها لا تفسر كثرة الطعون التى قدمتها الاحزاب فى اطار الصراع السياسى بينها واقتربت بحملات اتهم متبادلة فيما بينها، وخاصة بين الحزب الاشتراكي وتجمع الاصلاح. فقد ركزت اتهمات الاصلاح للاشتراكي فى انه قام بتزوير واسع فى المحافظات الجنوبية والشرقية، وان المؤتمر الشعبى تواطأ معه وترك له الحرية لجمع ما يستطيعه من أصوات بكل السبل للاستمرار فى صمجة تقاسم السلطة بينهما. كما اتهم الاشتراكي الاصلاح بتزوير الانتخابات فى المحافظات الشمالية والغربية وتقدم بطعون فى نتائج أكثر من ٢٠ دائرة بها. اما الاحزاب الصغيرة فقد اتهمت الحزبين الحاكمين بالتهككات واسعة أثناء عملية الاقتراع وفوز الأصوات وإعلان النتائج. ووجه بيان صدر باسم مجموعة من هذه الاحزاب اتهمات محددة اهمها استخدام المال العام لشراء أصوات، والسماح لقوات الامن بالتدخل لإرهاب الناخبين، واقتحام بعض مراكز الاقتراع لفرض اسماء مرشحين بينهم.

لكن تبين ان هذه الاتهامات والطعون انتطورت على مبالغات شتى مما دفع المحكمة العليا الى التقييد بنص القانون الذى لا يجيز لها تسلم الطعون بعد مرور ٤٨ ساعة من اعلان النتائج وبشرط أن تكون مقدمة من ناخبين ليس من أحزاب ومرشحين وقد احتج تجمع الاصلاح على ذلك فى البداية، لكنه عاد ليقرر سحب الطعون المقدمة من أنصاره فى اطار اتفاق مع حزبى المؤتمر الشعبى والحزب الاشتراكى على تقديم مذكرة للمحكمة العليا بسحب الطعون التى قدمها أنصار الأحزاب الثلاثة. وكان هذا مؤشرا صحيحا على عدم جدية كثير من الطعون وعلى الطابع السياسى لها.

واجمالا يمكن القول بأن ما حدث من مخالفات رغم اهميتها لم يؤثر جوهرها على حق الشعب اليمنى فى المشاركة لكن يظل من الضرورى العمل على توفير الظروف التى تحول دون تكرار مثل هذه المخالفات فى المستقبل.

القسم الثالث

نتائج المؤتمر العالمي لحقوق الانسان

القسم الثالث نتائج المؤتمر العالمي لحقوق الانسان

يستكمل هذا التقرير الدراسة التى بدأها تقرير العام الماضى عن المؤتمر العالمى لحقوق الانسان. فبعد أن تعرض التقرير السابق للجهود التحضيرية المطولة التى مهدت لانقاعه، يتابع هذا التقرير تقييم أعمال المؤتمر، وكذا منتدى المنظمات غير الحكومية الذى سبقه. وقد شملت الدراسة عدة مستويات للتحليل أولها مقارنة الوثيقة الختامية للمؤتمر بالوثيقة التحضيرية، وثانيها مقارنة الوثيقة الرسمية بتلك الصادرة عن المنظمات غير الحكومية، وثالثها تقييم جهود التنسيق بين المنظمات غير الحكومية على المستويين العربى والدولى، وأخيرا استشراف آفاق العمل فى ميدان حقوق الانسان فى ضوء التوافق الذى انتهى اليه المؤتمر على مستوييه الحكومى، وغير الحكومى.

ولكن تجدر الاشارة، قبل الخوض فى هذا التقييم، الى ان تقييم نتائج المؤتمر لم يكن موضع اتفاق بل على العكس كان موضع تباين كبير، ربما بسبب قياس نتائجه بالمقارنة بالآمال التى كانت معقودة عليه. وربما لأنه، وهو يمثل اكبر حشد عرفه التاريخ بخصوص حقوق الانسان، كان ينمقد قيد خطوات من مذبحة كبيرة فى يوغوسلافيا السابقة دون أن يكون قادرا على اذانة جماعية لمثل هذا الانتهاك الصارخ. وربما كذلك لأنه أخفق فى بلوغ نتائج عملية بارزة تتعلق بالآليات التنفيذية التى يمكن أن يناد بها ترجمة الطموحات أيا كان حجمها الى الواقع.

أولا : المقارنة بين الوثيقة التحضيرية والوثيقة النهائية بيان أبعاد الخلاف

تتيح مقارنة مشروع الوثيقة النهائية للمؤتمر العالمى لحقوق الانسان، كما أعدتها اللجنة التحضيرية فى جينيف، مع الوثيقة الختامية للمؤتمر أكثر من بعد فى التحليل، فهى تتيح التعرف على أبعاد الخلاف فى قضية حقوق الانسان، كما تتيح استخلاص حجم تأثير المجموعات الدولية فى تأكيد مفاهيمها من خلال الأمم المتحدة.

وكما هو معلوم فقد تضمن مشروع الوثيقة التى قدمتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر أكثر من مائتى عبارة أو كلمة «بين أقواس»، لأنها موضع اختلاف. ولم تستطع اللجنة

رغم جهودها المطولة أن تحسمها وأحالتها- من ثم - الى المؤتمر العالمى.

وتدور هذه الاختلافات حول عشرة موضوعات رئيسية هي : مبدأ العالمية والخصوصية فى حقوق الانسان، وحق تقرير المصير، والعنصرية، والحق فى التنمية، والتمييز بين الارهاب وكفاح الشعوب الخاضعة للاستعمار، والسيادة وعدم استعمال حقوق الانسان كأداة للضغط السياسى، وإزدواجية المعايير فى الأمم المتحدة، ودور المنظمات غير الحكومية، وصكوك حقوق الانسان، وأليات العمل فى مجال حقوق الانسان. وقد تفاوتت درجة الاختلاف بين الصياغات التى أوردتها الوثيقة التحضيرية بين اختلافات هامشية تتعلق بتباين الرؤية حول تخمين النص، أو نقل مركز التأكيد من فكرة الى أخرى، وتصل فى ذروتها فى بعض المواضع الى حد التناقض التام حيث أوردت نصوصا ونقيضها فى ذات الفقرة، كما أوردت مقترحات متباينة تباينا جذريا.

وتسلط هذه الحقيقة الأولية الضوء على حجم الخلاف فى رؤية القضايا التى عالجه المؤتمر وعجز الجهود الدبلوماسية التى استمرت سنوات خلال التحضير للمؤتمر عن تجازؤها، كما تمكس فى واقع الأمر، حقيقة مفادها أن الخلافات تشمل كل شئ تقريبا.

بالنسبة لحق تقرير المصير، والذي كان موضوعا خلافا من الدرجة الأولى خلال الجهود التحضيرية، فقد انطوى نص الوثيقة التحضيرية بشأنه على سبع نقاط للاختلاف، تمثل فى واقع الأمر كل جوانب الموضوع بدءا من التردد بين وصفه «بحق تقرير المصير»، أم «الحق فى تقرير المصير»، الى التردد بين النص عليه «كحق لجميع الشعوب» أم «للسهوب الواقعة تحت السيطرة الأجنبية أو الاستعمارية والاحتلال الأجنبى» .. الى درجة الاهتمام به على سبيل الأولوية «العليا» أو «اقصى اهتمام»، الى اعتبار الحرمان منه بمثابة انتهاك «جسيم» أم «خطير» أم مجرد انتهاك فحسب، وأخيرا بالاختلاف حول ما ينبغى النص عليه من تدابير، حيث جرى الاختلاف حول صياغة تطالب «بالتشديد» باتخاذ تدابير دولية فعالة لحماية الواقفين تحت الاحتلال الأجنبى.

وقد خرجت الوثيقة النهائية لمؤتمر فيينا باستبعاد النص على اعتبار انتهاك حق تقرير المصير انتهاكا «جسيما» أو «خطيرا» لحقوق الانسان، كما استبعدت اعتباره من الأولويات «العليا» أو أنه يتطلب «اقصى اهتمام»، واقتصرت على النص على أهمية التأكيد الفعلى لهذا الحق، بدلا من دعوة المجتمع الدولى لضمان إعماله على نحو فعال. ثم أضافت تحفظا يقول بأنه «يجب عدم تفسير هذا بأنه يرخص أو يشجع أى عمل من شأنه أن يمزق أو أن

يمس، كليا أو جزئيا، السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول ذات السيادة والمستقلة التي تنصرف تمثيا مع مبدأ تكافؤ الحقوق وتقرير المصير للشعوب». كذلك استبعدت «التشديد» في الدعوة لاتخاذ تدابير دولية فعالة من أجل حماية الواعين تحت الاحتلال.

اما مقارنة الوثيقتين فيما يتعلق بمبدأ عالمية حقوق الانسان فتفيد باختلاف كبير في الصياغة. وقد اتسمت صياغة الوثيقة التحضيرية بطابع حاسم في تأكيد هذا المبدأ، فاعتبرت «أسراً لا يرقى اليه الشك» وأن من واجب جميع الدول حماية هذه الحقوق وتميزها. لكنها حظيت بنسبة عالية من التحفظات وأوردت اثنتي عشرة عبارة موضع خلاف تتعلق بالتان منها بالربط بين جهود الأمم المتحدة لتعزيز احترام حقوق الانسان و«صون ونوطيد السلم والأمن»، والتان بـ «الترايط» و«التشابك» بين جميع حقوق الانسان، والتان بأسلوب «التصدى لإعمال» هذه الحقوق «على نحو متكامل ومتوازن»، وتعلق ثلاث منها بتعابير حول النص على الاعتراف «بحقوق» الانسان أو «بمعايير حقوق» الانسان، او «بحقوق للانسان المعترف بها عالميا». كما تنافس تعبيراً «المساهمة» و«المراعاة» عند النص على مراعاة الخاصيات الإقليمية والوطنية، وتعبيران آخران عند تحديد دور الخاصيات الإقليمية والوطنية في تعزيز عالمية حقوق الانسان.

وقد ادخلت الوثيقة النهائية تعديلات عديدة على هذه الصيغة، لم تشمل الفقرات موضع الاختلاف فحسب بل وتلك الواردة كموضوع اتفاق، ومنذ البداية أعادت صياغة الفقرة التي لم تكن موضع خلاف بشأن اقرار المبدأ ذاته فأوردت «ان جميع حقوق الانسان عالمية وغير قابلة للتجزئة» بدلا من الصيغة المشار اليها اعلاه كما نصت على «ترايط» و«تشابك» حقوق الانسان، واختارت صيغة «التعامل مع حقوق الانسان» بدلا من «التصدى» لإعمال هذه الحقوق وضافت تأكيدا على التعامل في هذه الحقوق «على قدم المساواة ونفس القدر من التركيز» واستخدمت عبارة «الوضع في الاعتبار» عند الحديث عن الخاصيات الوطنية بدلا عن التعبيران المقترحتان في الوثيقة التحضيرية. كما عكست من موضع وصياغة النص الخاص بالربط بين جهود الأمم المتحدة لتعزيز احترام حقوق الانسان و«صون ونوطيد السلم والأمن» بصياغة تقريرية تفيد بأن هذه الجهود تساهم في الاستقرار والرفاه اللازمين لاقامة علاقات سلمية وودية فيما بين الأمم وفي تحسين الارضاع لاحلال السلم والأمن ولتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفما يتعلق باقرار الترابط بين الديمقراطية والتنمية وحقوق الانسان، لم ننصح الوثيقة التحضيرية عن خلافات تذكر، وجاء النص الختامي أيضا دون اختلافات تذكر مع

الوثيقة التحضيرية، لكن تركّز الاختلاف عند معالجة الحق في التنمية، وقد ورد معظم النص المقترح في الوثيقة التحضيرية «داخل أقراس» وشملت الاختلافات: تعريف الحق في التنمية، والعقبات الرئيسية أمام إعماله، والتعاون الدولي حول إعماله، وربطه بالحق في بيئة سليمة ومتوازنة. ومطالبة المجتمع الدولي يَبْذُل كل ما في وسعه من جهود لتخفيف عبء دين البلدان النامية. وقد بُنيت الوثيقة النهائية الفقرة المتعلقة بتعريف الحق في التنمية فضمنتها كل العناصر المقترحة، على نحو ما بينه إعلان الحق في التنمية، حقاً عالمياً، وغير قابل للتصرف وجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان. لكنها أسقطت الإشارة للعقبات الرئيسية أمام إعمال هذا الحق وتعرض للهوة بين الشمال والجنوب، والبلدان الغنية والفقيرة، ومسائل الفساد والمساواة، والادارة الجيدة، وقدرة البلدان النامية على استيعاب التعاون الانمائي.

وقد أقرت الوثيقة الختامية كذلك بمضمون ما أورده الوثيقة التحضيرية بشأن حظر التلّرع بالاعدام التنمية لتبرير تقييد حقوق معترف بها، وضرورة تعاون الدول مع بعضها بعضاً، وكذا المجتمع الدولي، من أجل ضمان التنمية وإزالة العقبات التي تعترضها. لكنها فيما يتعلق بمسؤوليات التنمية - أعطت انطباعاً بتعديل التوجه العام الوارد في الصياغة المقترحة بالوثيقة التحضيرية. إذ أوردت أن إحراز تقدم دائم نحو إعمال الحق في التنمية يتطلب سياسات إنمائية فعالة على الصعيد الوطني، كما يتطلب علاقات اقتصادية منصفة وبيئة اقتصادية مواتية على الصعيد الدولي، مقابل توجه يمكن استخلاصه من الوثيقة التحضيرية يستند إلى مساعدة البلدان التي تواجه في مجال الدين الخارجي عبثاً ثقيلاً يؤثر تأثيراً سلبياً على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

كذلك كان موضوع السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول موضعاً لاختلاف كبير بين الوثيقتين التحضيرية والنهائية، وقد أوردت الوثيقة التحضيرية فقرة مقترحة بشأنه تؤكد على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة باحترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، فضلاً عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما تؤكد على عدم استعمال حقوق الإنسان كأداة للضغط السياسي، لكن هذه الفقرة جاءت بأكملها «بين أقراس» تعبيراً عن الاختلاف بشأنها بل ووردت الفقرة الأخيرة منها المتعلقة بعدم جواز استعمال حقوق الإنسان كأداة للضغط السياسي داخل أقراس إضافية تعبيراً عن أنها موضع لخلاف فرعي داخل الخلاف الرئيسي.

وقد امتد الخلاف حول المبدأ نفسه أيضاً على الفقرة التالية في الوثيقة التحضيرية

التي تؤكد على حق الأفراد والشعوب في مستوى معيشة كاف للصحة والرفاهية. اذ تطلب الى الدول وضع حد لأي (تدابير لا يمكن تبريرها) أو (حصار اقتصادي أو تدابير ارضائية عدا تلك المنفذة وفقا للقانون الدولي وميثاق الامم المتحدة) تخلق عقبات أمام العلاقات التجارية الدولية أو تعرقل الاعمال الكامل لحقوق الانسان.

وقد أسقطت الوثيقة النهائية النص المتعلق باحترام السيادة الوطنية بأكمله، بينما طورت من صياغة الفقرة المتعلقة بالتدابير، فدعت الى الامتناع عن اتخاذ أى تدبير «من جانب واحد لا يتفق مع القانون الدولي وميثاق حقوق الانسان» ومن شأنه أن يوجده عقبات أمام العلاقات التجارية، ويعرقل الأعمال التام لحقوق الانسان ولاسيما حق كل شخص في مستوى معيشي ملائم لصحته ورفاهه. كما أكدت على أنه لاينبغي استخدام الغذاء كأداة للضغط السياسي.

كذلك تمكس صياغة الوثيقتين لقضية عدم التمييز ومكافحة أشكال العنصرية والتمييز العنصري قدرا كبيرا من الاختلاف، وعكست الوثيقة التحضيرية في مجالها أقصى درجات التناقض. وشمل ذلك نصوصا تضيف «معاودة السامية» للتمييز العنصري والعنصرية، وأخرى تضيف «معاودة (العرب) السامية» وثالثة تضيف الاستعمار والعدوان والاحتلال الأجنبي، واتشاء مستوطنات غير شرعية في الأراضي المحتلة. وواضح أن قطبي المواجهة هنا هما العرب والصهيونية. لكن خلت الوثيقة الختامية من هذه التناقضات باستبعاد الفقرة التي تنطوي على هذه الخلافات، وجاء النص في ثلاث فقرات دون تعديل يذكر، تؤكد الأولى على أن احترام حقوق الانسان بلا تمييز من أى نوع هو قاعدة أساسية من قواعد قانون حقوق الانسان الدولي، وتطالب بالقضاء السريع والشامل على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وترحب الثانية بالتقدم المحرز في إزالة الفصل العنصري. وتشجب الثالثة استمرار أعمال العنف الهادفة الى تقويض السعي لازالة الفصل العنصري بطريقة سلمية.

وتمكس الوثيقة التحضيرية كذلك خلافا جوهريا آخر حول التمييز بين الارهاب وكفاح الشعوب الخاضعة للاستعمار وأوردت هذا التمييز بين أفولس في فترتين، لكن الوثيقة النهائية استبعدت الفقرتين اللتين توضحان هذا التمييز. ونصت بشكل قاطع على أن الارهاب بجميع أشكاله يهدف الى تقويض حقوق الانسان والحريات الأساسية والديمقراطية ودعت الى تعزيز التعاون الدولي من أجل منعه ومكافحته.

على العكس من ذلك جاءت معالجة الوثيقة التحضيرية لقضايا المرأة والطفل والمعوقين إما خالية من أية مخفضات، على نحو معالجة قضية المرأة والمعوقين، أو عبرت عن اختلافات محدودة على نحو ما ورد بشأن حقوق الطفل اذ اقتصرت الخلافات الواردة في معالجة الوثيقة التحضيرية لهذا الموضوع على فقرة واحدة تتعلق بتفصيل بعض ما أوردته مجملا، وتم استبعاد هذا التفصيل في الوثيقة النهائية.

أما حقوق الأشخاص المتسجين لأقليات فقد وردت متضمنة تحفظا يقضى بأنه ينبغي أن يساهم تعزيزها في الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول التي يعيشون فيها. وقد جرت إعادة صياغة للنص تدمج هذه الفقرة بشكل يسقط معنى «الاشتراط» الوارد في صياغة الوثيقة التحضيرية. كذلك أوردت الوثيقة التحضيرية تحفظا في شأن حقوق الشعوب الأصلية في معرض التسليم بقيمة وتنوع هويتهم المتميزة اذ نصت على أن يكون ذلك «دون المساس بوحدة الدولة»، وأن يساهم في «الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول التي يعيشون فيها». وقد اسقطت الصياغة النهائية هذه الفقرة كذلك.

ثانيا : وثيقنا فيينا بين توافق الحد الأدنى للحكومات

وتوافق الحد الأقصى للمنظمات غير الحكومية

يعتمد المستوى الثاني من التحليل، على المقارنة بين الوثيقة الصادرة عن المنظمات غير الحكومية، وتلك الصادرة عن الحكومات بالنسبة للمبادئ الرئيسية والقضايا الجوهرية موضع الخلاف من ناحية وجوانب التركيز الرئيسية التي تعكس الانشغالات على المستويين من ناحية أخرى.

ويظهر أول الفوارق بين صياغة الوثيقتين لمبدأ عالمية حقوق الانسان مقابل الخصوصية التي تطرحها وثيقة المنظمات غير الحكومية بشكل قطعي «بالتأكيد القوى وبما لا يدع مجالا للشك ان جميع حقوق الانسان عالمية في طابعها، وهي تقبل التطبيق بشكل متساو في اطار شتى التقاليد الاجتماعية والثقافية والقانونية». كما تؤكد ان «الادعاءات القائلة بالنسبية لا يمكن ان تبرر أبدا انتهاكات حقوق الانسان في أى ظرف من الظروف». كما تؤكد «ان اهتمامات حقوق الانسان يرمضها موضوعا يهم العالم أجمع وموضع مسئولية دولية، لا يمكن ابدا اعتبارها مسألة شئون داخلية لدولة ما دون سواها. وأن جميع حقوق الانسان «كل لا يقبل التجزئة» وهي «متراصة»، ويتوجب اتخاذ اجراءات لكفالة حماية وتعزيز كافة الحقوق. ومقابل هذه الصيغة القطعية في الوثيقة غير الحكومية وضمت الصياغة الحكومية في اعتبارها الخصوصية المختلفة، فبعد النص على أن «جميع حقوق

الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة، ومتشابكة ومتداخلة استدركت بأنه «يجب أن توضع في الاعتبار الخاصيات الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، وطالبت الدول بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية «بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية».

كذلك عالجت الوثيقتان الترابط بين الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان بشكل متفاوت، ويشار ابتداء إلى أنه رغم تأكيد الوثيقتين على هذا الترابط فقد اوردتهما بترتيب مختلف، فبدأتها الوثيقة غير الحكومية بحقوق الإنسان فالتنمية ثم الديمقراطية، بينما أوردت الوثيقة الحكومية الديمقراطية في البداية ثم تلت بالتنمية فحقوق الإنسان، وسواء كان ذلك مقصود ترتيب أسبقيات لم تم عقوبها، فقد جرت مقارنة كلتا الوثيقتين لتحليل الترابط بهذا الترتيب.

وقد ركزت الوثيقة غير الحكومية على المطالبة بالتصديق على معاهدات الأمم المتحدة بل والدعوة إلى اعتبار ذلك شرطاً أساسياً لانضمام أو استمرار دولة عضو بالأمم المتحدة، ودعت الأمم المتحدة لدراسة اتساق برامج التكيف الهيكلي التي تضطلع بها وكالاتها المالية مع الأحكام ذات الصلة بحقوق الإنسان، وأن تعيد «تعريف» دور وكالاتها المالية لصالح التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان. وإتباع منهج متكامل وشامل للحق في التنمية، والاعتراف بأن إفقار قطاعات كبيرة من السكان إنتهاك جسيم لحقوق الإنسان. وأدانت احتكار عمليات وضع القرار في العلاقات الاقتصادية الدولية التي أثرت سلباً على أعمال حقوق الإنسان الأساسية، ودعت لاقامة علاقات تجارية دولية منصفة، وحضت على خفض الحاد للاتفاق العسكري لصالح القطاع الاجتماعي ونشر السلم. وإلغاء آليات الديون الخارجية.

ودعت الوثيقة غير الحكومية كذلك إلى إعطاء اهتمام أكبر للصلات بين الديمقراطية والتنمية والوفاء بالاحتياجات الانسانية الأساسية والاعتراف بأن الديمقراطية تشمل ممارسة المجموعة الكاملة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية، مع الاهتمام بصيغة خاصة بالحق في تكوين التنظيمات ودعت لضمان المؤسسات المدنية واحترام حقوقها باعتبارها الأساس للديمقراطية القائمة على المشاركة وتنفيذ التنمية الحقيقية وأكدت على دور مؤسسات المجتمع المدني مثل النقابات والمنظمات المهنية والنسائية وغيرها، في صياغة حقوق الإنسان وتعزيزها والدفاع عنها. كما دعت لضمان الحق في الاعلام باعتباره يشمل الحق في الحصول على معلومات محايدة غير خاضعة

للرقابة، واستراتيجية جديدة لتعليم حقوق الإنسان والسلام وحالة الجنسين والتنمية والبيئة على جميع المستويات.

وقد أكدت الوثيقة الحكومية بدورها على الترابط وأوردت أن الديمقراطية تقوم على إرادة الشعب ومشاركته الكاملة في جميع جوانب حياته. وفي هذا السياق أوردت أنه ينبغي أن يكون تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على المستويين الوطني والدولي «مقصداً يسعى الجميع من أجله وأن يجرها دون فرض شروط». ودعت المجتمع الدولي لتعزيز التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم أجمع وبخاصة أقل البلدان نمواً والملتزمة بعملية إقامة الديمقراطية وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

وأكدت الوثيقة على الحق في التنمية كما هو مبين في إعلان الحق في التنمية بوصفه حقاً عالمياً غير قابل للتصرف وجزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية، وعدم التذرع بالعدم التنمية لتبرير الانقاص من حقوق الإنسان المعترف بها دولياً ومطالبة المجتمع الدولي أن يشجع قيام تعاون دولي فعال لإعمال هذا الحق وإزالة العقبات التي تعترضه. وأوردت أن إحراز تقدم دائم نحو أعمال الحق في التنمية يتطلب سياسات انمائية فعالة على الصعيد الوطني كما يتطلب علاقات اقتصادية متصفة وبيئة اقتصادية مواتية على الصعيد الدولي. وكذا الوفاء بطريقة منصفة بالاحتياجات الانمائية والبيئية للأجيال الحاضرة والمستقبلية. ومطالبت المجتمع الدولي أن يبلل كل ما في وسعه من أجل المساعدة على تخفيف عبء الدين الخارجي الملحق على عاتق البلدان النامية.

أما معالجة الوثيقتين لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم استخدام حقوق الإنسان كأداة للضغط السياسي، فقد اختلفت تماماً، وتبادلت الوثيقتان المواقع فيما كان متوقفاً من كل منهما. فبينما كان المتوقع من وثيقة الحكومات أن تؤكد على هذا المبدأ فقد أسقطته، بينما أكدت وثيقة المنظمات غير الحكومية بخلاف ما كان متوقفاً منها أيضاً استطراداً لوقوفها المعروف من تقليص ما هو شأن داخلي في مجال حقوق الإنسان. وهو ما عبرت عنه بالفعل في الوثيقة ذاتها عند معالجة مبدأ عالمية حقوق الإنسان حيث نصت على أن اهتمامات حقوق الإنسان بوصفها موضوعاً عالمياً يهم العالم أجمع وموقع مسؤولية دولية، لا يمكن إهدا اعتبارها مسؤولية شئون داخلية لدولة ما دون سواها. ولا أجد تفسيراً شافياً للاختلاف الذي أظهرته وثيقة الحكومات، فلا يكفي غلبة التيار المناصر لتعميق «التدخل الانساني». وإن كان موقف المنظمات غير الحكومية قد يعبر عن التباين في مواقفها حيال هذه القضية بعدما ظهر لبعضها من تفاقم ظاهرة التدخل الدولي تحت

شعار حقوق الانسان والاغاثة، فى ظل ازدواج المعايير، وانفراد بعض القوى الدولية بصنع قرارات حقوق الانسان فى المنظمة الدولية دون سواها. وقد ادانت وثيقة المنظمات غير الحكومية الممارسات التى تعد من قبيل الغزو المسلح، واحتلال الأراضى، وممارسة العقوبات الاقتصادية وحالات الحصار.

اما قضية حقوق الانسان للمرأة والطفلة التى حظيت باهتمام بالغ على مستوى الوثيقتين فقد تشابهت مقارنة الوثيقتين لتشخيص الحالة والتوصيات الضرورية لوقف انتهاكات حقوق المرأة. فعالجتا القضية على محورين يتعلق الأول باشكال التمييز ضد المرأة، والثانى بال العنف ضد المرأة. وان كانت لهجة الوثيقة غير الحكومية قد جاءت - كما قد يتوقع - عالية النبرة فى تشخيص حالات التمييز والعنف ضد المرأة، كما انفردت الوثيقة غير الحكومية باتهام الأمم المتحدة والحكومات بانها لم توفر بصفة عامة التعزيز والحماية لحقوق الانسان للمرأة ونهبت للهيكل التسلطية التى تتداخل لإحداث تبعية المرأة فى جميع انحاء العالم ومضاعفاتها. بخلاف ذلك فقد دعت الوثيقتان للتصديق على اتفاقية الغاء جميع اشكال التمييز ضد المرأة، وحث الحكومات على الغاء تحفظاتها الكثيرة على الاتفاقية، والتأكيد على اعتبار أن حقوق المرأة والطفل جزء لا يتجزأ من حقوق الانسان العالمية، وكذا التأكيد على حق المشاركة الكاملة على قدم المساواة فى الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واستئصال جميع اشكال التمييز على اساس الجنس. لكن انفردت الوثيقة غير الحكومية بالدعوة لاعتماد برونوكول اختيارى بنشئ اجراء بشأن شكاوى الأفراد والمجموعات ودعوة الدول لأن تتقدم الى لجنة القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة بخطة عمل لهذا الغرض.

كذلك اهتمت الوثيقتان باشكال العنف الذى تتعرض له المرأة على اساس الجنس وجميع اشكال المضايقة الجنسية والاستغلال الجنسى والاتجار بالمرأة، ودعنا لاعتماد مشروع الاعلان بشأن العنف ضد المرأة. وتعيين مقرر خاص يعنى بمسألة العنف ضد المرأة. لكن انفردت الوثيقة غير الحكومية بالدعوة لانشاء محكمة جزائية دولية مختصة (من بين أمور أخرى) فى التجاوزات القائمة على اساس الجنس والاسترقاق الجنسى والتعقيم الاجبارى والعمل القسرى، والدعوة لاتخاذ تدابير دولية ووطنية للاعتراف بان الاضطهاد الفعلى، او خطر الاضطهاد على اساس الجنس يشكل اساساً لاكتساب مركز اللجوء. فيما اقتصرت معالجة الوثيقة الحكومية لهذا النمط من الانتهاكات (الاغتصاب المنهجي، الاستعباد الجنسى، والحمل القسرى) بأنها تتطلب ردا فعلا بصفة خاصة وذلك فى معرض تناول

انتهاكات حقوق المرأة في حالات النزاع المسلح.

كما اهتمت الوثيقتان بحق المرأة في الرعاية الصحية والمساواة في فرص التعليم بجميع مراحله وتشجيع الدول على تقديم معلومات عن حالة المرأة من الناحيتين القانونية والواقعية في تقاريرها الى هيئات رصد الاتفاقيات بينما انفردت الوثيقة غير الحكومية بالدعوة لان تنشأ الأمم بقرار حر ومستتير من جانب المرأة.

حقوق الطفل؛ بدورها كانت موضع مقارنة متشابهة بين الوثيقتين غير الحكومية والحكومية. فكلتاها عبرت عن أهمية اتفاقية حقوق الطفل، وحثت على التصديق عليها، وتنفيذها الفعلي من خلال اتباع كافة التدابير التشريعية والإدارية وغيرها. وأكدت على عدم التمييز، ومصلحة الطفل الفضلى، وإعطاء اعتبار لآراء الطفل، وتقوية الآليات والبرامج الوطنية والدولية للدفاع عنه وحمايته. وخصت بالاهتمام فئات من الأطفال منهم الطفلة، والأطفال المهجورين، وأولاد الشوارع، وضحايا الأمراض، واللاجئين، والمشردين، والمحتجزين، وخصت بالاهتمام بالمثل أنماطا من الانتهاكات مثل: الاستغلال الاقتصادي، والجنسى، والنزاعات المسلحة. وكلتاها دعتا لاعتبار حقوق الطفل أحد الأولويات في عمل حقوق الإنسان.. لكن الوثيقة غير الحكومية جاءت أكثر صراحة في معالجة القضية وفي إبداء الرأي بشأنها، واقتراح اساليب لمعالجتها فأظهرت ان مصادقة ١٣٦ دولة على اتفاقية حقوق الطفل لم تسفر عن أى تقدم يذكر واستمرت الانتهاكات ترتكب في جميع أرجاء العالم لحقوق الأطفال والشباب. كما انفردت بمقترحات خاصة بتطوير آليات الأمم المتحدة في هذه القضية ومن ذلك الدعوة لإنشاء آلية خاصة في إطار لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة لتلقى البلاغات بالانتهاكات الخطيرة، وإنشاء آليات افضل للدفاع عن الأطفال والشباب الذين يعانون من حالات العنف ولحمايتهم.

وقد اتفقت الوثيقتان الحكومية وغير الحكومية على معالجة حقوق الاشخاص المنتمين لأقليات - على أساس الإعلان الصادر بشأن حقوق الاشخاص المنتمين لأقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية لكن وقع تميز في أسلوب معالجة الوثيقتين للقضية. فبينما وردت كقضية مستقلة في الوثيقة الحكومية، فقد عالجتها الوثيقة غير الحكومية في إطار انتهاكات حقوق الانسان الناتجة عن العنصرية والتمييز العنصري والتعصب الدينى والتمييز وحقوق الأقليات. وقد حرصت الوثيقة الحكومية على الربط بين أهمية تعزيز وحماية حقوق الاشخاص المنتمين الى اقليات ومساهمة هذا التعزيز في الاستقرار السياسى والاجتماعى للدول التى يعيش فيها هؤلاء الأشخاص. وأكدت على حق الأشخاص

المتنمين لأقليات فى التمتع بثقافتهم الخاصة واعتناق دينهم الخاص وممارسة شعائره، واستعمال لغتهم الخاصة بحرية ودون تدخل بأى شكل من أشكال التمييز.

وركزت الوثيقة غير الحكومية على دعوة وكالات الأمم المتحدة وميثاقها لان تقيم حوارا مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية المعنية بتنفيذ إعلان حقوق الأشخاص المتنمين لأقليات وأن تضع برنامجا واسع النطاق يشمل تدابير فى مجالات الإعلام والتعليم والمشاركة والتدريب كما يشمل تدابير فعالة لمناهضة التمييز، كما دعت لجنة حقوق الإنسان لأن تنشئ فريقا عاملا معنيا بقضايا الأقليات ينظر بصفة خاصة فى القضايا التى تتطلب إجراءات عاجلة بغية إعطاء قضايا الأقليات المكانة المركزية التى تستحقها.

كذلك اهتمت الوثيقتان بحقوق الموقنين، لكن انفردت الوثيقة غير الحكومية بلغت الانتباه الى جسامه المشكله بالانشارة الى وجود ما يزيد على ٥٠٠ مليون معاق فى العالم، كما لفتت الانتباه الى ان ما يتراوح بين ١٠ - ١٥٪ من كل الفئات المضطهدة يعتبرون من الموقنين، ويتعرضون بذلك لتمييز مزدوج لحقوقهم، ودعت لقيام الأمم المتحدة والدول الاعضاء فيها باعتماد الصك الجديد لتكافؤ فرص الموقنين بشأن تنفيذ برنامج العمل العالمى للموقنين وتنفيذه فعليا. بينما ركزت الوثيقة الحكومية على الدعوة لتوجيه اهتمام خاص الى ضمان عدم التمييز ضد الأشخاص الموقنين وتمتعهم على قدم المساواة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما فى ذلك مشاركتهم النشطة فى جميع جوانب المجتمع.

ورغم اظهار الوثيقتين لاهتمام ملموس بحقوق السكان الاصليين واتفاقهما على عدة توصيات تتعلق باعلان «عقد لحقوق السكان الأصليين»، والدعوة للتعجيل بانجاز الإعلان الخاص بهم، فقد ظهر تباين واضح فى معالجة كل منهما لهذه الحقوق. فالوثيقة غير الحكومية حرصت على تمييز الشعوب الأصلية عن الأقليات، ورصدت الاعتداءات وأعمال العنف التى يتعرضون لها فى غالبية البلدان التى يعيشون فيها، ودعت لاشتراكهم فى حل مشاكلهم ولاسيما فيما يتعلق بالثقافة والقانون وأشكال ملكية الأرض، كما حثت بشدة على الاعتراف بأن للشعوب الأصلية حقوقا متصلة ومتميزة تشمل حق تقرير المصير والحكم الذاتى والاستقلال الذاتى. كما انفردت بدعوة الامم المتحدة لتمييز مقروض سام يختص بحقوق الشعوب الأصلية والاعتراف بالعلاقة الفريدة التى تسم ملكيتهم للاراضى وأن تدعم احتفاظهم بأراضيهم التقليدية واستردادها. وفى المقابل عالجت الوثيقة الحكومية حقوق الشعوب الأصلية بشكل مختلف، وأعربت عن التزام المجتمع الدولى برفاهم

الاقتصادى والاجتماعى والثقافى وكفالة مشاركتهم فى جميع جوانب المجتمع، كما دعت المجتمع الدولى لاتخاذ خطوات ايجابية لاحترام جميع حقوق الانسان والحريات الأساسية للسكان الاصليين على أساس المساواة وعدم التمييز والتسليم بقيمة وتنوع هويتهم وثقافتهم وتنظيمهم الاجتماعى. ويمكن جوهر الاختلاف فى مقارنة الوثيقتين فى وضع الوثيقة غير الحكومية لحقوق الشعوب الأصلية فى اطار متميز يستدعى استجابة مختلفة تصل الى حق تقرير المصير والاستقلال الذاتى والدعوة لكفالة مطالب محددة تتعلق بالثقافة والتنمية وملكية الأرض، بينما تأتى معالجة الوثيقة الحكومية لهذا الموضوع فى اطار الدعوة لحقوق مواطنة متساوية.

لكن ربما تكون أوضح الفروق وأكثرها أهمية بين الوثيقتين، هو موقف كل منهما من تطوير آليات الأمم المتحدة، فوفقا لكثير من المنظمات غير الحكومية فقد كان مناحى النجاح الحقيقى للمؤتمر هو فى قدرته على تجاوز الممارسات الرنانة الى الاجراءات الفعلية التى تتيح تعزيز وحماية حقوق الانسان. وفى هذا الاطار خصصت للمنظمات غير الحكومية حيزا كبيرا من وثيقتها لبلورة وازرار العديد من الاقتراحات المحددة شملت ثمانية عشر مقترحا محددا فى عدة مجالات على النحو التالى :

أ - تأسيس آليات جديدة للعمل : وشمل ذلك اقتراح انشاء مكتب لمفوض سام لحقوق الانسان، وإنشاء محكمة جنائية دولية للنظر فى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، ومفوض سام لحقوق الشعوب الأصلية.

ب - تعزيز النظم القائمة : وأوردت مقترحات بشأن تعزيز مركز حقوق الانسان وتزويده بما يكفيه من موظفين وأموال، وتعيين مقررين خاصين معنيين بالتمييز والعنف ضد المرأة، ورصد الانتهاكات المنتظمة لحقوق الانسان فى البلدان التى تقوم حكوماتها على الأصولية الدينية والطردي القسرى، وإنشاء فريق عامل معنى بقضية الأقليات ينظر بصفة خاصة فى القضايا التى تتطلب اجراءات عاجلة، وتطوير الفريق القائم على اعداد مشروع اعلان حقوق الشعوب الأصلية ليصبح جهازا دائما بالأمم المتحدة.

ج - وضع بروتوكولات جديدة لتعزيز بعض الاتفاقيات القائمة : وأوردت مقترحات بوضع بروتوكول اختيارى ملحق بالمعهد الدولى لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وآخر يلحق باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، والاسراع باعتماد مشروع حماية حقوق الانسان، والاسراع باعداد مشروع الاعلان العالمى لحقوق

الشعوب الأصلية، ووضع اتفاقية يتم خلالها الاعتراف «بالاستنكاف الضميرى» عن الخدمة العسكرية بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، والبحث على اعتماد الصك الجديد للقواعد النموذجية لتكافؤ فرص للموقنين.

د - تحسين الأداء : من خلال زيادة الاعتمادات المرسودة فى ميزانية الأمم المتحدة لأنشطة حقوق الإنسان بحيث تصل الى ٣ - ٥ ٪ من الميزانية العادية، توسيع نطاق المركز الاستشارى للمنظمات الحكومية، ووضع قاعدة بيانات شاملة لحقوق الإنسان وتقسيم المعلومات داخل الأمم المتحدة وفيما بينها وبين الهيئات الإقليمية العاملة من ميدان حقوق الإنسان.

هـ - تبنى إجراءات جديدة : وهى اعتبار التصديق على المعاهدات شرطاً أساسياً لقبول العضوية الجديدة فى منظومة الأمم المتحدة أو استمرار العضوية القائمة، وإلغاء حق النقض فى مجلس الأمن والتصويت المرجح فى الوكالات الدولية، واعتماد آليات جديدة للتصدى الفعال والنفوذى للانتهاكات الجماعية وإيفاد بعثات لتقصي الحقائق الى اية بلدان يبلغ بوجود انتهاكات جسيمة فيها و وقف كل القروض أو الاعانات أو اشكال الدعم التى تقدمها منظمات الأمم المتحدة الى اى مشروع يحتمل ان ينطوى على السخرة أو تشغيل الأطفال.

ومقابل هذه المقترحات المحددة المتعددة التى أوردتها الوثيقة غير الحكومية جاءت الوثيقة الحكومية محافظة فيما يتعلق بالآليات، وأكثر عمومية وأقل تحديداً. كان تركيزها الرئيسى على زيادة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، ومطالبة كبار موظفى هيئات الأمم المتحدة بتقييم أثر سياساتها وبرامجها على التمتع بجميع حقوق الإنسان، كما رحبت بالدعوة لعقد دورات طارئة للجنة حقوق الإنسان وبقرار اللجنة فى دورتها الخمسين بتعيين مقرر خاص يعنى بمسألة العنف ضد المرأة. وطلبت اعتماد مشروع الإعلان بشأن العنف ضد المرأة والتكبير باعتماد بروتوكول اختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، واعتماد مشروع القواعد النموذجية بشأن تأمين المساواة فى الفرص للمصابين بحالات عجز. كما دعت لزيادة الموارد لبرنامج حقوق الإنسان «زيادة كبيرة»، وتعزيز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. كما دعت لانجاز مشروع اعلان حقوق الإنسان للسكان الأصليين وانشاء «محل دائم» لهم فى منظومة الأمم المتحدة، وبسرعة استكمال مشروع الاعلان الخاص بحقوق ومسؤولية الأفراد والجماعات واجهزة المجتمع فى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً وتقوية الاجراءات الخاصة والمقررين والأفرقة العاملة بلجنة حقوق الإنسان،

وتحسين التنسيق بين شتى الهيئات والآليات والإجراءات، والنظر فى إعلان عقد للأمم المتحدة للتعليم فى مجال حقوق الانسان.

كما دعت لإحداث برنامج شامل فى إطار الأمم المتحدة ومساعدة الدول فى بناء وتقوية الهياكل الوطنية النيابية التى لها أثر مباشر على المراعاة الشاملة لحقوق الانسان والحفاظ على سيادة القانون يتنسق من مركز حقوق الانسان. ورحبت بتعيين لجنة حقوق الانسان لفريق عامل معنى بموضوع الحق فى التنمية وحشت هذا الفريق على ان يصرغ تدابير شاملة وفعالة لازالة العقبات امام تنفيذ واعمال اعلان الحق فى التنمية، لتتظر فيها الجمعية العامة فى وقت مبكر. كما شجعت لجنة حقوق الانسان على مواصلة دراسة بروتوكولات اختيارية تتعلق بالمعهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

اما الاقتراحان الخاصان بتأسيس مفوضية سامية لشئون حقوق الانسان ومحكمة جنائية دولية، فقد أثارا جدلا واسعا أعاق صدور الوثيقة النهائية الصادرة عن المؤتمر فى الموعد المحدد له، وظل أحدهما موضع مساومة حتى فجر اليوم المخصص لانصراف الوفود. وخرجت الوثيقة النهائية بشأن المحكمة الجنائية بتسويق مهذب لصرف النظر فقد أوصت «لجنة حقوق الانسان بتشجيع لجنة القانون الدولى على مواصلة أعمالها المتعلقة باتشاء محكمة جنائية دولية» وأحالت التوصية الثانية المتعلقة باتشاء منصب مفوض الأمم المتحدة السامى لحقوق الانسان الى الجمعية العامة للبدء فى النظر فيه لدى دراستها لتقرير المؤتمر العالمى لحقوق الانسان.

ثالثا : تقييم جهود التنسيق بين المنظمات غير الحكومية على المستويين العربى والدولى

كانت قضية مشاركة المنظمات غير الحكومية فى اشغال المؤتمر إحدى القضايا الخلافية التى شغلت الجهود التحضيرية لفترة طويلة، وكما هو معلوم، فقد حسمت قبل انعقاد المؤتمر لصالح مشاركة كبيرة للمنظمات غير الحكومية مما ساعد على تطوير مساهمة هذه المنظمات فى الاعمال التحضيرية وكذا اعمال المؤتمر. لكن يظل السؤال الذى يتعين ان يشغلنا هو مردود هذه المشاركة وليس حجمها، ومدى ما استطاعت ان تبغله من تأثير فى النتائج النهائية للمؤتمر.

والواقع ان جهود المنظمات غير الحكومية مرت عبر مراحل، وتفاوتت تأثيرها من مرحلة لأخرى. قبل أن تصل ذروتها فى منتدى المنظمات غير الحكومية قبل ايام من عقد

المؤتمر العالمى لحقوق الانسان. وقد تمثلت أولى هذه المراحل فى جهود المنظمات غير الحكومية فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر بجينيف وقد تطورت مشاركة المنظمات غير الحكومية فى هذه اللجنة من ٤٦ منظمة فى الدورة الأولى، الى ٩١ منظمة فى الدورة الثالثة، ويرجع هذا فى جانب منه الى الجهود التى بذلتها بعض المنظمات الدولية فى تسهيل مشاركة بعض المنظمات غير الحكومية، وكذا التزايد المطرد للاهتمام بالمؤتمر الدولى مع تقدم أعمال الجهود التحضيرية.

وكانت احدى هذه المراحل كذلك هى جهود المنظمات غير الحكومية فى المؤتمرات الاقليمية التحضيرية للمؤتمر العالمى، وقد شاركت المنظمات غير الحكومية بهجده بارز فى المؤتمرات الثلاثة التى عقدت فى كل تونس، وبانكوك، وسان خوزيه.

فى أول هذه المؤتمرات الاقليمية - أى مؤتمر تونس الذى عقد فى نوفمبر / تشرين ثان ١٩٩٢ - شاركت المنظمات غير الحكومية الحاصلة على الصفة الاستشارية فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة، و١٣٦ منظمة وطنية واقليمية معنية بحقوق الانسان أو التنمية. وحرمت منظمة اليوية واحدة من المشاركة بسبب اعتراض حكومتها. وقد نسقت المنظمات غير الحكومية المشاركة أعمالها على مرحلتين : سبقت الأولى اعمال الاجتماع الاقليمى حيث ناقش المجتمعون أوراق عمل من اعداد اللجنة الدولية للحقوقيين، والمعهد العربى لحقوق الانسان، اختصت بتطوير الجهود التحضيرية للمؤتمر، وأهداف المؤتمر ومراحله، وجدول أعماله، ووسائل المنظمات غير الحكومية فى سير أعمال المؤتمر. وتوازت المرحلة الثانية مع اعمال الاجتماع الافريقى حيث عقدت المنظمات المشاركة اتفاقا للتبسيق بين جهودها شمل ٧٤ منظمة غير حكومية أفريقية ودولية، وشكلوا ٦ لجان عمل اختصت كل منها بموضوع من الموضوعات المدرجة على جدول الاعمال لتعميق مشاركتها وحتى يتسنى لمن يتاح له التدخل فى المناقشات أن يعبر عن القواسم المشتركة فى مواقف المنظمات غير الحكومية. كما نظم المشاركون اجتماعا يوميا استهدف مناقشة حصيلة اعمال المؤتمر يوميا يوم. وقد نجح هذا التبسيق فى تعظيم الفرصة المتاحة لتدخل المنظمات غير الحكومية فى اعمال المؤتمر.

لكن رغم المساحة الجيدة التى إتاحتها ادارة الاجتماع الاقليمى لمساهمة المنظمات غير الحكومية فقد جاءت استجابتها لمشاركة هذه المنظمات فى لجنة صياغة القرارات ضعيفة، تراوحت بين الرفض الكامل والمشاركة الشكلية، وانتهت بالسماح لممثلى المنظمات بالقاء بيانات موجزة استغرقت فى مجموعها ٣٥ دقيقة امام لجنة الصياغة،

وتقديم الأوراق والانصراف. وقد استخلصت المنظمات غير الحكومية انطباعا سلبيا بشأن هذا الموقف حيث كانت تستهدف تطعيم القرارات والتوصيات برؤيتها، وليس إتاحة منبر للنقاش الحر امامها على نحو ما جرى في المؤتمر.

اما الاجتماع الاقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي، الذي عقد بسان خوزيه (كوستاريكا) في يناير / كانون ثان ١٩٩٣ فقد شاركت فيه ١٧٢ منظمة غير حكومية من بينها ١١٦ منظمة لا تتمتع بالصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي (اي بنسبة ٦٧٠٪) كما كان من بين المجموع الاجمالي ايضا ١٢٠ منظمة تقع مقارها في بلدان أمريكا اللاتينية، اما الـ ٥٢ منظمة الباقية فكانت من المنظمات الدولية غير الحكومية التي تلعب دورا نشطا في أمريكا اللاتينية.

وقد أسهمت المنظمات غير الحكومية بمجهود ملموس في اعمال المؤتمر وأثرت برؤيتها على مشروع الاعلان الحكومي خلال اجتماع لجنة الصياغة وبخاصة تجاه قضايا المرأة والسكان الأصليين والمفوض الدائم، وتم إداراجها في الاعلان النهائي الحكومي. كما قدمت مداخلات مكتوبة يتنوع جدول الأعمال لأغراض المناقشة، وتم ادراج ذلك في ورقة مشتركة للمنظمات غير الحكومية للجنة التحضيرية النهائية والمؤتمر العالمي. وطالبت بتعيين مقرر خاص لأوضاع المرأة، ومفوض سام للأمم المتحدة لشؤون السكان الأصليين وإنشاء محكمة دولية جزائية، ووضع نهاية للممارسات التي تمنع حصانة المنتهكي حقوق الانسان، كما أكدت على الحاجة لإنهاء الطابع السياسي للأمم المتحدة والأجهزة الاقليمية لحقوق الانسان بوجه خاص عن طريق تحديد معايير انتقاء وتعيين الخبراء المستقلين. كما طالبت بادخال اصلاحات على مجلس الأمن الذي لا يزال يركز على واقع الحرب الباردة التي تجاوزت الأحداث وليس على القضية الحالية وواقع الأمم المتحدة.

وقد سبق الاجتماع الاقليمي التحضيري لآسيا الذي عقد في بانكوك في مارس / آذار ١٩٩٣، كذلك اجتماع تحضيري للمنظمات غير الحكومية شارك فيه نحو ٢٤٠ ممثلا لآكثر من ١١٠ منظمة غير حكومية من نحو ٢٦ قطرا على امتداد آسيا، وأصدره اعلان بانكوك للمنظمات غير الحكومية أكد فيه أن هناك فهما جديدا ناشئا حول عالمية حقوق الانسان يشمل لراء وحكمة الثقافات الآسيوية، وانطلاقا من ان حقوق الانسان موضع اهتمام عالمي ولها قيمة عالمية فان الدفاع عنها لايمكن أن يعتبر تعديا على السيادة الوطنية. كما دعا للاتزام بعدم تجزئة حقوق الانسان وعدم جواز استخدام أية حقوق للمساومة على حقوق اخرى.

واعتبر ان قضية المرأة لم يتم ادراكها على النحو الكافى، ودعا لتناول حقوق المرأة كجزء من حقوق الانسان، كما أعرب عن التصميم على وضع حماية فعالة للسكان الأصليين والأطفال والعمال والموقوفين ونحورهم من الفئات المهمشة. وأكد على الحاجة للتنمية المتوازنة وانتهاج منحى مترابط لكافة الحقوق والمساواة، والعدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل للدخل والموارد، كما طالب - بالحاح - باضفاء الطابع الديمقراطي على العملية التنموية على المستويين الوطنى والدولى. وأظهر القلق العميق حيال تزايد الطابع العسكرى على امتداد المنطقة، ودعا لأن يتجرد العالم من طابعه العسكرى. كما أكد على حق جميع الشعوب فى تقرير المصير، والتحديد الحر لوضعهم السياسى ونموهم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى. وعبر عن القلق المتزايد من ممارسة التعذيب وغيره من اشكال المعاملة غير الانسانية فى آسيا، والمطالبة بوقف هذه الممارسات، ودحض حجة تقييد حرية التعبير بدعاوى الأمن القومى والنظام والقانون.

وفى ختام الاعلان وجه توصيات محددة للحكومات الآسيوية تتطابق مع الاعلانات السابقة، وأخرى تتعلق بتميز قدرات الأمم المتحدة فى مجال تطوير وحماية حقوق الانسان، وأهمها المفوض الخاص لحقوق الانسان، وتحسين عمل الأجهزة الرقابية وتطوير آلياتها، ودعم وتأسيس آليات اقليمية فعالة لحقوق الانسان.

٢ - على مستوى المنظمات العربية غير الحكومية:

وبالتوازي مع جهود التنسيق بين المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولى أولت الحركة العربية لحقوق الانسان اهتماماً بالغاً بالمؤتمر، وكذلك لاستثماره فى القيام بأنشطة تعزيزية فى مجال نشاطها، وبأدرت كل من المنظمة العربية لحقوق الانسان واتحاد المحامين العرب والمهد العربى لحقوق الانسان بتكوين فريق عمل مشترك أفضى الى تأسيس لجنة للمنظمات العربية غير الحكومية للمتحضير للمؤتمر العالمى. هدفت الى تحقيق أكبر قدر من التنسيق بين الجهد الأهلى والحكومى لانجاز اهداف المؤتمر، والسعى لدخول البلدان العربية للمؤتمر كمجموعة حضارية ثقافية متميزة بدلا من تقسيمها وفقا للتقسيم الاقليمى بين المجموعتين الآسيوية والافريقية. وتوسيع نطاق المشاركة والاهتمام بالمؤتمر واهدافه وقضاياها، وبلمورة رؤية مشتركة للمنظمات العربية غير الحكومية تجاه جدول اعماله.

وقد طرحت اللجنة ورقة عمل تتضمن رؤية متكاملة لهذه القضايا على الحكومات العربية وقامت بتنظيم اجتماع موسع للمنظمات العربية غير الحكومية سبق اجتماع المؤتمر

الاقليمى الأفريقى بتونس. وعقد يومى ١٠/٣١، ١١/١، ١٩٩٢، وشارك فيه تسع عشرة منظمة عربية غير حكومية، ومراقبون من المنظمات العربية الحكومية المعنية والأم المتحدة. وخلص الى أن تعذر الوصول الى اتفاق حول جدول أعمال المؤتمر العالمى بسبب الاختلاف حول قضايا مثل حق تقرير المصير واحتلال الأراضى، لايجب أن يثنى المنظمات العربية غير الحكومية عن اللجوء الى تخصيص هذه القضايا، التى تعد قضاياها المركزية وتقع فى صميم حقوق الانسان، وفى صلب واجبات الأم المتحدة. كما أكد على ان تحقيق أهداف المؤتمر يتطلب توسيع نطاق مشاركة للمنظمات غير الحكومية فى الأعمال التحضيرية وفى اشغال المؤتمر نفسه، بإعادة النظر فى شرط التشاور المسبق مع الحكومات بشأن الموافقة على مشاركة المنظمات غير الحكومية، لما قد يسفر عنه من مشاركة منظمات غير مستقلة وخرمان أخرى لها مصداقيتها وفعاليتها. كما دعا الى ان يكون المؤتمر العالمى مدخلا لتعزيز وتطوير المكتسبات التى تحققت، وعدم التراجع عنها بدعوى الخصوصية الثقافية والعرقية، أو المساس بالسيادة الوطنية. كما دعا الى ضرورة خلق آلية مركزية عليا فى ميدان حقوق الانسان تضمن إعمال معايير واحدة لهذه الحقوق، وعدم التعامل مع أوضاع حقوق الانسان بانتقائية. كما دعا الحكومات العربية لقائمة طويلة من الطلبات التى تتعلق بإعمال القانون، وتوسيع نطاق الحريات وتعزيز المشاركة السياسية.

اما بالنسبة لجهود المنظمات العربية غير الحكومية استعداداً للمؤتمر فقد اتفق المجتمعون على : (١) بلورة استراتيجية اعلامية يكون هدفها جذب اهتمام الرأى العام العربى للمؤتمر العالمى واهدافه ليصبح موضع اهتمام ونقاش واسع. (٢) وتوسيع نطاق المشاركة فى التحضير للمؤتمر بمساندة الدعوة لتشكيل لجان وطنية فى البلدان العربية. (٣) والدعوة لعقد مؤتمر تحضيرى عربى موسع فى ربيع ١٩٩٣ يكلف بلورة رؤية متناسقة للمنظمات العربية غير الحكومية. (٤) وتعميق اطرار التنسيق مع المنظمات غير الحكومية على مستوى العالم، وعقد لقاء مشترك مع هذه المنظمات يسبق المؤتمر العالمى. (٥) وإعطاء اهتمام خاص بحقوق المرأة فى المؤتمر.

وسمعت لجنة المنظمات العربية غير الحكومية لترجمة هذه التوصيات الى الواقع، وشمل ذلك تأسيس عدة لجان وطنية فى تونس والمغرب والأردن، ونشاطات متفاوتة فى مختلف الأقطار العربية، كما شمل تعميق اطار التنسيق مع المنظمات غير الحكومية على مستوى العالم، وظهر ذلك بصفة خاصة فى المؤتمر الاقليمى لافريقيا، حيث ساهمت المنظمات العربية مع المنظمات الافريقية والدولية فى تنسيق مواقفها خلال المؤتمر ودعم

عدد من المقترحات المفيدة، كما سبقت الإشارة وتوجت جهودها بالدعوة لعقد مؤتمر شامل للمنظمات العربية غير الحكومية فى القاهرة.

وقد عقد مؤتمر القاهرة، والذي نظمته كل من المنظمة العربية لحقوق الانسان واتحاد المهامين العرب، والمعهد العربى لحقوق الانسان، خلال الفترة من ٦٠ - ١٢ ابريل / نيسان ١٩٩٣، وشارك فيه ١٤٠ عضوا من أكثر من ٦٠ منظمة عربية ودولية تضم المنظمات العربية غير الحكومية المعنية بحقوق الانسان فى الوطن العربى، وبعض النقابات والائتادات المهنية القطرية والقومية ذات الصلة، والمنظمات العربية بين الحكومية، كما شارك فى الاجتماع مراقبون من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بحقوق الانسان فى المنطقة، واللجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان بجامعة الدول العربية. وقد عبر المؤتمر عن قلقه لتغيب بعض القضايا الجوهرية التى تهم الأمة العربية عن جدول أعمال المؤتمر، وفى مقدمتها حق تقرير المصير واحتلال اراضى الغير بالقوة، والتى تمثل بعض قضاياها الرئيسية وتعمق إعمال حقوق الانسان فى بعض مجتمعاتها، كما تقع فى صميم واجبات الامم المتحدة وأجهزتها المعنية بحقوق الانسان، وأكد المؤتمر على عالمية حقوق الانسان، وتأييده للخصوصية الحضارية والاقليمية طالما انها تدعم من هذه الحقوق وتعزز من احترامها، ولكنه ضد التلرع بهذا المفهوم لإنكار حقوق نائمة او الانتقاص من ضمانات قائمة. كما أكد على ترابط حقوق الانسان، وعدم إمكانية تجزئتها وكذا الترابط الوثيق بين التنمية والديمقراطية وحقوق الانسان.

وقد روجه المؤتمر نداءات للحكومات العربية بالتصديق على المعهود والمواثيق الدولية وإعمالها، وشدد على ازالة العقبات التى تعترض الإعمال الكامل لهذه الحقوق، كما دعا بوجه خاص لإعطاء اهتمام خاص بحقوق المرأة واحترام حقوق الاقليات فى المنطقة بما فى ذلك الحقوق القومية، واحترام حقوق العاملين والوافدين فى بلدانها وتسوية المشكلات المتعلقة بالأجبرى والمفقودين والنازحين والمشردين والمختفين من جراء النزاعات المسلحة.

كما لاحظ المؤتمر يقلق طابع الازدواجية والانتقائية التى يعالج بها المجتمع الدولى قضايا المنطقة ونزاعاتها وبخاصة معالجته للقضية الفلسطينية، وتغاضيه عن عدم انصياح اسرائيل المستمر لقرارات الأمم المتحدة بشأنها ودعا الى ضرورة توفير الحماية القانونية للشعب الفلسطينى بما فى ذلك إعمال اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين تحت الاحتلال، ودراة انشاء آلية خاصة لتنفيذ ذلك فى الضفة الغربية وغزة. كما أكد على حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره.

وقد دعا المؤتمر لتطوير آليات الأمم المتحدة لمواجهة التحولات التي طرأت في النظام الدولي، وأوصى بالعديد من التوصيات في مجال تعزيز الآليات القائمة : منها اعطاء اللجان المشرفة على تطبيق الاتفاقيات الدولية دوراً في دراسة أحوال حقوق الإنسان في ظروف الطوارئ وفي ظرف الخرق المستمر المتعمد، وتزويد مجلس الأمن بهذه التقارير قبل ان يقوم باتخاذ قرارات حول مثل هذه المواقف، ومنها ضرورة دعم مركز حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، وتمكينه من القيام بدوره. كما تبني عدة مقترحات في مجال ابتكار آليات جديدة منها تبني المبادرات المتعلقة بتعيين مفوض خاص للأمم المتحدة للتدخل العاجل في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، وكلنا الدعوة لانشاء محكمة جنائية دولية للنظر في الانتهاكات الجسيمة وجرائم الحرب. واستحدثت آلية دولية لمراقبة اجراء الانتخابات والاستفتاءات بما يتيح اجرائها دون تزييف. كما عزز الاتجاه الداعي لاستمرار صياغة اتفاقية دولية للحقوق التي لم تتضمنها المعهود والمواثيق الحالية، ومن بينها الحق في السلام، والحق في بيئة نظيفة ودعوة المجتمع الدولي للاهتمام بظاهرة قيام جماعات غير حكومية بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، وضرورة انشاء آلية دولية في هذا الشأن انطلاقاً من المادة الخامسة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. والعمل على صياغة اتفاقية دولية بشأن القضاء على جميع اشكال التعصب والتمييز بسبب الدين والمعتقد، بهدف اضفاء طابع الزامي على المبادئ التي تضمنها اعلان الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٨١ بنفس الخصوص. وكلنا الاسراع بالانتهاء من البروتوكول الإضافي الملحق بالاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب.

٣- المنتدى العالمي للمنظمات غير الحكومية

وقد بلغ التنسيق بين المنظمات غير الحكومية فروته باجتماعات منتدى المنظمات غير الحكومية في الفترة من ١٠ - ١٢/٦/١٩٩٣ الذي سبق انعقاد المؤتمر العالمي لحقوق الانسان. اذ شارك فيه أكثر من ألفي شخص يمثلون أكثر من ١٤٠٠ منظمة - من بينهم عشرات من المنظمات العربية - العاملة في مجال حقوق الانسان والتنمية والمنظمات النسائية. وكان من المقرر ان يناقش الاجتماع خمسة موضوعات رئيسية موزعة على خمس لجان عمل تشمل : (١) تقييم التقدم المحرز في مجال حقوق الانسان، وفعالية معايير وآليات الامم المتحدة، وزيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية في تطوير هذه الحقوق. (٢) تقييم الوضع الحالي لحقوق السكان الأصليين. (٣) تقييم الوضع الحالي لحماية حقوق المرأة. (٤) النظر في العلاقة بين التنمية والديمقراطية وحقوق الانسان. (٥) بحث

الانجازات القائمة فى انتهاكات حقوق الانسان بسبب المنصرية وكرهية الأجانب وعدم التسامح الدينى والعنف العرقى. وما يتعين ان يكون عليه موقف الأمم المتحدة منها.. لكن منذ اليوم الأول للمؤتمر قرر توسيع نطاق اعماله، وزيادة عدد لجانه العاملة، بحيث تغطى كل قضايا حقوق الانسان وحرياته الأساسية، كما بحث فى سبل التعاون بين المنظمات غير الحكومية فيما بعد مؤتمر فيينا.

وقد تعرضت مشاركة المنظمات غير الحكومية لبعض الجوانب السلبية، فقد تعرضت حضور بعض المنظمات نتيجة اعتراض بعض الحكومات، كما ادى سوء التنظيم فى ترتيبات هذه المشاركة (عدم وصول دعوات أو بطاقات سفر) الى حرمان عدد آخر من المنظمات من المشاركة، ويعتقد البعض أنه كان هناك سوء نية الى جانب سوء التنظيم. كما تظل النقطة الجوهرية هى تقليص عائد هذه المشاركة بتقليص دور المنظمات غير الحكومية فى لجنة الصياغة ومن ثم فى وزن الاسهام فى الوثيقة النهائية.

لكن مهما كانت نوعية العقبات التى حالت دون ان تصل المشاركة الى مستوى ما ترجوه المنظمات غير الحكومية، فقد كانت العوامل السلبية الذاتية أكثر تأثيرا على مردود هذه المشاركة من تلك السابق الإشارة إليها. وكان أهم أوجه القصور الذاتى هو نقص التنسيق، وتغليب عوامل التنافس على عوامل التضامن فى بعض الأحيان. وقد ظهر عجز التنسيق هذا فى المحاولات الفاشلة التى بذلتها المنظمات العربية، وكذا الافريقية سواء لاختيار ممثلها أو ترتيب أشكال التعاون بينها أو بلورة وجهة نظر مشتركة. رغم ان المنظمات العربية كانت قد بلورت اطارا جيدا للتنسيق وموقفا متسقا حيال معظم القضايا المطروحة من قبل من خلال «المؤتمر العربى لحقوق الانسان» على نحو ما اشرنا.

اما المنافسة الضارة فقد وجدت أبرز مظاهرها عند تقرير حصص تمثيل المجموعات الاقليمية. وقد احترم التنافس الى حد كاد يفشل الترتيبات المسبقة. لكن احقاقا للحق فقد كانت المقترحات التى قدمتها ادارة المنتدى مثيرة لاطلاق مثل هذا التنافس اذ اقترحت ثلاثة ممثلين لآسيا بسكانها الذى يعدون بالمليارات، ومثلهم لافريقيا ببلدانهما التى تفوق الخمسين، بينما أعطت أوروبا وحدها ستة مقاعد. ورغم ما قد يكون هناك من مبررات لكل هذا التوزيع، اجتهد منظمو المنتدى فى شرحها، إلا أنها أثارت شعورا ثقيلا لدى معظم المنظمات الجنوبية باستئثار المنظمات غير الحكومية الشمالية. كذلك لعبت التناقضات الوطنية بين بعض المنظمات دورا مائلا فى تعميق القصور الذاتى للمنظمات غير الحكومية.

لكن رغم هذه السلبيات والعقبات، فقد انجزت المنظمات غير الحكومية عملاً مهماً كان من المستحيل إيجازه بدونها، وهو لفت الانتباه للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ودفع العديد من القضايا إلى صدارة اهتمامات الرأي العام العالمي، وقد برز ذلك خلال الجهود التحضيرية بقدر ما برز أيضاً خلال المؤتمر.

وقد اعترف المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بالدور المهم الذى تضطلع به المنظمات غير الحكومية فى تقرير جميع أنشطة حقوق الإنسان والأنشطة الإنسانية على المستوى الوطنى والإقليمى والدولى، وعبر فى وثيقته الختامية عن تقديره لمساهمتها فى زيادة وعى الجمهور بقضايا حقوق الإنسان، والقيام بالتعليم والتدريب والبحث فى هذا المجال وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ورغم أن المؤتمر اعترف بأن المسؤولية الأساسية عن وضع المعايير تقع على عاتق الدول، فقد أظهر تقديره لمساهمة المنظمات غير الحكومية فى هذه العملية، وفى هذا الصدد أكد على أهمية مواصلة الحوار، والتعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية. ودعا لأن تستمتع المنظمات غير الحكومية وأعضاؤها المهتمون بمجال حقوق الإنسان بالحقوق والحريات المعترف بها فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وحماية القانون الوطنى، وأن تتمتع بحرية تنفيذ أنشطتها دون تدخل.

وعلا هذه الفقرة المطولة فقد أوردت الوثيقة الختامية للمؤتمر الإشارة لدور المنظمات غير الحكومية فى ثمانية مواضع أخرى، كما تضمنت العديد من المطالبات التى دعت إليها المنظمات غير الحكومية، وإن كان من الصعب تقدير حجم الإسهام الذى لعبته فى دفع المؤتمر لتبنى هذه القضايا.

لكن يظل من الواضح أيضاً أن المنظمات غير الحكومية واجهت الاخفاق فى مطالب أخرى ألححت باصرار على عرضها مثل فكرة المحكمة الجزائية والدولية، كما تم تسويق، وتخفيض مطالبها فى قضية أخرى ألححت عليها، بل ذات الاصرار، وهى تأسيس منصب المفوض السامى لحقوق الإنسان، وقد ظلت هذه الفكرة موضع نزاع حتى اللحظات الأخيرة من انعقاد المؤتمر، وتأجل انعقاد الجلسة الختامية بضع مرات بسبب الجدل المحتدم حولها، وإحالتها المؤتمر بتوصية إلى الجمعية العامة التى تبتتها فى أول دور لانعقادها بعد ادخال بعض التعديلات عليها.

رابعاً : ماذا بعد مؤتمر فينا : آفاق العمل

على مستوى الحكومات أظهر «اعلان وبرنامج عمل فيينا» اهتماما بالتساؤل «ماذا بعد مؤتمر فيينا» وقد أوصى المؤتمر بأن تنظر الجمعية العامة ولجنة حقوق الانسان وسائل اجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بحقوق الانسان فى السبل والوسائل الكفيلة بتنفيذ التوصيات الواردة فى الاعلان بما فى ذلك اعلان عقد للأمم المتحدة لحقوق الانسان، كما اوصى المؤتمر بأن تستعرض لجنة حقوق الانسان سنويا التقدم المحرز فى تحقيق هذه الغاية.

ودعا المؤتمر الأمين العام للأمم المتحدة، أن يقوم بمناسبة الذكرى الخمسين لصدر الاعلان العالمى لحقوق الانسان، بدعوة جميع الدول وأجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بحقوق الانسان، الى ابلاغه بالتقدم المحرز فى تنفيذ هذا الاعلان، وأن يقدم تقريراً الى الجمعية العامة فى دورتها الثالثة والخمسين بشأن التقدم المحرز فى تنفيذه.

كذلك أعد مركز حقوق الإنسان تحليلاً مسهباً للاعلان وبرنامج العمل بعنوان «خطة الأنشطة لتطبيق اعلان وبرنامج عمل فيينا» وتغطى مبادرات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل «بخلاف العقود الثلاثة الخاصة بمكافحة المنصرية والتمييز المنصرى، والعقد الدولى للشعوب الأصلية، وعقد الأمم المتحدة لتعليم حقوق الانسان» وتأسيس وظيفة مفوض سام لشئون حقوق الانسان. ودعا مركز حقوق الانسان المنظمات غير الحكومية للاسهام فى هذه الأنشطة.

لكن ربما كان التساؤل حول «ماذا بعد مؤتمر فيينا» هو الهاجس الأكثر إلحاحاً لدى المنظمات غير الحكومية، وقد أفسحت الوثيقة الصادرة عن منتدى المنظمات غير الحكومية حيزاً كبيراً لمناقشة هذه القضية. وشملت مقترحاتها : إعداد جدول أعمال مشترك يدور حول النداء الخاص بضم «كل حقوق الانسان للجميع» بالاستناد الى استنتاجات وتوصيات المنتدى، وتنظيم حملة إعلامية وتنقيفية فى مجال حقوق الانسان ومحاسبة المؤسسات الكبرى فى المجتمع على التزاماتها على الصعيدين الوطنى والدولى فى إطار مبدأ «ان عالمية حقوق الانسان تقابلها عالمية محاسبة جميع المؤسسات»، ووضع حد لخرافة الدول للقوانين فى مجال حقوق الانسان، والترويج لحرية واستقلال المجتمع المدنى والدفاع عنهما، وتوسيع المجتمع المدنى واضفاء صبغة ديمقراطية على الدول، وانشاء هيئات وطنية رسمية معنية بحقوق الانسان.

وفى مجال العمل الدولى دعت الوثيقة الى تنظيم حملة لمناصرة البروتوكول

الاختبارى الملحق بالأمم المتحدة الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والائاقية الخاصة بالمرأة، واضفاء صبغة ديمقراطية على منظومة الأمم المتحدة، واتشاء مكتب المفوض سام لحقوق الانسان يكون مسئولاً أمام الجمعية العامة، وإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة مختصة بانتهاكات حقوق الانسان.

ولانجاز هذه المهام دعت الوثيقة لانشاء شبكات تسعى للوصول الى جميع فئات الناشطين والمنظمات المعنية بحقوق الانسان والديمقراطية والتنمية والدفاع عن هذه الفئات، والوصول ايضا الى جميع فئات المهتمين والباحثين المختصين وغيرهم، واستخدام المنظمات غير الحكومية لانشاء منابر ومحافل وبعثات من المجتمع المدني على اساس واسع. ويتمثل الهدف النهائي فى انشاء لجنة تنسيق اقليمية وديمقراطية تتولى تنفيذ وتوجيه الأعمال سائلة الذكر وابتكار هيكل يعكس الطابع غير الحكومى الصحيح للمجتمع المدني ويطوى على وعى بمجالات التفاوت الاجتماعى التى مازالت سائدة والتى ينهى التغلب عليها، يمكن تسميته مؤقتاً «اللجنة المستمرة» ليعطى مهمة تنسيق أنشطة ما بعد مؤتمر فيينا.

لكن فى كل الأحوال لم تقتصر خطط عمل المنظمات غير الحكومية لما بعد المؤتمر على هذا الإطار، بل ظهرت صيغة مهمة باشرت بها منظمة المفو الدولية فى أعقاب المؤتمر مباشرة، باتجاه الدعوة لتأسيس منتدى استشارى غير رسمى يسعى للتنسيق بين نشاط المنظمات غير الحكومية. وقد عقد أول اجتماع لهذه المجموعة قبيل مفادرة الوفود للعاصمة النمساوية فى شهر يونيو / حزيران ١٩٩٣ وشاركت فيه عشر منظمات دولية واقليمية غير حكومية من بينها المنظمة العربية لحقوق الانسان، واتحاد المهامين العرب وقد استكشف الاجتماع افق التعاون ومجالاته، وصورته التنظيمية، وبحث أربعة موضوعات كمجالات مختارة للعمل هى : الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والسمى لتأسيس نظام اتصالات محسن بين منظمات حقوق الانسان. وظهر توافق بين المشاركين على أن ما يحتاج اليه العمل ليس انشاء هيكل تنظيمى رسمى، ولكن شبكة غير رسمية، وأن مثل هذا التعاون ربما يضمن أن يبدأ بمجموعة قليلة حتى يمكنه العمل بفعالية كما جرى التأكيد على أهمية تقوية التعاون على المستوى الاقليمى وتحسين الاتصالات، وتجنب الازدواج فى الجهد، واقتُرحت مناسبة مرور خمسون عاماً على الاعلان العالمى لحقوق الانسان كموعِد مستهدف - على المدى المتوسط - لتحقيق تعاون أوسع نطاقاً بين المنظمات غير الحكومية.

وقد عقد هذا التجمع اجتماعه الثانى فى ٢٤ فبراير / شباط ١٩٩٤ على هامش

اجتماع لجنة حقوق الانسان فى جنيف، وشاركت فيه تسع منظمات غير حكومية هي : منظمة العفو الدولية، واتحاد المحامين العرب، والمنظمة العربية لحقوق الانسان، منظمة الخدمات الدولية لحقوق الانسان، لجنة المحامين لحقوق الانسان، ومنظمة او كسفام (Oxfam) ومنظمة بهرا (PAHRA). وبعد دراسته للبدائل المتاحة للجانالات الاهتمام والعمل اتجهت أغلب آراء المشاركين لتحديد موضوع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية باعتباره الموضوع الرئيسى للاهتمام، حيث لا يوجد سوى عدد محدود من المنظمات غير الحكومية النشطة فى هذا المجال، وكذلك باعتباره موضوعا لصيقا باهتمامات العديد من المنظمات غير الحكومية، ويمكن ربطه بقضية تقوية وبناء منظمات محلية لحقوق الانسان. وتم الاتفاق على أن يكون موضوعا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبناء المؤسسات هما موضوعا جدول أعمال اللقاء التالى، والذي تقرر عقده فى القاهرة فى شهر اكتوبر / تشرين أول بدعوة من اتحاد المحامين العرب.

الخلاصة :

لايكشف التحليل المقارن بين الوثيقتين التحضيرية والنهائية عن نمط المداخلات فى المؤتمر العالمى لحقوق الانسان، والتي بلورتها ثلاث سنوات من التحضير له على المستويين الحكومى والأعلى بالقياس بالمرود النهائي فحسب، ولكنه يكشف أيضاً طبيعة المشكلات القائمة فى فكر حقوق الانسان، وعمق الانقسام السائد حيال عدد من المفاهيم والقضايا الجوهرية، وفى مقدمتها مفاهيم العالمية والخصوصية فى حقوق الانسان، وعدم قابلية حقوق الانسان للتجزئة، وعلاقة حقوق الانسان بالتنمية والديمقراطية، ومدى مشاركة المنظمات غير الحكومية، ودور آليات الأمم المتحدة فى تعزيز حقوق الانسان.

وتتطوى هذه المفاهيم والمواقف على أبعاد أكثر عمقا، فمشكلات العالمية والخصوصية تمثل فى التحليل النهائى قضية النسبية فى تطبيق حقوق الانسان، وعدم قابلية حقوق الانسان للتجزئة تعبر عن اشكالية الاسبقيات. بينما تمثل علاقة حقوق الانسان بالتنمية والديمقراطية لب الجدل القائم بين الشمال والجنوب. كما تعبر مشاركة المنظمات غير الحكومية عن قضية «مقرطة» النظام الدولى. اما دور وآليات الأمم المتحدة، فقد كان محور الصراع وأداته حول المساحة المتنازع عليها بين السيادة الوطنية للدول، وامكانات التدخل الانساني الدولى ومده.

وعلى محاور هذه المشكلات جرى تحديد المواقف، وتبدلت اطراف الصراعات

والتحالف، فلم يكرس المؤتمر محور الصراع بين الشمال والجنوب، ولا محور الصراع بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، بل كان هناك بالمثل صراع ملموس بين بلدان الجنوب أنفسهم، وكذا بين المنظمات غير الحكومية وبعضها البعض إزاء بعض القضايا.

ورغم أن التوافق الذي انتهى إليه المؤتمر لم يتجاوز نصوص قانون حقوق الإنسان الدولي كما عبرت عنه المواثيق والمهود والإعلانات القائمة من قبل، مما كان موضع إحباط لتطلعات البعض، إلا أنه أفضى - في التحليل النهائي - إلى توسيع نطاق الاعتراف والتقبل لقواعد هذا القانون الذي لازالت العديد من حكومات العالم تقاوم الانضمام إليها حتى الآن، كما أفضى إلى بلورة تحليل معتمد للعقبات التي تحول دون الأعمال الكامل لحقوق الإنسان، وكذا بلورة المشاكل النظرية والعملية ومداخل معالجتها.

ورغم أن المستوى الثاني من التحليل المقارن بين الوثيقتين غير الحكومية والحكومية يكشف الفجوة بين توافقي الحد الأقصى الذي تمثله وثيقة المنظمات غير الحكومية، وتوافقي الحد الأدنى للحكومات، كما يمثله إعلان وبرنامج عمل فيينا، إلا أن توافقي المنظمات غير الحكومية جاء محكوماً بالأطار الذي انبثق عنه، أي ذلك الذي فرضته القواعد العامة للامم المتحدة، وبإبان مستوى الخبرة بين المنظمات غير الحكومية، وعمق التناقضات الوطنية بين بعض المنظمات حيال بعض القضايا، فعبّر عن توافقي أكثر صراحة في تحليل العقبات التي تعيق الأعمال الكامل لحقوق الإنسان، ومطالب أكثر وضوحاً وأكثر التزاماً من تلك التي عبر عنها إعلان الحكومات. لكنه في الوقت نفسه عبّر عن اختلاف في المدى وليس في طبيعة هذه المطالب.

لكن يظل من المؤكد أن وثيقة المنظمات غير الحكومية بلورت برنامج عمل مشترك في مجال حقوق الإنسان والتنمية، كما تتيح اشكالا من التنسيق لم تكن متاحة من قبل. وقدم المؤتمر - في كل الأحوال - فرصة للاحتكاك المباشر واكتساب الخبرات للمعات من المنظمات الصغيرة التي تفاعلت مع مثل هذا المستوى من المشاركة لأول مرة.

ويتوقف الأمر في النهاية على قدرة وتصميم نشطاء حقوق الإنسان في تكريس الإصلاح، وترجمة التطلعات الغيرة - سواء في حدها الأدنى الذي عبرت عنه الحكومات أو في حدها الأقصى الذي عبرت عنه المنظمات غير الحكومية - إلى واقع معاش.

* * *

ملحق

موقف الحكومات العربية من التوقيع والتصديق على
المواثيق الرئيسية الدولية لحقوق الإنسان

مؤلف الحكومات العربية من التصديق والتوقيع على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان في ١٩٩٣/٧/٣٩

[illegible]

الرموز المستخدمة في الجدول: (X) التصديق (0) التزوير

يضمّن هذا الكتاب تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٤، عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي لعام ١٩٩٣. وهو التقرير الثامن الذي تصدره المنظمة. ويضم التقرير ثلاثة أقسام: يقدم الأول دراسة «كلية» لحالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، بينما يعرض الثاني لحالة حقوق الإنسان تفصيلاً داخل كل قطر عربي على حدة، أما القسم الثالث فيتناول نتائج المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان

المنظمة العربية لحقوق الإنسان - تأسست عام ١٩٨٢ كمجموعة غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان في الوطن العربي، حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة. المقر الرئيسي: ١٧ ميدان أموان، للجمهورية مصر العربية - منطقة بريدية رقم ١٢٣١١، برطيا: بسويمان - مصر. فاكس: ٣٤٤٨١٦٦ ت: ٣٤٦٦٥٨٢. مكتب الأردن: ١٠ دينار أردني، مصر ٢٥ جنيه مصري، المغرب ١٠٠ درهم مغربي، تونس ١٠ دينار تونسي، بقية الأقطار ٢٥ دولار. تحول الانتاشيكات أو ميكوك أو جوالا باسم المنظمة إلى البنك العربي المحدود - جنيف. Bank Ltd. Switzerland. Account 201738. الوطني المصري - فرع ثروت حساب جاري ٥٨١٨٢٥ - 581835 Alwatany Bank of Egypt/Sarwat, Account 581835

Bibliotheca Alexandrina



0545110

